د. سيد مصطفى سالم

وثائق يمنية

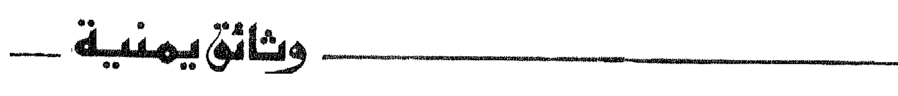
دراسة وثائقية تاريخية

(نشر وتعليق)



عة الثانية

١٩٨٥



بسم الله الرحمن الرحيم

د. سيد مصطفى سالم



نشر وتعليق

الطبعة الثانية

١٩٨٥

مقدمة الطبعة الثانية

لا أملك فى البداية الا تقديم كلمة شكر الى هؤلاء الذين دفعونى الى إعادة طبع هذا الكتاب .. لإقبالهم على إقتنائه ، ولما سمعته منهم من كلمات التقدير لهذا العمل المتواضع . وقد كان لكلمات التقدير هذه ، وما إحتوته من فهم وتحليل عميقين لمادة الكتاب ، وللمنهج الذى أتبع عند دراسة مجموعة الوثائق ، كان لها أثر كبير فى النفس ، فقد محت كل خوف إعترانى عندما نشرت هذه الوثائق لأول مرة ، كما أصبحت دافعا قويا لا لإعادة طبع الكتاب فحسب ، بل ولمواصلة السير فى هذا الدرب ، ولنشر المزيد من الوثائق فى سلسلة خاصة لخدمة المكتبة التاريخية اليمنية .

وهكذا بدا لى أن التخوف الذى انتابنى إنما كان من النوع الذى يصاحب أية مبادرة علمية قد تؤدى الى فتح آفاق جديدة فى مجال الدراسات الانسانية ، أومن النوع الذى قد يصيب المرء عندما يدفع بجديد الى المطبعة ليخرج وليدا الى حيز الوجود . ولاشك أن إجتياز حاجز التردد هذا ، والإقدام على نشر الكتاب لأول مرة ، قد دفع بالوثائق اليمنية الى السطح لتحتل مكانها بين مثيلاتها العربيات التى نشرت من قبل فى أقطار شقيقة ، كذلك بين ماينشر من سلاسل وثائقية فى البلاد الأجنبية . فلقد تم من خلال هذه التجربة : التعرف ببعض مافى اليمن من وثائق ، و برز أن الوثائق تكمل المادة العلمية التى قد تعجز الكتب المخطوطة والمنشورة عن تقديمها ، فجذب هذا الأنظار ــ وخاصة فى خارج اليمن ــ الى مافى البلاد من كنوز علمية ثمينة .

وقد أثار نشر هذه المجموعة من الوثائق رغبة بعض الأصدقاء اليمنيين فى نشر مجاميعهم منها ــ أى مالديهم من وثائق ــ لإثراء المكتبة اليمنية بالمصادر الأصلية حتى لايصدم كل من يتعرض للدراسات اليمنية بالتيه والضياع ، لندرة المادة العلمية المنشورة بالنسبة للتخصصات المختلفة ، وسوف تنشر بعض هذه المجموعات قريبا كما علمت .

وقد أثار نشر هذه المجموعة أيضا موجة من الإهتمام بين مختلف الباحثين فى داخل اليمن أوفى خارجه ، فدارت المنافشات ونشرت الكتابات حول ما إحتوته هذه الوثائق من جوانب اجتماعية وافنصادية وتاريخية وشرعية بل ولغوية ، و وجد الباحثون — فى هذه الجوانب — مايلتقطونه من إشارات علمية ، وفتحت أمامهم نقاط تحتاج الى الدراسة الموسعة والبحث المتعمق ، كذلك سدت لهم ثغرات قد بدت أمامهم خلال بحوثهم المختلفة ، فزاد بهذا الإلتفات الى أنه لايمكن القيام بدراسات علمية حديثة إلا بالتنقيب عن مثل هذه الوثائق — الى جانب المصادر الأخرى — واستقراء سطورها حتى تتصف هذه الدراسات بأنها منهجية سليمة .

و بالإضافة الى هذا وذاك ، فقد كان أهم مابدا من مظاهر الاهتمام بالوثائق فى اليمن — رسميا وشعبيا — هو ماحدث فى الأشهر الأولى من عامنا هذا (١٩٨٤م) ، ففد أقام مركز البحوث والدراسات اليمنى ندوة تاريخ الثورة السبتمبرية (٢٦ سبتمبر ١٩٦٢م) ، واستهدفت الندوة توثيق ودراسه الحركة الوطنية من الثلاثينات الى عام١٩٦٨م ، فأدى هذا إلى أن هب كل من الأهالى والجهات الرسمية لتقديم مالديهم من وثائق الى المركز ، فشكل هو بدوره اللجان المتخصصة لتبويب وتصنيف ماتجمع لديه من وثائق حتى تكون موضع الدراسة والبحث ، و لتأخذ طريقها الى النشر . ولاشك أن انعقاد هذه الندوة وما أثارته من إهتمام بالوثائق — المكتوبة والمسجلة — يعتبر قفزة كبيرة بمستقبل هذه الوثائق ، وإنقاذا لها من المصير الذى عاشته من قبل ، والذى تحدثت عنه فى مقدمة الطبعة الأولى .

وأخيرا ، فلقد كانت هذه الأمور مجتمعة هى الدافع لإعادة طبع هذا الكتاب .

و بالله التوفيق

دكتور
سيد مصطفى سالم

صنعاء فى يناير ١٩٨٥م

مقدمة الطبعة الأولى

راودتني فكرة هذا البحث قبل أن تطأ قدماي أرض اليمن ، فقد كنت أمني النفس دائما بالحصول على بعض الوثائق اليمنية ، إما لدراستها في حد ذاتها ، وإما للاستعانة بها في دراسات تاريخية مختلفة ، وخاصة بعد أن تعلقت بالتاريخ اليمني منذ تخرجي في كلية الآداب بجامعة القاهرة . وظل هذا الحلم يداعب خيالي حتى أتيحت لي فرصة السفر إلى صنعاء لأول مرة للتدريس بجامعتها أواخر عام ١٩٧١م ، فاعتقدت حينذاك أني سأغرق إلى أذني بين مجاميع متنوعة من الوثائق اليمنية ، وأني سأنهل منها كما أشاء .

وقد أخذت أتحسس الطريق إلى الوثائق عقب وصولي إلى صنعاء مباشرة : أسال عن أماكن تجمعها وحفظها ، وأبحث عن أصولها ومصادرها ، غير أن آمالي تبخرت سريعا بعد عدة أشهر فقط ، إذ لمست أنه ليس هناك دور رسمية لحفظ الوثائق والدفاتر والسجلات والملفات ، وغير ذلك من أوراق العهود السابقة ، كما في البلاد العربية والأجنبية المختلفة . كذلك لا تضم دار الكتب اليمنية غير القليل المتنوع من الكتب المطبوعة ، نظرا لحداثة عهدها ، وضعف إمكانياتها ، وأيضا فإن مكتبة جامع صنعاء الكبير تختص بحفظ المخطوطات وليس بجمع الوثائق .

وتأكدت هكذا خلال البحث والتقصي عن الوثائق اليمنية من حقيقة هامة وواقعية ، وهي أن العثور عليها ، أو الوصول إليها ، أمر شاق للغاية دونه صعاب وصعاب ، وأنه قد تضيع الأيام والشهور والسنوات قبل الحصول على شيء منها . وزاد إيماني بهذه الحقيقة ، عند سماعي تلك الروايات والحكايات والأقاصيص ، التي رواها لي الأخوة اليمنيون هنا ، عن طبيعة هذه الوثائق ، وأوضاعها الحالية ، وما آلت إليه من مصير ، بل ومن مصائر ، و يتلخص هذا كله في عدة نقاط ، وهي كالآتي :

فمن ناحية ، توجد بعض السجلات والدفاتر في المحاكم الشرعية ، كذلك يوجد البعض الآخر في وزارتي الأوقاف والعدل ومكاتبها الفرعية المختلفة ، غير أن هذا كله محفوظ بطريقة يرثى لها ، فقد

وضعت فى غرف مظلمة رطبة ، يعلوها التراب ، وتأكلها الحشرات والقرضة ، أى أنه أصبح من الصعب الوصول إليها ، أو الاستفادة منها ، الآ إذا تولتها الأجهزة الحكومية ، وكان هناك دوافع مخلصة ، ورغبات أكيدة ، ونوايا صادقة ، تتوافر جميعها لانقاذ هذه المصادر التاريخية الهامة من مصيرها المحتوم ، وهو التآكل والضياع . ونأمل أن تأخذ الجامعة أو مركز الدراسات والبحوث اليمنى المبادرة ، أو كل من وزارتى الأوقاف والعدل ، فقد يغير هذا الموازين ، وهو مانرجوه إن شاء الله .

ومن ناحية ثانية ، لم تكن فكرة حفظ الأوراق الرسمية فى ملفات خاصة ، أو فى دور معينة ، معروفة أو متداولة فى اليمن لدى الحكام والمسئولين إلى عهد قريب ، بل كان الاعتقاد السائد بينهم أن تلك الأوراق إنما هى ملك خاص لهم . لذلك كانوا يحفظونها فى قصورهم الخاصة ، ثم يكدسونها فى صناديق عند عزلهم من هذا المنصب أو ذاك .

و بالإضافة إلى ذلك ، فقد يقوم الأبناء والأحفاد بهذا العمل نفسه ، وهو الإحتفاظ بهذه الأوراق والملفات لأنفسهم بعد وفاة آبائهم حرصا منهم على تحقيق أهداف ومصالح خاصة ، أو حتى لاخفاء حقائق معينة . وقد وجدت القرضة والحشرات أيضا الطريق إليها فى هذه الصناديق أو فى المخازن الحائطية ، نظرا لإهمال الأبناء والأحفاد لها ، ولسوء طريقة حفظها والتعامل معها .

ومن ناحية ثالثة ، و بناء على المفهوم العام لدى المسئولين والأهالى عن الوثائق ، فقد كان الأهالى يحتفظون بالوثائق لأنفسهم ، سواء كانت تتعلق بمصالحهم المادية مباشرة ، أو التى كانت تصدر إليهم — أو الى آبائهم وأجدادهم — من الحكام والمسئولين . وبمعنى آخر ، فقد تناثرت الوثائق الرسمية بين أيدى الأهالى دون مراعاة لأهميتها التاريخية ، أو لضرورة تواجدها فى أرشيف الدولة للرجوع إليها كلما اقتضت الحاجة ذلك . وأدى هذا كله إلى تبعثر الوثائق اليمنية بين أيد متفرقة ، سواء كانت رسمية أو أهلية .

وكانت ظاهرة أن يحمل المسئولون أوراقهم عند العزل من المناصب دون التفريق بين الوثيقة الخاصة مثل التى تتعلق بملكية أراض أو عقارات أو بزواج أو غير ذلك ، و بين الوثيقة العامة التى تتعلق بمصالح دولهم أو شعوبهم ، كانت هذه الظاهرة أمرا منتشرا فى العالم أجمع إلى قرنين أو ثلاثة فقط ، وذلك إلى أن بدأت الدول الأوربية — وخاصة بعد الثورة الفرنسية — تهتم بالاحتفاظ بوثائقها الخاصة — لنفسها — أو بصور منها على الأقل . ونقل محمد على باشا هذا التقليد الجديد إلى مصر ، فأنشأ « دار المحفوظات » — ثم « دار الوثائق » بعد ذلك — عندما أراد أن يدعم نفوذه فى مصر أوائل القرن التاسع عشر .

ومن ناحية رابعة ، فقد وجد الحكمان العثمانى والبريطانى فى مناطق من اليمن ، فى فترات متعاصرة أحيانا ومختلفة أحياناً أخرى . وقد عرف عن النظامين أن كلاً منهما حمل معه عند انسحابه من اليمن مايملك من ملفات وسجلات — أو أكثرها وأهمها على أقل تقدير — فزادت بذلك بعثرة الوثائق اليمنية ، لا فى داخل البلاد فحسب ، بل أيضا فى الأرشيفات والمكتبات العالمية ، و بصفة خاصة فى « استانبول » و « لندن » .

ومن ناحية خامسة ، فعند قيام ثورة ٢٦ سبتمبر ١٩٦٢ ، وخلال أحداثها العنيفة ، قام البعض بحرق الوثائق ــ أو بعضها ــ التى وجدت فى قصور الأئمة والأمراء ، وكدسوا البعض الآخر فى صناديق وجوالات ، وألقوا بها فى كهوف ومخازن مظلمة رطبة ، وفى خلال ذلك ، ضاعت بعض الوثائق أو نهبت ، وبهذا أصبحت تلك الوثائق بين مصائر ثلاثة ، وهى : إما محروق ضائع ، أو مخزون تالف ، أو منهوب مبعثر .

غير أنى علمت مؤخرا أن الحكومة اليمنية قد التفتت إلى أهمية الوثائق ، وشكلت لجنة خاصة للتعرف على مابقى من أوراق ، تمهيدا لترتيبها وتصنيفها وحفظها بطريقة علمية سليمة ، للاستفادة منها فى شتى المجالات ، ولا ندرى ماذا أتمت اللجنة من خطوات عملية إلى الآن .

ومن ناحية سادسة ، عملت منذ وصولى إلى اليمن مع بعض الاخوة اليمنيين على تأسيس مركز الدراسات اليمنية (يسمى الآن : مركز البحوث والدراسات اليمنى) ، ووضع قوانيه ولوائحه حتى صدر قرار رئيس الوزراء بانشائه فى مايو ١٩٧٢ م . وكان الغرض من إنشائه هو جمع الوثائق والمخطوطات وكل مايتصل بالتراث اليمنى بوجه عام ، حتى يكون هذا كله منهلا عذبا للباحثين والدارسين ، أو بمعنى أدق ــ وحسب ماجاء فى قانونه الأساسى ــ كانت مهام المركز الأساسية تتركز فى نقطتين أساسيتين هما : الجمع ، والدراسة . غير أن المركز تعثر فى خطواته التى رسمت له ، ولم يقم بواجباته التى كان عليه أن يقوم بها حتى الآن ، وذلك لظروف عديدة ليس هنا مجال شرحها .

وازاء هذه النقاط جميعها ، تضاءل أمامى ألامل فى القيام بعمل وثائقى علمى ، لولا نصيحة بعض الأصدقاء اليمنيين ، بضرورة الاعتماد على الجهد الفردى فى جمع بعض الوثائق من أيدى الأهالى . وهنا بدأت مرحلة جديدة ، نعتمد تماما على جهدى الفردى فى جمع ما يمكن جمعه من الوثائق اليمنية ، فكانت النتيجة أننى حصلت على ما أستطيع جمعه ، وليس على كل ما أريد جمعه ، وهو فى النهاية تلك المجموعة من الوثائق التى أقدم بعضها الآن .

وقد شرحت خلال « الدراسة التمهيدية » المسار الذى رسمته لنفسى عند جمع هذه المجموعة ، وبينت الصعوبات التى واجهتنى ، وكيف تغلبت عليها .

كذلك رسمت خلال هذه « الدراسة » المنهج الذى اتبعته ، وكيف قمت بدراسة كل وثيقة على حدة . غير أنى أود أن أشير فى هذه المقدمة الى أن البعض قد يشيد بهذا الجهد المتواضع باعتباره مبادرة لجذب نظر الغير إلى الوثائق اليمنية وأهميتها التاريخية ، وأن مجرد نشر بعضها ــ ولو لم تصحبها دراسة مستفيضة ــ قد يشجع غيرى من الباحثين ــ فى الحقول الإنسانية المختلفة ــ على القيام بأبحاث ودراسات جديدة فى التخصصات المتعددة . وقد يقلل البعض الآخر من قيمة هذه الوثائق ومن أهمية جمعها ونشرها بدعوى ضآلة كميتها ، والتقليل من جدواها علميا ، وأنها لا تدور حول محور موضوعى معين .

وازاء هذا وذاك ، فإنى أود فقط ــ و ببساطة شديدة ــ أن أشير الى النقاط التالية لتحدبد « حجم » الهدف الذى ابتغيه من وراء نشر هذه الوثائق ودراستها .

أولا : تعد مرحلة الجمع ــ أى جمع المادة الأصلية ــ أولى مراحل العمل العلمى الصحيح ، و بدونها لا يقوم لأى عمل قائمة ، سواء كان هذا العمل تاريخيا ، أو أجتماعيا ، أو إقتصاديا ، أو قانونيا ، أو غير ذلك .

ثانيا : تقوم الدراسات التاريخية الموضوعية الدقيقة على مصادر أصلية من وثائق وسجلات ومخطوطات وآثار ونقوش وخلافه ، حتى لا تفقد هذه الدراسات أهميتها وعمقها ، وحتى لا تتحول إلى أعمال إنشائية لا تمتّ الى العلم بصلة .

ثالثا : تهتم الدراسات التارخية بجمع آثار الإنسان فى العصور المختلفة مهما عظم أو قلّ شأنها ــ وهذا وذاك مسألة نسبية تختلف من باحث لآخر ــ و بدون هذه الآثار تتحول الدراسات إلى ضرب فى الهواء والى خبطات عشواء ، دون أن بتمكن الباحث من الوصول الى تفسيرات صحيحة أو نتائج سلبمة .

رابعا : أن جمع وثائق العهود التاريخية المختلفة فى ملفات ودور خاصة بها ، ثم نشرها ، يؤدى إلى إضاءة الجوانب المتعددة لتلك العهود أمام الباحثين الجدد ، وأن هذا بدوره يمكّنهم من التعرف على حقيقة وأهمية الدراسات التاريخية ، وهى أنها دراسة لأحداث الماضى ، من أجل فهم وقائع الحاضر ، ولرسم الخطوط العريضة ــ على ألاقل ــ للمستقبل القريب .

خامسا : أن نشر الوثائق لا يفيد الدراسات التاريخية فحسب ، بل يساعد أيضا على نموّ الدراسات الإجتماعية والإقتصادية والسياسية والقانونية ، وتهم أيضا علماء اللغة وتطوراتها ــ ازدهارا أو انحطاطا ــ بالإضافة إلى التعرف على ملامح الأعراف والتقاليد التى تكمن بين السطور .

سادسا : و بناء على هذه المقدمات ، انتهى إلى أن الهدف من وراء نشر هذه الوثائق هو ــ من ناحية ــ إبراز أهمية الدراسات الوثائقيه فى حد ذاتها ، ومن ناحية أخرى هو تقديم مادة أصلية عن فترة تاريخيه من فترات التاريخ اليمنى ، قد تقوم عليها دراسات علميه جادة ، تضاف الى المكتبه اليمنيه ، تاركين ــ فى نفس الوقت ــ أمر تقييمها والحكم عليها لذوى الاختصاص ، كلّ فى مجال اختصاصه .

و بعد هذا كله ، فأنى لا أملك الا الاعتراف بالضعف والتقصير أمام قضية : « الوثائق اليمنية » ، إذ لن يتمكن جهد فردى من التغلب على هذه القضية ، ولكنه قادر فى نفس الوقت على التنبيه إليها .

وأخيرا ، فإنى إذ أتقدم بالشكر ، فأنى أتقدم به الى هؤلاء الذين أمدونى بهذه المجموعة من الوثائق ، مهما قلّ أو كثر عطاؤهم ، والى جميع من أسهم فى أخراج هذا البحث الى حيز الوجود .

وهذا الشكر أو ذاك ، لا يعوقنى عن أن أتقدم بالشكر الى الآخرين الذين لم أشر اليهم .

و بالله التوفيق ،،،،،

صنعاء : يناير ١٩٨٢

دكتور
سيد مصطفى سالم

القسم الأول

دراسة تمهيدية

الحصول على مجموعة الوثائق :

طبقا لنصيحة بعض الاخوة اليمنيين بضرورة اللجوء الى الأهالي للحصول على بعض الوثائق مما في حوزتهم — كما ذكرت في المقدمة — فقد شعرت رويدا رويدا أنه لا مفر من طرق هذا الباب إذا أردت الولوج إلى عالم الوثائق اليمنية . وقد آمنت بأهمية التوجه إلى الأهالي ، عندما فقدت الأمل في وجود دور رسمية لحفظ الوثائق ، وأنه من الصعب الوصول الى المجاميع الموجودة في بعض الوزارات ، كما تستحيل الاستفادة منها بوضعها الحالي كما أشرت في المقدمة .

ولم يكن طرق هذا الباب — وهو الاعتماد على الأهالي في الحصول على الوثائق — أمرا سهلا كذلك ، فقد كانت رحلة البحث والتقصي في واقع الأمر رحلة شاقة استغرقت عدة سنوات ، واعترضتها عدة عقبات . و بدت الصعوبة — خاصة عند بداية الرحلة — في نقطة هامة ، وهي : ما عرف عن الاخوة اليمنيين من أنهم ضنينون بما يمتلكون من مخطوطات وأوراق ، أذ أنهم يعدونها جزءا من تراث الأجداد والأسلاف ، وأنه من الصعب السماح لأحد بالاطلاع عليها أو استعارتها أو تصويرها إلا إذا وجدت الثقة العميقة والحب المتبادل على الأقل .

وشكلت هذه الحقيقة الهامة طبيعة الرحلة ، بل وانعكست على خطواتها ، إذ كانت الخطوات بطيئة وغير منتظمة ، ومراحلها عفوية لا تخضع لقواعد وترتيبات مسبقة معينة .

وتمثلت الخطوة الأولى من الرحلة في طرح موضوع اهتمامي بجمع الوثائق على نطاق واسع بين الأخوة اليمنيين ، وتعمدت أن يكون طرح هذا الموضوع بين مجموعات مختلفة من هؤلاء الاخوة ، لعلي أجد من يستجيب ، ثم قصدت أن أوسع الحلقات والدوائر التي ألقي اليها بما أطلب ، نظرا لقلة ما كنت أتلقاه في المرحلة الأولى .

وكانت هذه الخطوة — وقد بدأت منذ وقت مبكر من وصولي الى صنعاء — ذات نطاق واسع ، فقد ألقيت بطلبي وأسئلتي هذه بين الأخوة اليمنيين ، دون مراعاة لاختلاف الأهواء والمشارب والاتجاهات والمذاهب ، اذ كانت الغاية هي : « جمع الوثائق » ، ولو اختلفت مصادرها ، وتنوعت موضوعاتها ، وتناقضت مادتها .

وكانت النتيجة لهذا المسعى كالآتي :

— كنت أتوقع من أناس أن يعطوني الكثير ، ولكني لم أتسلم منهم شيئا .

— فوجئت بأن بعض الأخوة قد أعطوا دون أن أتوقع منهم شيئا .

— عرفت أيضا من أعطى ومنع في نفس الوقت ، أي أنه كان يعطي ما يختاره هو ، وليس كل ما يملك أو كل ما أريد .

هذه هي المواقف الثلاثة التي وقفها مني الاخوة اليمنيون ، وكانوا بين مانح ومانع أو ما بينهما . غير أن شعاري في مرحلة الجمع ، كان هو تقديم الشكر للجميع ، وفي نفس الوقت ، أخذ كل ما يقدم إلىّ دون انتقاء أو اشتراط ، ودون أن أحدد موضوعا معينا ، أو فترة بذاتها ، تدور حولها الوثائق التي أقوم بجمعها ، فهذا وذاك لم يكن في وسعي أو في متناول يدي ، بل كان التفكير في جمع الوثائق حول محور معين ــ موضوعي أو زمني ــ هو ضرب من الخيال .

وكان الهدف دون شك من وراء توسيع الحلقات التي ألقي إليها بحاجتي الى الوثائق ، ومن وراء تقبل ما يقدم الّي دون قيود أو شروط سابقة ، كان الهدف من وراء ذلك كله هو زيادة عدد الوثائق ، واطراد ذلك ، فلعل بعضها في النهاية ، يتفق ــ ولو من قريب أو من بعيد ــ من بعضها البعض ، لكي تدور حول موضوع تاريخي معين ، أو تجلي أحداث فترة زمنية محددة . وقد تحقق هذا الهدف المتواضع ، بعد أن استغرق سنوات عدة ، واحتاج انتظارا طويلا قلقا حتى يتم تنفيذ الوعود المبذولة ، وتطلّب أيضا صبرا ومثابرة مستمرين .

نخرج من هذا كله بأن المصدر الأساسي والوحيد لمجموعة الوثائق هذه ، هو ما حصلت عليه من أيدي الأهالي أنفسهم ، وليس من دور حكومية رسمية . و يلاحظ أن أصحاب هذا العطاء يختلفون فيما بينهم من نواح كثيرة ، مثل الأصول الاجتماعية ، والأوضاع الاقتصادية ، والاتجاهات السياسية ، والمعتقدات المذهبية . . . بل ومن ناحية اختلاف اقامة كل منهم في أنحاء اليمن المختلفة ــ أي من ناحية التوزيع الجغرافي كما يقال ــ وهذه الاختلافات جميعها هي التي أثرت هذه المجموعة من الوثائق بالتنوع والتعدد . . . . وهذا ما كنت أبتغيه .

وترتب على هذه النتيجة نتيجة أخرى ، وهي أن آمالي قد تواضعت رويدا رويدا حتى انتهيت الى فكرة بسيطة أمنّي بها النفس لأقنعها بمواصلة الجمع والاستمرار فيه ، وهي أنه اذا لم أتمكن من جمع ما يكفي من الوثائق لخدمة موضوع معين ، أو لدراسة فترة بذاتها ، فقد يؤدي هذا الجمع ــ على الأقل ــ الى أمرين هامين :

أولهما : هو أنه قد يجد أحد الباحثين فيما بعد ــ وثيقة أو أكثر مما أنشر تفيده في أمر ما بالنسبة لموضوع بحثه .

ثانيهما : هو أن نشر مثل هذه المجموعة قد يغري البعض من الأهالي أو من الجهات الرسمية على نشر ما لديهم من أوراق ، لسّد الثغرات الكثيرة في الدراسات اليمنية عموما ، وليس في الجانب التاريخي فقط .

ولا شك أن هذا وذاك سيؤدي إلى إثراء المكتبة اليمنية بالأبحاث العلمية المستفيضة .

وأخيرا فانه يمكن القول بأنه اذا كانت جهود الباحثين الفردية وإذا كان هناك ما يقدمه عامة الناس وخاصتهم من خطوات لخدمة قضية الوثائق اليمنية ، إذا كان هذا وذاك مازال له فضل المبادرة

فى اتخاذ هذه الخطوات ، فاننا مازلنا فى انتظار الجهودات المكثفة من قبل الهيئات والجهات الرسمية ـــ وخاصة الجامعة ومركز الدراسات اليمنية ـــ لانعاش هذه الجهود ، حتى يمكن لهذه الدراسات والأبحاث أن تنمو نموها الطبيعى .

ترتيب الوثائق ترتيبا زمنيا :

إذا جاز الانتقال من الحديث عن مصادر الوثائق ، إلى الحديث عن طبيعتها وكيفية ترتيبها ، فان هذا ينطلق من بديهية معروفة : أن النتائج تترتب على المقدمات وتنبنى عليها ، وأنه طالما تعددت مصادر الوثائق ، فمن المتوقع أن تتعدد موضوعاتها ، وان تختلف تواريخها . ولكى يتضح أمامنا مدى التنوع الموضوعى ، والاختلاف الزمنى بين وثائق هذه المجموعة ، فانه يكفى القول بأن الأغلبية العظمى من أصحاب هذه الوثائق هى التى أعطتنى من وثيقة إلى اثنتين فقط ، وأن القليل النادر منهم هو الذى أعطى مايتجاوز هذا العدد . وبالاضافة الى ذلك ـــ وعلى سبيل المثال ـــ فقد قدّم البعض وثيقة ترجع الى القرن الثالث عشر الهجرى (١٩ م) ، وأخرى ترجع الى القرن الرابع عشر الهجرى (٢٠ م) ، وأن كلتيهما ـــ بالاضافة إلى الاختلاف الزمنى ـــ قد اختلفتا من الناحية الموضوعية أيضا ، وهذا مما زاد من غموض المنهج الذى يجب اتباعه .

وترتب على هذا أنى رأيت أنه اذا كان مصدر الوثائق واحدا ، فقد تختلف الوثائق نفسها فيما بينها موضوعيا وزمنيا . وفى نفس الوقت ، فعند اختلاف مصادر هذه الوثائق ، فقد يتشابه بعضها وتتقارب موضوعيا وزمنيا .

ومن ناحية أخرى ، فقد لاحظت أيضا أن بعض الوثائق تتضمن أكثر من موضوع ، ولهذا يصبح من الصعب اختيار موضعها المناسب من الناحية الموضوعية لتأخذ ترتيبها بين باقى الوثائق .

ومعنى هذا أن طبيعة هذه الوثائق قد شاركت فى فرض المنهج الزمنى الذى اتبعته فى ترتيب هذه المجموعة ، فبناء على المقدمات التى شرحتها عن طريقة جمع هذه الوثائق ، وأنه لم يكن لى حق الاختيار ، وبناء على تنوع موضوعاتها واختلاف تواريخها ـــ وسأتناول هذا بالتفصيل فيما بعد فى مجالات أخرى ـــ فقد أصبح من الصعب تصنيف « الموضوع » الذى تتضمنه الكثير من الوثائق بين ثناياها ، لاحتوائها على عدد من الموضوعات ، وليس على موضوع واحد .

وقد وجدت بعض الوثائق ـــ من بين المجموع الكلى الذى عثرت عليه ، وليس مما ينشر فى هذا الجزء فقط ـــ تختص بـ « الحكام » و « العمال » ، وبعضها خاص بمنح بعض الامتيازات المعنوية والمادية من قبل الامام القائم ، ومنها أيضا ماهو عبارة عن شكاوى الأهالى التى تتعلق بأوضاع اجتماعية وشرعية مثل الزواج والميراث ، أو أوضاع الرهائن ، كذلك نجد بعضها قد تضمنت قضايا إدارية ومالية واقتصادية وسياسية وقانونية مما سنشير اليه بالتفصيل فيما بعد عند التعليق على كل وثيقة

على حده ، وان كنت لا أستطيع القول بأن هذه الوثائق ـــ فى مجموعها ـــ قد غطت كافة هذه القضايا والنواحى ، وان كانت تستطيع أن تضىء بعض الجوانب التى تفتقدها الى الآن « المكتبة اليمنية » فى مجال الدراسات النظرية .

ومن ناحية الاختلاف الزمنى بين هذه الوثائق ، فقد وجدت أن تواريخ هذه الوثائق قد انتشرت على مساحة زمنية طويلة ، تمتد من القرن الحادى عشر الهجرى (١٧ م) الى القرن الرابع عشر الهجرى (٢٠ م) . غير أن امتداد هذه المجموعة على طول عدة قرون لا يعنى أنه لا توجد هناك ثغرات وفجوات زمنية قصيرة أو طويلة بين تواريخ هذه المجموعة ، فأحيانا تتقارب هذه التواريخ وتتوالى ليصبح الفارق بين تاريخ كل وثيقة وأخرى يوما أو يومين فقط ، وأحيانا أخرى تتباعد التواريخ ليصل الفارق الى حوالى ربع قرن .

نخلص من هذا كله الى أنه قد تعددت موضوعات الوثائق ، والى أنه قد توزعت تواريخها وانتشرت على طول عدة قرون ، لهذا وذاك ظل السؤال الذى برز أمامى منذ أن بدأت جمع هذه الوثائق ، وهو: كيف يتم ترتيب هذه المجموعة عند النشر ؟ ظلّ سوء الا ملّحا يحتاج الى اجابة والى بتّ .

ولم يكن سهلا الوصول الى اجابة سريعة أو نهائية لهذا السؤال ، فقد جرت العادة بين من يتعرضون للدراسات الوثائقية والنقشية ، على أن يرتبوا وثائقهم ونقوشهم فى مجموعات على حسب أصحابها ، أو الأماكن التى وجدت فيها ، أوعلى أساس موضوعاتها ، أو الدول الغابرة التى خلّفت هذه الوثائق والنقوش .. وربما اختار كل دارس المنهج الذى يروقه ، والذى يصل به الى غايته دون التقيد بمنهج معين مع مراعاة لمبدأ هام وهو الا يكون التغيير خاضعا لهوى ، أو لقانون السهولة والصعوبة .

وأمام هذه المناهج المتعددة ، ونظرا لما سبق شرحه بخصوص الوثائق التى نتعرض لدراستها ، فاننا نجد أنفسنا فى النهاية مضطرين الى اتباع أسلوب الترتيب الزمنى لعدّة نواح :

فمن ناحية ، فان جميع وثائق المجموعة ترجع الى فترة زمنية واحدة ، هى التى نسميها ـــ طبقا لما هو سائد عالميا ـــ فترة التاريخ الحديث والمعاصر ، حيث أن هذه الفترة تبدأ من القرن السادس عشر الميلادى (العاشر الهجرى) الى الآن .

ومن ناحية ثانية ، فان الوثائق هذه لا تنتمى ـــ فى مجموعها ـــ إلى موضوع معين ، بل تنوعت موضوعاتها ، وزيادة على ذلك تعددت موضوعات الوثيقة الواحدة فى كثير من الحالات .

ومن ناحية ثالثة ، فان الترتيب الزمنى لهذه المجموعة ، قد يسهّل أمر الرجوع اليها لمن يشاء من الباحثين والدارسين فيما بعد ، إذ قد يساعد هذا الترتيب أحدهم على الرجوع إلى مايريد من الوثائق ، طالما أنه قد حدّد أبعاد موضوع بحثه ، وعين زمانه .

ومن ناحية رابعة ، فالترتيب الزمنى للوثائق لا يلغى استعمال المنهج الموضوعى أيضا ، طالما أنى جعلت الوثيقة وشرحها والتعليق عليها هى الوحدة الأساسية للبحث ، اذا يمكن ضم بعض الوثائق الى

بعضها البعض ، لكى تلتف حول موضوع معين ، ولنخلق منها فى النهاية من الموضوعات ـــ التى تنبع أساسا من محتويات الوثائق نفسها ـــ والتى تغطى بعض نواحي تاريخ هذه الفترة .

ومن ناحية خامسة ، فالترتيب الزمنى لا يضعف ولا ينقص من أهمية الاعتماد على الأصول المنهجية اللازمة لدراسة كل وثيقة على حدة .

وهكذا ، أستطيع أن أحدد المنهج الذى اتبعته فى دراسة هذه الوثائق ، وهو : منهج زمنى ، أى ترتيب الوثائق هذه الواحدة تلو الأخرى ، طبقا لتاريخ صدورها ، على أن يتم مع الترتيب الزمنى ، القيام بالدراسة الموضوعية ، أى دراسة كل وثيقة على حده ، والاشارة الى عدد منها ـــ خلال الدراسة التمهيدية ـــ للتنبيه الى موضوع معين من موضوعات التاريخ اليمنى .

وهذا هو ما فعلت . . . .

وقد يبرز هنا سؤال هام ، وهو : هل ستكون هذه الدراسة دراسة وثائقية ، أم دراسة تاريخية ، أم أنها ستكون الاثنتين معا ؟

ربما تطول الاجابة على هذا السؤال وتشعباته ، غير أن الايجاز يدفعنا الى القول بأن الدراسة التى أقوم بها الآن هى دراسة وثائقية فى المحل الأول ، أما الدراسة التاريخية فتأتى فى المحل الثانى ، وفى مكان محدود هو : الدراسة التمهيدية ـــ أى القسم الأول من البحث ، وفى التعليقات على الجانب الموضوعى لكل وثيقة على حدة ، وذلك حتى أشارك ـــ أو أساهم ـــ فى اضاءة بعض جوانب تاريخ اليمن ، وان كان هذا لا يعنى أن الدراسة التاريخية ستكون متعمقة شاملة للفترة التى تغطيها الوثائق ، بل ستكون موجزة نابعة من الوثائق نفسها ، تبعا لما يتشابه من وثائق تدور حول موضوعات بذاتها .

بقى أن نشير الى الجانب الشكلى للوثائق من حيث طريقة الكتابة والخط والأسلوب ، وأيضا نوع الورق والحبر وغير ذلك مما يعنى وصف الوثائق ، ذلك قبل تناول جانبها الموضوعى ، وما تثيره الوثائق من موضوعات .

الجانب الشكلى للوثائق :

يصعب فى الحقيقة أن نتحدث عن هذا الجانب بشكل شامل و بتفاصيل وافية نظرا لأمرين هامين :

فمن ناحية ، نجد أن طول الفترة التى ترجع اليها هذه الوثائق يجعل من المحتم أن يختلف شكل الوثائق فيما بينها ، فقد سبق أن ذكرنا أنها تنتسب الى حوالى أربعة قرون مضت ، مما جعل ـــ أنه من البديهى ـــ أن كل وثيقة تحمل شكلا خاصا وان تتشابه بعضها .

ومن ناحية أخرى ، نجد أنه قد وجد فى اليمن أكثر من نظام حكم ، وأكثر من قوة سياسية خلال تلك الفترة سواء كانت إمامية أو تركية أو قبلية ، لذلك كان من البديهى أن تختلف وثائق كل منهم عن الأخرى من الناحية الشكلية .

لهذا وذاك ، قررنا منذ البداية أن يكون إبراز الجانب الشكلى لكل وثيقة على حدة عند بداية التعليق عليها ، بل و يعد هذا الجانب جزءا أساسيا من التعليق ، على أن نكتفى فى الدراسة التمهيدية بالاشارة الى الملامح العامة ـــ سواء المشتركة أو المختلفة ـــ التى ميزت وثائق هده الفترة . وقد رأينا أن هذا المنهج قد يتيح الفرصة لتعميق الحديث عن الجانب الشكلى للوثائق أكثر مما لو ركزنا الحديث عن هذا الجانب فى الدراسة التمهيدية .

ويجدر من البداية ، أن نذكر أن هده المجموعة من الوثائق انما تنتمى ـــ فى واقع الأمر ـــ الى عصر واحد ، هو عصر سيطرة الإمامة على الحكم ، أو على الأقل العصر الذى لعبوا فيه الدور السياسى الأساسى فى البلاد ، لذلك غلب على معظمها التشابه فى الشكل ، نظرا لتشابه الظروف التاريخية ، وسيطرة الثقافة المعينة الخاصة . ورغم هذه السيطرة « العُلوية » ـــ اذا صح هذا التعبير ـــ فقد شهدت هذه الفترة تطورات سياسية متعددة ، بدأت بسيطرة الأئمة على الحكم بعد خروج الأتراك من اليمن عام ١٠٤٥ هـ (١٦٣٥م) ، ثم ظهر بالتدريج ضعف الإمامة الى حد كبير ، حتى وصل الأمر الى عودة الأتراك ثانية الى صنعاء واحتلال الانجليز لعدن ، فأدى هذا الى انتعاش الامامة وتزعمها لحركة المعارضة من جديد ضد الأتراك حتى تم عقد صلح « دعان » .

وقد انعكس هذا كله على شكل الوثائق وأسلوبها ـــ بل وعلى موضوعاتها أيضا كما سنرى فيما بعد ـــ فقد حملت الوثائق الأولى من هذه المجموعة توقيعات الأئمة ـــ على سبيل المثال وليس الحصر ـــ أما الوثائق المتأخرة منها ، أى التى ترجع الى أواخر القرن الثالث عشر الهجرى (١٩ م) وما بعد ذلك ، فقد بدأت الأختام تحل محل التوقيعات ، بل وتعددت أشكال هذه الأختام كما ذكرنا فى التعليقات المختلفة . و بالاضافة الى هذا ، فقد اختلف مكان وضع الأختام من وثيقة الى أخرى ، أما الوالى التركى فكان يضع توقيعه أو ختمه عند نهاية الكتابة كما هى العادة المنتشرة حالية . وربما كانت ظاهرة استعمال الأختام مؤخرا من قبل ائمة القرن الثالث عشر الهجرى (١٩ م) ترجع الى عودة الاتراك الى اليمن وانتشار هذه الصناعة فى البلاد .

وفى داخل اطار التوقيعات والأختام فقط ، وجدنا بعض الاختلافات من وثيقة الى أخرى ، فنجد أن التوقيعات بدأت بسيطة ، ثم تعقدت أشكالها مع مرور الوقت ، فتعقد رسم التوقيع ـــ حتى صعب قراءته ـــ كما زادت الألقاب مع مرور السنوات . وكانت الدعوات تلحق بالتوقيعات عادة ، مثلما نرى فى بعض الوثائق : « وفقه الله » ، و « لطف الله به » ، كذلك « ان شاء الله » التى جاءت بعد توقيع الامام المؤيد بالله . وقد استمرت هذه الظاهرة فى الاختام نفسها ـــ كما لاحظنا ـــ اذ كانت تنتهى

بالدعاء أيضا — مثل دعاء « نصره الله » ، الذى ظهر على أختام الامام المنصور والامام يحيى فى أواخر القرن الثالث عشر وأوائل القرن الرابع عشر الهجر بن (١٩ — ٢٠ م) . وز يادة على ذلك ، رأينا أن بعض الأئمة قد أضاف قبل لقبه اسم « عبدالله » للتعبير عن التواضع و باعتباره جزء من اللقب أيضا مثل : « عبدالله المنصور بالله على » . (وثيقة رقم : ١٢ ، ١٣) .

وقد ظهر التغير والاختلاف بين أختام هذه المجموعة من الوثائق أيضا ، فرغم أنها تشابهت من ناحية استدارة الشكل ، فقد اختلفت من ناحية النقش الذى وضع بداخل كل منها . وقد رأينا أن ختم الامام المنصور محمد (٧ — ١٣٢٢ هـ = ١٨٨٩ — ١٩٠٤ م) كانت حوافه تحاط بزخرفة بسيطة — هى خطوط صغيرة منحنية متكررة الشكل — و بداخل هذه الحواف توجد عبارة : « أمير المؤمنين المنصور بالله رب العالمين » .

أما أختام الامام يحيى (٢٢ — ١٣٦٧ هـ = ٤ — ١٩٤٨ م) ، فقد أخذت عدة صور وتطورت من صورة الى أخرى ، ففى البداية استخدم الامام ختما يشبه ختم أبيه من ناحية الاستدارة والزخرفة ، واتخذ لنفسه لقبا خاصا — كما كانت عادة الأئمة عند توليهم الامامة — وهو « أمير المؤمنين المتوكل على الله رب العالمين » (وثيقة : ٢٠) . وانتقل الختم بعد قليل الى صورة أكثر فنا ، اذ قُسم سطحه الدائرى الى ثلاثة أهلّة ، كل هلال داخل الآخر وأصغر مساحة من الآخر (وثيقة : ٢١) . وقد جاء بأسفلهم وأكبرهم عبارة : « أمير المؤمنين المتوكل على الله رب العالمين » ، و ورد بالأوسط اسم الامام على شكل توقيع : « يحيى بن حميد الدين » ، أما الأصغر والأخير — وهو يشبه الدائرة — فقد كتب به الدعاء المعتاد : « نصره الله » . و يبدو أن صناعة الأختام كانت قد تقدمت نسبيا حينذاك ، فظهر للإمام ختم كسابقه ، يعلوه ختم آخر — وملصق به — على شكل مستطيل و بداخله البسملة ، وظهر هذا المستطيل منقسما إلى قسمين وحوافه مزخرفة بشكل مقبول (وثيقة : ٢٤) . وكانت العادة أن تكتب البسملة بخط اليد ، ولكن يبدو أن استعمال هذا الختم — ذى البسملة — كان بهدف التظاهر السياسى أمام الأتراك حينذاك ، وإظهار العظمة ، وربما يؤكد هذا أن ختم الامام ظل أكبر حجما من الختم الذى استخدمه الوالى التركى والذى ظهر على بعض الوثائق كما سنرى . وقد ظل الامام يحيى يستخدم الختم الدائرى ، والآخر ذى البسملة ، جنبا إلى جنب فترة غير قصيرة . أما ختم الوالى التركى ، فكان مستديرا أيضا ، لكنه كان أصغر حجما بالنسبة لأختام الائمة ، وكان أكثر بساطة ، إذ لم يكتب به الا اسم الوالى — وهو محمود نديم حينذاك — و بأسفله تاريخ صنعه كما نرجح ، وبجانب الختم كان الوالى يضع توقيعه ، وكان الختم والتوقيع يوضعان بأسفل الوثيقة ، أى عند نهاية أسطرها .

وقد كان للامام يحيى ختم خاص ، استخدمه لأغراض معينة كما سنرى ، وذلك بالاضافة الى الأختام السابق الاشارة اليها . وهذا الختم كان يشبه الختم الدائرى الكبير ذا الأهلّة ، لكنه أقل حجما ، كما كان يطبع بالحبر الأزرق ، وليس باللون الأحمر الذى اعتاد الإمام استعماله . وكان الإمام

يستعمل هذا الختم الصغير ذا الحبر الأزرق عندما يريد أن يمهر به الإيصالات — أو « النظائر » — التى يرسلها الى أتباعه وأنصاره الذين يقدمون اليه الهدايا والزكاة ، فكان حينذاك يستخدم ذلك الختم الخاص الذى ظهر فى بعض الوثائق (وثيقة : ٢٩ ، ٣١) .

و بالإضافة الى هذا وذاك ، فقد ظهر للامام يحيى — على الوثائق التى عثرنا عليها — ظاهرتان تلفتان النظر ، الأولى : هى توقيعه على إحدى الرسائل المرسلة إلى شخصية بارزة فى ذلك الوقت ، فكان التوقيع هو : « مملوككم يحيى بن الامام سامحه الله » (وثيقة : ١٩) . و يبدو أنه لم يكن يسمح لأبناء الأئمة باستخدام الأختام ، لذلك كان عليه وضع توقيعه حسب ماتقتضيه الأوضاع . أما الظاهرة الثانية : فقد رأينا أنه كان يستخدم تعبيرا خاصا للاشارة الى أن الخطاب المرسل إنما هو ملحق بخطاب سابق له ، فاستخدام العبارة السائدة حينذاك وهى : « الحاوى خير » عند بداية رسالته ، كما رأينا فى رسائل أخرى عبارة : « ز يادة خير » وقد شرحنا معنى هاتين العبارتين فى موضعهما . (وثيقة رقم : ٤٧) .

وهناك صورة خاصة اتضحت بأغلبية وثائق المجموعة ، وخاصة تلك التى صدرت من قبل الائمة أو كتاب دواو ينهم ، إذ تميزت هذه المجموعة بأن سطورها لا تبدأ مع بداية الصفحة ، بل كانت الكتابة تبدأ عند حوالى منتصف الصفحة ، حتى توضع البسملة والتوقيع أو الختم بأعلاها . وكانت هذه البداية تجبر كاتب الوثيقة على أن يلف بسطورها الى الهامش ثم الى أعلى لا كمال كتابته ، ولاستغلال الفراغات المتاحة بالصفحة . وهكذا تنتهى الكتابة ، وكأن سطور الوثيقة تدور حول نفسها ، اذ تبدو بعض هذه السطور مقلوبة بالنسبة للأولى ، و يضطر المرء الى تقليب الوثيقة بين يديه ليتابع قراءتها . وقد يؤدى هذا الشكل الخاص الى الإرتباك — عند النظرة الأولى — اذا حاول المرء قراءة مثل هذه الوثائق ، غير أن تعود مشاهدتها ساعد على التعرف على طبيعتها ، وهى أن تبدأ القراءة عند البسملة والتوقيع أو الختم ، وتنتهى عند وضع تاريخ كتابتها ، وأن إستطراد المعنى هوالذى يقود القارىء من جزء الى آخر .

غير أن هذا لا يعنى أنه لا توجد بعض الوثائق التى تميزت بمميزات أخرى مختلفة ، بعضها يمنى بحت ، مثل وثيقة بيع قطعة أرض (وثيقة/ ٩) ، والبعض الآخر ذو صلة بالحكم التركى ونظامه ، أو بالأحرى تلك الوثائق التى صدرت من قبل الأتراك أو الموجهة إلى مسئوليتهم ، اذ كانت هذه الوثائق مستقيمة السطور ، وتبدأ الكتابة بها عند بداية الصفحة ، كما أن عرض الموضوعات بها يأتى مرتبا حسب تسلسل الموضوع ، وقد وضح هذا بالوثيقة رقم : ١٦ .

أما من ناحية التاريخ الذى كان يوضع عند نهاية الوثيقة ، فان هذا يثير ملاحظتين هامتين :

أولاهما : أن التاريخ السائد طوال تلك الفترة ، كان التاريخ الهجرى نظرا لسيادة الفكر الاسلامى فقط حينذاك ، فكان لزاما أن نشير إلى التاريخ الميلادى بجانب التاريخ الهجرى حتى يسهل على القارىء الحديث أن يتعرف على موقع الوثيقة من التاريخ الذى تعود إستعماله حاليا ، وهو التاريخ

الميلادى . غير أن الاعتماد على التاريخ الهجرى فقط حينذاك قد أدى الى بروز عدة مظاهر إختصت بها وثائق تلك الفترة ، منها أنه كان أحيانا يختصر تاريخ السنوات ، فلا يذكر الا تاريخ السنة فقط دون الاشارة الى القرن نفسه ، وعندئذ كنا نضطر الى إكمال التاريخ الهجرى للإشارة إلى القرن ، وكان الأعتماد فى ذلك على سياق الحديث ، أو على الختم المطبوع على الوثيقة نفسها . ويمس الإختصار أحيانا اسم الشهر العربى ، فكان لا يشار الى شهرى : ذى القعدة وذى الحجة الا بـ « القعدة » و « الحجة » فقط ، نظرا لإستخدام التاريخ الهجرى والتعود عليه كما ذكرنا من قبل .

ثانيها : أنه كان يلاحظ أن وضع التاريخ كان يعنى انتهاء سطور الوثيقة ، فقد كانت العادة بالنسبة للخطابات التى تصدر من قبل الإمام وكتاب ديوانه ، أن الإمام نفسه هو الذى يضع تاريخ الوثائق ، اذ كان الكتاب يعدون الردود المطلوبة ثم يعرضونها على الإمام ، ليضع الختم والتاريخ أو ليضيف ماشاء من عبارات ، ثم يضع الختم والتاريخ للتدليل على إكمال تلك الردود . و يبدو أن كتاب الديوان كانوا يتعمدون عدم وضع التاريخ تأدبا ، حتى يتركون للإمام فرصة إضافة مايشاء من عبارات ، أو حتى يضع التاريخ الذى يراه ، إذا أراد تأجيل إرسال الخطاب الى أى موعد يشاء ، وان كنا لا ندرى كيف كانت آداب تلك الدواوين حينذاك . لهذا ، فقد كانت عبارة : « حرر بتاريخه » أو « بتاريخه » فقط ، توضع بخط الأئمة فى أغلب الأحيان ، للاشارة الى موافقتهم على ماجاء بالخطاب ، أو بعد إضافة مايشاء وضعه . أما الخطابات العادية ، أو التى تصدر من قبل الأتراك ، فكان كاتبها هو الذى يضع التاريخ ، وكانت العادة أن يوضع التاريخ عند نهاية الوثيقة أيضا ، وليس كما هى العادة حاليا ، اذ يوضع التاريخ بأعلى الكتابات .

وقد اختلفت الوثائق فيما بينها من ناحية جودة الخط ، فبعضها كان جيد الخط مقروءاً الى حد كبير ، وخاصة المتأخر زمنا منها ، أما البعض الآخر فكان سىء الخط حتى صعب قراءته الى حد كبير ، ولم نتمكن من قراءته الا بعد محاولات عديدة . ومما زاد من صعوبة قراءة هذه الوثائق ، أن الأقدمين كانوا يهملون وضع النقاط على الحروف ، أو بالأحرى كانوا يتركونها غير معجمة . وقد وضح هذا بشكل كبير فى الوثائق التى تنتمى الى القرنين الحادى عشر والثانى عشر الهجريين (١٧/١٨م) — حتى أن أغلبها كان غير معجم تماما — أما الوثائق الأخرى التى ترجع زمنيا الى مابعد ذلك ، فقد ازداد إعجام الحروف بها نسبيا ، وان لم يكن الإعجام كاملا كما تعودنا حاليا . وقد حرص بعض الكتاب — طبقا لقواعد الكتابة القديمة — على وضع نقطة تحت كل من حرفى الدال والطاء للتدليل عليهما ، وفى نفس الوقت يهملون إعجام حرفى الذال والظاء وفضلا عن ذلك ، فقد تعود كتاب تلك الفترة تخفيف — أو تسهيل — الهمزة ، اذ كانوا لا يضعونها فى المواضع التى إعتادها الجميع حاليا ، مثل همزة كل من ماء ، سماء ، لواء ، وغيرها . ومما يلفت النظر أيضا — فى النواحى التشكيلية لهذه الوثائق — وجود أخطاء املائية فى بعضها ، أو اذا أحسنا التقدير ، فيمكن القول بأن رسم كلمات بعض الوثائق قد اختلف عن الرسم الذى نعرفه الآن ، مما كان يزيد من صعوبة قراءتها .

وهناك أمر هام مشترك بين جميع وثائق تلك الفترة ، وهو أن أصحابها لم يعرفوا استعمال الفصلات التى تقسم الجملة الى عبارات ، أو النقاط التى تفصل بين جملة وأخرى ، أوعلامات الاستفهام والتعجب ، أوغيرها مما إنتشر إستعماله حاليا ، لز يادة توضيح معانى الجمل ، كذلك المعنى العام ، لذلك كانت سطور الوثيقة تتوالى حتى يبدو أن ما جاء بها وكأنه جملة واحدة . غير أننا لاحظنا فى بعض الوثائق — وخاصة التى تتضمن أكثر من موضوع — وجود حرف الهاء (هـ) ولفظة (بت) عند نهاية كل موضوع وليس عند نهايات الجمل ، وهما من الاشارات التى كانت تستعمل فى المخطوطات اليمنية التى تعودنا الاطلاع عليها .

أما أنواع ورق هذه الوثائق ، فقد كان أغلبه من الورق السميك القديم الصنع — و يقال أنه كان يرد من الهند — أما القليل منه ، فكان من الورق الرقيق الحديث الصنع الذى يشبه ما نستعمله حاليا ، وهو مما أحضره الأتراك معهم أثناء حكمهم الثانى لليمن — (١٨٧٢ — ١٩١٨ م) .

و يلاحظ أن الوجه المكتوب من أصول هذه الوثائق يميل الى الاحمرار ، و يرجع هذا الى رش هذا الوجه بمسحوق أحمر لتجفيف الحبر بعد الانتهاء من الكتابة . وكان هذا المسحوق يجلب من سفوح بعض الجبال على شكل أحجار صغيرة ثم يسحق جيدا ، و يعد لدى الكتّاب لاستعماله عند اللزوم . وسبب اللجوء الى هذه الطر يقة هو نوع الحبر المستعمل حينذاك ، والذى كان يصنع بالطر يقة القديمة . وكان الأقدمون يجمعون تراب . دخان الأسرجة القديمة و يعجنونه بالماء ، ثم يضيفون اليه قليلا من مادة سكر ية وهى عصير حبات الرمان ، لتثبيت الحبر عند الكتابة . والواقع أن استعمال هذا النوع من الحبر ثم رش الكتابة بهذا المسحوق الأحمر قد حافظ على وضوح الكلمات ولمعانها . وكأنها قد كتبت بالأمس القر يب ولم ينقض عليها ذلك الزمن الطو يل .

وعلى عكس ذلك ، فقد أساءت طر يقة الاحتفاظ بهذه الوثائق الى بعضها ، فنظرا لعدم إستعمال الملفات لحفظ الأوراق ، كان أصحاب الوثائق يطوونها طيا لتصبح ذات شكل إسطوانى ، أوتثنى ثنيات رفيعة ، وهذا وذاك حتى لا تحتل حيزا عند حفظها . وقد أدى هذا الى تآكل حروف الثنيات مع طول الفترة وكثرة الاستعمال ، فأدى هذا بالتالى الى ضياع بعض الحروف والكلمات ، ونتيجة لهذا ظهرت خطوط عرضية فى بعض صور الوثائق كما سنرى .

منهج النشر :

هنا تجدر الاشارة الى المنهج الذى اتبعناه عند نشر هذه الوثائق بعد أن تحدثنا عن كيفية الحصول عليها ، وعن جانبها الشكلى . ويمكن القول بأننا قد تعاملنا مع هذه الوثائق — من حيث المبدأ — كما يتم التعامل مع المخطوطات عند تحقيقها . لذلك ، فقد قمنا بنسخ كل وثيقة كما هى ، ثم شرحنا ما غمض بها ، أو ما احتاج الى تعر يف ، مثل الأعلام والبلدان ، فى الهوامش ، وأتبعنا ذلك بالتعليق على ما أبرزته من

الناحيتين : الشكلية والموضوعية . غير أن هناك ملاحظة هامة يجب الاشارة اليها لتوضيح الخلاف بين تحقيق المخطوطة ونشر هذه الوثائق ، وهو أن تحقيق المخطوطة أسهل بكثير من نشر الوثائق ، اذ أن من المعروف أن المخطوطة قد كتبت بقلم مؤلف معين ، لذلك يسهل التعرف على خط وأسلوب الكاتب واتجاهه الفكرى أيضا ، بعد قراءة عدة صفحات فقط من مؤلفه . أما مجموعة هذه الوثائق ، فقد كُتب كل منها بقلم كاتب معين ـــ أو بالأحرى بأسلوب وخط خاص يختلف عن غيره ـــ وذلك فضلا عن اختلاف الفترات الزمنية التى كتبت فيها كل منها ، ولذلك احتاجت كل وثيقة الى جهد ومعاملة خاصين عند نسخها ونشرها .

ورغم ذلك ، فان انتساب هذه المجموعة من الوثائق الى مرحلة تاريخية واحدة ، جعل هناك بعض التشابه فيما بينها ، مما ساعدنا بعض الشيء على قراءتها ونسخها ، فقد وجدنا ـــ على سبيل المثال ـــ أنه قد تشابهت الوثائق فيما بينها من ناحية عدم إعجام الحروف ، كما تقارب بعضها الى بعض من ناحية شكل الحروف وكيفية رسمها ، فساعدنا هذا على قراءتها ، وعلى التغلب على صعوباتها .

وكيفما كان الأمر ، فقد رسمت لنفسى خطة موحدة للتعامل مع هذه الوثائق ، رغم الاختلافات التى أشرت اليها أثناء الحديث عن الناحية التشكلية ، والتى أوضحتها ، عند التعليق على الجانب الشكلى على كل منها على حده . وتتمثل هذه الخطة فى إعتبار أن الوثيقة هى الوحدة الأساسية فى هذا البحث . اذ وضعنا ـــ عند بداية الحديث عن كل وثيقة ـــ صورة الوثيقة نفسها ، ثم قمنا بنسخها كما هى ، حتى تتضح طبيعة اللغة والأسلوب أمام المهتمين بأمور اللغة العربية وتطورها ، باعتبار أن اللغة كائن حى ، يتطور بتطور الحياة . **وفى نفس الوقت ، رأينا أثناء النسخ أن نضع الرسم الصحيح** أو الشائع حاليا بين قوسين ، كذلك أعجمنا الحروف ـــ أى وضعنا النقاط على حروفها ـــ وحرصنا على وضع الهمزات فى أماكنها ، أما الكلمات التى وضحت بها الأخطاء الاملائية ، فقد وضعنا ما رأيناه صحيحا ـــ أو الذى تعودنا رؤيته حاليا من ناحية رسم الكلمات ـــ بين قوسين ، حتى نجمع بذلك بين الرسم القديم للكلمات و بين حديثها ، أو بالأحرى لكى نحافظ على طبيعة النص من ناحية ، وعلى مايساعد على قراءته ـــ بالنسبة للقارىء الحديث ـــ من ناحية أخرى .

ونظرا لأن ماجاء بالوثائق كان متواصلا دون أية تقسيمات أو فواصل ، فقد قسمنا ماورد بكل وثيقة الى فقرات اذا كان الأمر يحتاج الى ذلك ، كما وضعنا الفواصل والنقاط اللازمة لزيادة توضيح العبارات والجمل ، وغير ذلك مما ساد حاليا عند الكتابة ، ومما يساعد على توضيح المعانى .

وقد وضعنا فى الهوامش شرح الألفاظ والتعبيرات التى كانت لها دلالة تاريخية ، والتى يصعب فهمها خارج الاطار اليمنى أوحتى بين قطاع عريض من الأجيال اليمنية الجديدة . كذلك حرصنا على ترجمة الأعلام والتعريف بالبلدان والمواقع والقبائل ، كما حققنا الآيات القرآنية والأحاديث الشريفة وغيرها مما كان يحتاج الى توضيح . ونظرا للاعتماد على التقويم الهجرى فقط فى تأريخ هذه الوثائق ، فقد

قابلنا كل تاريخ هجري بما يقابله من تاريخ ميلادى ، حتى يسهل للقارىء الحديث معرفة موضع الوثيقة من التاريخ الذى تعود إستعماله حاليا إلى جانب التاريخ الهجرى .

وقد فكرنا فى وضع عنوان لكل وثيقة ، لكن كان من الصعب تحقيق ذلك نظرا لاحتواء الكثير منها على عدة موضوعات مختلفة ، فبعضها ، على سبيل المثال ، يتناول ناحية شرعية الى جانب نواح مالية وإدارية ، والبعض الآخر قد يبدأ بموضوع سياسى ثم يتدرج الأمر الى موضوعات شرعية ومالية ، وهكذا . كذلك فكرنا فى وضع عبارات مختصرة عند رأس كل وثيقة لنشير الى مابها من موضوعات ، غير أننا قد رأينا أن هذه الخطوة قد تقلل من قيمة وأهمية قراءة الوثيقة نفسها ، وقد تؤدى الى فرض فهم معين لما جاء بها ، فكأننا بذلك نضع رؤية مسبقة أمام الغير ممن يريد الاستفادة بموضوع الوثيقة ، وتكون لديه نظرة أعمق ، وتفسير أدق لما ورد بين سطورها . لهذا وذاك ، اكتفينا بترقيم الوثائق ترقيما مسلسلا بعد أن رتبناها ترتيبا زمنيا كما ذكرنا من قبل . وفى مقابل هذا ، أفضنا فى التعليق الذى كتبناه عقب كل وثيقة على حده ، فشرحنا ما جاء بها بإسهاب ، ووضعنا هذا الشرح فى إطاره التاريخى حتى يزداد وضوحا ، كذلك أشرنا الى ماجاء بهذه الوثائق من موضوعات خلال الحديث عن الجانب الموضوعى بها للإرشاد إلى ماورد بها من جوانب عدة ، فلا نغلق الباب بذلك أمام الغير من المهتمين بالدراسات اليمنية غير التاريخية ، وحتى نكون قد ساهمنا بقدر المستطاع — فى شرح هذه الوثائق بما وصلنا اليه من فهم وتفسير . أما وضع إسم مرسل الوثيقة وإسم المرسل اليه وكأنه عنوان لكل وثيقة ، فقد رأينا أنه لا جدوى حقيقية من وراء ذلك ، بل كان هذا يعد من باب التكرار لا غير .

وقد شاهدنا فى بعض الوثائق أن ردود الأئمة على ماجاء بها قد سجّل بأعلاها ، كما كانت عادة الائمة حينذاك ، لكننا رأينا عند النسخ أن نضع الموضوع المعروض أولا ثم نتبعه بالرد ، حتى نلتزم بالترتيب الموضوعى لما يرد بكل وثيقة ، اكتفاء بأن وضع الوثيقة قد يوضح الترتيب الذى جاء بها .

كذلك حرصنا على أن نضع الألقاب الواردة بالوثائق كما هى ، سواء كانت الألقاب الخاصة بالأئمة ، أو تلك التى كان يسبغها هؤلاء على المرسل اليهم ، أو أيضا الألقاب التى كان يتبادلها الأهالى فيما بينهم فى خطاباتهم العادية . وقد اتضح ميل االأئمة — وخاصة فى الوثائق الأولى من هذه المجموعة — الى استعمال ألقاب التفخيم والتعظيم قبل أسمائهم — كذلك كان يفعل كتاب دواوينهم — وذلك عند توجيه خطاباتهم وأوامرهم الى الأهالى ، و يبدو أن ألقاب الأئمة التى استعملوها هنا كانت قديمة متوارثة ، فقد أشار اليها القلقشندى (صبح الأعشى فى صناعة الانشا ، ح : ٦ ، ص : ١٢٣) بقوله أن ائمة الزيدية باليمن استعملوا ألقابا عدة مثل : الامامى النبوى العلوى الفاطمى الحسنى ... ، بالإضافة الى لقب الامام الخاص مثل : المؤيدى ، المنصورى ، المتوكلى ، الهادى ... الخ .

أما الألقاب الأخرى التى استخدمت ، ونعت بها أصحاب هذه الوثائق ، فقد إختلفت من إسم الى آخر ، ومن وثيقة الى أخرى . وقد لمسنا فى وثائق هذه المجموعة الأولى ، أن ألقاب عامر بن عبد الوهاب

القصار وابنه ـــ على سبيل المثال ـــ قد اختلفت من وثيقة الى أخرى (انظر الوثائق : ١ ، ٣ ، ٤) مما يدل على أن الألقاب لم تكن محددة حتى ـــ أو فى ـــ ذلك الحين ، أما بعد ذلك ـــ كما ظهر فى الوثائق المتأخرة من المجموعة ـــ فقد تقننت الألقاب ـــ إن صح هذا التعبير ـــ واصبح لكل اسم لقب ، حتى كان يكتفى بذكر اللقب فقط للدلالة على الإسم ـــ وخاصة أثناء فترات الحرب ـــ للحرص على الناحية الأمنية ، وأحيانا أخرى كانت الألقاب تسبق الاسماء كما سنرى فى كثير من الوثائق .

ويمكن أن نشير هنا الى تلك القاعدة التى لمسناها خلال تلك الوثائق والتى تدل على أنه قد أصبح هناك تقنين للألقاب ، فقد كان من يسمى محمد يطلق عليه لقب « العزى » ، وهو اختصار للقب عز الاسلام وعز الدين . أما كل من كان يسمى أحمد ، فيطلق عليه « الصفى » ، وهو اختصار للقب صفى الاسلام وصفى الدين ، ومن كان يسمى عبد الله ، كان يطلق عليه لقب « الفخرى » وذلك اختصار للقب فخر الاسلام وفخر الدين .

أما من كان يسمى حسن وحسين ، فكان يطلق عليه لقب « الشرفى » ، وذلك اختصار للقب شرف الاسلام وشرف الدين ، وغير ذلك من الألقاب الكثيرة .

وهكذا أصبح لدينا ألقاب معينة تشير الى أسماء محدده ، وهى القاب مازالت متبادلة بين الاهالى فى اليمن إلى الآن وقد أشرنا الى هذا كله باستفاضة ووضوح خلال الهوامش والتعليقات التى وضعناها عقب كل وثيقة على حدة لنبرز ما بها من جوانب شكلية وموضوعية أما من يريد التوسع فى معرفة تاريخ الالقاب وتطورها طوال التاريخ الاسلامى فيرجع الى كتاب الدكتور حسن الباشا : « الألقاب الاسلامية فى التاريخ الوثائق والآثار» .

وأخيرا ، فلاشك فى أن المنهج الذى اتبعناه ـــ والذى كان يعتمد على أن نشر الوثيقة ووضع هوامشها ثم التعليق عليها من الناحيتين الشكلية والموضوعية هو الوحدة الأساسية فى البحث ـــ قد ساعد على إبراز ما جاء بكل وثيقة من جانب هاتين الناحيتين ، فقد تحدثنا عن شكل كل وثيقة على حده ـــ سواء تشابهت أو اختلفت مع غيرها من الوثائق ـــ مع أبراز أوجه . . التشابه أو الاختلاف . كذلك عند الحديث عما جاءت به كل وثيقة من موضوع خاص أو جديد ، وقد أشرنا من حين إلى آخر الى أوجه التشابه بين الموضوعات المختلفة إذا وجدنا أن هناك تشابها أو إختلافا . وقد يقال أن هذا المنهج قد أدى الى بعض التكرار خلال التعليق على الوثائق ، غير أن هذا قد حدث فقط عند شرح بعض الألفاظ والتعبيرات المحلية التى كانت تحتاج الى مزيد من الشرح والتعليق . وقد أضاف هذا كله إضافات جديدة وعديدة عند شرح هذه الألفاظ والتعبيرات التى كانت تستخدم حينذاك ، والتى كانت لها دلالاتها التاريخية والتى كادت أن تندثر حاليا .

الجانب الموضوعى للوثائق :

لم يكن المقصود بالتعرض لهذا الجانب هو أن نكتب بحثا تاريخيا مستفيضا عن الفترة التى ترجع اليها هذه الوثائق ، بل المقصود هو الاشارة ـ أو التنبيه ـ الى موضوعات الوثائق للفت الأنظار اليها ، أو لتحديد مواضعها على الأقل ، لذلك رأينا أن يكون التركيز على الجانب الموضوعى بكل وثيقة عند التعليق على الوثائق نفسها .

وقد اتبعنا هذا المنهج لأمرين هامين :

أولهما : أن مجموعة الوثائق تنتسب الى فترة تمتد من بداية استقلال اليمن عن الحكم العثمانى الأول عام ١٠٤٥ هـ (١٦٣٥م) الى نهاية الحكم الثانى عند نهاية الحرب العالمية الأولى عام ١٩١٨م (١٣٣٧/٦ هـ) ، وأن تغطية هذه الفترة الطويلة من تاريخ اليمن يحتاج الى بحث ، بل والى بحوث طويلة مستقلة ، لا يتسع لها المجال هنا .

ثانيها : أن هذه الوثائق لاتكفى ـ من ناحية الكم أو الكيف ـ لتكون المراجع الكافية لكتابة تاريخ هذه الفترة الطويلة ، فهى ليست بالكثرة أو بالتصنيف اللازمين لتكون المراجع الوافية ، بل لابد من الرجوع الى المراجع الغفيرة ـ من مخطوطة ومطبوعة ـ لتغطية تاريخ هذه الفترة ، وليس هذا هو المطلوب من وراء هذا البحث .

لهذا وذاك ، رأينا أن نكتفى بالتوسع فى التعليق الموضوعى على كل وثيقة على حده ، فنشرح ماجاء بها شرحا مستفيضا ، وذلك فى داخل الاطار التاريخى المحيط بها ، ومع توضيح الملابسات التى صاحبت صدورها . وهكذا تستطيع كل وثيقة أن تنطق بما جاء بها وأن تضيف مانضىء به جانبا معينا من جوانب تلك الفترة فى مجالات الحياة اليمنية المختلفة .

وقد فكرنا فى هذا المنهج منذ أن بدأنا فى إعداد هذا البحث ، فلعل إحدى الوثائق قد تأتى باضاءة جديدة ، أو قد تفجر موضوعا معينا يصبح فيا بعد ـ وفى حد ذاته ـ موضوعا لبحث طويل جديد يخدم جانبا من جوانب تاريخ اليمن الحديث .

وقد سبق أن ذكرنا فى المقدمة ، وعند الحديث عن كيفية الحصول على هذه الوثائق ، أنه لم يكن بوسعنا اختيار الوثائق التى نحصل عليها ، لقلة مايقدم الينا ؛ ولعدم وجود دور للوثائق ، لذلك رأينا أن كل وثيقة حملت موضوعا مستقلا يختلف عما أتت به الأخريات . ورغم تشابه بعضها من ناحيه الموضوع ـ كما سنرى ـ فانها لم تدر حول محاور محددة تستطيع أن تخلق فيا بينها موضوعات متكاملة . ونتيجة لهذا ، التزمنا بترتيب الوثائق حسب تواريخها وليس حسب موضوعاتها ـ كما ذكرنا من قبل ـ غير أن ما التزمنا به من ترتيب زمنى ، قد يساعد الآن فى عرض الجانب الموضوعى .

و يتضح هذا إذا بدأنا تقسيم مجموعة الوثائق إلى مجموعات صغيرة تبعا للفترات التاريخية والأوضاع السياسية التى مربها اليمن حينذاك . و يبدو هذا إذا عرفنا أن الوثائق الأولى إلى الثالثة عشر، ترجع

إلى فترة ازدهار الامامة القاسمية التى تولت حكم اليمن بعد خروج العثمانيين الأول منه . وتدور موضوعات هذه المجموعة ــ باستثناء الوثيقة التاسعة ــ حول محور واحد ، وان اختلفت التفصيلات من واحدة إلى أخرى ، فهى توضح العلاقة بين ائمة تلك الفترة ، وبين بعض كبار الشخصيات ممن كانوا يتولون الوظائف الهامة حينذاك ، وممن كان الأئمة يحرصون على رفع شأنهم بين معاصريهم ، وعلى تقريبهم اليهم بمنحهم الامتيازات المعنوية والمادية .

ولقد كان الأئمة فى البداية يكتفون بإسداء التوجيهات المعنوية إلى تلك الشخصيات ، نظرا لقوة الدولة فى عهدهم ، أما بعد ذلك ، فقد مال الأئمة إلى منح الامتيازات المادية ــ إلى جانب التوجيهات المعنوية ــ لضمان شدّ هؤلاء اليهم ، وربطهم بهم لاعتمادهم عليهم فى حكم البلاد ، مما كان يدل على اتجاه الدولة الى الضعف ، نتيجة تنافس الأئمة فيما بينهم . وكانت أغلب هذه الامتيازات المادية عبارة عن إعفاءات معينة مما كان يتحمله باقى الأهالى من معاصريهم ، وذلك نظير مايقوم به هؤلاء من خدمات للدولة . وقد رأينا أن كل إمام كان يحرص على تجديد مثل هذه العهود لأصحابها ، كذلك حرص هؤلاء على الحصول على توقيعات الأئمة ــ كلما قام إمام جديد ــ لبقاء مراكزهم السياسية وأوضاعهم الاجتماعية . أما الوثيقة التاسعة ، فهى وثيقة بيع قطعة أرض بين إثنين من الاهالى ، وقد أوضحت لنا أن الملكية الخاصة كانت قائمة مستمرة حينذاك ، وانه لم تكن هناك مشاعية بين القبائل كما هو شائع خطأ عن القبائل اليمنية .

أما المجموعة الثانية ــ إذا صح لنا الاستمرار فى تقسيم مجموعة الوثائق الى مجموعات صغيرة ــ فهى الوثائق التى تنتسب الى فترة عودة العثمانيين الى « صنعاء » ، وبداية فترة حكمهم الثانى لليمن ، حتى بداية عقد صلح « دعان » المشهور ــ عام ١٣٢٩ هـ (١٩١١ م) ، وهو الصلح الذى غير من طبيعة العلاقة بين الامام القائم وبين الأتراك . وتضم هذه المجموعة الوثائق من رقم : ١٤ الى الوثيقة رقم : ٢٦ .

غير أن وثائق هذه المجموعة تختلف فيما بينها بشكل واضح ، فبعضها يبرز طبيعة العلاقة الجديدة بين الأئمة والأهالى ، وهى التى اختلفت فيها اللهجة إلى حد كبير بين الطرفين ، فالأئمة الأول ــ أصحاب المجموعة السابقة ــ كانوا عند قمة السلطة فى البلاد ، وكانوا قادرين على منح الامتيازات المادية والمعنوية كما ذكرنا من قبل ، أما أئمة هذه الفترة ، فكانوا يتخاطبون مع الأهالى بلسان آخر ، وهو لسان التودد والتقرب ، إذ كانوا يطلبون منهم الوقوف ضد الأتراك تحت شعار الوقوف إلى جانب الشعائر الاسلامية التى خرج عليها الأتراك ، أو يحثونهم على الجهاد ، أو بالاحرى يشجعونهم على الاستمرار فى اتخاذ المواقف التى اتخذوها ضد الأتراك كمبادرة منهم . وقد تشجع الإمام المنصور بالله محمد ــ رغم الظروف الحرجة التى أحاطته ــ على أن يصدر ــ كسابقيه من الأئمة ــ عهدا لبيت الربيدى ــ وهم

من كبار تجار صنعاء حينذاك ــ يحفظ به لهم أوضاعهم وحقوقهم السابقة (وثيقة رقم : ١٧) . وفى نفس الوقت يعبر نفس الامام فى وثيقة أخرى (رقم : ١٨) عن شكواه من تقاعس الأتباع والأنصار عن القيام بالجهاد ضد الأتراك .

ولم يختلف الأمر ــ فى إطار هذه المجموعة ــ بين موقف الأمام المنصور وموقف ابنه الامام يحيى ، اذ تعد سياسة الابن امتدادا لسياسة أبيه ، سواء ضد الأتراك ، أو اتجاه الأنصار والأتباع من الأهالى ، وذلك لاتحاد الغرض و وحدة الهدف ، ضد العدو المشترك ــ أى الأتراك ــ وتجاه النصير المأمول وهم الأهالى ، وقد ظهر هذا فى عدة وثائق كما أوضحنا خلال التعليقات ، كما أن هذا هو الذى دفعنا ــ فى مجال سابق ــ إلى القول بأن الامام يحيى قد استفاد من مشاركته لابيه المنصور فى أمور الإمامه والحرب ، وانعكس هذا على تصرفات الابن فى بداية امامته على الأقل .

ورغم التهاب الأحداث خلال تلك الفترة ــ كما يتأكد من دراسة التطورات التاريخية ، وكما يتضح مما جاء بأغلب وثائق هذه المجموعة ــ فقد أظهر بعضها أن الامام يحيى حاول أن يلعب حينذاك أدوارا مختلفة ليؤكد وجوده فى كافة المجالات التى كان على الامام أن يلعبها حتى يثّبت أقدامه أمام الأتراك وأمام منافسيه على الإمامة ، وحتى ينجح فى جذب الأنصار اليه . وقد ظهر دور الامام السياسى عندما أراد أن يجدد « تهجير هجرة ظفار ذيبين » (الوثيقة رقم : ٢٣) حتى يوجد بقعة سياسية آمنة من ناحية ، وتخضع لنفوذه من ناحية أخرى . كذلك شارك الامام يحيى فى الأمور المدنية (الوثيقة رقم : ٢٢) ليد لى برأيه فى نشر كتب التراث ، وان كان قد اعتذر عن ذلك للظروف الحربية والسياسية التى كان يخوضها ، وفى نفس الوقت كان يدلى برأية فى القضايا و يبت فيها (وثيقة رقم : ٢٤) ، وذلك حتى يؤكد إمامته للجميع ، وحتى يثبت أنه يستطيع أن يتصرف فى جميع شئون الحياة .

وفى مقابل ذلك ، ظهر أيضا أن الأتراك كانوا يحاولون إثبات وجودهم فى البلاد باعتبارهم الحكام الرسميين لها ، وحتى يؤكدوا للجميع أيضا أنهم أصحاب السلطة العليا ، لذلك نرى أنهم يعملون على حل مشاكل الأهالى (الوثيقة رقم : ١٦) ، فينظرون فى قضاياهم الشرعية للحفاظ على حقوقهم . وهكذا أوضح هذا العدد الصغير من وثائق تلك الفترة المحدودة الصدام الذى وقع بين الأطراف اليمنية والتركية حينذاك ، وأضاف صورا وإضافات جديدة عن تاريخ تلك الفترة ، مما لم يرد بهذا الوضوح فى المراجع المعاصرة لها مثل كتب زبارة والواسعى والجرافى ، وذلك كما اتضح من خلال تعليقاتنا على الوثائق .

أما المجموعة الثالثة ، فهى التى تنتمى وثائقها الى بداية خطوات عقد صلح « دعان » عام ١٣٢٩ هـ (١٩١١ م) حتى بداية اندلاع الحرب العالمية الأولى ، وهى الوثائق التى تمتد من الوثيقة رقم : ٢٧ الى الوثيقة : ٣٥ . وقد تغيرت موضوعات هذه المجموعة ــ بالنسبة للمجموعة السابقة ــ لتغير طبيعة العلاقة بين الطرفين المتنازعين ، اذ من المعروف أن هذا الصلح قد أنهى حالة الحرب بين الامام يحيى والأتراك ، وأحل محلها علاقات سلميه ، عكست نفسها على ماحملته الوثائق من موضوعات .

وقد بدأت المجموعة برسالة من القاضى حسين العمرى الى السيد قاسم العزى ، وهما الشخصيتان الكبيرتان اللتان أرسلهما أحمد عزت باشا إلى الإمام يحيى لفتح باب المفاوضات من أجل عقد صلح . وكان الأول يحث الأخير على مواصلة جهوده ، « وعدم الفتور» ، فى صنعاء لإتمام عقد الصلح ، وذلك بعد أن عاد « العزى » اليها عندما أجرى المرحلة الأولى من المفاوضات . وأكمل موضوع هذه الرسالة — بجانبيه العملى والشخصى — ماجاء بترجمة حياة قاسم العزى التى أوردها زبارة بكتابه : « نزهة النظر» ، فكان هذا توضيحا لما قامت به تلك الشخصية من أجل إحلال السلام بالبلاد .

ونظرا لأن هذا الصلح قد اعترف بزعامة الامام يحيى للطائفة الزيدية باليمن ، وأنه قد أصبح بمثابة « الحاكم » (القاضى) الأعلى لأبناء هذه الطائفة ، لذلك غلب على وثائق هذه المجموعة الموضوعات الشرعية ، مما يبرز طبيعة المهام التى إهتم بها الإمام حينذاك ، أو بالأجرى المهام التى ألقيت على عاتقه نتيجة هذا الصلح . وتمثل هذا بالوثيقة رقم : ٢٨ التى أحال فيها القضية الخاصة بتوزيع تركة السيد عبد القادر بن حسين إلى ناظر الوصايا حينذاك للبت فيها ، ثم رده على صاحب الشكوى بخصوص هذه التركة (وثيقة : ٣٠) أو رسالته الى حاكم « الطويلة » بخصوص قضية شرعية (وثيقة ٣٢) . كذلك نرى ضمن هذه المجموعة نماذج « النظائر» (الايصالات) التى كان يقدمها الامام لأتباعه الذين يرسلون إليه زكاتهم (الوثيقتان : ٢٩ ، ٣١) ، فقد أوضحت أن المحاكم الزيدية كانت لا تعقد الا فى المناطق التى يزيد عدد سكانها الزيود عن النصف ، ولا تعقد فى كل أنحاء اليمن . وقد انفردت هذه الوثيقة بابراز تلك الحقيقة ، وذلك بالنسبة لجميع مانشر من قبل عن هذا الصلح أو التعليق عليه ، كذلك لم تظهر هذه القاعدة فى مواد الصلح نفسها .

ورغم الدور المحدود الذى رسمه صلح « دعان » للامام يحيى ، فقد أظهر اهتماما بما يجرى على الساحة اليمنية من أحداث عامة ، وربما كان ذلك لأغراض سياسية ، لهذا نراه يهتم بقضية قتل النقيب عبد الله أبوراس على يد أثنين من كبار الشخصيات التركية فى لواء «تعز» ، وتحرك بعض أبناء جهة « برط » إلى هناك 'للأخذ بالثأر'(وثيقة رقم : ٣٥) ، ولقد عمل الامام على منع الصدام ، ودعا إلى حل القضية عن طريق المحاكمة الشرعية ، وهذا ما انتهى إليه الأمر فيما بعد .

أما المجموعة الرابعة والأخيرة — وهى التى تشتمل على الوثائق من رقم : ٣٦ إلى الوثيقة الأخيرة — فهى فى مجموعها توضح صورا متعددة متنوعة مما حدث خلال فترة حرجة من تاريخ اليمن ، وهى فترة الحرب العالمية الأولى ، وهى صور لم تشر إليها من قبل المراجع المنشورة التى عالجت تاريخ تلك الفترة . إذا يلاحظ أنه رغم أن اليمن لم يشترك فى الحرب العالمية اشتراكا رسميا ، فإنه تأثر بهذه الحرب تأثرا كبيرا ، لوقوع الجزء الشمالى منه تحت السيطرة التركية ، والجزء الجنوبى تحت السيطرة البريطانية ، وكانت السلطنة العثمانية والامبراطورية البريطانية طرفى نزاع كما هو معروف . لذلك تعرضت الجزر

والسواحل اليمنية لاعتداءات الأسطول البريطاني (انظر كتابنا بعنوان : العمليات البحرية البريطانية ضد اليمن إبان الحكم التركي ، ١٩١٤ ـــ ١٩١٩م ، وهوترجمة ـــ مع تعليق ـــ لبحث للأستاذ جون بولدري) ، كذلك تعرض الداخل للضيق الاقتصادى نتيجة الحصار البحرى ، كما تأثر بالاضطرابات التى صاحبت زحف حملة على سعيد باشا الى « المحميات البريطانية » ـــ كما كانت تعرف حينذاك ـــ وتأثر أهالى « لحج » بأهوال ذلك الزحف ، و بالمعارك التى درات عند بداية الحرب .

وداخل هذا الاطار التاريخى ، صدرت وثائق هذه المجموعة ، غير أنه يلاحظ أنها صدرت فى ظل صلح « دعان » ، لذلك سيطر عليها أمران هامان : أولهما ، سيادة الروح الودية بين الامام والأتراك طوال فترة الحرب ، رغم ماثار حينذاك من مشاكل بسبب ظروف تلك الحرب ، وثانيهما ، أن الامام ظل يمارس ـــ فى نفس الوقت ـــ صلاحياته الشرعية طبقا لمواد هذا الصلح .

وقد اتضح الأمر الأول فى أولى وثائق هذه المجموعة (رقم : ٣٦) ، فهى عبارة عن برقية طويلة ، يشكو فيها الوالى من أفعال بعض أتباع الامام عند زحفهم الى الجنوب للاشتراك فى حملة على سعيد باشا ، ورد الامام على هذه الشكوى ، بأنه أمر البعض بالتوجه الى الشمال لمساءلته ، وسّب أفعال البعض الآخر ، وقد حملت كل من الشكوى والرد روح الود والتفاهم ، وتبادلا التهم أو الدفاع عنها فى دبلوماسية وذكاء ، والواقع أنها وثيقة غنية بالصور العديدة التى يمكن أن تحدث خلال فترات الحروب والأزمات . و يضيف على سعيد باشا صورا أخرى الى هذه الصور ، وذلك فى خطابة الى شخصيتين كبيرتين من أهالى صنعاء (وثيقة رقم : ٥٠) ، وفى خطابة إلى الامام يحيى عندما أرسل اليه « قاسم العزى » للتعرف على حقيقة الأوضاع فى الجنوب بعد أن انتشرت الشائعات حول موقف على سعيد باشا ، وأنه يريد أن يسلّم ماتحت يده من أراض للانجليز (وثيقة رقم : ٥١) . وقد حرص سعيد باشا ـــ فى هاتين الوثيقتين ـــ أثناء دفع التهم والشائعات عن نفسه ، أن يبرز عدم مساعدة المسئولين فى صنعاء ـــ من أتراك ويمنيين ـــ له طوال سنوات الحرب ، و يشيد بموقف أهالى لواء « تعز» ، وأنهم ساعدوا حملته بالمال والرجال . أما الوثيقة الأخيرة (رقم : ٥٢) ، فهى على قدر طرافتها ، تضيف صورة أخرى عما يحدث من نهب وسرقة أثناء انسحاب الأتراك من اليمن ، وانتقال السلطة من حاكم الى آخر.

وقد شاركت مقتضيات الحرب العالمية الأولى ـــ إلى جانب ماصنعه صلح «دعان» من ظروف سلميه ـــ فى خلق بعض صور التفاهم بين بعض العناصر اليمنية و بين الأتراك ـــ وان كان هذا لاينفى بقاء بعض العناصر الأخرى على معارضته للحكم التركى ـــ وذلك من أجل تحقيق أهداف الحرب ضد بريطانيا . وقد بدت عدة صور لهذا التفاهم فى المجالات المختلفة على الصعيد الداخلى ، وليس فى الجانب العسكرى فقط فقد أرسل الشيخ على المقداد أحد مشايخ آنس (الوثيقة رقم ـــ ٣٩) يشكو بعض

مشايخ « جهران » لأنهم قطعوا أسلاك البرق ، ثم لجأوا إلى الامام ، و يطلب من الوالى أن يتصل بالامام لتوضيح الأمر له ، و يدعو إلى سرعة اصلاح هذه الأسلاك من أجل الاتصال بـ « المجاهدين » فى جنوب اليمن . كذلك كتب الوالى إلى الإمام ، يشكو من تهرب بعض أهالى « عتمه » من دفع ما عليهم من واجبات الى الإمام (وثيقة رقم : ٤٠) . ونرى أيضا بعض الشخصيات اليمنية الكبيرة تكتب إلى الامام لتحثه على التدخل لفض النزاع القائم بين « الحاكم » اليمنى فى مدينة « كوكبان » و بين « القائمقام » التركى بها ، وقد رد الامام (الوثيقة رقم : ٤٢) بوجهة نظره فى هذا الخلاف .

وفى خضم أحداث الحرب الملتهبة ، حرص الامام يحيى — كما ذكرنا — على الحفاظ على مكتسباته الشرعية ، طبقا لشروط صلح « دعان » ، وذلك تأكيدا لوجوده السياسى فيما يبدو . فقد وجدناه يواصل اهتمامه بقضية مقتل النقيب أبوراس باعتبارها قضية عامة ، وأنه يمكن حلها عن طريق « الشرع » وليس « بالحرب » (الوثائق رقم : ٤٥ ، ٤٦ ، ٤٧) . وقد استمر فى مكاتبة « حكامه » وكبار أعوانه بخصوص قضايا شرعية مختلفة ، إما لوضع طريقة حلها (وثيقة رقم : ٣٨) ، أو لوضع النقاط الأخيرة فيها (وثيقة رقم : ٤٣ ، ٤٩) . كذلك حرص على الاستمرار فى تعيين الحكام الجدد فى المناطق الشمالية المختلفة حتى يمد نفوذه الى هذه المناطق (وثيقة رقم : ٤٤) عن طريق هؤلاء الحكام ، وأيضا تعيين العلماء والوعاظ فى هذه المناطق (وثيقة : ٤٨) بمرتبات من أموال الأوقاف ، لأنه كان حينذاك يعد المشرف على الوصايا والأوقاف .

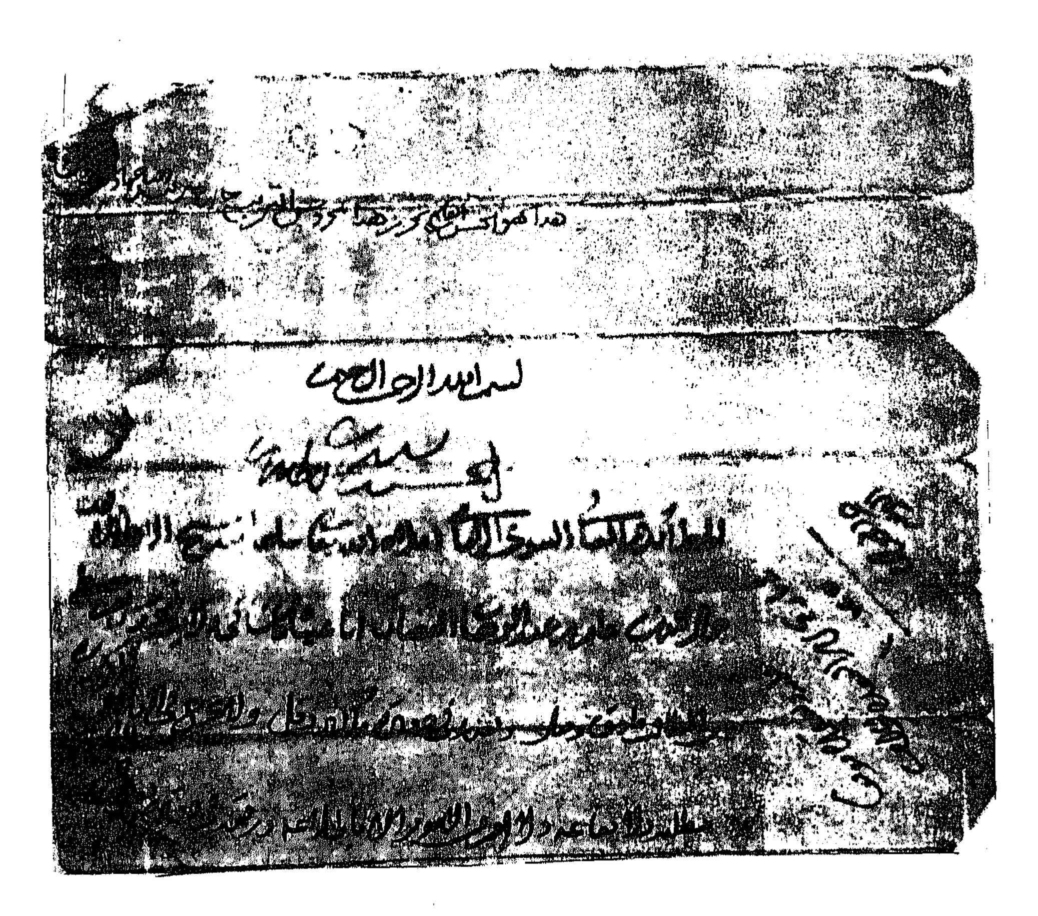
وأخيرا ، فانه يمكن القول بأن هذه الاشارات الموجزة لما احتوته مجموعة الوثائق عن طريق تقسيمها إلى مجموعات صغيرة ، قد ساعد على إعطاء نماذج فقط لما قدمته هذه الوثائق ، وليس ما اعطته بالتفصيل ، إذ اكتفينا هنا بالاشارة إلى الاطارات التاريخية التى نبعت من خلالها هذه الوثائق ، حتى تبرز النقاط التى مستها أو التى يمكن أن تضيئها أو تفجرها . وقد سبق أن أوضحنا الهدف من الكتابة عن الجانب الموضوعى للوثائق ، وذكرنا أن مجال التوسع فى الحديث عن هذا الجانب ، انما يأتى عند التعليق على كل منها على حدة باعتبار أن الوثيقة هى الوحدة الأساسية فى هذا البحث .

وهكذا لا يبقى امامنا إلا عرض الوثائق ، وشرح ما جاء بها من غوامض فى الهوامش ، ثم التعليق عليها .

□■□

القسم الثانى

مجموعة الوثائق



بسم الله الرحمن الرحيم

(صورة الوثيقة رقم ١)

نَص الوثيقة

بسم الله الرحمن الرحيم
الحسن بن القاسم لطف الله به (١)

الخط (٢) الكريم العالى النبوى الامامى أعلاه الله تعالى شاهدا (٣) بيد الشيخ الأجلّ الأمجد جمال الدين (٤) «عامر بن عبد الوهاب القصار»، أنا عيناه كاتبا فى ولاية محروس «تعز»، يضبط من المطالب مادقّ وجل، ويقيد فى دفتره ماكثر وقل، ولاَ يخرُج فى البلاد المذكورة مظْلَبة ولا نفَاعة، ولا أمر من الأمور الا باطلاعة ورقمه فى دفتره، يَعلم ذلك الواقف عليه (٥)، ويَعتمده مُوفقا، فى تاريخ شهر القعدة (٦) الحرام سنة ١٠٤٥ (٧)، حرر بمحروس (٨) التُريبه. (٩).

(كتبت بأعلا الوثيقة عبارة بخط مختلف هى: هذا هو الحسن بن القاسم، تحرر هذا بمحروس التريبه خارج زبيد أثناء جهاد الاتراك) (١٠)

الهوامش:

(١) هو الحسن بن الامام القاسم بن محمد الذى تنسب اليه الأسرة القاسمية فى اليمن، وكان الحسن ـ المتوفى فى شوال ١٠٤٨ هـ ـ فبراير ١٦٣٩ م ـ من أبرز قادة أبيه ثم أخيه المؤيد بالله محمد أثناء حروبها مع العثمانيين حتى خروجهم من البلاد عام ١٠٤٥ هـ، ١٦٣٥ م. ولمزيد من التعرف على شخصية الحسن ودوره فى محاربة العثمانيين يرجع الى كتابنا: «الفتح العثمانى الأول لليمن»، (ص ٣٨٧ ـ ٣٨٩)، كما يرجع الى ثلاثية مطهر الجرموزى المخطوطة، وهى بعنوان: الدرة المضيئة فى السيرة القاسمية فى سيرة الامام القاسم بن محمد، «والجوهرة المنيرة فى جمل من عيون السيرة فى سيرة الامام المؤيد محمد بن القاسم بن محمد»، «تحفة الأسماع والأبصار بما فى السيرة المتوكلية من غرائب الأخبار».

(٢) الخط هو الأمر أو المرسوم، أو القرار، أو الفرمان، وهى تستعمل للتفخيم، وتتكرر كثيرا فى وثائق تلك الفترة.

(٣) الشاهد ـ، وسنراها كثيرا فى النصوص التالية ـ و يعنى الأمر والقرار، أى الوثيقة التى بيد حامله .

(٤) كانت العادة ـ ومازالت الى حد كبير ـ فى اليمن ، هى استعمال الألقاب الدينية مع كل اسم ، وليس هذا فى المكاتبات فحسب ، بل وأيضا خلال المواجهة والأحاديث الشفهية ، وقد تقنن هذا بالتدريج حتى أصبح لكل اسم لقبا ، فكل من يسمى محمد يطلق عليه عز الاسلام ، وعز الدين ، وتختصر الى العزى ، وهكذا مع باقى الاسماء كما سبق أن ذكرنا فى الدراسة التمهيدية .

(٥) الواقف عليه أى على الأمر وتستعمل كثيرا فى الوثائق المشابهة .

(٦) جرت العادة فى الوثائق والمخطوطات اليمنية على كتابة القعدة والحجة ، وليس ذى القعدة وذى الحجة ، وذلك إما للسرعة ، وإما للتعود على التاريخ الهجرى .

(٧) مايوسنة ١٦٣٦م .

(٨) محروس ومحروسة و... المحروسة ، إضافة ـ وردت على الآثار وفى الكتابات الإسلامية المختلفة ـ إلى أسماء المدن الاسلامية المختلفة تيمناً بأن يحرسها الله من كل شر، أى أنها كانت دعاء ثم تحولت إلى دعاء وصفة .

(٩) التريبة اسم لقرية ، كما أنها فى نفس الوقت اسم لعزلة تتبع ناحية زبيد ، إحدى نواحى قضاء زبيد . (الجمهورية العربية اليمنية ، الجهاز المركزى للتخطيط : التوزيع السكانى فى لواء الحديدة ، ص ١٠٢) والتقسيم الإدارى للبلاد كان كالآتى : اللواء ، القضاء ، الناحية ، العزلة ، القرية .

(١٠) كتبت هذه العبارة بأعلى الوثيقة بخط مختلف مما يدل على أنها بخط صاحبها أو أحد أبنائه أو أحفاده للتعريف بها أو للذكرى .

التعليق :

تعد هذه الوثيقة من الوثائق التى صعب قراءتها ، فحروفها غير منقوطة تقريبا ـ أى غير معجمة ـ إلا فى القليل النادر ـ كما أن كاتبها ـ ونرجح أنه كان من كتاب ديوان الحسن ـ حاول تحسين الخط فزاد الأمر صعوبة ، مما يدل على طبيعة الكتابة حينذاك .

ـ و يلاحظ أن توقيع الحسن قد وضع بأعلى القرار تعظيما وتفخيما بحيث لا يسبقها سوى البسملة ، وكانت هذه هى القاعدة المتبعة ـ كما ذكرنا فى التمهيد ـ فى جميع النصوص حتى بعد ظهور الأختام على الوثائق المتأخرة ، و بالإضافة إلى ذلك نرى أن الكتابة تلتف حول نفسها ، وهى ظاهرة ظلت بارزة فى جميع وثائق تلك الفترة كما سنرى .

هذا من الناحية الشكلية ، أما من الناحية الموضوعية ، فقد صدر القرار عقب انتهاء المرحلة الأخيرة من الحرب اليمنية العثمانية عام ١٠٤٥ هـ (١٦٣٥ م) ، وهو صادر من مركز القوة ، إذْ كان الحسن قائدا للجيوش اليمنية المنتصرة حينذاك على الجيش العثماني الذى كان محاصرا فى « زبيد » ثم إنسحب من هناك الى خارج البلاد قبل صدور هذه الوثيقة بخمسة أشهر فقط . وكتبت بمعسكر الحس فى « التربة » بالقرب من « زبيد » ـ كما يتضح من نصها ومن العبارة التى كتبت عليها بخط مختلف ـ مما يدل على أنه قد بقى هناك بعض الوقت للإشراف على إتمام جلاء الأتراك ، ولتنظيم أوضاع الدولة الجديدة و بخاصة فى المنطقتين الساحلية والجنوبية من اليمن . لذلك فلا تتمثل أهمية الوثيقة فى قدمها ، أو فى أنها خاصة بتعيين أحد الأعيان أو القادة فى إحدى الوظائف الإدارية فى مدينة « تعز » فحسب ، بل تتمثل أهميتها أيضا فى دلالتها السياسية ، وهى أن الأسرة القاسمية ـ التى تزعمت حرب اليمنيين ضد الحكم العثمانى ـ كانت تحاول بناء دولتها وإقامة جهاز إدارى لها . فى نفس الوقت الذى كانت تستولى فيه على أجزاء اليمن المختلفة .

ولا ندرى بالتحديد من هو عامر بن عبد الوهاب القصار ، كما لم يعثر له على ترجمة فى مراجع تلك الفترة ، غير أنه بالمناقشة مع بعض الأصدقاء اتضح أن أسرة القصار أسرة شمالية انضمت إلى صفوف الحرب ضد الحكم العثمانى ، وأراد الحسن أن يثبته مع أسرته و بعض أعوانه فى « تعز » ـ نظرا لخدماته السابقة أو لأنه من « أهل الثقة » حسب التعبير الحديث ـ لبناء كيان الدولة الجديدة على أنقاض الحكم العثمانى . وتشتهر مثل هذه الأسرة فى اليمن باسم ـ « النقايل » أى المنقولة من مناطقها الأصلية الى أنحاء اليمن المختلفة فى مراحل تاريخية متعددة ، هذا وسيتضح خلال بعض النصوص التالية المزيد من التعريف بهذه الأسرة .

و يلاحظ أيضا أن الحسن قد حدد فى هذه الوثيقة مهام الوظيفة التى صدرت من أجلها وهذا التحديد عادة اسلامية تقليدية . كما سنرى أنها ستتكرر كثيرا فى الوثائق التالية ، وخاصة تلك التى تتعلق بالتعيين فى الوظائف المختلفة . وقد طلب الحسن من صاحب الوظيفة : ضبط الأمور ، والتسجيل فى الدفاتر ، والاطلاع على كل مايدور فى اللواء من النواحى الإدارية والمالية ، وكأنه بذلك يضع اللائحة التنفيذية للوظيفة التى عينه بها ، كما تلزم الوثيقة نفسها كل من يطلع عليها بالمثول لما جاء بها لتأكيد وفرض هيمنة الدولة الجديدة . و يبدو من هذا التحديد للاختصاصات سالفة الذكر أن وظيفة « كاتب » حينذاك كانت تختلف عن مفهومها حاليا .

□■□

(صورة الوثيقة رقم ٢)

نَص الوثيقة

بسم الله الرحمن الرحيم
واللهم صل على عباده الذين اصطفى

المؤ يد بالله (١) ان شاء الله المتوكل على الله (٢) لطف الله به

هـذا المسطور (٣) الكريم ، والمنشور الفخيم ، الإمامي المؤ يدى المحمدى ، أعزه الله ، وأعزّ بـه أهـل طاعتـه وتـقـواه ، وأحيى به الشرع المطهر، والأمر بالمعروف ، والنهى عن المنكر ، بيد الشيخ المقام الارشد ان شاء الله ، « حسن بن عبدالله بن صلاح بن داود بن رازح (٤) المقبلى الوادعى » ، يشهد له بالإجلال والإكرام ، والرعاية والاحترام ، والعناية الوافرة الأقْسام ، منّا والينا ، وممن تحوطه شفَقَتُنا وتَرعاه ان شاء الله باعانة الله رعايتنا ، مقررا على قواعد حَىّ (٥) والده الشيخ الرئيس الأمجد فخر الدين (٦) « عبد الله بن صلاح » وما كان عليه واليه ، مما يطابق كتاب الله عز وجل ، وسنة رسوله صلى الله عليه وآله وسلم ، وسيرة امامه الحق ، مأخوذا عليه عهد الله عز وجل وميثاقه فى القيام بحق ذلك ، وأدا (وأداء) مايلزم من تحمله من طاعة الله عز وجل ، وطاعة رسوله وطاعتنا ، والجهاد فى سبيل الله ، والأمر بالمعروف ، والنهى عن المنكر، وأخذه مَنْ بِنَظَرِه(٧) بمثل ذلك ، والتواصى فيما بينهم بالحق والصدق والأمانة وحسن الأخاء ، وإقام الصلوة (الصلاة) وايتاء الزكوة (الزكاة) ، وحج البيت الحرام ، وصيام شهر رمضان ، وتحليل ما أحل الله ، وتحريم ماحرم الله ، والرجوع الى الشر يعة المطهرة أعزها الله ، والرضى بهالهم وعليهم ، والبراه (٨) (والبراءة) من الطاغوت (٩) والباطل ، وكل أمر يخالف أحكام الله عز وجل من غُبيَّة (١٠) الجاهلية والعصبية على غير الحق والجوار(١١) على الباطل والعدوان ، وأن يتآمروا (١٢) فيما بينهم بذلك ، وبهذه الفرائض ، و يأمروا بها كل من بلغ التكليف من نسائهم و بنيهم و بناتهم واخوانهم واخواتهم وقرائبهم (وأقربائهم) وجيرانهم ومن يتصل بهم ، و يأمروا النساء بالحجاب من الرجال

الأجانب ، وهم من يحل للمراة نكاحة ، كابن عمها وابن خالها ، فضلا عن البعيد الاقصى ، وأن يتأدبوا بأدب الله عز وجل فى قوله (يَأَيُّهَا النَّبِيُّ قُل لأَزوَاجِكَ و بناتك وَنسَاءِ المُؤمِنينَ يُدْنِينَ عَلَيْهِنَّ مِن جَلاَ بيبهنَّ) (١٣) ، وقوله : ـ (وَلْيَضرِبْنَ بخُمُرهِنَّ عَلَى جُيُوبِهِنَّ) وما كان من منكر أومظلمة غيّر ان شاء الله بنفسه إن أمكن ، وإن أعجزه استعان بأعمامه و بنى ابيه ، فان لم يمكن استعان بسائر أصحابه ، فان لم يمكن رفعه الينا ان شاء الله . وليرع حقوق أعمامه و بنى أعمامه وقرابته وقبائله وما يتعلق بهم ما يجب رعايته ، ويحفظ لهم مايجب حفظه ، و يرعى الكبير ، و يرحم الصغير ، و يعين المثيل ، و يكن لليتيم والمسكين والأرملة مأوى . وقد سألنا الله أن يصلح شأنه ، و يرشد للخير قلبه ، ويجعله أن شاء الله من خلف أبناء المجاهدين والمناصرين والمؤيدين(١٥) الحق ، بحق محمد صلى الله عليه وسلم ، ولاحول ولاقوة الا بالله العلى العظيم ، بتاريخه محرم الحرام عام احد وخمسين والف سنه(١٦) ١٠٥١ سنه(١٧) (وقد وجدنا خلف الوثيقه العبارة التالية ، وهى : هذا المحرر من المؤيد بالله محمد بن القسم بن محمد وأخيه المتوكل على الله اسماعيل بن القاسم)(١٨)

الهوامش :

(١) هو الإمام المؤيد بالله محمد بن الإمام المنصور القاسم بن محمد ، وتمتد إمامته من ١٠٢٩ هـ الى ١٠٥٤ هـ. (١٦١٩ ـــ ١٦٤٤م) وهو الذى عاصر خروج العثمانيين من اليمن وتسلم منهم البلاد . وتتضح تفاصيل هذا الدور فى كتابنا : « الفتح العثمانى الأول لليمن » كما كتب مطهر الجرموزى مخطوطة خاصة به بعنوان : « الجوهرة المنيرة فى جمل من عيون السيرة فى سيرة الامام المؤيد محمد بن القاسم بن محمد » ، (عبدالله الحبشى : مصادر الفكر العربى الإسلامى فى اليمن ، ص ٤٣٩) .

(٢) هو الإمام المتوكل على الله اسماعيل بن الإمام المنصور القاسم بن محمد ، أدعى الامامة فى الفترة من ١٠٥٤ هـ الى ١٠٨٧ هـ (٤٤/٤٥ ـــ ٧٦/١٦٧٧م) بعد أن عارضه ابن أخيه مدة قصيرة . وكتب عنه مطهر الجرموزى مخطوطة كاملة بعنوان : تحفة الأسماع والأبصار بما فى السيرة المتوكلية من غرائب الأخبار ، فى سيرة الإمام المتوكل على الله اسماعيل بن القاسم بن محمد . (عبدالله الحبشى : مصادر الفكر العربى الاسلامى فى اليمن ، ص ٤٣٩) . و يعد الامام اسماعيل من ألمع أبناء أسرة القاسم ، وفى عهده تم توحيد اليمن لأول مرة فى تاريخ اليمن الحديث .

(٣) المسطور بمعنى الخط والأمر، والقرار، كذلك المحرر، وهذا كما سنرى فيما بعد فى الوثائق التالية .

(٤) رازح ، هذا ماتوصلنا اليه أخيرا ، فقد يقرأ اللفظ مارح أوبارح كما يظهر من صورته ، كذلك يختلف عن صلاح الذى ورد باول الاسم وهو ماكنا نميل اليه أولا ، هذا ولم نعثر لصاحب الاسم على ترجمه لحياته .

(٥) حـى ، هـو تعبير شائع فى الوثائق والمخطوطات اليمنية على السواء ، وقد كنا نميل الى أنه مغالاه فى تقديم المتوفى باعتباره «حيا» بعد مماته ، ولكن الأرجح ـــ كما قد قيل لى ـــ أن : حى تعنى حياة ، ولكن درج الكتّاب اليمنيون على نسخها كما وردت فى الوثيقة .

(٦) فخر الدين ، من الألقاب التى شاعت وارتبطت بمن يسمون عبد الله وذلك كما ذكرنا من قبل .

(٧) « من ينظَرِه » أى أتباعه وجميع من تحت رعايته .

(٨) ورد لفظ « البراه » هكذا فى الأصل وكتبت هكذا من باب تخفيف الهمزة ، ولكنا أثبتنا الكتابة الحديثة بين قوسين (البراءة) ، أى بعد وضع الهمزة ، كما هو شائع حاليا ليسهل قراءتها .

(٩) الطاغوت ، المقصود به هنا هو تلك الأعراف والتقاليد التى يلجأ اليها أبناء القبائل لحل مشاكلهم مما كان يخالف أحكام الشريعة الاسلامية مثل المبالغة فى تقدير الدية أو عدم توريث النساء مقابل إعطائهن ماعرف : « بالزيارة والعيارة » . وقد أطلق على الأعراف هذا التعبير للتمييز بينها و بين الأحكام الشرعية حيث أن بعضها يتعارض مع هذه الأحكام ، كما نظر إليها احيانا من الناحية السياسية بأنها إبعاد للقبائل عن السلطة القائمة التى تتمسك بأحكام الشريعة .

(١٠) غُبيّة : وهى من غَباَ وغَبِيَ الشىء ، وغبى عنه غباً وغباوة : لم يفطن له (ابن منظور : لسان العرب ، ح-٢ ، ص٩٥٧) والغَبى هو الجاهل ، والغَبىَ هو الجهل وقلة الفطنة ، والغُبيّة هو الغباوة والجاهلية . وتقرأ أيضا عبيّة ، من عيّب : العاب والعَيْبُ والعيبة : الوصمة . . وفى قوله تعالى : « فأردت أن أعيبها » أىْ أجعلها ذات عَيْب ، يعنى السفينة ، وقال والمجاوز واللازم ، ورجل عَياب وعيابة وعُيبَة : كثير العَيْب (ابن منظور: لسان العرب ، مجلد : ٢ ، ص : ٩٣٨)

(١١) الجوَارُ من المجاورة ، والجار الذى يجاورك ، وجاَوَر الرجلَ مُجاَوَرَةَ وجواراً وجُواراً والكسر أفصح ، أى ساكنة ، والجار هو الشريك فى العقار، والمقاسم والحليف والناصر (ابن منظور: لسان العرب ، ح ، ١ ، ص ٥٣٠ ، ع ٣) ، والمقصود هو عدم المناصرة على الباطل والعدوان .

(١٢) كذا وردت فى الأصل ، والأصح هو أن يأتمروا فيما بينهم بذلك .

(١٣) سورة الأحزاب ، آية رقم (٥٩) وتكمل الآية كالآتى (. . ذَلِكَ أَدْنَى أَن يُعْرَفْنَ فَلَا يُؤْذَيْنَ وَكَانَ اللهُ غَفوراً رَحيماً) .

(١٤) سورة النور، الآية رقم (٣١)، وهى جزء من الآية .

(١٥) طمست فى الأصل تقريبا ، لكن ماظهر منها إلى جانب السياق جعلنا نميل إلى أنها : والمؤيدين .

(١٦) أبريل ١٦٤١م .

(١٧) جرت العادة فى الوثائق والمخطوطات اليمنية أن تذكر السنوات بالألفاظ ، ثم بالأرقام ، ثم تكرر كلمة سنة بعد الأرقام للتأكيد والتوثيق .

(١٨) كتبت هذه العبارة ـ كما يرجح بقلم أحد الأبناء أو الأحفاد لتعريف الوثيقة بين باقى الأوراق المحفوظة .

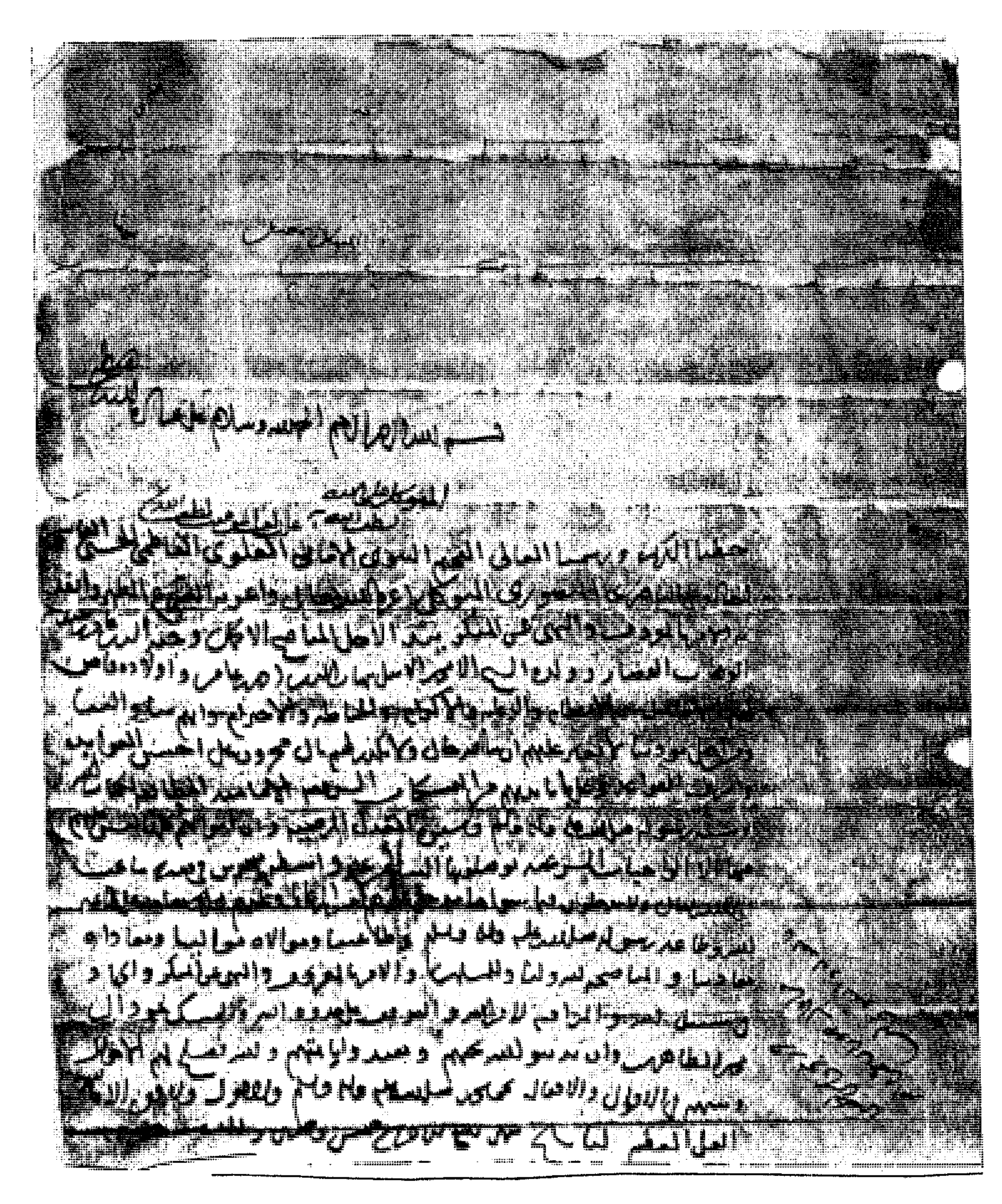
التعليق :

تنتمى هذه الوثيقة ـ من الناحية الشكلية ـ إلى الشكل التقليدى ، فهى لا تبدأ عند بداية الورقة ، بل عند ثلثها الأول تقريبا ، ثم تلف سطورها فى الهوامش ، أما من ناحية الكتابة ، فحروفها واضحة الى حد ما ، غير أن كلماتها قليلة التنقيط مما أدى الى صعوبة قراءتها ـ و يدل هذا على طريقة الكتابة فى القرن الحادى عشر الهجرى (السابع عشر الميلادى) فى اليمن .

أما من الناحية الموضوعية ، فتعد هذه الوثيقة أولى الوثائق ـ مما لدينا ـ التى تحمل توقيعين لإمامين متتالين ، فالتوقيع الأول للامام المؤيد ـ محمد بن القاسم ـ والتوقيع الثانى لأخيه الامام المتوكل على الله اسماعيل . ونرجح أن الوثيقة قد صدرت فى عهد الامام الأول ، استنادا على التاريخ الذى انتهت به ، ثم جاء الإمام الثانى واعتمد ما ورد فى الوثيقة بناء على رغبة صاحبها حتى يضمن إستمرار الحقوق التى حصل عليها ، وربما جاء هذا الحرص من قبل الامام المتوكل نفسه إبقاء على موقف الأتباع من الكيان السياسى للدولة حينذاك .

و يلاحظ أن الوثيقة موجهة الى الإبن لإقرار ما كان لأبيه من مكانة وحظوة ، وفى نفس الوقت يلاحظ أنه يغلب على الوثيقة التوجيهات الدينية ، وليست الامتيازات المادية التى غلبت على الوثائق التالية كما سنرى . و يرجع هذا الى قوة الدولة الإمامية القاسمية ، فلم تكن حينذاك فى حاجة الى إعطاء الامتيازات للأنصار ، ولكنها فى حاجة الى تأكيد الشعارات التى رفعتها خلال الحرب مع العثمانيين لقرب العهد بتلك الفترة ، والتى كانت تتهم العثمانيين خلالها بأنهم خرجوا على الأسلام وتعاليمه ، لذلك امتلأت الوثيقة بالحض على التمسك بالتعاليم الدينية ، وعلى العمل بها ، مع الإستشهاد بالآيات القرآنية ، لتأكيد الشعارات التى رفعت من قبل ، ولتأكيد التمسك بها حتى ذلك الوقت .

□■□



(صورة الوثيقة رقم ٣)

نَص الوثيقة

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله وسلام على عباده الذين اصطفى
المتوكل على الله لطف الله به
على بن أمير المؤمنين لطف الله به (١)

خطنا الكريم، ورسمنا العالى الفخيم، النبوى الامامى العلوى الفاطمى الحسنى القاسمى الهادوى الناصرى المنصورى المتوكلى أعزه الله تعالى (٢)، وأعز به الشرع المطهر، وأنفذ به الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر، بيد الأجل المناصح الأكمل، وجيه الدين «عامر بن عبد الوهاب القصار» (٣)، وولده الشيخ الأمجد الأنبل شهاب الدين «أحمد بن عامر» وأولاده، قاضٍ (قاضيا) لهم بالاجلال والإعظام، والرعاية والإكرام، والحياطة والإحترام، وأنهم منّا والينا، ومن أهل مودتنا، لا يغير عليهم ان شاء الله حال، ولا يكدر لهم بال، مُجْرَوْن على أحسن العوايد، وأشرف القواعِد، وعلى ما بأيديهم من التمسكات الشريفة الامامية (٤) المطابقة لكتاب الله، وسنة رسوله، صلى الله عليه وآله وسلم، وسيرة العدل المرضية. وأن أموالهم كلها ليس عليهم فيها الا الواجبات الشرعية (٥) يوصلونها الينا من غير واسطه (٦)، متحرّين فى هذا ما يجب أولا لله تعالى، ولا يدخلون فيما سواها مدخل غيرهم من الرعايا (٧) وعليهم الاستقامة على طاعة الله، وطاعة رسوله صلى الله عليه وآله وسلم، وطاعتنا، وموالاة موالينا، ومعاداة مُعادينا، والمناصحة لله ولنا وللمسلمين، والأمر بالمعروف والنهى عن المنكر، والجهاد فى سبيل الله، والمراقبة لأمر الله، والتوقف على حدود الله، والتمسك بود آل محمد الطاهرين، وأن يَدِينُوا لله بحبهم، ويَقْتَدوا بأئمتهم، والله يصلح لهم الأحوال، ويُثَبِّتهم فى الأقوال والأفعال، بحق محمد صلى الله عليه وآله وسلم، ولا حول ولا قوة الا بالله العلى العظيم، لتاريخه شهر ربيع الآخر سنة خمس وخمسين وألف سنة (٨)، حرر بمحروس الحُصَيْن (٩) من أعمال ضوران (١٠) عمَّره الله بالعدل والتقوى، لنا (آمين) (١١)

الهوامش :

(١) هو إبن الإمام المتوكل على الله اسماعيل بن القاسم بن محمد ، وقد جاء فى ترجمته أنه كان : « الرئيس الكبير المستقل بغالب اليمن الأسفل . كان له إطلاع على العلوم الأدبية ... وكانت بينه وبين المهدى محمد بن أحمد صاحب المواهب منافسة على الملك والبلاد قبل أن يلى المهدى الخلافة (الامامة) واتفقت بينهما حروب وفتن كبيرة ، ومن سعادته أنه أدركه الأجل قبل أن يلى المهدى الخلافة فات فى يوم الجمعة ثالث شهر رمضان سنة ١٠٩٦ هـ (سبتمبر ١٦٨٥ م) بمدينة اب وقبر بها (الشوكانى : البدر الطالع ، ح ١ ، ص : ٤٣٨ — ٤٣٩) . و يتضح من هذا السبب تأكيده فى التوقيع على أنه : « ابن أمير المؤمنين » وأنه كان طموحا متطلعا إلى الحكم ، فضلا عن أنه كان صاحب الكلمة العليا فى المناطق الجنوبية من اليمن فى عهد أبيه المتوكل اسماعيل ، وهذا مادفع صاحب الوثيقة على الحصول على توقيعه الى جانب توقيع أبيه .

(٢) يتضح فى هذه العبارة المبالغة فى استعمال الألقاب ، و يرجع هذا من ناحية إلى الافتخار بالنسب ، اذ أن كل لقب من هذه الألقاب يشير إلى شخصية هامة ، بل وإلى مرحلة تاريخية من مراحل تار يخ الإمامة فى اليمن ، ومن ناحية ثانية يرجع هذا إلى ازدهار الدولة القاسمية حينذاك ، وزهوها بما حققته من انتصار على الأتراك قبل ذلك بسنوات قليلة ، ولقد كان التفخيم والمبالغة فى استعمال الألقاب سمة من سمات العصر فى كافة أنحاء العالم الإسلامى .

(٣) هو صاحب الوثيقة رقم :ـــ ١ .

(٤) إشارة إلى أوامر الأئمة السابقين التى منحت صاحب الوثيقة نفس الإمتيازات و وضعته ذات المكانة والتى يؤكد عليها الإمام المتوكل فى أمره هذا .

(٥) يشتم من هذه العبارة أنه كانت على الأهالى حينذاك واجبات غير شرعية مثل الضرائب الوضعية ، أى رسوم الاسواق وإعانة الجهاد ، وغيرها مما سيأتى ذكرها فى بعض الوثائق التالية .

(٦) المقصود « بالواسطة » هنا هم موظفو الدولة الذين يقدرون الزكاة ثم يقبضونها لإرسالها إلى الامام ، و يعتبر هذا الأمر إمتيازا ضخما لصاحب الوثيقة ، إذ أن هؤلاء الموظفين كانوا عبئا على الأهالى فى كثير من الأحيان كما سيتضح عند التعليق على بعض الوثائق التالية .

(٧) ربما يتضح هنا التميز المقصود بين الأهالى الذى يرمى الى تقر يب البعض إلى الدولة القائمة .

(٨) يونية ١٦٤٥ م .

(٩) الحصين هى إحدى قرى قضاء آنس القر يبة من « ضوران » ـــ كما سنرى فى الهامش التالى ـــ وتُنطق كما رسمنا .

(١٠) «ضوران» ، هى مركز قضاء «آنس» ، وتقع على السفح الشمالى لجبل «الدَامِغ» ، و به مشهد الامام المتوكل على الله أسماعيل بن القاسم ، واتخذها هذا الإمام مقرا له ، و بالجبل آثار قديمة حميرية ، كما أنه فى أعلا الجبل يوجد مسجد كبير بناه المتوكل على الله اسماعيل . (حسين الويسى : اليمن الكبرى ، ص ٥٥) .

(١١) رسمت فى الوثيقة هكذا : (لىا) غير أنه بالإعتماد على الكثير من الأصدقاء ممن عرفوا مثل تلك الخطوط ، أكدوا لى أن هذا الرسم يعنى : آمين ، للتأكيد والتصديق على ماجاء بالعبارة السالفة ، وهوما وضعناه بين قوسين باعتباره الصحيح لأنه يتفق مع السياق .

التعليق :

تتفق هذه الوثيقة مع سابقتيها من الناحية الشكلية فى أنها لا تبدأ عند بداية الصفحة ، وأن التوقيعات توضع بأعلى الكتابة وليس عند نهايتها ، وأن حروف كلمات النص غير منقوطة إلا النادر منها ، وأن كل همزاتها مخففة ، وهذا جميعه يوضح الطبيعة السائدة للكتابة فى تلك الفترة .

أما وجود توقيعين بالوثيقة فهى متكررة فى وثائق تلك الفترة أيضا ، فالتوقيع الأول للإمام القائم حينذاك ، والتوقيع الثانى لإبنه «على» صاحب النفوذ الأعلى فى تعزوما حولها من المناطق الجنوبية ، وهى المنطقة التى يقيم فيها صاحب الوثيقة ، وهذا يبرز الحرص على توثيق النص من كافة أصحاب السلطة والنفوذ .

ومن الناحية الموضوعية ، فقد أثقلت الوثيقة بألقاب التفخيم الكثيرة زهوا وتعبيرا عن قوة دولة الإمامة القاسمية فى عهد الإمام المتوكل اسماعيل (أنظر هامش ــ ٢) . كذلك يلاحظ أن الأمر موجه الى الاب والابن معا ، مما يبرز غرض الدولة فى إحتواء الاسرة بكاملها وتقر يبها اليها ، وليس الاعتماد على أشخاص فقط .

و يغلف النص بوجه عام بالوعظ و بالحث على التمسك بالدين ، متمشيا فى ذلك مع تلك الشعارات التى رفعتها الامامة أثناء حروبها مع العثمانيين لقرب تلك الحروب من تار يخ الوثيقة . غير أن الأمر لايخلو من نواح أخرى تبرز بوضوح فى الوثيقة ، فمن ناحية فإن الامام يحرص على ابقاء ما كان لأسرة «القصار» من مكانة واحترام كما هو ، وذلك مقابل الطاعة لشعارات الدولة و« موالاه موالينا ومعاداة معادينا » ، أى إعلان الولاء والإخلاص للدولة . ومن ناحية ثانية ، فان الامام منح الأسرة مقابل هذا كله امتيازات مادية هى : « أن أموالهم كلها ليس عليهم فيها إلا الواجبات الشرعية يوصلونها إلينا من غير واسطة ... » ، وربما يتقدم العرض المادى على المطالبة بالولاء كما حدث فى هذه الوثيقة ، وربما

يحدث العكس فى وثائق أخرى ، غير أنه يلاحظ أن غلبة التوجيهات الدينية والشعارات المعنوية على الجوانب المادية ، يدل على أن الدولة حينذاك كانت تعتمد على قوتها وإزدهارها فى مخاطبة الأهالى — وخاصة الذين تريد تقريبهم إليها — أكثر مما تعتمد على منح بعض الإمتيازات المادية ، كما سنرى فى الفترات التالية عندما بدأت الدولة تميل إلى الضعف .

□■□



(صورة الوثيقة رقم ٤)

نَص الوثيقة

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله وسلام على عباده الذين اصطفى
المتوكل على الله لطف الله به

الشيخ الجليل الأكمل النبيل جمال الدين «عامر بن عبد الوهاب القصار» حماه الله ، وأتحفه بشريف السلام ، ورهيف الإكرام ، ورحمة الله وبركاته وتحياته ومرضاته على الدوام وبعد فوصل كتابكم الكريم ، بدعاء العيد الفخيم ، عيد الفطر المشهور ، وموسم الفضل المبرور ، فالله يتقبل منكم ذلك الدعا (الدعاء) (١) ، وما قدمتم من حميد المسعا (المسعى) (٢) ، ويعيدكم ومن تحوطه شفقة قلوبكم من الأهل والولد ، والطارف والتلد ، إلى مثله وأمثاله أعواما ذات عدد وافر ، فى نعم من الله وفضل غامر ، وأن يجعلنا واياكم من عتقاء هذا الشهر الكريم وطلقائه من النار ، بحق محمد واله صلى الله عليه وعلى آله وسلم . ونوصيكم بتقوى الله عز وجل ، والاخلاص لله بالنية والعمل ، والأمر بالمعروف والائتمار به ، والنهى عن المنكر والانتهاء عنه ، وبمكارم الأخلاق ، فانها من أعظم الواجبات ، وأفضل العبادات . والله يصلح لنا ولكم الأحوال ، ويزكى بالصالحات الأعمال ، بحق محمد وآل محمد ، ولا حول ولا قوة الا بالله العلى العظيم ، بتاريخ سلخ شهر رمضان سنة ١٠٦٩ (٣) . والذى أصدرتم (٤) من الفطر (٥) خمسون كبيرا (٦) وصلت ، تقبل منكم وبارك لكم فى المال والأنفس والأولاد ، والسلام عليكم ورحمة الله .

الهوامش :

(١) جرت العادة حينذاك على تسهيل ــ أو تخفيف ــ الهمزة ، وحرصنا على وضعها بين قوسين لتسهيل قراءتها كما هو شائع حاليا .

(٢) يلاحظ أن رسم لفظى : الدعا ، والمسعا ، كما وردا فى الوثيقة ، انما هولحرص كاتب الديوان على السجع الذى كان يعدّ من المحسنات اللفظية حتى ذلك الوقت ، رغم تعارض ذلك الرسم مع ماتعودناه من كتابة فى وقتنا الحالى ، وهو الذى وضعناه بين قوسين .

(٣) يولية ١٦٥٩م .

(٤) أى أرسلتم .

(٥) الفِطَر جمع فِطْرة ، وهى زكاة عيد الفطر ، غير أن الاختصار هنا يرجع الى التعود وشهرة التعبير داخل المجتمع اليمنى حينذاك .

(٦) الكبير ، عمله معدنية كانت منتشرة فى اليمن حينذاك ، وسمّيت بهذا الاسم لأنها كانت أكبر حجما من غيرها ، و يبدو أنها كانت من بقايا العملات العثمانية كما تأكد لى رغم قلة المراجع المتاحة بمكتبات صنعاء . وكنا نظن أن المقصود هنا هور يال : « مار ياتر يزا » الذى ظل مستعملا فى اليمن مدة طو يلة والى وقت قر يب ، غير أنه بالرجوع الى دائرة المعارف البر يطانية اتضح ان هذا الر يال لم يكن قد عرف فى اليمن بعد ، وذلك بالنسبة لتار يخ الوثيقة .

(Encyc. Brit. : VoL.14, PP.869 - 870)

التعليق :

تتشابه هذه الوثيقة ــ أيضا ــ مع مثيلاتها السابقات ــ من الناحية الشكلية ــ حيث أنها جميعا نتاج فترة واحدة ، من ناحية أن حروفها غير منقوطة ، وتسهيل الهمزة ، ومقدمتها وخاتمتها ، أى أن رسمها يكاد يتطابق مع الوثائق الأولى - غير أن كاتب الديوان هنا قد تعمد ز يادة السجع والحفاظ عليه بصفته من المحسنات اللفظية حتى لو أدى هذا الى بعض الخطأ الإملائى (انظر هامش ــ ٢) ، وربما يرجع هذا الى إستقرار الدولة وازدهارها فى عهد المتوكل اسماعيل ، مما دفع كتاب الديوان الى التبارى فى صناعة الإنشاء كما كان يحدث فى عهد ازدهار اللغة العر بية .

وتختلف الوثيقة عن سابقاتها من ناحية موضوعها ، فهى عبارة عن رد الإمام على تهنئة أحد الرعايا بحلول عيد الفطر ، وهى تشبه حاليا رد الرؤساء على برقيات المواطنين فى المناسبات المختلفة ، كما شكر الامام صاحب الوثيقة فى نهايتها . على ماقدمة اليه من زكاة الفطر . و يعد تقديم الزكاة إلى الإمام مباشرة مفخرة لصاحب الوثيقة كما ذكرنا من قبل ، كذلك يدل إرسال التهنئة الشخصية بالعيد على أن صاحبها كان من أعيان البلاد فى تلك الفترة .

غير أن الإمام لم يفته فى خلال الوثيقة أن يوصى : « بتقوى الله عزوجل . . . » إلى آخر العبارة مما يؤكد ماذهبنا إليه من أن الدولة القاسمية فى عهد قوتها كانت تحرص على رفع الشعارات التى رفعتها

خلال حروبها مع العثمانيين ، حيث كانت تلصق بهم تهمة أنهم قد خرجوا على الدين وأفسدوا فى الأرض الى غير ذلك من الإتهامات .

وملاحظة أخيرة هى أن الإمام قد حرص فى الوثيقة على ذكر مقدار الزكاة المرسلة اليه ، وهى ظاهرة تكررت فى غير ذلك من الوثائق المشابهة ، مما كان يشبه الإيصال أو « النظير » فى يد صاحب الزكاة ، ولتحديد المبلغ المدفوع .

□■□



(صورة الوثيقة رقم ٥)

نص الوثيقة

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله والسلام على عباده الذين اصطفى
المتوكل على الله لطف به

الشيخ الأجل الأوحد الأكمل شهاب الدين ــ عمدة المحبين (١) «أحمد بن عامر القصار» عافاه الله وتعالى وأتحفه شريف السلام ومن اليه ورحمة الله و بركاته ، و بعد .
فوصل كتابكم الكريم وعرفنا ما شرحتم من الأحوال والأمور، وقيام الشيخ المقام جمال الدين راجح (٢) بن سعد عافه الله بالأعمال على أحسن حال فأصبتم بالتحقيق ، وما ذكرتم من أجل مقرراتكم فقد ذكرنا فى جواب والدك ما فيه كفاية إن شاء الله تعالى . والقصيدة المباركة وصلت ، والله يبارك فيكم ، و يصلح أحوالكم ، و يتولى عون الجميع على طاعته وتقواه ، بحق محمد وآله صلى الله عليه وآله وسلم . والدكم الأرشد «عبد الرحمن بن أحمد» **يُتحف شريف السلام ، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلى العظيم ،**

٥ شهر رجب ١٠٧١ . (٤)

الهوامش :

(١) صعب قراءة هذه العبارة بأكملها ، وربما كان مارسمناه هو الأقرب الى الصحة .

(٢) لم نعثر له على ترجمة .

(٣) لم نعثر له على ترجمة .

(٤) أبريل ١٦٦١م .

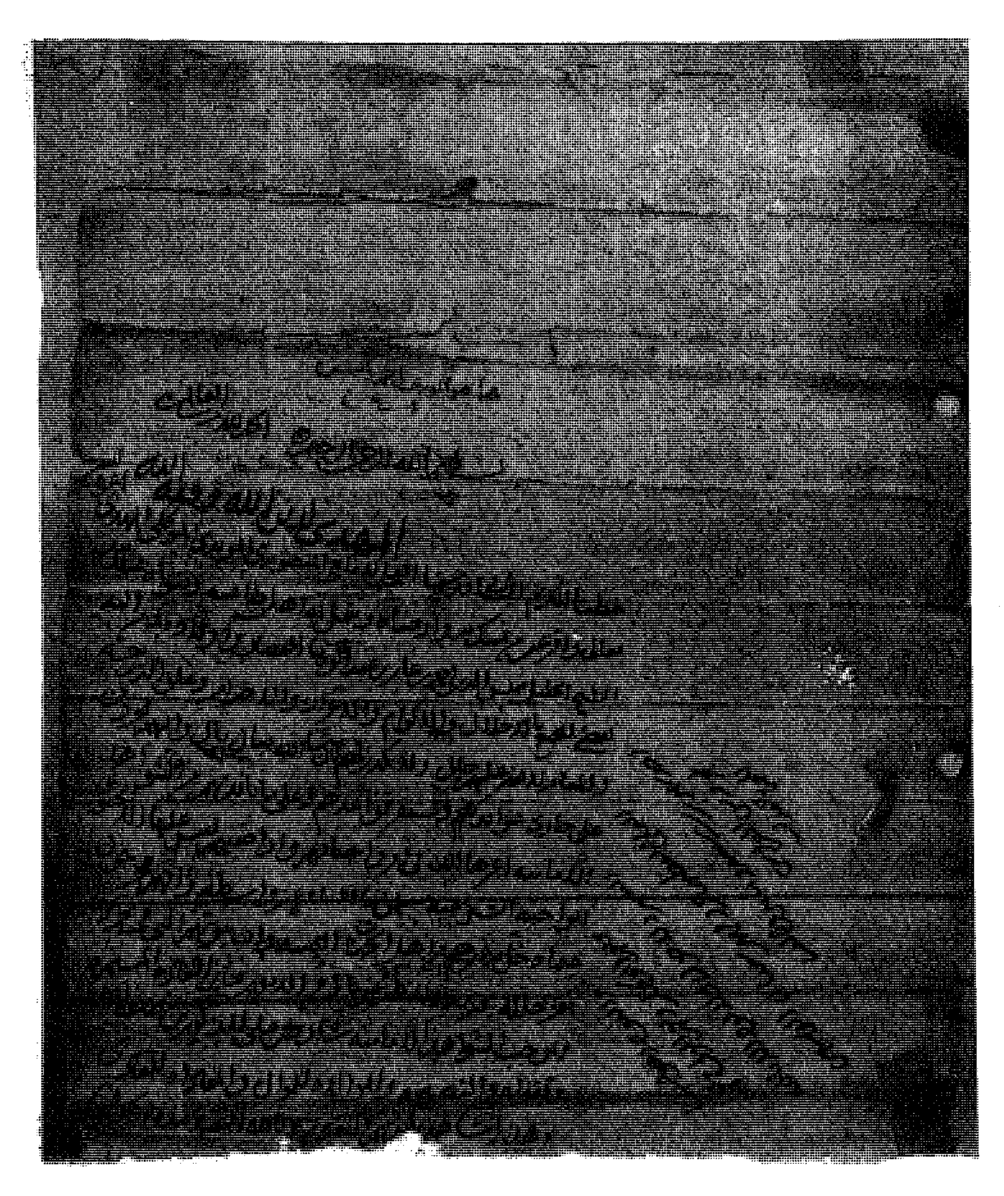
التعليق :

تعد هذه الوثيقة من الناحية الشكلية من أعقد وثائق هذه المجموعة ، فقد صعب قراءتها عند الوهلة الأولى ، فإلى جانب عدم تنقيط جميع حروفها تقريبا ، فأغلب حروفها متصلة بعضها ببعض أى متشابكة ، مما يؤكد على أنها كتبت بسرعة وعلى عجل ، وقد يرجح هذا أنها كتبت بقلم الإمام المتوكل نفسه ، حيث أراد أن يرد فورا على خطاب « أحمد القصار » الذى لم نعثر عليه ، والذى يبدو أنه كان يحوى أمورا اهتم الامام شخصيا بالرد عليها .

و يدور موضوع الوثيقة فى الواقع حول أمور لم نتمكن من كشفها تماما لقلة الوثائق والمراجع المتصلة بهذه الوثيقة . ورغم ذلك فيمكن القول بأن الوثيقة قد إحتوت على شكر صاحب الوثيقة على ماقام به من متابعة بعض أعمال الدولة ، فخاطبة الإمام بقولة : « فأصبتم بالتحقيق » . ومن ناحية ثانية ، فيبدو أن صاحب الوثيقة ، قد طالب بزيادة مرتبه — أو مقرراته كما جاء فى الوثيقة ، أو معاشاته كما هو شائع الى الآن — فرد الامام بأنه قد عالج هذا الموضوع فى خطاب آخر موجه الى والد صاحب الوثيقة ، وأن هذا الرد : « فيه الكفاية » . وفى النهاية ، فقد شكر الإمام صاحب الوثيقة على القصيدة التى أرسلها اليه : « والله يبارك فيكم ، و يصلح أحوالكم ... » ، وربما كانت وثيقة مدح تتعلق بالمطالبة بزيادة : « المقررات » .

ومما يؤكد أن هذه الوثيقة قد كتبت بخط الإمام على عجل للرد على رسالة خاصة ، تلك العبارة الأخيرة وهى أنه يجب أن يصل إلى : « والدكم الأرشد . . شريف السلام » ، وهذا يشير بدوره إلى أنه كانت هناك علاقات حميمة بين الإمام و بين أسرة صاحب الوثيقة أو من حوله من الأتباع .

□■□



(صورة الوثيقة رقم ٦)

نَص الوثيقة

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
المهدى لدين الله وفّقه الله (١)

خطنا الكريم السامى، ورسمنا الفخيم الامامى المنصورى المؤيدى المتوكلى المهدى أعزه الله تعالى، وأقر عين من تمسك به وأرضاه، وشمل به أهل طاعته وتقواه، يشهد بيد الشيخ الجليل شمس الدين «أحمد بن عامر بن عبد الوهاب القصار» وأولاده ومن اليه، يقضى للجميع بالإجلال والإكرام، والإعزاز والإحترام، وعلو الدرجة والمقام، لا يغير عليهم حال، ولا يكدّر لهم إن شاء الله تعالى بال، وانهم مُجَروْن على جارى عوائدهم، ومستقر قواعدهم، وعلى ما بأيديهم من الشواهد الإمامية (٢) أعزها الله فى أمر واجباتهم وأراضيهم، ليس عليها الا الحقوق الواجبة الشرعية يسلمونها إلينا من غير واسطة، وانهم مُخْرَجُون عنا (عمّا) دخل به غيرهم من أهل الجهات اليمنية (٣)، وأن بيوتهم التى فى محروس «تعز» مجللة محترمة لاتعترض بأمر من الأمور، بجارى العادة المستمرة، وبموجب الشواهد الامامية (٤)، شارطين على المذكورين طاعة الله وتقواه، والنصيحة والموالاة للموال (للموالى)، والمعاداة للمعادى، وهذا شاهد بأيديهم فليثقو (فليثقوا) به، و بالله الثقة، و بيده الحول والقوة، وهو حسبنا ونعم الوكيل، ونعم المولى ونعم النصير، ولا حول ولاقوة الا بالله العلى العظيم، حرر فى شهر شعبان الوسيم ألحد شهور سنة سبعة وثمانين وألف (٥) بمحروس الغِرَاس (٦) المحمى بالعدل .

الهوامش :

(١) هوالإمام المهدى احمد بن الحسن بن الامام القاسم بن محمد، و يبدوانه كان من العسكر بين ذوى الشجاعة والاقدام، فقد كان قائدا عسكريا مشهورا فى عهد عميه المؤيد بالله محمد والمتوكل

على الله اسماعيل ، كما كان فى نفس الوقت طموحا ، فقد خالفهما فى بداية عهد كل منهما . و بعد وفاة عمة المتوكل على الله اسماعيل : ـــ « اجتمعت الكلمة من العلماء والرؤساء والسادة والأكابر عليه و بايعوه » وذلك فى شهر جمادى الآخرة ١٠٨٧ هـ (أغسطس ١٦٧٦ م) . واستمرت أمامته حتى توفاه الله فى جمادى الآخرة ١٠٩٢ هـ (يولية ١٦٨١ م) . وقُبر فى « الغِرَاسْ » التى كان يتخذها مقرا له . (الشوكانى : البدر الطالع ، ح ١ ص ٤٣ ـــ ٤٤) .

(٢) إشارة إلى القرارات التى أصدرها الأئمة السابقون والتى تقضى بمنح نفس الحقوق .

(٣) الجهات اليمنية أى الجهات التى تقع الى الجنوب من « صنعاء » ، ويمكن أن نحددها بأنها « تعز » وما حولها التى يقطنها أصحاب الوثيقة .

(٤) الشواهد الامامية إشارة الى الوثائق السابقة ذات الأرقام : ١ ، ٣ ، ٤ ، ٥ ، أوغيرها مما لم نعثرعليه .

(٥) أكتوبر ١٦٧٦ م .

(٦) الغِرَاس ، تعتبر « الغِرَاس » وحصن « ذى مرمر » من المدن الأثرية التاريخية ، وبها قبر الامام أحمد إبن الحسن إبن القاسم . عاش فى القرن الحادى عشر (١٧/ ١٨ م) ، وكانت « الغراس » قديما من مساكن الحميريين ، وهى تتبع اداريا ناحية بنى حشيش التابعة لقضاء « صنعاء » (الويسى : اليمن الكبرى ، ص : ٧١ ـــ ٧٢) .

التعليق :

يلاحظ أن هذه الوثيقة تشبه سابقاتها ، فهى عديمة النقط تقريبا ، وتبدأ عند ثلث الورقة أوفى منتصفها ثم تكمل على شكل دائرى . وتظهر فى صورتها خطوط عرضية تعبر عن طريقة الحفظ حينذاك ـــ مثل باقى وثائق تلك الفترة ـــ فقد كانت الوثيقة تثنى ثنيات دقيقة ليصغر حجمها و يسهل حفظها ، نتيجة عدم التعرف على طريقة حفظ الوثائق فى ملفات حتى ذلك الوقت . و يوجد بأعلى الوثيقة عبارة : « هذا هو المهدى أحمد بن الحسن » ، وهى بخط مختلف عن الخط الذى كتبت به الوثيقة ، مما يؤكد أنها كتبت بقلم صاحب الوثيقة أو أحد أبنائه أو أحفاده ، و بأعلاها ثقوب كثيرة تعبر عن التلف الذى أصاب الوثيقة ، وعن مدى قدمها .

وتعد هذه الوثيقة أيضا ـــ من الناحية الموضوعية ـــ امتدادا للوثائق السابقة التى صدرت « لآل القصار » ، فقد أشارت الوثيقة الى ذلك بقولها : « وبموجب الشواهد الإمامية » (هامش ـــ ٤) ، وحملت نفس الحقوق والواجبات . و يبرز بالوثيقة النص على بعض الامتيازات المادية مثل : « وأن بيوتهم مجللة محترمة لا تعترض بأمر من الأمور » ، ومن المعروف أن نزول موظفى الدولة وجنودها فى بيوت

الأهالى ، أثناء تأدية مهامهم الوظيفية ، كان أمرا معروفا منتشرا حتى عهد قريب ، وكان هذا الأمر يعدّ عبئا على كاهل الأهالى . وارتبطت هذه الإمتيازات من ناحية بالتمسك بشعارات الدولة التى رفعتها اثناء حروبها ضد العثمانيين ، وهى التى أشاروا إليها بعبارة : « شارطين على المذكورين طاعة الله وتقواه » ، ومن ناحية أخرى : الولاء للدولة والإمام القائم ، فجاء بالوثيقة : « والموالاة للموالى والمعاداة للمعادى » . وهذان المحوران مثلا هما الأساس الرئيسى لسياسة الأئمة حينذاك لكى يحتفظوا بمن ثار ضد العثمانيين إلى جانبهم .



(صورة الوثيقة رقم ٧)

نص الوثيقة

بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله رب العالمين
(الختم: الهادى لدين الله (١) حيث ماهم فى الخدمة (٢)

الخط الكريم، والرسم العالى الفخيم، الامامى الهادى لدين الله رب العالمين، أعزه الله وأمضاه، وأقر عين المستمسك به وأرضاه شاهدا (شاهد) بيد الشيخ «حسن عبد الله محمد الوادعى» (٣) وإخوته وشركائه، بأنهم منا والينا، نوائبهم الينا (٤)، ومن كسب مالا من جيرانهم كان زكاتهم إليهم (٥)، يسلم إليه بالأمانة من غير واسطه، ولا عليهم لا طيافة (٦) ولا تحذير ولا تقدير (٧)، حيث المذكورين فى خدمتنا الشريفة، فلا عليهم إعتراض من نائب (٨) «كوكبان» (٩) ولا من شيخ (١٠) ولا من والى (١١) ولا قاضى الجهة، بل هم إلينا (١٢)، يعلم ذلك الواقف على خطنا هذا و يعتمده، وليس عليهم فى الأسواق والطرقات (١٣)، وكذلك شركاهم (شركائهم)، فلا يكون عليهم تعرضا (تعرض) بل هم إلينا، يعلم ذلك، وحسبنا الله وكفى ونعم الوكيل. بتاريخ شهر رجب الأصب سنة ١١٠٩ (١٤).

الهوامش:

(١) هو الإمام صاحب الألقاب الثلاثة ــ الناصر الهادى المهدى ــ محمد بن أحمد بن الحسن بن الإمام المنصور القاسم بن محمد، اذ تلقب بهذه الألقاب الثلاثة عقب ادعائه الامامة. ولد عام ١٠٤٧ هـ (١٦٣٨/٣٧م) وادعى الإمامة عام ١٠٩٧ هـ (١٦٨٦/٨٥ م)، وتلقب بتلك الألقاب خلال مدة إمامته الطويلة التى بلغت أكثر من ثلاثين عاما اذتوفى عام ١١٣٠ هـ (١٧١٨/١٧ م). واشهر صاحب الترجمه باسم صاحب المواهب نسبة الى «حصن المواهب» الذى يقع الى الشرق من مدينة «ذمار» والذى أتخذه مقرا له، ثم حوصر به مدة حتى توفاه الله ودفن به والأسم الأصلى للقرية هو: «قُتُبَة» وهو الذى أطلق عليها اسم «المواهب» ولهذا الامام ترجمات كثيرة طويلة. (محمد زبارة: نشر العرف . . ، ح ٢، ص ٤٥١ ــ ٤٥٩ ــ).

(٢) هذه العبارة هى إضافة وضعت بأعلى النص عقب توقيع الإمام مباشرة ونرى أنها تشبه « التأشيرات » التى يضعها الرؤساء حاليا لتأكيد الهدف من النص نفسه ولتلخيص محتواه . لذلك وضعناها فى مكانها ، وكما استطعنا قراءتها رغم عدم وضوحها تماما .

(٣) هو صاحب الوثيقة رقم ــ ٢ ــ

(٤) بلفت عبارة « نوائبهم إلينا » الأنظار ، ونرى أن الامام حرص على إظهار علاقته الحميمة بأصحاب الوثيقة إلى الحد أنه يتحمل عنهم النوائب التى تحل بهم ، وأن عليهم أن يرجعوا إليه لحل مشاكلهم .

(٥) « ومن كسب مالا .. » تدل هذه العبارة على مدى اهتمام الامام بأصحاب الوثيقة ، ففد أوكل اليهم أن يتسلموا زكاة جيرانهم من غير تدخل موظفى الدولة حتى يخلق لهم مكانة فى المنطقة بين جيرانهم ، وحتى يوسع من نفوذهم وهيبتهم باعتبارهم من ممثلية ، أى من ممثلى السلطة حينذاك .

(٦) طيافة وطواف وطائفى ، كلمات محلية إشتهر استخدامها فى العهد الإمامى باليمن ، والمقصود هونزول موظف الدولة الى المناطق الزراعية ليقدر قيمة الزكاة أثناء وجود الثمرة فى الأرض ، وكان « الطواف » أو الطائفى ــ باعتباره أحد موظفى الدولة ــ يمثل عبئا على كاهل الأهالى فى أحيان كثيرة . ومصدر هذا كله كلمة : « طوف » أى طاف به الخيال طوفا ، وطاف القوم وعليهم طَوْفا طَوَفَاناً ومَطَافا وأطاف ، أى إستدار وجاء من نواحيه ، وأطاف فلان بالأمر اذا أحاط به .. وقيل طاف به حام حوله .. ، ويمكن أن يكون المصدر : « طَيْف » ... و يقال : طافَ يطف و يَطُوف طَيْفاً وطَوْفا فهو طائف .. (ابن منظور : لسان العرب ، ح ٢ ، ص ٦٢٦ ، ٦٣٨) وربما كانت أيضا : « طيافة » وحرفت الى « ظيافة » ، حسب النطق العربى أحيانا ، وكان المقصود بالضيافة هو نزول موظفى الدولة ضيوفا عن الأهالى أثناء تأدية مهامهم ، مما كان يمثل عبئا فى حد ذاته .

(٧) لم نتمكن من شرح الكلمتين بدقة ، غير أنهما يكملان تعبير : « ولا عليهم لا طيافة » و يشرحانه ، أى أن يرجع تقدير الزكاة الى صاحب الوثيقة ، وتكون أمانة فى عنقة دون حاجة الى « طيافة وتحذير وتقدير » .

(٨) المقصود « بالنائب » هو ممثل الامام حينذاك فى أقليم اليمن ، غير أن اللقب يعد من الألقاب الاسلامية التقليدية التى ظهرت على الآثار الاسلامية وخلال الكتابات التاريخية المختلفة . « والنائب اسم فاعل من ناب ... وهو من ينوب عن شخص آخر أعلى منه سواء فى أعماله كلها أو فى عمل من أعماله » . أما من حيث الصلاحيات التى كان يقوم بها هذا « النائب » ،

فقد كانت تختلف من مرحلة تاريخية الى أخرى ، اذ أحيانا يمثل السلطة القائمة فى إقليم كبير يتبع الخلافه القائمة . (د . حسن الباشا .. الفنون الاسلامية والوظائف على الآثار العربية ص ١١١٩ ــ ١١٢٩) . وقد استمر هذا اللقب مستعملا فى اليمن حتى قيام ثورة سبتمبر ١٩٦٢ ، واستبدل به لقب محافظ .

(٩) كوكبان ، قضاء من أقضية لواء صنعاء ، و ينسب إلى مدينة كوكبان التاريخية الشهيرة ، التى تقع فوف قمة جبل عال إلى الشمال الغربى من مدينة صنعاء .. (الو يسى : اليمن الكبرى ، ص ٦٣ ــ ٦٥) .

(١٠) الشيخ هنا هو الشيخ القبلى ، وليس العالم الدينى .

(١١) الوالى ، استغربنا استعمال هذا اللقب هنا ، لأنه يرجع الى الفترة العثمانية التى كانت قد إنتهت منذ زمن حينذاك ، ولا ترجع إلى عهد الاستقلال ، وربما يرجع هذا إلى انسحاب الأنظمة والتعبيرات التركية التى خلّفها العثمانيون حتى عهد ذلك الإمام .

والواقع أن لقب « وال » ومشتقاته وردت على الآثار العربية ، و يطلق على أمير القطر وحاكمه ، والمصدر منها ولاية بمعنى الإمارة أو السلطة . وقد عرف الوالى منذ صدر الإسلام ، وكان الولاة يعرفون أحيانا بالأمراء والعمال . وفى دولة المماليك صارت لفظة الوالى تدل على طبقة معينة من الحكام ، وذلك الى جانب معناها العام ، إذ كان الولاة فى ذلك العصر ينقسمون إلى طوائف كان أعلاها النواب ثم الكشاف ثم الولاة ... (د . حسن الباشا : الفنون الاسلامية والوظائف على الآثار العربية ، ح ٣ ، ص ١٣٠٨ ــ ١٣١١) وتوضح هذه العبارة الأخيرة أن لقب الوالى كان يستخدم فى بعض الفترات التاريخية فى وظيفة أقل من الوظائف التى إشتهر بها فى التاريخ العربى الإسلامى . ولعل هذا يشرح سبب إستغرابنا لإستعمال هذا اللقب هنا .

(١٢) « بل هم الينا » عبارة تؤكد الا يتعرض أحد من أصحاب الوظائف المشار إليهم فى الوثيقة لآل الوادعى بل ترجع أمورهم إلى الإمام مباشرة ، وهو يرمى بذلك الى رفع شأنهم أمام جميع المسئولين فى الدولة .

(١٣) تؤكد هذه العبارة أنه كانت تؤخذ رسوم من الرعية فى الأسواق والطرقات فى ذلك الحين ، وأن الأمر لم يكن قاصرا على جمع الواجبات الشرعية ــ أى الزكاة ــ فقط ، وربما يتضح تفاصيل وأنواع تلك الضرائب المفروضة حينذاك فى النصوص التالية .

(١٤) فبراير ١٦٩٨ م .

التعليق :

تشبه هذه الوثيقة سابقاتها من الناحية الشكلية ، فحروفها غير معجمة الا النادر منها ، كذلك

شكل الخط ، أما الاسلوب فيلاحظ أنه أقل جودة من أسلوب السابقات ولا ندرى هل يرجع ذلك إلى عدم استقرار الدولة فى عهد الامام الهادى ، فاستخدم لذلك كتابا فى ديوانه أقل قدرة من كتاب الأئمة السابقين — و يتأكد لنا هذا اذا أمعنا فى ترجمة حياة ذلك الامام — ام هل يرجع ضعف اللغة حينذاك الى طبيعة العصر ، وأن كتاب الديوان السابقين هم الذين حاولوا إجادة لغتهم ، للتقرب من الأئمة ، ونظرا لاستقرار الدولة . و يلفت النظر هنا وجود ختم بأعلى الوثيقة ، وهو غير واضح فى الأصل ، كما أن وجوده هنا لا يتفق مع طبيعة تلك الفترة ، فجميع الوثائق التى سبقته ، كذلك التى تلته بمدة طويلة ، جميعها تحمل توقيعات الأئمة ، وليس أختامهم ، وربما يرجع وجود الختم هنا الى أنه تقليد للعثمانيين ، أو أنه محاولة من هذا الامام للتميز على معاصريه ، وسنرى أن من تلاه من الأئمة يحرص على وضع توقيعه على الوثيقة . أما من الناحية الموضوعية ، فتعد هذه الوثيقة مما يطلق عليها محليا — فى ذلك الوقت وحتى ثورة ١٩٦٢م — الجبورية — و يسمى أصحاب أمثالها : « مُجبّر » ، و« مُجبرون » ، و« مَجبورون » ، أى هؤلاء الذين يمنحهم الأئمة بعض الامتيازات ، بناء على ما قدمه هؤلاء من خدمات أثناء الحرب ضد العثمانيين واستمرت هذه الامتيازات — سواء كانت معنوية أو مادية — فترات طويلة حتى انسحبت على الأبناء والأحفاد .

وتتطور هذه الأمتيازات مع الأجيال ، فحينا يغلب عليها الشعارات الدينية والمثالية — كما رأينا فى بعض الوثائق السابقة — وحينا آخر تبرز الامتيازات المادية على الأخرى المعنوية ، لكسب الأنصار ، أو للاحتفاظ بهم على الأقل ، كما يتضح فى هذه الوثيقة .

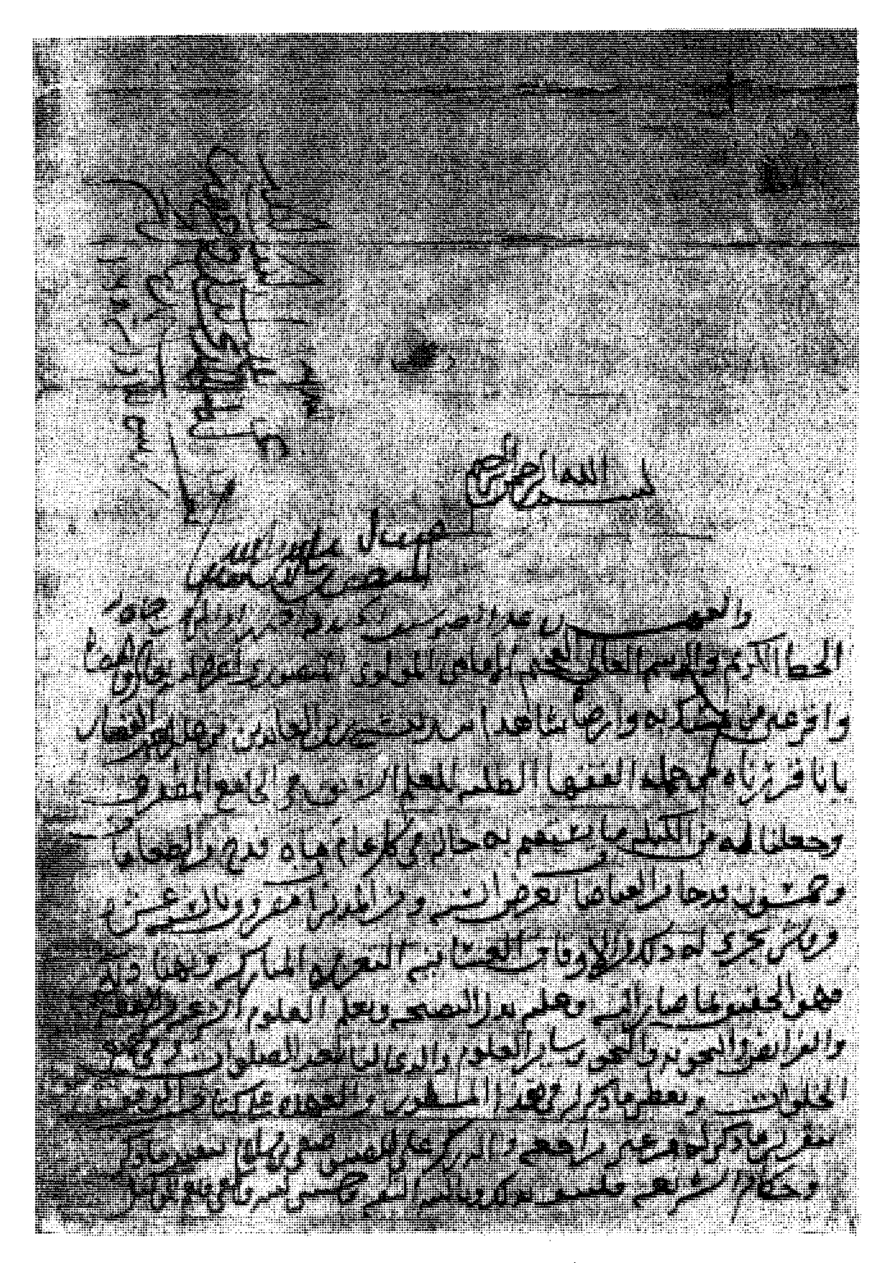
ومن أنواع الامتيازات المادية التى أعطيت فى هذه الوثيقة — والتى أضيفت الى الإمتيازات الواردة فى الوثائق السابقة — أن تسلم زكاة جيران آل الوادعى إليهم « من غير واسطة » ، فكأن إمتيازاتهم الأولى قد امتدت الى هؤلاء الجيران . وأيضا يفهم من النص أنه ليس على آل الوادعى : « طيافة ولا تحذير ولا تقدير » ، كذلك فى الاسواق والطرقات وأن المسئولين لا يتعرضون لهم فى شىء بل أمرهم إلى الإمام مباشرة .

و يرجع السبب فى أن الوثيقة لا تحمل سوى الامتيازات المادية — وليس تلك التوجيهات والإرشادات الدينية التى برزت فى السابقات ، يرجع السبب فيما نعتقد الى طبيعة الظروف التاريخية التى أحاطت صدورها . فقد عارض الإمام — الناصر الهادى المهدى — عدد من المنافسين عندما إدّعى الإمامه ، وإستمرت معارضته طوال حكمه حتى توفى محاصرا فى حصن ذى المواهب الذى ضيق عليه فيه بعض أقاربه من آل القاسم . وقد إعتمد فى حكمه — الذى إمتد حوالى ثلاثين عاما — على القوة والبطش والتنكيل بأعدائه ، واضطره هذا الى جمع الأموال بشتى الطرق ، فقد قيل عنه : « .. كان يأخذ المال من الرعايا بلا تقدير و ينفقه بلا تقدير .. ومن حله وغير حله .. » ، وساعدته هذه الأموال على أن : « جلت هيبته ، وتمكنت سطوته ، وتكاثرت أجناده ، وصار بالملوك أشبه منه بالخلفاء » . ورغم ذلك فيبدو أنه كان صاحب طموح الى السلطة وحرصا عليها أكثر مما

كان طامعا فى المال ، فقد جاء فى ترجمته الطويلة : « ومع ذلك فهو يتزهد فى ملبوسه ، فانه كان لا يلبس الحرير ولا رفيع الثياب ، وكان يسمى صاحب السجدة لأنه كان إذا خرج من موكبه ورأى ما بين يديه من الأجناد المالمية للفضاء ترجل عن جواده وسجد شكرا لله وتواضعا مرّغ وجهه بالأرض ، وكان سفاكا للدماء بمجرد الظنون والشكوك » . (الشوكانى : البدر الطالع ، ح ٢ ، ص ٩٧ — ١٠١) .

ولا شك أن مثل تلك الشخصية التى طال حكمها وعظم نفوذها حتى شمل جميع أنحاء اليمن حتى صعده شمالا رغم كثرة معارضيه ومنافسيه منذ أن ادعى الإمامه فى « المنصورية » إلى أن توفاه الله فى حصن « ذى المواهب » ، لا شك أن هذا الإمام كان يحتاج الى جمع أكبر عدد ممكن من الأنصار إليه ومنح الإمتيازات العديدة إلى هؤلاء ، وخاصة أولئك الذين لهم علاقة سابقة بالإمامة ، حتى يتحقق له النصر والاحتفاظ بالسلطة التى كان يعض عليها بالنواجذ طوال حياته حتى قبل ادعائه الإمامة .





بسم الله الرحمن الرحيم

(صورة الوثيقة رقم ٨)

نَص الوثيقة

بسم الله الرحمن الرحيم
عبد الله(١) المنصور بالله وفقه الله(٢)
(والتوقيع الآخر) الحمد لله
عبد الله المهدى لدين الله(٣) وفقه الله
يعتمد بتاريخه شهر ربيع الأول سنه هـ١١٦(٤)
والعهدة(٥) على الصنوسيف الخلافة(٦) احمد ابن أمير المؤمنين حماه الله(٧).

الخط الكريم، والرسم العالى الفخيم، الامامى المولوى المنصورى أعزه الله

تعالى وأمضاه، وأقر عين من تمسك به وأرضاه، شاهدا بيد الشيخ زين العابدين بن على بن أحمد القصار، بأنا قررناه من جملة الفقها (الفقهاء) الطلبة للعلم الشريف فى الجامع المظفرى (٨)، وجعلنا له من الكيلة (٩) مايستقيم به حاله فى عام ماه (مائة) قدح من الطعامات (١٠)، وخمسون قدحا من القياضات (١١) بعرض السنة، ومن المدنرات (١٢) مصروف بالسنة عشرة قروش (١٣)، تجرى له ذلك من الأوقاف الغسانية (١٤) التعزية المباركة، وبهنأ ذلك (١٥)، فهو الحقيق بما صار الية، وعليه بذل النصيحة، و يُعلم العلوم الشرعية من الفقه والفرائض والتجويد (١٦) والنحو وساير (سائر) العلوم، والذى لنا بعد الصلوات، وفى جميع الخلوات، و يعطى ماذكر له فى هذا المسطور، والعهدة على كُتاب الوقف بتقرير ما ذكر له من غير مراجعة، والدّرك على الصنو صفى الاسلام تنفيذ ماذكر (١٨)، وحكام الشريعة (١٩) فليثق بذلك وبالله الثقة، وحسبى الله وكفى ونعم الوكيل.

الهوامش :

(١) عبد الله إضافة قبل التوقيع للتعبير عن التواضع، وقد سادت هذه الإضافة بعض الوقت فى الوثائق التالية :

(٢) المنصور بالله ، هو الإمام المنصور الحسين بن المتوكل القاسم بن الحسن ابن الإمام المهدى أحمد ابن الامام القاسم بن محمد بو يع بالخلافة (الامامه) عند موت والده المتوكل القاسم فى رمضان ١١٣٩ هـ ، غير أنه قوبل بمشاكل عديدة عند بداية إمامته رغم ما إشتهر به من علم وتفقه وشجاعة وإقدام . وكانت أولى المشاكل هى أن السيد محمد ابن اسحاق ابن احمد ابن الحسن (أى ابن عمه) كان قد إدعى الإمامة وتلقب بالناصر حتى أن الإمام المنصور كان قد بايعه أيضا ، ولكن على شروط ، ولما لم يتم الاتفاق بينهما ثارت الحرب ، وإنتهت بمبايعة الناصر له بالإمامة ، أى بإمامة المنصور . والمشكلة الثانية التى واجهت المنصور هى مخالفة أخيه أحمد له ، وكان الأخير أميرا للواء «تعز» «والحجرية» ، و يبدو أنه كان يطمع فى الإمامة ، أو أنه ليس على وفاق مع أخيه ، لذلك ظل يتصرف فى هذه المناطق وكأنه حاكم مستقل وظلت الخلافات والمؤامرات بين الامام وأخيه حتى وفاة الأول ، وإن ظل الأخير طوال هذه المدة لا يدعو لنفسه بالإمامة . (الشوكانى : البدر الطالع ، حـ ١ ص ٢٢٥ ــ ٢٢٦ ، زبارة : نشر العرف ، مجلد ــ ١ ، ص ٥٩٥ ــ ٦٠١) .

(٣) المهدى هو الإمام المهدى لدين الله العباس ابن الإمام المنصور الحسين بن الإمام المتوكل القاسم ابن الحسين ابن الإمام المهدى أحمد ابن الحسن ابن الإمام المنصور القاسم ابن محمد . و يعد من أشهر أبناء الإمام القاسم الذين حكموا اليمن ، و يبدو أنه كان رجل دولة ، فعندما إشتد مرض والده الإمام المنصور نراه قد : «حزم الأمور و بث الخيول والجنود بمدينة صنعاء» ، وعقب الوفاة فى سابع ربيع الأول سنة ١١٦١ هـ ، سارع الكثير بمبايعته بالامامة ، و بعد ذلك بايعه عمه أحمد ابن الإمام المتوكل حاكم «تعز» «والحجرية» . (محمد ابن محمد زبارة : نشر العرف لنبلاء اليمن بعد الالف ، مجلد ٢ ، ص ٥ ــ ١٥)

(٤) ناقشنا صحة هذا التاريخ فى التعليق ، وصحته شهر ربيع الأول سنة ١٦٦١ هـ . (مارس ١٧٤٨م) .

(٥) العهدة ، أى الالتزام بالتنفيذ ، و يلاحظ ان العبارة بأكملها من وضع الامام المنصور .

(٦) الخلافة ، أى الإمامة ، وإنتشر هذا اللقب فى الوثائق والمخطوطات المعاصرة .

(٧) أحمد ابن أمير المؤمنين هو الأمير أحمد بن الامام المتوكل القاسم أخو الامام المنصور الذى أشرنا إليه فى (هـ ٢) . وكان يلى الإمام المنصور مباشرة من حيث ترتيب الأبناء ، كما كان موضع حب والده الشديد ، وأخذ يترقى المناصب حيث عينه أبوه ١١٣٠ هـ (١٧١٧ م) أمر وولاية «مدينة تعز و بلاده من اليمن الأسفل» وإستمر هناك حتى وفاته . وقد بدا للأمير أحمد أن المنصور يريد أن يتخلص منه ، كما بدا للمنصور أن أخاه يريد التمرد عليه ــ ذلك منذ ١١٥٣ هـ (٤٠ / ١٧٤١ م) نتيجة بعض المواقف من الطرفين ، وقد قيل أن «صاحب الترجمة قد دعا إلى نفسه وتكنى بالهادى لدين الله ،

وبث رسائلة إلى أغوار البلاد وأنجادها ولم يترفتنة . . » « غير أن الطرفين مالا إلى التصالح بعد ذلك ، بعد تدخل بعض المصلحين من أسرة القاسم . وانتهى هذا الأمر ، لا إلى التصالح فحسب ، بل وإلى الإعتراف بإمامة الإبن أيضا — أى الإمام المهدى عباس — طالما أن الأمور مستمرة بالنسبة للمترجم له فى «تعز» و بلادها ، وقد توفى هذا عام ١١٦٢ هـ (٤٩ / ١٧٥٠ م) بعد أن قضى فترة طويلة فى حكم جنوب اليمن . (محمدبن زبارة : نشر العرف لنبلاء اليمن بعد الألف ، المجلد ٢ ، ص ٢١٠ — ٢٢١) .

(٨) الجامع المظفرى ، أحد المساجد الأثرية الهامة فى مدينة «تعز» ، و ينسب الى السلطان المظفر الرسولى ثانى ملوك الدولة الرسولية فى اليمن وأطولهم عهدا ، اذ حكم من عام ٦٤٧ هـ الى عام ٦٩٤ هـ (٤٩ / ١٢٩٤ م) ، وقيل : « ومن مآثره جامع المظفربمدينة « تعز» » ، (الجرافى : المقتطف من تاريخ اليمن ، ص ٧٨ — ٧٩) . وقد كتب على عتب الباب العلوى للمسجد كتابة أثرية جاء فيها : » . . . أمر بعمارة هذه المدرسة المباركة مولانا السلطان الملك المظفر ابن على . . مما يدل على أنه أنشىء ليكون مدرسة . (من ملاحظات د . حسن الباشا عند زيارته للمسجد خلال العام الدراسى ٧٩/ ١٩٨٠م) .

(٩) الكيلة ، نظرا لقلة النقط على حروف هذه الوثيقة ، فيمكن أن تقرأ « الكفلة » ، أى ما يكفل حياة الشخص ، وتقرأ أيضا « الكيلة » كما رسمناها لإتساقها مع ماجاء بباقى الجملة ، وكل من القراءتين توصلان إلى المعنى أو الغرض المقصود .

(١٠) الطعامات ، المقصود بها الحبوب بصفة خاصة .

(١١) القياضات ، ومفردها : قياض ، ومحليا هوموسم الحصاد باليمن ، اذ يحصدون فيه الشعير والبلسن (العدس) والفول ، وهولا يعّد الموسم الرئيسى ، لذلك أردفه الكاتب بعبارة : « بعرض السنة » أى خلالها ، كما أن القياض — وذو القياض — أحد شهور السنة اليمنية القديمة التى مازالت مستعملة عند الزراع فى الريف اليمنى الى الآن . وقد نشر الدكتوربيستون المتخصص فى الدراسات اليمنية القديمة ، مقالا قيّماً عن التقويم الحميرى ، ذكر فيه أن السنة اليمنية كانت تبدأ بشهر: «ذو الصراب » (أى الذى يوافق أكتوبر فى التقويم الأوربى المعروف بالجوليانى وتنتهى بشهر « ذو علان » (سبتمبر) ، وأن القياض — وهوشهر ذو القياض — يوافق شهر يونية الميلادى ، كما أنه الشهر التاسع فى ذلك التقويم القديم .
(A.F.L. Beaston: New Light on The Himyaritic calendar. Arabian Studies Vo l.1,pp.2)
والاشهر اليمنية المعروفة — كما ذكرها — هى : ذوالصراب ، ذوالمهلة ، ذو الآل ، ذوالدثاء ، ذو الحله ، ذومعون ، ذوالمثابه ، ذوالمبكر ، ذوالقياظ ، ذوندران ، ذوالحزاف ، ذوعلان .

(١٢) المدنرات ، لفظ عامى شائع الى الآن و يعنى الدنانير ، و يشير هنا الى الأموال عموما ، أى الأموال السائلة ، ولا شك أن هذا التعبيرينتسب الى « الدنانير» بصلة .

(١٣) « القرش » ، يجرى هذا اللفظ الى الآن على لسان اليمنيين للتعبير عن الريال اليمنى ، وكان لفظ « قرش » هو الأشهر استعمالا فى تلك الفترة . غير أننا لانستطيع أن نحدد هل يُشار هنا إلى بقايا العملة العثمانية فى اليمن ، أم أن المقصود هو ريال « ماريا تريزا » الذى ظل سائدا فى اليمن فترة طويلة من الزمن .

(١٤) الغسانية ، نسبة الى الغساسنة المعروفين تاريخيا ، وهم الذين تنسب اليهم الدولة الرسولية فى اليمن — أو الذين نسبوا اليهم دولتهم الرسولية — و يرجع هذا الوقف الى أحد ملوك بنى رسول الذين تعد دولتهم من أزهى الدول اليمنية أواخر العصور الوسطى .

(١٥) « يهنأ ذلك » ، تعبير شاع فى الوثائق اليمنية المعاصرة والمشابهة ، وتعنى العبارة : بارك الله للشخص المدعو له فى الشيء المذكور فى الوثيقة ، وستتكرر هذه العبارة فى الوثائق التالية ، وإستخدام هذا التعبير دليل على إنتشار العامية خلال الكتابات .

(١٦) التجويد ، صعب علينا فى البداية قراءة هذا اللفظ وخاصة لغياب النقط على الحروف ، ولتشابهه فى الرسم مع اللفظ الذى يليه ، وقد انتهينا الى أنه « التجويد » ، أى تجويد القرآن .

(١٧) تعنى العبارة الدعاء للإمام القائم بعد الصلوات كما كانت العادة المتبعة حينذاك .

(١٨) تؤكد هذه العبارة أن الإمام يعترف بأن أخاه الأمير أحمد هو صاحب النفوذ الأعلى فى تعز وما حولها .

(١٩) حكام الشريعة ، أى القضاة ، ومازال التعبير شائعا إلى الآن .

التعليق :

من الناحية الشكلية ، تحمل هذه الوثيقة طبيعة عصرها ، فحروفها نادرة النقط — أى غير معجمة — وخطها وأسلوبها مما يتشابه مع الوثائق السابقة ، لذلك حرصنا عند النشر على وضع النقاط اللازمة لتسهيل القراءة وتوضيح المعنى . وتحمل الوثيقة أيضا توقيعين لإمامين متتالين ، وهى ظاهرة تكررت فى عدد من الوثائق المعاصرة ، وقد سبق أن فسرنا هذا إما بحرص أصحاب الوثائق أو حرص الأئمة أنفسهم على تأكيد ماجاء بتلك الوثائق رغم توالى العهود والحكام .

ولم تنته الوثيقة بتاريخ محدد كالعادة ، ولكن تلى التوقيع الثانى — وهو للامام المهدى — عبارة : « يعتمد بتاريخه شهر ربيع الأول هـ ١١٦ » ومنذ الوهلة الأولى ، شعرت بخطأ هذا التاريخ واعتقدت أن صحته هو: ١١١٦ ، وأن رقم الألف قد أهمل للسرعة وللتعود على التاريخ الهجرى . وهنا بدأت البحث عن ترجمة للإمامين المذكورين — بألقابها فقط — بين تراجم أئمة ذلك القرن ، فوجدت أن هناك إمامين تكنيا بلقب المنصور ، وآخران تكنيا بلقب المهدى ، فملت الى من هو أقرب إلى هذا التاريخ .

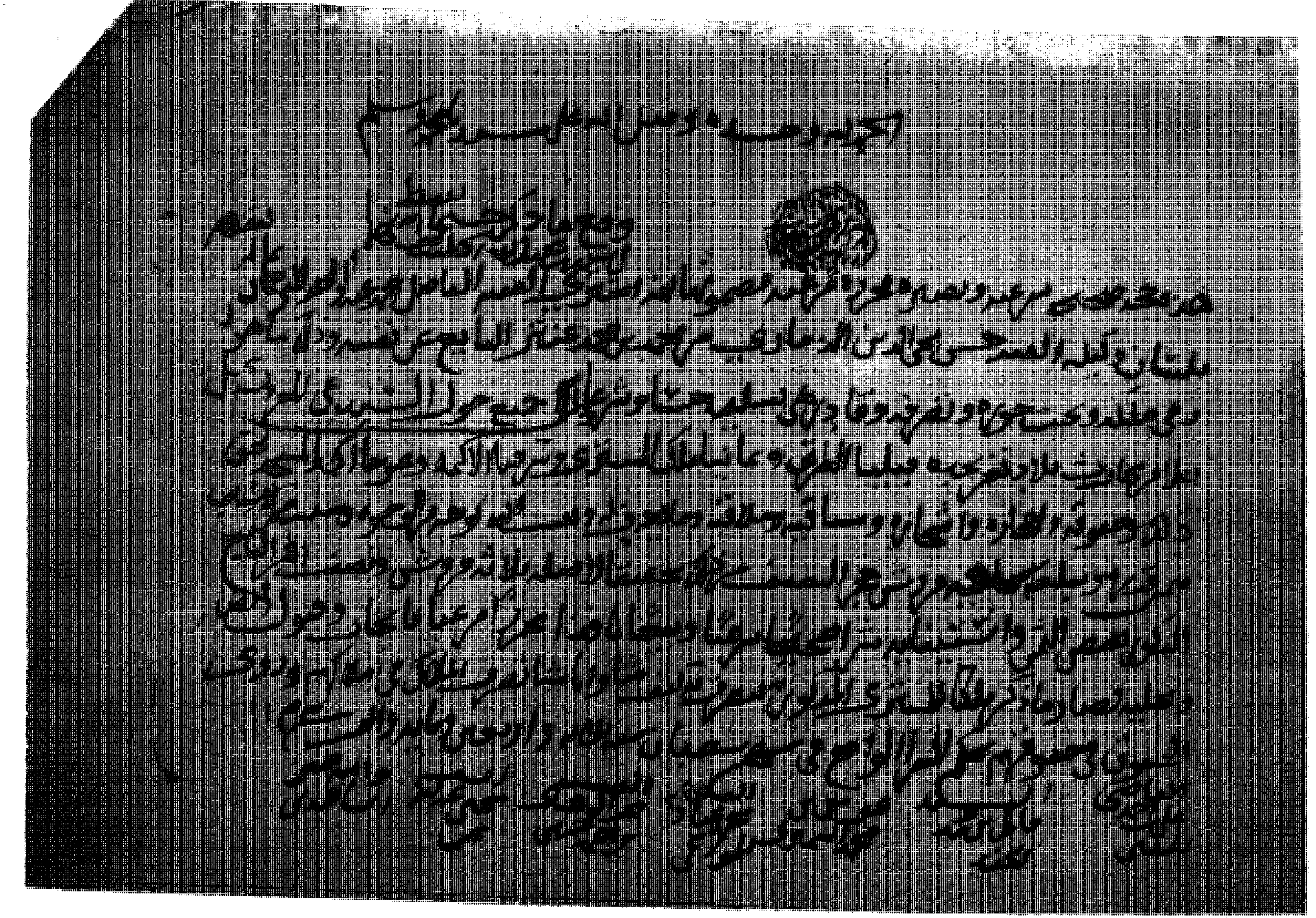
غير أن ماذهبت إليه انقلب رأسا على عقب عند ترجمة حياة : « الصنوسيف الخلافة احمد ابن أمير المؤمنين حماه الله » الذى جاء ذكره عقب التوقيعين مباشرة (هامش ــ ٧) . وساعدنا على تحديد شخصية أحمد هذا لفظ الصنو الذى يعنى الأخ ، أى أنه كان أخا للإمام المنصور ، كذلك تكرر القاء المسئولية عليه فى تنفيذ ماجاء بالوثيقة ، وظهر هذا فى بدايتها وفى نهايتها . ولاشك أن التدقيق فى تحقيق شخصية الأمير هو الذى قادنا إلى تحديد شخصية كل من الإمامين : المنصور ثم المهدى (هامش : ٢ ، ٣) .

وقد رأيت عند نهاية المطاف أن صحة التاريخ المذكور هو ١١٦١ هـ وليس ١١١٦ هـ . كما ذهبت سابقا ، وليس ١١٦ هـ فقط كما جاء بالوثيقة ــ وتأكد هذا من خلال الترجمات الثلاث ، كما ذهبت سابقا ، كذلك من خلال أن الامام المهدى عباس الذى وضع التاريخ قد ادعى الامامة فى أوائل الشهر المذكور بالوثيقة . وقد رؤى ان ما يشبه حرف الهاء (هـ) التى تلت كلمة سنة وسبقت الرقم نفسه وهو (١١٦) ــ الذى نناقش صحته ــ ليس هو حرف (هـ) الذى يوضع للاشارة الى التاريخ الهجرى بل هو رقم (٥) و يقطعه خط مائل فيصبح أشبه بالهاء ، وأنه هكذا كان الرقم خمسة يكتب قديما : (٥) و يصبح عندئذ الرقم الكلى بالوثيقة هو : سنة ١١٦٥ هـ (١ / ١٧٥٢ م) وسواء صح الاستنتاج الذى خرجنا به من خلال التراجم ، أو صح القول فى رسم الرقم خمسة ، فيلاحظ أن كلا التاريخين اللذين توصلنا اليهما انما ينتميان إلى عهد الإمام المهدى عباس .

و يدور موضوع الوثيقة حول الحاق أحد أفراد أسرة القصار ضمن طلبة الجامع المظفرى بتعز ، وتحديد حقوقه و واجباته . وكما كانت العادة حتى وقت قريب فى جميع البلاد العربية ، فقد كان جزء من المرتبات ــ سواء لطلاب العلم أو غيرهم ــ يصرف عينا من حبوب وطعام . وتبين الوثيقة أيضا قدر هذا المرتب بالتحديد ، ومصادر صرفه مما يشير إلى أن الامام كان يتصرف فى كل كبيرة وصغيرة . أما الواجبات فكانت محددة أيضا ، وهى الإخلاص للإمام والدعاء له : « بعد الصلوات وفى جميع الخلوات » .

وترجع أهمية هذه الوثيقة الى أنها توضح وضع طالب العلم فى ذلك الوقت وكيف كان يعامل ماديا ، والعلوم التى يتلقاها ، وجهة الصرف على التعليم وهى الأوقاف ، ولا شك أن هذه الصورة تفيد الباحث فى تاريخ التعليم فى البلاد .

□■□



الحمد لله وحده وصلى الله على سيدنا محمد وسلم

(صورة الوثيقة رقم ٩)

نَص الوثيقة

الحمد لله وحده وصل الله على سيدنا محمد وسلم (وعلى يساره عبارة)

(الختم) (١) وقع ما ذكر حسبما سطر احمد بن عبد الله الخطيب غفر الله عنهما

هذه حجة صحيحة شرعية ، وبصيرة (٣) محررة مرعية ، مضمونها أنه إشترى الفقية الفاضل محمد عبد الواحد الترجمان بماله لنفسه بلسان وكيله الفقية حسن محيى الدين الذمارى ، من محمد بن محمد عنتر ، البايع عن نفسه وذلك ماهو له وفى ملكه ، وتحت حوزه وتصرفه ، وقادر على تسليمه حِسًا وشرعا ، وذلك جميع حَوْل (٤) السندعى (٥) المعروفة بجبل (٦) أعلا من محارث (٧) بلاد «تعز» ، يحده قبليا (٨) الطريق ، ويمانيا (٩) ملك المشترى ، وشرقيا الأكمة ، وغربيا اكمة المسجد ، بحق ذلك وحقوقه وأحجاره وأشجاره ومساقيه وملاقيه (١٠) ، وما يعرف له ، و ينسب اليه بوجه من الوجوه ، وسبب من الأسباب ، بثمن قدره ومبلغه سبعة قروش حجر (١١) ، النصف من ذلك تحقيقا لأصله ثلاثة قروش ونصف (١٢) ، اقر البايع المذكور بقبض الثمن وإستيفائه ، شراء صحيحا شرعيا و بيعا نافذا محررا مرعيا ، بايجاب وقبول ، وقبض وتخلية ، (١٣) فصار ما ذكر ملكا للمشترى المذكور ، يتصرف به كيف شاء وأنا شاء ، تصرف الملاك فى أملاكهم ، وذوى الحقوق فى حقوقهم ، بحكم الشرا (الشراء) الواقع فى شهر شعبان سنة ثلاثة وأربعين ومائة والف ١١٤٣ سنة (١٤) .

القاضى على بن احمد المفتى	حايل بن محمد الجند	عو بل بن محمد الشهيرى	الفقيه محمد عياد الموزعى	الفقيه عبدالوهاب بن محمد حسين

الفقيه
يحيى عبدالله يحيى

والله خير الشاهدين

الهوامش :

(١) الختم غير واضح ، وصغير الحجم ، ووضع باللون الأزرق ، ولم نتمكن فى الواقع من قراءة ماخط فيه من كلمات سوى : محمد بن عبد الله ، ولفظ الجلالة بأعلا الختم . وفى نفس الوقت لم نتمكن من التعرف على صاحبه من خلال كتب التراجم أو غيرها ، لذلك رجحنا أنه ربما كان الختم لحاكم المنطقة (أى قاضيها) ، أو لصاحب الحق فى التوثيق بالمنطقة وهو ممثل الحكومة أو القضاء بها .

(٢) ظهر فى هذه العبارة اسم صاحبها أكثر مما ظهر فى الختم ، وهو ليس لكاتب الوثيقة كما يبدو من الوهلة الأولى ، بل هو لأحد الثقاة بالمنطقة الذى اعتمد ما كتبه الكاتب ، والذى جرت العادة أن يضع توقيعه لتوثيق النص . أما الدعاء المذكور بآخر الاسم فيرجع إلى التقاليد السائدة حينذاك ، وهى إشراك الشخص وأبيه فى الدعاء . وربما كان المثنى القائم فى التوقيع لا يرجع إلى ماقصدنا إليه ، بل إلى عدم قدرتنا على قراءة النص ذاته . والدعاء ذاته يقرأ « عفى الله » وأيضا « غفر الله » كما ذهبنا اليه .

(٣) البصيره ، هى وثيقة أو حجة البيع والشراء ، ومازال اللفظ مستعملا الى الآن ، فيقال : بصيرة المنزل .

(٤) الحول ، هو الأرض الزراعية ذات الحدود المعينة ، و يقابله فى الريف المصرى لفظ الحقل ، أو الحوض ، وان كان الحوض يضم عدة ملكيات .

(٥) السندعى ، لم نتوصل لتعريف محدد لهذا اللفظ ، هل هو اسم لشخص أو لمنطقة ؟ وان كنّا نرجح الأخيرة .

(٦) هذا اللفظ يقرأ : «بجبل» «أو» «بمحل» فهى غير واضحة فى الأصل ، وتتفق كل منها مع سياق المعنى ، وان كنا نرجح الأولى لاتفاقها مع طبيعة المنطقة .

(٧) المحارث ، أى الأرض المحروثة المزروعة حول منطقة معينة ، ومازال اللفظ مستعملا الى الآن ، وأحيانا يطلق لفظ « المحارث » للإشارة إلى مناطق بذاتها ، فيقال «محارث» «كذا» بمعنى الأراضى المزروعة .

(٨) قبليا ، تستعمل فى اليمن للتعبير عن الجهات الشمالية نظرا لموقع اليمن من مكة المكرمة ، ذلك على عكس المعنى فى مصر .

(٩) يمانيا ويمانى ويمنى ، جميعها ترمز الى الجنوب ، أو كل ما هو يمين ـــ جنوب ـــ الكعبة المكرمة .

(١٠) الملاقى ، هى ما يصرف اليه المياه الزائدة عن حاجة الرى ، و يقابله فى مصر كلمة : المصارف ومفردها مصرف . وتعنى العبارة كلها أن الشارى قد أصبحت له الأرض وما عليها ــ « وأحجاره وأشجاره » ــ ومصادر مياهها و وسائل صرفها .

(١١) قروش حجر ، تعبير إشتهر فى اليمن الى وقت قريب للتعبير عن العملة المعدنية ، والمرجح أن المقصود بها هنا هى العملة المتبقية من العهد العثمانى ، اذ أنه بالرجوع الى دوائر المعارف المختلفة اتضح أن الريال « ماريا تريزا » المعروف ــ والذى مازال يشتهر أنه قرش حجر ــ لم يكن قد انتشر فى اليمن حتى تاريخ هذه الوثيقة .

(١٢) جرت العادة فى اليمن حتى الآن أن ينص فى وثائق البيع والشراء المشابهة ، على أن يذكر المبلغ بكامله ، ثم يليه مباشرة ذكر نصف المبلغ لتأكيد قيمته وتحديده ، وليس لأى غرض آخر مثل النص على دفع نصف المبلغ مقدما عند كتابة العقد الابتدائى .

(١٣) تخلية ، أى إخلاء الأرض وتسليمها للمشترى .

(١٤) فبراير ١٧٣١ م . ، و يلاحظ تكرار كلمة سنة بعد ذكر عدد السنوات بالأرقام للتأكيد بعد كتابتها بالحروف .

التعليق :

تتميز هذه الوثيقة من الناحية الشكلية عن سابقاتها بحسن خطها ، و بكثرة النقاط على حروفها نسبيا ، كما أن ألفاظها محدودة ، وسطورها معتدلة وليست دائرية كغيرها ، وربما يرجع هذا الاهتمام الى أنها وثيقة بيع وشراء . ولفت نظرنا وجود الختم بأعلى الوثيقة ، وربما يرجع ذلك إلى التاثير العثمانى السابق أثناء وجود العثمانيين فى اليمن . ومما يلفت النظر أيضا كثرة التوقيعات عند نهاية الوثيقة ، وهى غير واضحة ، ولم نتمكن من قراءتها كما يجب فى حقيقة الأمر ، شأنها فى ذلك شأن طبيعة التوقيعات سابقا ولاحقا . ونرجح أن جميعهم شهود على الوثيقة بحكم العبارة الأخيرة الواردة بها وهى : « والله خير الشاهدين » . كما نميل إلى أن التوقيعات الثلاثة الأخيرة إنما هى لفقهاء القرية أوالناحية التى وقع بها إجراء البيع والشراء ، أما التوقيعات الثلاثة الأولى فهى لأصحاب الأراضى المحيطة بقطعة الأرض المباعة حتى لايدعى أحدهم فيما بعد أحقيته فى شرائها بحكم : « الشفعة » أى الجوار كما هو الحال فى المعاملات الاسلامية . وأخيرا فإننا لم نلحظ وجود أية إشارة الى توقيعى البائع والشارى بين هذه التوقيعات ، و يرجع هذا إلى العادة قديما وهى ألايوقع البائع أوالمشترى على « البصيرة » بل يكتفى بتوقيع كاتبها وهو « الأمين » بالجهة وتوقيع الشهود ، أما اسمى البائع والمشترى فيذكران بالبصيرة فقط .

وترجع أهمية هذه الوثيقة من الناحية الموضوعية الى أنها نموذج واضح لوثائق البيع والشراء فى تلك الفترة البعيدة ، والتى تسحب نفسها على البصائر الحالية . وقد تحدد فى الوثيقة بشكل واضح حدود الأرض المباعة من جميع الجهات ، كما تعين ثمنها ، وذكر نصف المبلغ لتأكيد القيمة الفعلية للثمن ، كما نص على كافة حقوق الشارى فى الأرض ... ، لهذا كله وقفنا عند هذه الوثيقة لأنها تحمل مدلولا اجتماعيا واقتصاديا لما يجرى فى اليمن خلال القرن الثانى عشر الهجرى الموافق الثامن عشر الميلادى ، بخصوص الملكية الخاصة للأراضى الزراعية ، فقد يفكر البعض أن وجود الأوضاع القبلية فى اليمن تعنى أن هذه القبائل إنما هى قبائل رُحّل تعيش على الإنتقال من مكان الى آخر بحثا عن المرعى ، وانه بالتالى تكون ملكية الأرض مشاعية بين أفراد الفبيلة ، غير أن هذه الوثيقة تؤكد أمامنا أن قبائل اليمن إنما هى قبائل مستقرة مرتبطة بالأرض ، وانها تعترف بالملكية الخاصة فيما بينهما على عكس ماقد يشاع .

□■□

بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله على سيدنا محمد وآله وسلم

(صورة الوثيقة رقم ١٠)

نَص الوثيقة

بسم الله الرحمن الرحيم
وصلى الله على سيدنا محمد وآله وسلم
عبد الله أمير المؤمنين الهادى لدين الله وفقه الله (١)

يجرون بحسب العادة بموجب الشواهد الكريمة (٢)

الحمد الله الذى جعل متابعة أهل بيت نبيه الأمين واجبة على المسلمين، ومحبتهم فرض ودين، كما هو فى نص الكتاب مبين، و بعد، فهذا خطنا الكريم، والرسم العالى الفخيم، الفاطمى النبوى الاحمدى الصفوى (٣) الامامى المدوى، شاهدا بيد القاضى العلامة «زين العابدين بن على بن أحمد القصار»، أنه من المحبين الناصحين المجاهدين، يقضى له بالإجلال والإحترام، وعُلو الدرجة والمقام، لا يُغير عليه حال، ولا يُكدر له بال، مستمرا على حاله بأحكام الشريعة الغراء، موفقا إن شاء الله لإصلاح الدنيا والأخرى، وَأذنّاَ له بعقد نكاح من لاولّى لها بالنيابة عنا، وعقد نكاح من غاب عنها وَليهُّا ولم يوُكل من يَعقد بها محتاطا إن شاء الله (٤). و يُجرى له مالنظرائه من الحكام من القوت والمصروف والكيلة من بيت المال (٥)، وكذلك ما يعتاده من الكيلة والمصرفات (المصروفات) من الوقف الغسانى (٦)، ويهنأ ذلك. وهو ومن اليه و ولد أخية وعيال عمه بالجلالة خارجون عما عليه الأجبار (٧) والرعية، وليس على أراضيهم «طيافة» فى بلاد «تعز»، ولا على بيوتهم صرف (٨)، ولا يُغيّر عليهم حال جر يا لهم على عوائدهم القديمة، وشواهدهم النافذة المستقيمة، من الأئمة السابقين رضوان الله عليهم أجمعين، وعليهم الدعاء لنا فى صحابتنا (٩) المبرورة، و بعد الصلوات، وفى الأوقات المستجابة، والمحلات المأثورة. وموالات (موالاة) من والانا، ومعادات (معاداة) من عادانا، فليثقوا بمرسومنا هذا، و بالله الثقة وعليه البلاغ. يعلم ذلك كل واقف عليه و يعتمده، والعهدة على حكام الشريعة فى «تعز»، وكل عامل من قبِلَنا، بتنفيذ مارسمناه وامضايه (امضائه). وزكوة (زكاة) أراضيهم حسب الأمانة يصرف

بنظر القاضى « الزين »(١٠) على مستحقها حسب العادة ، متحريا فى ذلك ، موفقا ان شاء الله(١١) ، وحسبنا الله وكفى ونعم الوكيل ، شهر ربيع الآخر سنة ١١٦١ .(١٢)

الهوامش :

(١) توقفنا كثيرا أمام التعرف على هذا الإمام وتلقبه بالهادى ، إذ لا يوجد ضمن قوائم الأئمة المعروفين من تلقّب بالهادى حول التاريخ المذكور بالوثيقة . وخلال تبحرنا فى قراءة الترجمات العامة القريبة من ذلك التاريخ ، تبين أن الشخص المقصود صاحب التوقيع واللقب هو الأمير أحمد بن الامام المتوكل القاسم بن الحسن (سبق ترجمة حياته بالهامش رقم : ٧ ، للوثيقة رقم : ٨) ، الذى كان أميرا « لتعز» فى ذلك التاريخ . والذى أوقفنا عند ترجمة هذا الأمير عبارة قصيرة جاءت خلال ترجمته هى : « . . قد دعا الى نفسه ، وتكنّى بالهادى لدين الله . و بث رسائله الى أغوار البلاد وأنجادها . . » . ورغمْ ادعائه الإمامة ، فهولم يحرص عليها و يبدو أنها كانت مجرد تهديد ضد أخيه الامام المنصور القائم فى صنعاء (انظر ترجمته بالهامش رقم ٢ ، بالوثيقة رقم : ٨) لذلك فقد ورد بترجمة الأمير الآتى : « ولم يثرفتنة بل بقى فى «تعز» وردّ من وصل اليه من قبائل القبلة (أى شمال اليمن) ومنعه كما له عن أذية الأنام والتجهيز الى البلاد ، فصان العباد عن الفساد . . . » (زبارة : نشر العرف ، قسم : ٢ ، ص ٢١٦) . ونخلص من هذا أن صاحب التوقيع هو الأمير أحمد ـــ المشار اليه ـــ وأنه كان لايريد أن يوسع الخلاف ـــ بادعائه الإمامة ـــ بينه و بين أخيه الأمام المنصور ، أو بينه و بين أبن أخيه الأمام المهدى عباس اللذين عاصرهما ، بل أراد أن يستعمل أدعاءه الامامة وسيلة للضغط عليها ، وللاعتراف بمركزه الخاص فى «تعز» ، أذ كان يشبه الحاكم المستقل فى تلك المناطق . وهذا ماحدث تماما ، فقد تم الصلح بين الطرفين على ابقاء صاحب الترجمة فى مكانه مقابل أن يعترف هوبالإمام القائم فى صنعاء .

(٢) يلاحظ أن هذه العبارة ـــ والتوقيع الذى سبقها ـــ قد كتبا بخط يختلف عن خط باقى الوثيقة ، مما يرجح أنهما كانا للإمام نفسه ـــ أى لأمير تعز المشار اليه ـــ أما باقى الوثيقة فقد كانت بخط كاتب الديوان . كما يلاحظ أن العبارة تؤكد موافقة الإمام على جميع الإمتيازات السابقة لتلك الأسرة التى منحت من قبل الائمة السابقين ، فجاء بها : « يجرون بحسب العادة بموجب الشواهد الكريمة » .

(٣) استغربنا فى البداية استعمال لفظ : « الصفوى » ضمن ألقاب هذا الأمام ، فهويوحى بأنه مفرد الصفويين ، نسبة إلى اسماعيل الصفوى ، مؤسس الأسرة الصفوية فى فارس (أوائل القرن ١٦م : ١٠ هـ) لكن تأكد لنا أن « الصفوى » ترجع إلى « الصفى » وليس إلى « الصفويين » ، وهو لقب

شائع فى اليمن إلى الآن لكل من يدعى «احمد» ، وهو اختصار : « لصفى الدين» و«صفى الاسلام» . وقد يؤكد هذا ارتباط لفظ «الصفوى» بلفظ «الأحمدى» الذيم سبقه فى الوثيقة ، و باسم الإمام نفسه ــ أى أحمد ــ الذى أصدر الوثيقة .

(٤) من المعروف شرعا أن ولى أمر المسلمين هو المسئول عن «عقد نكاح من لا ولى لها» ، لذلك أناب الإمام هنا صاحب الوثيقة فى أمر من حددهن بها ، فقال : « بالنيابة عنّا ، وعقد نكاح من غاب عنها وليها ولم يوكل من يعقد بها محتاطا إن شاء الله » .

(٥) جرت العادة فى كثير من الدول العربية إلى عهد قريب أن تجمع مرتبات موظفى الدولة بين الجانبين النقدى والعينى ، وهذا مارمت إليه هذه العبارة ، فقد جاء بها : « .. من القوت والمصروف والكيلة من بيت المال » ، إذ كان بيت المال حينذاك يجمع الزكاة ، وما يفرض الى جانبه من ضرائب أحيانا بالنوعية نفسها ، أى نقدا وعينا ، وربما كان هذا يرجع إلى نقص السيولة النقدية نظرا لأن العملة كانت تسك من الذهب والفضة .

(٦) الوقف الغسانى ، سبق التعريف به (هامش : ١٤ ، وثيقة ٨ ،) ، والمقصود بالعبارة جميعها أن تظل له مخصصاته بإعتباره طالباً للعلم بالجامع المظفر «بتعز» (هامش : ٨ ، وثيقة : ٨) .

(٧) الأجبار ، صعب علينا كثيرا قراءة هذا اللفظ وخاصة أنه غير منقوط ، لذلك فهو يقرأ بأكثر من صورة مثل : الأخبار ، الأحبار ، الأجيار ، و بالتالى يحمل أكثر من معنى . و بعد مناقشات طويلة اتفق الرأى على أن يكون : «الأجبار» ــ كما كتبناه ــ وهم : «المجبرون» حسب تعبير ذلك العصر ، أى الذين يعفيهم الإمام القائم من بعض الإلتزامات المادية المفروضة على الأهالى مقابل تقديم خدمات معينة لموظفى الحكومة عند المرور عليهم فى قراهم ، أو لأنهم كانوا مناصرين للأئمة أثناء الحرب مع العثمانيين .

(٨) «ولا على بيوتهم صرف ..» توحى هذه العبارة أن المقصود هو الضيافة التى جاء ذكرها فى الوثائق السابقة ، أى ضيافة موظفى الدولة عند وصولهم الى القرى والعزل المختلفة ، ولم تكن هذه الضيافة أمرا مقننا ، بل أصبح التعود عليها هو القانون ، وأصبحت تمثل عبئا على كاهل الأهالى .

(٩) يُقرأ هذا اللفظ : «جمايعنا» أو «صحائفنا» ، وربما غير ذلك مثل : «صحابتنا» ، فهو غير منقوط ــ معجم ــ وغير واضح . وقد رجحنا ماذهبنا إليه فى المتن نظرا لاتفاقه مع ماجاء فى باقى سياق الجملة ، والمقصود هو: الجماعات والأتباع .

(١٠) «الزين» هكذا رجحنا أن تكون فى الأصل ، فهى غير منقوطة ، حيث أنها وردت بعد لقب القاضى ، وأن الاسم الذى ورد بأول الوثيقة هو زين العابدين .

(١١) يلاحظ أن جعل «الزكاة أمانة» فى عنق صاحبها ، كذلك قيامه بتوز يعها على مستحقيها كما يرى ، من أهم الإمتيازات التى كانت تمنح لأحد الأهالى فى ذلك الوقت ، إذ كانت العادة أن يتدخل موظفو الحكومة لتقديرها وجمعها ، وغالبا ما كان يقع الظلم والغبن خلال ذلك لصالح الحكومات .

(١٢) أبر يل ١٧٤٨ م .

التعليق :

تتشابه هذه الوثيقة ـــ من الناحية الشكلية ـــ مع سابقاتها ، فهم جميعا نتاج عصر واحد ، غير أننا نلحظ أن كاتب الديوان هنا يحاول أن يحسن صنعته بحكم وظيفته كما نشاهد فى الأسلوب والإعتناء به ، رغم رداءة الخط ، وقلة وضع النقط على الحروف .

و يعد هذا النص ـــ من الناحية الموضوعية ـــ ضمن النصوص التى كان يصدرها الأئمة لصالح بعض الأهالى ، ويمنحونهم بها بعض الامتيازات الخاصة ، من أجل ضمان ر بط هؤلاء الأهالى بالسلطة ، أو ليتمكنوا من إستخدامهم فى مصالح معينة .

غير أنه تجدر هنا الإشارة إلى عدة أمور هامة هى :

١ ـــ ز يادة قدر الإمتيازات الممنوحة فى هذه الوثيقة ، والنص عليها صراحة كل منها على حدة ، وربما كان سبب هذا هو الرغبة فى التأكيد عليها وإبرازها .

٢ ـــ ان هذه الوثيقة تكمل الوثيقة رقم : ٨ من الناحية الموضوعية ، فالأولى تنص على تعيين الشيخ ز ين العابدين ضمن طلبة الجامع المظفرى ، والثانية تقضى بتعيينه قاضيا فى «تعز» وتحديد إختصاصاته ، مع إستمراره فى الدراسة وتمتعه بدخلها ، ربما لز ياده دخله ، ولأن الوظيفة بسيطة ومحددة .

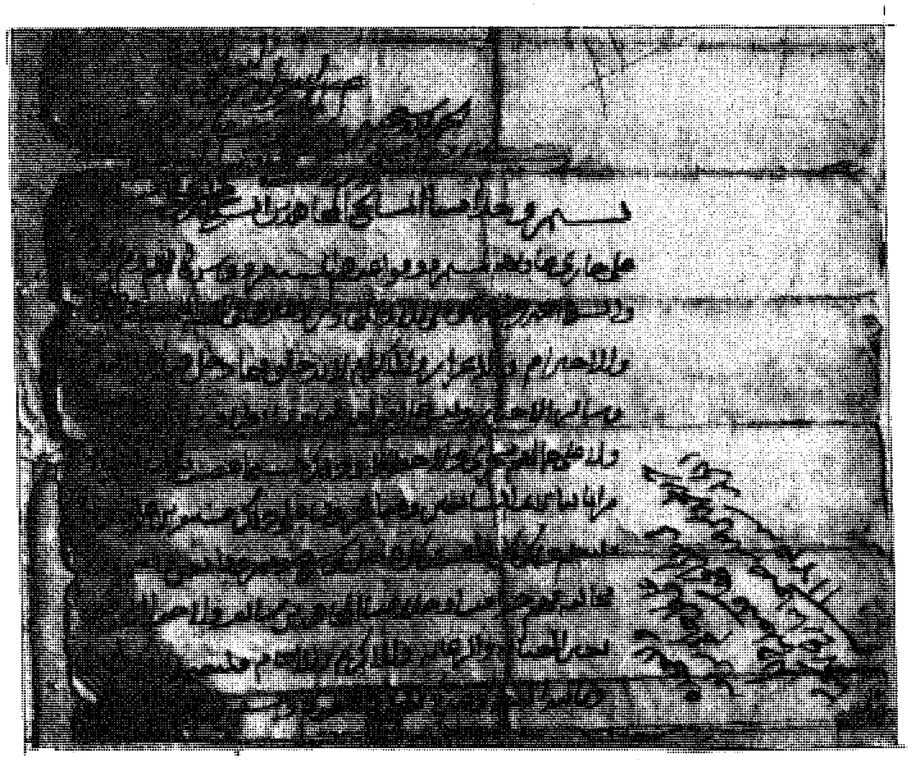
٣ ـــ يلاحظ أنه قد جاء فى الوثيقة رقم : ٨ عبارة تدل على أن تنفيذ ما جاء بها سيكون من مسئولية أمير «تعز» أما الوثيقة هذه فهى بتوقيع الأمير نفسه بعد أن ادعى الإمامة ، أى بعد أن أصبح الحاكم المطلق فى المناطق الجنوبية من اليمن ، وليس مجرد أمير متمرد ، أو حتى شبه مستقل . (يرجع إلى الهامش : ١ لهذه الوثيقة) .

٤ ـــ كما سبق أن أشرنا ، يلاحظ أن الوثيقة رقم : ٨ غير مؤرخة ، وأن التار يخ الوحيد الذى ظهر عليها هو عندما اعتمدها الإمام الجديد ـــ المهدى عباس ـــ فى ر بيع الأول ١١٦١ هـ ، أما الوثيقة الثانية فهى مؤرخة فى الشهر التالى مباشرة أى ر بيع الآخر .

نخرج من هذا كله بنتيجة هامة ، وهى أن السلطتين فى صنعاء وتعز ــ رغم تقاربها أحيانا وتباعدهما أحيانا أخرى ــ فقد كانتا حر يصتين على تقر يب الشيخ ز ين العابدين إليها ، إما معا باعتبارهما بيتا حاكما واحدا ، وإما كل منهما على حده للتنافس القائم بينهما .

أما نوع الإمتيازات الممنوحة هنا فهى إمتيازات مادية واضحة ، كما ظهر خلال الوثيقة وهوامشها . وتغلب الجانب المادى على الجانب المعنوى فى الوثائق المتأخرة تدل على تغلب الجانب السياسى والصراعات الشخصية على تصرفات أسرة بيت القاسم بعد أن كانت وثائقهم الأولى تحمل شعارات ومبادىء اكثرمما تحمل امتيازات ومنحا مادية .





(صورة الوثيقة رقم ١١)

نَص الوثيقة

الحمد لله سبحنه (سبحانه)
عبد الله المهدى لدين الله وفقه الله (١)

.... [٢] طاعة فى الخدمة فى كل ما يؤمروا به ، مستمرون بحسب عادتهم المستمرة (٣)

يستمرو (يستمرون) خدامتنا المشايخ المجاهدين (المجاهدون) ، الشيخ عبد الله بن يحيى والشيخ محمد الوادعى (٤) ، على جارى عادتهم المستمرة ، وقواعدهم المستقرة ، وشركائهم ومن يلوذ بهم ، والشيخ احمد بن عبد الله بن عبود (٥) فى بلاد « المحادر» (٦) وغيرها فى الجهة اليمنية (٧) ، وهم فى الجلالة والإحترام ، والإعزاز والإكرام ، لا يدخلو (لا يدخلون) فيما دخل فيه أهل البلاد ، وسائر الأجبار (٨) ، وليس على أموالهم طيافة ولا طيافة (ضيافة) (٩) ولا أغرام (١٠) ولا معونة (١١) ، ولا على جمالهم سخرى (سخرة) (١٢) ولا خطاط (١٣) ، وذلك حسبما قضت به الشواهد الأمامية من آبائنا الأئمة السابقين ومنّا ، مُجرون على ذلك ، مستقر ين (مستقرون) على ماهنالك ، فليعلم ذلك كل واقف من كل عامل وشيخ ومشمر (١٤) وقابض (١٥) و يعتمده من غير مخالفة ، فهم خدامتنا وخُلاَّصنا المجاهدين (المجاهدون) سابق ولا حق ، الملحوظين بعين العناية والرعاية والإكرام والإنعام ، فليعتمد ذلك ، وليثقوا به و بالله الثقة ، و بيده الحول والقوة ، وحسبى الله وكفى ونعم الوكيل . والعهدة على كل حاكم شر يعة فى تلك الجهات فليعلن ذلك . حرر بمحروس مدينة صنعاء بتار يخ شهر شعبان الكريم سنة ١١٧٤ سنة . (١٦) .

الهوامش :

(١) التوقيع للامام المهدى لدين الله العباس بن الامام المنصور الحسين .. و ينتهى نسبه الى الامام القاسم مؤسس الأسرة القاسمية باليمن . و يعد المهدى عباس من أشهر أئمة تلك الفترة ، وقيل عنه أنه كان : « فطنا ذكيا عادلا قوى التدبير عالى الهمة منقادا الى الخير ... و به إندفعت مفاسد كثيرة

كانت موجودة قبل خلافته » . إدّعى الامامة فى ربيع الأول ١١٦١ هـ (مارس ١٧٤٨ م) ، وتوفى فى شهر رجب ١١٨٩ هـ (سبتمبر ١٧٧٥ م) ، ودفن فى صنعاء بالمسجد الذى بناه لذلك ، والذى مازال مشهورا باسم : « قبة المهدى » . (الشوكانى : البدر الطالع ، حـ ١ ، ص : ٣١٠ — ٣١٣ ، زبارة : نشر العرف ، ق ٢ ، ص : ٥ — ١٦) .

(٢) الفراغ الذى تركناه هوعبارة غيرواضحة فى الأصل لم نتمكن من قراءتها بسبب التلف والتمزق لقدم الوثيقة وكثرة انعطافاتها وسوء طريقة المحافظة عليها . والعبارة بأكملها تلى توقيع الإمام مباشرة مما يرجع أنها بخطة لتأكيد — وتلخيص — الهدف من الوثيقة ، وأنها كتبت بسرعة مما زاد من صعوبة قراءتها .

(٣) هنا تنتهى العبارة الملحقة بتوقيع الإمام ، والتى رجحنا أنها بخط الإمام (هـ : ٢) ، وقد قرأ البعض الكلمتين الأخيرتين من العبارة كالآتى : « قواعدهم المستقرة » ، ولكننا نميل إلى ما أثبتناه فى المتن ، والمعنى ليس بعيدا بين القراءتين ، أما كلمة « مستمرون » التى جاءت بالعبارة ، فنحن غير متاكدين تماما من قراءتها الصحيحة ، غير أنها تتفق مع السياق .

(٤) صعب علينا تماما قراءة هذين الإسمين لولا مساعدة بعض العارفين من اليمنيين بقراءة هذه الخطوط . وربما يرجح ما وصلنا اليه أنه جاء ذكر : « الوادعى » بالوثيقتين : الثانية والسابعة .

(٥) تقرأ الكلمة : عبود وعبده ، و يشيع استعمال الاسمين فى تلك الجهات .

(٦) المخادر، هى احدى النواحى الهامة بقضاء « إب » التابع للواء (محافظة) « إب » ، وهى تقع إلى الجنوب من صنعاء وإلى الشمال قليلا من « إب » ، إذْ أنها تلى جنوبا جبل سمارة الشهيرفى إتجاه مدينة « إب » (الويسى : اليمن الكبرى ، ص : ٤١)

(٧) الجهة اليمنية سبق أن ذكرنا أن اليمين فى اليمن يعنى الجنوب ، والمقصود هنا هى الجهات الجنوبية من صنعاء .

(٨) الأجبارسبق أن شرحنا المعنى المقصود (بالهامش : ٧ للوثيقة : ١٠)

(٩) ضيافة ، صعب التفريق بين هذا اللفظ والذى سبقه ، اذا أنهما متشابهان رسما ، وترجع الصعوبة الى خلط اليمنيين بين « الضاد » و « الظاء » ، وهوخلط سائد فى أنحاء الجزيرة العربية . وتوصلنا أخيرا الى أن الأول هو : « طيافة » وسبق أن شرحنا معناه ، أمّا الثانى فهو: « ضيافة » وسبق أن شرحناه أيضا ، و يعنى أن الأهالى كان عليهم أنْ يضيفوا موظفى الدولة وجنودها فى بيوتهم عند مرور هؤلاء على قراهم وعزلهم أثناء تأديتهم الواجبات الحكومية .

(١٠) « الأغرام » ، هى تلك المبالغ التى تفرض على القبيلة بشكل جماعى فتقسم على جميع أفرادها البالغين الراشدين ، و يسمى كل منهم « غرّام » ، والمجموع هم « الغرّامة » أى الذين يتحملون —

بشكل جماعي ــ مايقع على القبيلة من غرامات ، سواء كان لصالح احد أفراد القبيلة ــ أى داخليا ــ مثل رغبته فى الزواج أوبناء منزل على سبيل المثال ، أومايقع عليها من الخارج نتيجة وقوع أحد افراد القبيله فى خطأ ما متل القتل ، وعندئذ توزع دية القتيل على « الغرامة » من أبناء القبيلة . والأصل الشرعى هوأن تقسم الدية على أهل القرية أوالقبيلة التابعين المكلفين شرعا بعد ان يحلف خمسين شخصا أنهم لايعرفونْ القاتل ثم يُلزم الدية الحالفين لليمين . ومازالت هذه الأعراف والتقاليد سائدة إلى الآن بين أبناء القبائل اليمنية ، ورغم انفصال بعض هؤلاء الابناء عن قبائلهم من الناحيتين المكانية والوظيفية وإقامتهم فى المدن ، فاهم مازالوا يعتبرون من « الغرامة » طبقا للتقاليد القبلية ، وهذا موضوع طويل يحتاج الى دراسة خاصة .

(١١) « المعونة » هى الضريبة التى كانت تفرضها الحكومات حينذاك خارج إطار الزكاة لحاجتها الى المال ، وكانت تحرص على تسميتها « معونة » حتى تخفف من وقعها على الأهالى ، وحتى لا يتعارض ذلك مع شعاراتها بأنها تلتزم حدود الشريعة الاسلامية .

(١٢) سخرة عرف نظام السخرة فى العالم العربى طوال القرون السابقة ، وهويقضى بأن تستخدم الحكومات القوى البشرية والحيوانية للأهالى بلا مقابل تقريبا ، أوبما يقيم أودهم اذا إضطرات الى ذلك . والمقصود هنا هوإعفاء جمال تلك الأسرة من نظام السخرة الذى كان يخضع له باقى أهالى اليمن ، اذ كانت الجمال وأصحابها تسخر ــ على سبيل المثال ــ لنقل الحبوب والحطب إلى مخازن الحكومة .

(١٣) الخطاط ، هوتعبير محلى يعنى أن يدفع الإمام قبيلة ما للهجوم على أخرى ، لا لتقضى على شوكتها فحسب ، بل ولتقيم لديها إقامة كاملة ، حتى تعلن الأخيرة طاعتها للإمام ، أوحتى تدفع مالديها من متاخرات مالية . وكان المقصود من وراء : « الخطاط » هواخضاع الأهالى « المخُط » عليهم ، اذ كان من واجبهم أن يفسحوا فى منازلهم ليقيم هؤلاء الجنود أوالأتباع . وأيضا كان على الأهالى ــ المخط عليهم ــ أن يقدموا « لهؤلاء الضيوف » مالديهم من الغذاء والشراب كذلك القات طوال مدة اقامتهم ، وكان هذا كله يؤدى الى افقار « المخطط » عليهم ، و بالتالى الى إذعانهم الى مايريده الامام .

(١٤) ومشمر رجحنا أن يقرأ هذا اللفظ هكذا : « ومشمر » وليس « مثمن » أو « قيم » كما قرأناها أولا ، وذلك لاتفاق معناها مع السياق ، ولأن رسم حروفها يتفق مع رسم باقى حروف الوثيقة ، وخاصة رسم حرف « الراء » . والمشمر ــ محليا ــ هوموظف الدولة الذى يطوف على الأراضى المزروعة للاطلاع على ثمرتها وتقدير قيمة زكاتها ، و يقال له أحيانا المثمن أوالمخمن أوالخراص حسب اختلاف المناطق .

(١٥) القـابـض أو القباض هو الموظف الذى يمر على المزارعين فى مواسم الحصاد لقبض ماعليهم من أموال مطلوبة ، و يسمى أحيانا الجابى .

(١٦) أبريل ١٧٦١ م . و يلاحظ تكرر كلمة سنة لما شرحناه من قبل .

التعليق :

صعب علينا قراءة هذه الوثيقة الى حد كبير ، نظرا لسوء خطها ولعدم تنقيط حروفها تماما . وتؤكد ناحيتها الشكلية أنها تمتّ الى القرن ١٢ هـ (١٨ م) من كل صفاتها .

أما من الناحية الموضوعية ، فتعدّ هذه الوثيقة امتدادا للوثيقتين السابقتين : الثانية والسابعة ، الخاصتين بمنح آل الوادعى بعض الامتيازات المادية للإحتفاظ بهم الى جانب سلطة الأئمة . وكان كل إمام يحرص على أن تبقى مثل هذه الأسر إلى جانبه ، فيسارع إلى منح مثل تلك الإمتيازات ، أو تجديدها ــ على الأقل ــ كما جاء فى مثل هذه الوثيقة ، حتى يستمر الارتباط بين القمة و بين مثل هذه الأسر . وقد عرفت تلك الأسر فى تاريخ اليمن باسم : «النقائل» ، و«النقايل» أى التى نقلها الأئمة من المناطق الشمالية إلى المناطق المختلفة أثناء حروبهم ضد الأتراك ، وأبقوهم فى تلك المناطق ليكونوا دعائم لهم ، ومنحوهم الامتيازات المادية والوظائف العالية ليظلّوا موالين لهم ومرتبطين بهم .

و يتضح بالوثيقة إلى حد كبير نوع الإمتيازات التى يمنحها الأئمة فى ذلك الوقت ، فهى تدور حول الإعفاء من : الطيافة والضيافة والأغرام والمعونة وسخرة الجمال والخطاط ، وغير ذلك مما جاء بالوثيقة . كذلك وضح فى الوثيقة فئات الموظفين المحليين ، أو بالأحرى أدوات الإمام التنفيذية خارج المدن ، وهم : العامل والشيخ والمثمر والقابض ، وقد عرفنا بوظيفة كل منهم خلال الهوامش .

وتؤكد هذه الوثيقة حقيقة هامة ، وهى أن الأئمة ــ مهما عظم أمرهم وقوى شأنهم ــ كانوا يلجأون الى أسلوب منح الإمتيازات لتقريب تلك الدعائم إليهم والإحتفاظ بها . فمن المعروف أن الامام المهدى عباس كان من أشهر وأقوى أئمة الأسرة القاسمية ، وأن حكمه إستمر مدة طويلة ، وأنه مدّ حكمه على كافة أنحاء اليمن دون منافس أو معارض كما يتضح من ترجماته (هامش : ١٠) ، ورغم ذلك فهو يمنح مثل تلك الامتيازات ، أو يجدد منحها على الأقل ، ليربط هذه الدعائم به ، مما يرجح أن هذا الإجراء إنما كان أمرا تقليديا ــ حينذاك ــ من أمور بناء الدولة والمحافظة على بقائها .

□■□



(صورة الوثيقة رقم ١٢)

نَص الوثيقة

الحمد لله مستحقه

المنصور بالله على بن أمير المؤمنين وفقه الله (١)

حسب العادة المستمرة ودون بدعة ولا دحض (٢)

يجروا (يُجْرَوْنَ) (٣) عيال احمد على العطاب حسب عادتهم المستمرين عليها فى تسليم جميع ما (٤) ورد عليهم من المطالب الى عزلت (عزلة) الحرث (٥) حسب عادتهم، ولا يدخلوا فيا دخلوا به أهل الأسباب (٦) وغيرهم فى مدينة «إب» (٧)، وَ يَتَقَصَّر شيخ (٨) مدينة «إب» «والعقال» (٩)، ويجروا بحسب الشواهد الامامية الذى (التى) بأيديهم، والعهدة على «الحاكم» و«العامل» فى الذب (١٠) عنهم، والحذر (١١)، بتاريخه شهر شعبان الخير سنة ١١٩٩ سنة (١٢).

الهوامش :

(١) المنصور بالله هو الإمام المنصور بالله على ابن الإمام المهدى لدين الله العباس، و ينتهى نسبه إلى الإمام المنصور القاسم بن محمد. بويع بالامامة عند وفاة والده عام ١١٨٩ هـ (١٧٧٥ م)، وكان أبوه قد «فرض اليه ولاية صنعاء وجعله أمير الأجناد وأمره بسكن قصر صنعاء». وكان الامام المنصور فارسا شجاعا، وطالت مدة إمامته حتى توفى فى شهر رمضان سنة ١٢٢٤ هـ (أكتوبر ١٨٠٩ م) غير أنه قبل ذلك بعام تمرد عليه إبنه الأكبر احمد بسبب انفراد وزير المنصور بالسلطة وتسلطه على الامام ــ ربما لكبر سنه ــ فقبض على الوزير، وأجبر والده على أن: «يكون له بمنزلة» الوزير، «وظل الأمر هكذا حتى توفى الإمام بعد قليل. وللإمام المنصور على سيرة طويلة ــ فى مجلد ضخم مازال مخطوطا ــ للمؤرخ اليمنى لطف الله أحمد حجاف بعنوان: «درر نحور الحور العين فى سيرة الامام المنصور على وأعلام دولته الميامين». (وهو المخطوط الذى اعتمدت عليه عند وضع كتاب: «نصوص يمنية عن الحملة الفرنسية على مصر» الذى نشر عام ١٩٧٥ م) (الشوكانى: البدر الطالع، ج ١، ص: ٤٥٩ ــ ٤٦٧).

(٢) ترددنا كثيرا عند قراءة هذا اللفظ ، فلأول وهلة يقرأ : « رخيص » وهذا لا يعنى شيئا ، و يقرأ أيضا « دحص » ، رغم أن هناك نبرة خفيفة بعد الحاء تدعو الى قراءتها « دحيض » . وقد ملنا إلى أن تكون « الراء فى « رحيض » « دالا » وذلك لتشابهها مع رسم كلمة « دون » . وربما تكون كلمة « دحض » هى القريبة من المعنى المقصود ، اذ وجدنا أن أمام كلمة « دحض » أن : « الدحض هو الزلق ، والإدحاض : الإزلاق ، ... ودحضت حجته دحوضا : كذلك على المِثْل اذا بطلت ... وأدحض حجته اذا أبطلها .. والدحض : الدفع ... » (ابن منظور : لسان العرب ، حـ ١ ، ص : ٩٥٢) . ونخرج من هذا الى أن المقصود هنا هو : دون بدعة ولا دفع أو معارضة لهذا الأمر الصادر من الامام لصالح أصحاب الوثيقة .

(٣) يُجْرَوْن ، صَعُبَ قراءة هذا اللفظ لما أصابه من طمس نتيجة قدم الوثيقة ، ولأنها جاءت محل ثنى الورقة ، ولأن حروفها غير معجمة مثل أغلب كلمات الوثيقة . فهى تقرأ : « يجرو » ، ورأينا أنها : « يجروا » وصحتها : « يجرون » لا تساقها مع المعنى ، ولأنها تكررت فى كثير من الوثائق السابقة ، كذلك جاء فى الوثيقة نفسها كما سنرى بعد قليل .

(٤) نلاحظ أن هذه الكلمة قد دغمت تماما فى الأصل بالمداد بحيث كان لا يمكن قراءتها ، لذلك كان من الممكن أن تقرأ : « حسما » ، وهى صحيحة حيث أنها تكررت فى الوثائق السابقة ، ورأينا أنها : جميع ماورد حيث أنها تتمشى مع السياق ، و يلاحظ أن القراءتين لا تبتعدان كثيرا عن بعضهما البعض .

(٥) عزلة الحرث ، هى احدى عزل قضاء « إب » ، والعزلة هى مجموعة من القرى ، وكانت تتبع من الناحية الادارية : « الناحية » وهى احدى اقاليم « القضاء » — أى المركز — والقضوات هى الأقسام الادارية لكل لواء ، أى المحافظة حاليا .

(٦) هم التجار وأصحاب الحرف .

(٧) « إب » : اسم لمحافظة (لواء) ، وقضاء ، ومدينة ، وهى التى تعتبر عاصمة المحافظة . و يعتبر هذا اللواء أخصب ألوية اليمن ، لذلك سمى : اللواء الأخضر ، نظرا لكثرة أمطاره ومزروعاته ، وهو يقع إلى الجنوب من « صنعاء » ، وإلى الشمال من « تعز » ، وإلى الغرب من لواء « البيضاء » ، أى أنه يتوسط ألوية اليمن . وتعتبر مدينة « إبْ » هى عاصمة اللواء ، كما أنها عاصمة لقضاء — مركز — « إبْ » وتقع المدينة « فى السفح الغربى لجبل بعدان » ... وهى ترتفع قليلا بالنسبة للطريق الرئيسى بين « صنعاء » « وتعز » ... وتعد من أجمل المدن اليمنية من حيث الموقع والعمارة (الويسى : اليمن الكبرى ، ص ٤٠ — ٤٦) (وأيضا شهدتها بنفسى) .

(٨) لم نتمكن من قراءة هذا اللفظ بسهولة لأنه غير معجم ، فهو يقرأ : « يتقصر » أو « تتقصر » أو « ينقضى » وهكذا . واذا رجعنا الى مادة : قصر بالمعاجم نجد أن القَصْرُ والقِصَرَ فى كل شىء خلاف

الطول ، ... وتقاصر أظهر القِصَر .. ، وقُصِرَ أي حُبِسَ .. ، والقَصْرُ كَفُّكَ نفسك عن أمر ، وأقصر و يُقْصِرُ اقصارا اذا كفّ عنه وانتهى .. والتَّقصِيرُ في الأمر : التواني عنه ، والاقتصار على الشيء : الاكتفاء ، .. واقْتَصَرَ على الأمر : لم يجاوزه .. » (ابن منظور : لسان العرب ، حـ ٣ ، ص : ٩٧ — ١٠٠) .

ونـنتهي من هذا إلى أن القراءة الصحيحة لهذا اللفظ هي : يَتَقَصَّرُ ، وأن المقصود بها هو الاّ يتوانى ولا يتجاوز — شيخ مدينة إب وعقالها — في تنفيذ الأمر الإمامي هذا ، كذلك الأوامر الامامية السابقة الخاصة بتلك الأسرة ، و بالأحرى ، الزام المسئولين بمدينة إبْ بالتمسك بحرفية ما جاء في هذه الوثيق و وبما جاء في مثيلاتها الصادرة في عهد الأئمة السابقين .

(٩) العقال ومفردها عاقل أي شيخ حارة أوحي .

(١٠) الذب أي الدفاع عنهم و يكونوا تحت حمايته .

(١١) « الحذر » ، المقصود هوأن الامام يحذر مسئولي « إبْ » من عدم الإلتزام بأمره .

(١٢) يونية ١٧٨٥ م .

التعليق :

تـنتسب هذه الوثيقة إلى عهد سابقاتها من الناحية الشكلية ، فهي تتشابه معهن في الخط والاسلوب وقلة تنقيط الحروف والأخطاء الإملائية الشائعة في تلك الفترة ، وأخيرا في حرص الإمام على أن يضع توقيعه وليس ختمه . و يلاحظ هنا أيضا ، صورة الانعطافات التي كان عليها الأصل — وهي تلك الخطوط الأفقية التي وضحت عند التصوير — وهذا مما يشير إلى طريقة حفظ الوثائق حينذاك ، فلم تكن طريقة الحفظ في الملفات قد عرفت بعد ، كما أن أصحابها لا يريدون — كما هي العادة الآن — ان تحتل مثل تلك الاوراق مساحة أوحجما بين محتوياتهم أوفي خزائنهم .

وتتشابه هذه الوثيقة ايضا مع سابقاتها من الناحية الموضوعية ، فهي تعني ان الإمام قد أكد في هذه الوثيقة إستمرار الإمتيازات التي منحت قبل ذلك من الائمة السابقين لآل العطاب . واستعمل الإمام المنصور أسلوب التأكيد والتحذير بشكل واضح في الوثيقة للحفاظ على حقوق و واجبات هؤلاء كما أوضحنا خلال الهوامش . أما وجه الإختلاف بين هذه الوثيقة و بين معاصراتها ، فهي أنها خاصة بسكان المدن ، أي أهل الأسباب وغيرهم في مدينة .. » ، أما الوثائق الأخرى فكانت تخص أهل الريف ، وكان ينص بها على نوع الإمتيازات التي تمنح لأصحابها ، كما شاهدنا في الوثيقة السابقة مباشرة . ولم يتضح هنا تفاصيل الإمتيازات التي منحتها الوثيقة سوى أن أصحابها لا يعاملون بما يعامل به باقي أهالي مدينة « إبْ » من أصحاب الحرف والتجار ، بل يقدمون فقط الحد الأدنى من « المطالب » ، التي نصت عليها : « الشواهد الإمامية » السابقة ، والتي نعتقد أنها كانت مجرد « الزكاة » الواجبة شرعا .

يحيا حيا
المنتصر ... علي [illegible]

بحمد عادة الى اسمرطه ومن عمل كاحام الجهاد وارسلت نعلمكم [illegible]
خبر حرامنا كلمه عن اهل الوادي بكن قدم طاعتنا [illegible]
ووقع عالنا فجاهد على الباطنين وحرك عادل [illegible]
الدركلله وادا حصل عليه امر هولهم نعيش [illegible]
من عامل وغيره فلعهدنا على كل حاكم من الحكم [illegible]
لمن اراد دالله او برفع الكفر الى [illegible]
وكذلك المعروف وهو لاحظ عليهم [illegible]

[illegible]

(صورة الوثيقة رقم ١٣)

نَص الوثيقة

الحمد لله وحده

المنصور بالله على بن أمير المؤمنين وفقه الله (١)

تعتمد عادته التى استمر عليها ومتى دعت الحاجة إلى جهاد أو ترتيب فعلية ذلك من جملة الأجبار (٢) بتاريخه .

حيث خدامنا (٣) الشيخ عبد الله بن يحيى الوادعى (٤) (تحت) قدم طاعتنا ، وباذل نفسه فى خدمتنا ، ومنفعة عمالنا ، ومجاهد ، فلا يناظر به وتجرى عادته ، وحسب الشواهد الكريمة الذى (التى) بيده (٥) .

وإذا حصل عليه أو من هو إليه (٦) تعنيت (تعنت) أو تسبب (٧) بغير وجه (٨) ، من عامل أو غيره فل عهده (فالعهدة) على كل حاكام (حاكم) فى الجهة ولمراجعة (والمراجعة) عنه لمن أراد واليه ، أو يرفع الحقيقة ال (الى) شريف مقامنا ، يعلم ذلك ، وكذلك المعونات وحق الرتب (٩) ، لا خطاب عليه ، بل يجرا (يجرى) بحسب عادته ، شهر محرم الحرام سنة ١٢١١ سنة (١٠) .

الهوامش :

(١) المنصور بالله ، التوقيع للإمام المنصور على الذى سبق تقديم ترجمة له خلال هوامش الوثيقة السابقة (هـ : ١) .

(٢) من جملة الأجبار ، للعبارة السابقة دلالة هامة ، وهى أن الامام أراد أن يربط استمرار منح الامتيازات بتكليف هذا الشيخ بواجبات عملية وهى : «ومتى دعت الحاجة ...» .

(٣) خدامنا ، اتفق الرأى أخيرا على أن القراءة الصحيحة لهذا اللفظ هو ماذهبنا اليه وليس : «احترامنا» .

(٤) الوادعى ، سبق ذكر آل الوادعى فى الوثائق السابقة رقم : ٢ ، ٧ ، ١١ .

(٥) بيده ، نلحظ فى هذه الوثيقة وفى بعض سابقاتها ، التأكيد على الإشارة إلى : «الشواهد» السابقة التى منحت هذه الإمتيازات ، وربما يرجع هذا الى أن كل قديم له قداسته ، أو لرغبة الأئمة المحدثين فى تبرير تجديد أو منح مثل تلك الامتيازات ، أو رغبة أصحابها فى تجديد إمتيازاتهم كلما تغير الامام .

(٦) أى كل من يتبعه ، ومازال يطلق على هؤلاء لفظ : «وخبرته» ، أى كل أقاربة «ومعارفة» وأصدقائه وأتباعه من الحرس والخدم .

(٧) تسبب ، هكذا استطعنا أن نقرأ هذا اللفظ لاتفاقة مع السياق .

(٨) بغير وجه ، أى وجه «حق» ، وربما كانت السرعة أو السهو هما السبب فى سقوط لفظ : «حق» .

(٩) المقصود «بالمعونات وحق الرتب» هى الأموال التى تجمع من الأهالى من حين الى آخر باسم «معونة» أو «معونة جهاد» ، للصرف منها على الفرق العسكرية أى «حق الرتب» . وهنا يبدو أن صاحب الوثيقة «وخبرته» قد أعفاهم الامام من دفع هذه المعونات .

(١٠) يولية ١٧٩٥ م .

التعليق :

تعد هذه الوثيقة من الناحية الشكلية من أصعب الوثائق التى مرت علينا ، لسوء خطها وضعف إملائها ، كما أن حروفها غير منقوطة . و يدعو هذا إلى التساؤل ، فهل يرجع هذا إلى إهمال كاتب الديوان وأن الإمام لم يهتم بمراجعة الوثيقة رغم أنه وضع توقيعه عليها ؟ أم أن الامام قد بلغ من السن عتيا عند توقيع هذه الوثيقة ، إذ لم يحدث هذا إلا بعد حوالى عشرين عاما من تولى الامام المنصور الامامه ؟ أم أن هذا كله يرجع إلى ضعف اللغة بوجه عام ؟

والأمر الأخر الذى يلفت النظر أيضا أن تجديد امتيازات آل الوادعى فى عهد المنصور على لم يحدث إلا متأخرا ، ولاندرى تماما سبب هذا ، فهل يرجع الى التباعد والنفور بين الطرفين ؟ أم أن أسرة الوادعى إكتفت بما لديها من أوامر إمامية سابقة ؟ أم أن الإمام لم يلتفت إلى مثل هذه الأمور إلاّ متأخرا عندما شعر أن الأرض تميد من تحت قدميه فى أواخر عهده ؟

وربما يرجح الرأى الأخير أن الإمام المنصور على يعدّ آخر أئمة آل قاسم الأقوياء ، ففى عهده بدأت مظاهر ضعف الدولة تطفو على السطح ، اذ حدث خلال عهده أن إشتد ساعد «الشريف حمود» فى

تهامة ، فقد قيل : « فخرجت تهامة من تحت يد الخلافة (أى الإمامة) وتعذر استنقاذها لضعف الرجال وبعد المسافة » .. (زبارة : نيل الوطر ، حـ ٢ ، ص ١٤٠ — ١٤٢) .

ونعتقد أن هذا الضعف هو الذى دفع الإمام المنصور على إلى اصدار مثل هذه الأوامر ، لتقريب الأهالى اليه وتقوية عضد السلطة عندما بدأت الشروخ تصيب جدرانها .

وكيفما كان الأمر ، فتعد هذه الوثيقة تأكيدا للشواهد — الأوامر — السابقة التى أصدرها الأئمة السابقين لصالح هذه الأسرة ، غير أن مايلفت النظر هنا أمران هامان : —

أولاهما : هى تلك العبارة التى وردت فى بداية الوثيقة — والتى علقنا عليها فى الهامش رقم : ٢ — اذ من المرجح أن الأمام أراد أن يربط الإمتيازات الممنوحة بواجبات عملية — كما ذكرنا — فقال : « تعتمد عادته التى استمر عليها ومتى دعت الحاجة إلى جهاد أو ترتيب فعلية ذلك من جملة الأجبار » . وقد وضعت هذه العبارة أول الوثيقة كما راينا ، كما اشرنا من قبل إلى الزعزعة التى أصابت كيان الدولة ، وهذا وذاك يؤكدان حرص الإمام على أن يكون أصحاب الوثيقة فى وضع استعداد مستمر لمساندة الدولة ، ذلك حتى يتمتعون بما جاء بالوثيقة — أو بما بأيديهم من شواهد — من إمتيازات .

ثانيها : أن الوثيقة لم تأت بجديد من الإمتيازات فى واقع الأمر ، بل هى تجديد « للشواهد » السابقة ، وفى نفس الوقت ، ففيها الكثير من التقريب — أو بالأحرى الترغيب — لأصحابها ، فقد جاء بها : « بحيث قدم طاعتنا ، وباذل نفسه فى خدمتنا » ... الى آخر العبارة . كما أن فيها الكثير من التهديد — وذلك للتظاهر بالقوة لتغطية الضعف ، واظهار سيطرة الحكومة المركزية على الحكام المحليين — التهديد لحاكم المنطقة وغيره من المسئولين ، وأنه يحق لصاحب الوثيقة أن يلجأ الى الأمام مباشرة ، فجاء بها : « ... أو يرفع الحقيقة الى شريف مقامنا ، يعلم ذلك » .

وسواء كان إصدار هذه الوثيقة متأخرا ، أو للترغيب والتهديد معا ، أو أنها كانت لمجرد اظهار قوة الدولة رغم ما أصابها من زعزعة ، فلهذه الوثيقة أهمية خاصة تدور حول : كيف كانت الدولة القاسمية تسوس الأمور عندما بدأت الأرض تهتز من تحتها . كذلك لا تتمثل أهمية الوثيقة فى موضوعها ، بل أيضا فى تاريخها ، فحوالى ذلك التاريخ — أو بالأحرى عهد المنصور على — بدأت الدولة القاسمية تميل الى الضعف ، وضاعت مركزيتها ، وأصاب البلاد التفتت والانقسام ، فإحتلت انجلترا عدن عام ١٨٣٩ م ، وعاد الأتراك إلى اليمن مرة أخرى بعد ذلك بسنوات قليلة .

□■□



الشيخ الاجل الارشد والمحب الناصح الاوحد عبد الله رحمي الوادعي اصلحه الله
له الشان وجعله من اتباع العاملين بالسنة والقران وصرف عنه نوائب الزمان
فالسلام عليه ورحمة الرحمن وصلى الله وسلم على محمد الذي اضاءت بما جاء انوار [illegible]
في افق الايمان اقمارها وعلى اله حماة الدين هذا الا ان زمان الدين [illegible]
صدور من انتما الى ابيهم سيد ولد عدنان وبعد فانا نحمد اليكم الله الذي لا [illegible]
[illegible] سواه ونعلمكم انا ندعوا الناس الى الهدى الدائم ونجذبهم الى الدين الذي [illegible]
ونخرجهم من ظلمات لا تخرج من ابوابها وننقذهم من نحت انياب [illegible]
بلغا بها نحن اتبع سبيلنا فقد سلك المحجة البيضاء ومن تاه عنها فقد
ضل عن ما امر الله به وقضى وما دعونا الناس الى منكر [illegible]
[illegible] رايت ظلام المنكرات وقد [illegible] في اليمن [illegible]
وقد [illegible] رايت [illegible] وقد انهد ركنها وانهدم [illegible]
[illegible] العجم [illegible] الله [illegible] بالقوانين وغيروا
منهجها الذي شرعه رب العالمين وفتحوا للعرب ابواب الملاهي
[illegible] عنهم ابواب الخير [illegible] الظلمة والجبابرة لذلك نصبنا
عليهم راية [illegible] وركزنا قناة الاسلام [illegible]
بيننا وبينهم ما علمت به [illegible] واشتهر صرخه في [illegible]
الا [illegible] لا [illegible] ولتكن منكم امة يدعون الى الخير
ويامرون بالمعروف وينهون عن المنكر واولئك هم المفلحون

(صورة الوثيقة رقم ١٤)

نص الوثيقة

بسم الله الرحمن الرحيم
(الختم : عبد الله المنصور بالله) (١)

الشيخ الأجل الأرشد ، والمحب الناصح الأوحد ، عبد الله بن يحيى الوادعى (٢) ،أصلح الله له الشأن ، وجعله من أتباع العاملين بالسنة والقرآن ، وصرف عنه نوائب الزمان ، والسلام عليه ورحمة الرحمان (الرحمن) ، وصل الله وسلم على محمد الذى أضات (أضاءت) بالهدا (بالهدى) أنوراه (أنواره) ، وطلعت فى أفق الايمان أقاره ، وعل (على) آله حماة الدين مدا (مدى) الأزمان ، الذين خيمت محبتهم فى صدور من انتما (انتمى) الى أبيهم سيد ولد عدنان ، و بعد .

فانا نحمد اليكم الله الذى لا يرجا ويخشا (يخشى) (٣) سواه ، ونعلمكم أنا ندعوا (ندعو) الناس الى العز الدائم ، ونجذبهم الى الدين القائم ، ونخرجهم من ظلمات لا تخرج من أبوابها ، وننقذهم من تحت أنياب قد نجستهم بلعابها ، فمن اتبع سبيلنا فقد سلك المحجة البيضاء ، ومن ندّ عنها فقد خالف ما أمر الله به وقضى (قضى) ، وما دعونا الناس الى منكر ليشاد ، ولا غنا (غنى) يستزاد ، بل لما رأينا ظلام المنكرات ، وقد تلهجم (٤) فى اليمن وزفرْ (٥) ، والباطل قد أغبر وإعتكر ، ورأينا الشريعة وقد إنهد ركنها ، وإنهدم بمعاول العجم (٦) حصنها ، من حيث أبدلتها العجم بالقوانين (٧) ، وغيروا منهجها الذى شرعه رب العالمين ، وفتحوا للعرب أبواب المكاره ، ورتجوا عنهم أبواب الخير بصخرات الظلمة وأحجاره . لذلك نصبنا عليهم راية الحق المقدمة ، وركزنا قناة الإسلام المدمدمة (٨) ، فكان بيننا و بينهم ما علمت به البقاع ، وإشتهر صرخه فى آذان أهل الأسماع ، إمتثالا لقول الله تعالى : « وَلْتَكن مِنْكُمْ اُمَّةٌ يَدْعُونَ الى الخَيْر وَ يَأمُرُونَ بالمَعْرُوفِ وَ يَنْهَوْنَ عَنِ المُنْكَرِ واُلْئِكَ هُم المُفْلِحُونَ » وقوله تعالى : « كُنْتُم خَيْرَ اُمَّةٍ اُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأمُرُونَ بِالَمعْرُوفِ وتَنْهَوْنَ عنِ المُنْكَر» (١٠) وغير ذلك من آيات القرآن ، وتخوفا من الوعيد الوارد فى كلام

الرسول الأمين نحو قوله : « لتأمرن بالمعروف ولتنهن عن المنكر أو ليسلطن الله عليكم شراركم فيدعو خياركم فلا يستجاب لكم » (١١) ، وغير ذلك من الآثار.

وأنت أيها الرئيس منمن (ممن) نشيم (١٢) تحت برقه الماء ، ونتوقع تحت إسمه أسماء ، ونظن بك ظنون الأحباب ، ونراعى لك الحق الذى لا يعاب ، فإن انجدت ركائبك ، ركبت جواد التقوى (١٣) (و) (١٤) طلعت طلائعك .... (١٥) وذلك الأقوا (الأقوى) ، فان العبد مخاطب ، والوديع مطالب وقد فتحنا على أعداء الله أعمال الجهاد ، ووفق الله أنصار الحق بالغنائم والامداد ، وسوف يبلغكم الفتكات فى شهرنا جمادا (جمادى) شهر البركات ، فلا تعينوهم بالأموال ، وجعلوا (وإجعلوا) اعانتكم للمجاهدين الأبطال ، وأنفقوا بقية أعماركم فى رضاء دين الجلال ، وحال تحريره والسرايا عليهم الى باب صنعاء » (١٦) ، والسلام ، ٢٠ جمادى الأولى ١٢ (١٧) .

الهوامش :

(١) الختم دائرى الشكل ، ومابداخله من كتابة غير واضحة تماما ، و بوسطه عبارة : عبد الله المنصور بالله ، ولم يتضح لنا من العبارات الجانبية عبارة كاملة سوى : وماتوفيقى الا بالله . وقد وضع الختم على الأصل بالحبر الأزرق ، أما حبر الوثيقة نفسها فهو من النوع الأسود اللون .
وصاحب الختم هو الامام المنصور بالله محمد بن يحيى حميد الدين الذى ينتهى نسبه الى الامام القاسم ابن محمد . وكانت بيعته بالإمامة بصعدة فى ذى الحجة ١٣٠٧هـ (أكتوبر ١٨٩٠) بعد أن تجاوز الخمسين من عمره ، و بعد أن سجنه الأتراك فى « الحديدة » بعض الوقت ، وقد اختير للامامة عقب وفاة الامام الهادى شرف الدين مباشرة ، وإستمرت إمامته حتى وفاته فى ربيع أول عام ١٣٢٢ هـ (مايو ١٩٠٤م) . ويمكن الرجوع إلى الترجمة الخاصة التى أفردها له المؤرخ اليمنى محمد محمد زبارة ، (زبارة : أئمة اليمن ، مجلد : ٢ ، قسم : ٢ ، ٤١٥ صفحة) .

(٢) عبد الله بن يحيى الوادعى ، هو أحد أفراد آل الوادعى المشار اليهم (بالوثائق رقم ٢ ، ٧ ، ١١ ، ١٣) ، كذلك تأكدنا أنه ليس هو الشخص الذى ورد إسمه فى الوثيقة رقم : ١٣ ، فالإسمان متشابهان تماما ، ورغم ذلك فاننا نرى أن الاسم الأخير هو ابن أو حفيد الشخص الذى ورد فى الوثيقة السابقة ، و يرجع إعتقادنا هذا إلى الفارق الزمنى بين الوثيقتين فهو يقارب المائة عام .

(٣) يخنشا (يخشى) ، يلاحظ هنا الحرص على السجع وان كان على حساب اللغة وصحتها ، مما يدل على طبيعة الكتابة فى ذلك العصر.

(٤) لهجم : طريق لهجم ولهمج : موطؤ بيِّن مذلل منقاد واسع قد أثّر فيه السابلة حتى استتب .. وكأن الميم فيه زائدة ، والأصل فيه لهج وقد تلهجم ، و يكون تلّهْجَم الطريق سعته ، واعتياد المارة اياه ... (ابن منظور: لسان العرب ، حـ٣ ، ص ٤٠٢) ، ونعتقد أن المعنى المقصود هنا هو أن : « ظلام المنكرات » قد وجد طرقا ممهدة فى اليمن .. نتيجة أفعال الأتراك بالبلاد .

(٥) زَفَرَ يَزْفُر زَفْراً أو زَفِيراً أخرج نَفَسَهُ بعد مدة .. والزَّفْر الحَمْلُ ... والرجل الشجاع زُفَر .. وزَافِرةُ القوم أنصارهم .. وزفرت الأرض ظهر نباتها .. (ابن منظور: لسان العرب ، حـ ٢ ، ص ٣١) . وربما يستفاد من هذا أن زفر تعنى أبعد وخرج وانتشر ، وهذا ماعرفته من أصحاب لهجة المنطقة الوسطى باليمن وخاصة أهالى الحجرية ، اذ يقولون زُفِّرْ فلان أى أُبعد ونُفى ، وربما يراد أيضا أن « ظلام المنكرات » قد انتشر وطفح فى اليمن .

(٦) العجم المقصود « بالعجم » هم الأتراك العثمانيين ، وهو تعبير أطلقة العرب على كل من لايتكلم اللغة العربية خلال تلك القرون ، ومازال التعبير مستعملا بين عامة العرب ، فيقال فلان أعجمى ــ أى لاينطق العربية ولايتكلمها ــ و يقال أيضا : أنه أعجم ، أى لاأستطيع التفاهم معه لأنه لايتحدث العربية ولا يفهمها .

(٧) القوانين ، والمقصود بها هنا هو: « القوانين الوضعية » التى أصدرتها الحكومة العثمانية ، اقتباسا من الغرب ، وكأن الإمام قد اتهم الأتراك بالخروج على أحكام الشريعة ، واللجوء الى النظم والقوانين الغربية . وكانت الدولة العثمانية قد بدأت مع أوائل القرن التاسع عشر الميلادى تقتبس الكثير من أنظمة الغرب ، وأصدرت الكثير من الفرامانات ــ أى القرارات ــ على نسق الأوضاع الغربية ، ظنّا منها أن هذه الفرامانات قد تنقذ الامبراطورية من الهلاك والضياع ، لذلك فقد أطلق الكثير من المؤرخين على القرن التاسع عشر الميلادى (الثانى عشر/ الثالث عشر الهجرى) بالنسبة للدولة العثمانية ، بأنه قرن « التنظيمات » ، أو « عصر التنظيمات » .

(٨) الدَّمْدَمَةُ : الغضب ، ودَمْدَم عليه : كَلَّمهُ مُغْضَباً ... ودَمْدَم عليهم أى أرجف الأرض بهم .. وأطبق عليهم العذاب .. و يقال للشىء يُدْفَنُ : قد دَمْدَمت عليه أى سو يت عليه ، (ابن منظور: لسان العرب ، حـ ١ ، ص ١٠١٥) ، والمُدَمْدِمة هنا بمعنى الغاضبة الكاسحة .

(٩) سورة آل عمران آية رقم : ١٠٤ .

(١٠) سورة آل عمران آية رقم : ١١٠ .

(١١) الحديث : ورد فى مجاميع : ابا داود/ ملاحم ١٦ ، الترمذى/متن/٩ ، ابن حنبل/٥/٣٨٨/٣٩٠/٣٩١ . (أ. ى . ونْسِنْك : المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوى ، حـ ١ ، ص : ٩٩) وقد ورد الحديث فى ابن حنيل الجزء الخامس (ص : ٣٨٨) برواية

مختلفة : « ... المنكر أوليوشكن الله ان يبعث عليكم عقابا من عنده ثم لتدعنه فلا يستجاب لكم » وفى (ص : ٣٩٠) ورد الحديث ببعض الاختلاف أيضا : « المنكر ولتحاضن على الخير أو لـيسحتنكـم الله جميعا بعذاب أو ليؤمرن شراركم ثم يدعو خياركم فلا يستجاب لكم » ، وفى (ص . ٣٦١) ورد بروايه ىالثه وهى : والدى نفسى بيده لتامرن بالمعروف ولتنهون عن المنكر أو ليبعثن عليكم قوما ثم تدعونه فلا يستجاب لكم » .

(١٢) شيم : الشَّيمة الخُلُقُ . والشِّيمةُ الطبيعة ، وتَشَيَّمَ أباه أشبهه فى شيمته . والشامة علامة مخالفة لسائر اللون ، والجمع شامات .... رجل أَشْيَمُ : بَيِّن الشَّيم الذى به شامة أى علامة .. (ابن منظور: لسان العرب ، حـ ٢ ، ص ٣٩٥) . وننتهى من هذا الى أن الامام قد قصد من وراء : نشيم : أى نميز أو نعلم ، كذلك يبدو أن : « نشيم تحت برقه الماء » ، انما هو مثل قديم يشير إلى أن البرق علامة سقوط الماء من السحب النائرة ، فكأن الامام يتوقع من وراء صاحب الوثيقة الخير الكثير .

(١٣) وضعنا الياء فى آخر الكلمة حتى يصح رسمها و يفهم معناها .

(١٤) غير موجودة فى الأصل ، و وجدنا أنه يلزم وضعها .

(١٥) وضعنا هذه النقاط مكان لفظ لم نتمكن من قراءته ، فهو غير واضح فى الأصل .

(١٦) باب صنعاء ، أى بالقرب من صنعاء ومحاصرا لها .

(١٧) وذكر السنة بالكامل هو: ١٣١٢ هـ و يوافق نوفمبر ١٨٩٤م .

التعليق :

تمثل هذه الوثيقة الشكل التقليدى للوثائق اليمنية التى شاهدناها ، وهى التى تبدأ قرب منتصف الصفحة تقربيا ، حتى تتاح الفرصة للامام ليضع ختمه وتعليقه ، ثم يكمل الحديث فى الهوامش فى شكل دائرى كما نرى ، حتى يختتم بوضع التاريخ . وهذا الشكل التقليدى لا يتعارض مع ما قيل لى بأن هذه الوثيقة ــ كما يرجح ــ كتبت بخط الإمام نفسه .

غير أن الجديد هنا هو وضع ختم الإمام بدلا من توقيعه بأعلى الوثيقة ، و يرجع هذا إلى تأثير الأتراك ــ وخاصة عند عودتهم الى اليمن للمرة الثانية ــ إذ سنلحظ فى تلك الفترة كثرة إستعمال الأختام ، وستختفى التوقيعات تماما .

كذلك نلحظ أن أغلب كلمات الوثيقة غير منقوطة ، وذلك امتدادا لما شاهدناه من قبل ، ورغم ذلك فيجب أن نلحظ هنا أمرين :ــ

أولهما : كثرة التنقيط بالنسبة للوثائق السابقة .

ثانيهما : الاهتمام الشديد بالمحسنات اللفظية ، مثل الإسراف فى استعمال السجع ، وفى استعمال الألفاظ الغريبة ــ المنحوتة أحيانا ، أى التى لا تتفق مع قواعد اللغة ــ للتدليل على تقدم اللغة وتفوقها .

وإتماما للناحية الشكلية نستطيع أن نقول أن الفارق الزمنى بين هذه الوثيقة وسابقتها هو حوالى قرن من الزمان ، وأنه بناء على ذلك ، فقد تقدمت اللغة والخط والأسلوب إلى حد كبير باستثناء تلك الهنات التى أشرنا اليها من قبل ، فهذه الوثيقة تعتبر قطعة أدبية أو نصًّا أدبيًا بالنسبة لسابقاتها .

ويختلف موضوع الوثيقة أيضا عن موضوع الوثائق السابقة رغم وحدة الأطراف فى الجميع ، فهناك إمام من ناحية وهناك إحدى أسر النقائل من ناحية أخرى . غير أن الاختلاف يتضح فى أمرين : ــ

أولهما : تغير الظروف التاريخية التى أحاطت صدور هذه الوثيقة عن الظروف السابقة .

ثانيهما : طبيعة العلاقة بين الامام وتلك الأسر ، فقد تبدلت صورتها ، ولم يعد الامام مانحا بل أصبح مطالبا .

ومن ناحية الأمر الأول ، فقد سبق أن ذكرنا أن الإمام المنصور على (١١٨٩ ــ ١٢٢٤هـ) = (١٧٧٥ ــ ١٨٠٩م) كان آخر أئمة آل القاسم الأقوياء ، وأنه فى عهده بدأ ضعف الدولة ، وخروج بعض المناطق على حكومتها المركزية غير أنه فى عهد ذلك الإمام كانت الدولة قادرة على منح الامتيازات ، وعلى إصدار الأوامر والقرارات ــ لصالح من تريد ــ إلى عمالها وحكامها فى كافة أنحاء اليمن . أما فى عهد المنصور محمد (١٣٠٧ ــ ١٣٢٢هـ) = (١٨٨٩ ــ ١٩٠٤م) فقد كانت الظروف التاريخية قد تغيرت الى حد كبير ، ففى خلال قرن من الزمان كانت دولة الامامة قد ضعفت إلى حد كبير وانقسمت البلاد الى اجزاء صغيرة تحت حكم زعمائها المحليين ، وانقسم آل القاسم على أنفسهم ، فظهر منهم أكثر من إمام فى وقت واحد ، كل منهم يعارض الآخر . وزاد الطين بلة ، أن زحفت قوات محمد على باشا إلى «تهامة» اليمن بحجة مطاردة فلول الوهابيين ، ثم إنسحبت منها لتحل محلها قوات العثمانيين التى عادت الى الحديدة وتهامة عام ١٨٤٩م (١٢٦٦هـ) ، ثم مكنتها الظروف الداخلية من الزحف الى داخل البلاد والصعود إلى «صنعاء» وما حولها عام ١٨٧٢م (١٢٨٩هـ) ، ونتيجة لهذه الظروف جميعا ، إستطاعت انجلترا أن تحتل عدن عام ١٨٣٩م (١٢٥٥هـ) فى غيبة كل السلطات العربية والإسلامية داخل البلاد وخارجها ، مثل الحكومة المركزية الممثلة فى الإمامة حينذاك ، وقوات محمد على التى انسحبت من اليمن مجبرة والقوات العثمانية فى «تهامة» ثم فى «صنعاء» ، وهى قوات تمثل دولة فى حالة ضعف شديد ، وزعامات محلية ضعيفة متنافرة لا تقوى على الدفاع عن نفسها ضد بعضها البعض ، فضلا عن أى اعتداء خارجى ، وعدو أجنبى قوى صاحب امبراطورية واسعة ، رأى أن «عدن» تمثل مطمعا استراتيجيا

لابدّ من الحصول عليه ، ثم بدأ يبسط حمايته على السلطنات والمشيخات المجاورة لها ، إستغلالا لما بينها من تنافر وتخاصم ، وإعتمادا على ماله من قوة عالمية .

وسط هذه الظروف جميعها ظهر الامام المنصور محمد .. بعد أن كان العثمانيون قد عادوا إلى حكم اليمن للمرة الثانية ، و بعد أن تمكنوا من بسط نفوذهم على انحاء البلاد المختلفة ، مع وجود بعض مظاهر المقاومة ضدهم هنا وهناك .

أما من ناحية الأمر الثانى ، فيلاحظ أن عودة العثمانيين الى اليمن قد أدى الى ازدهار الإمامة مرة أخرى ، إذا أنها وجدت حينذاك مبررا للا تصال بالقبائل والقوى الإجتماعية المختلفة فى اليمن لإ ثارتهم ضد العنصر الخارجى وفساد حكمه . لذلك تحول الأمر من مجرد المنافسة على السلطة بين إمام وآخر، الى وجود قضية عامة كبيرة تدعو الى الالتفاف حولها ، وتطرح نفسها بقوة على الساحة اليمنية ، وتفرز فى نفس الوقت زعامات محلية متعددة ، تستطيع أن تخوض خضم الأحداث . فى هذا الاطار العام نستطيع أن نفهم لماذا قلت أن « الإمام لم يعد مانحا ، بل أصبح مطالبا » ، اذ كان عليه أن يبذل حينذاك الكثير من الجهد والمال والوعود من أجل حشد القوى المحلية حوله ، كما عليه أن يرفع الشعارات اللازمة التى تناسب المرحلة التاريخية لكسب الأنصار ، ولدعم موقفه ضد العثمانيين ، بل ولا مانع من إستخدام أسلوب التودد والتقرب الى الأهالى لتغطية عجزه المالى ونقص امكانياته المادية .

وأخيرا ، فيمكن أن نقول أن أهمية الوثيقة ترجع الى أنها تعبير بارز لما ذهبنا اليه ، فالإمام المنصور محمد يرسل خطابه إلى إحدى الأسر المعروفة للإمامة من قبل ، بهدف تجميع العناصر المناوئة للعثمانيين ، حتى يمكن الإعتماد عليها فى حربه ضدهم . وإلى جانب ذلك فالإمام قد إستخدم أسلوبا مغايرا لما كان سائدا فى الوثائق السابقة ، فهو لا يستطيع أن يمنح شيئا — ففاقد الشيء لا يعطيه — إذ كان حينذاك يعتبر ثائرا على السلطة القائمة فى البلاد ، وهم العثمانيين ، وكان فى حاجة الى تجميع الأنصار والأعوان حوله حتى تنجح ثورته .

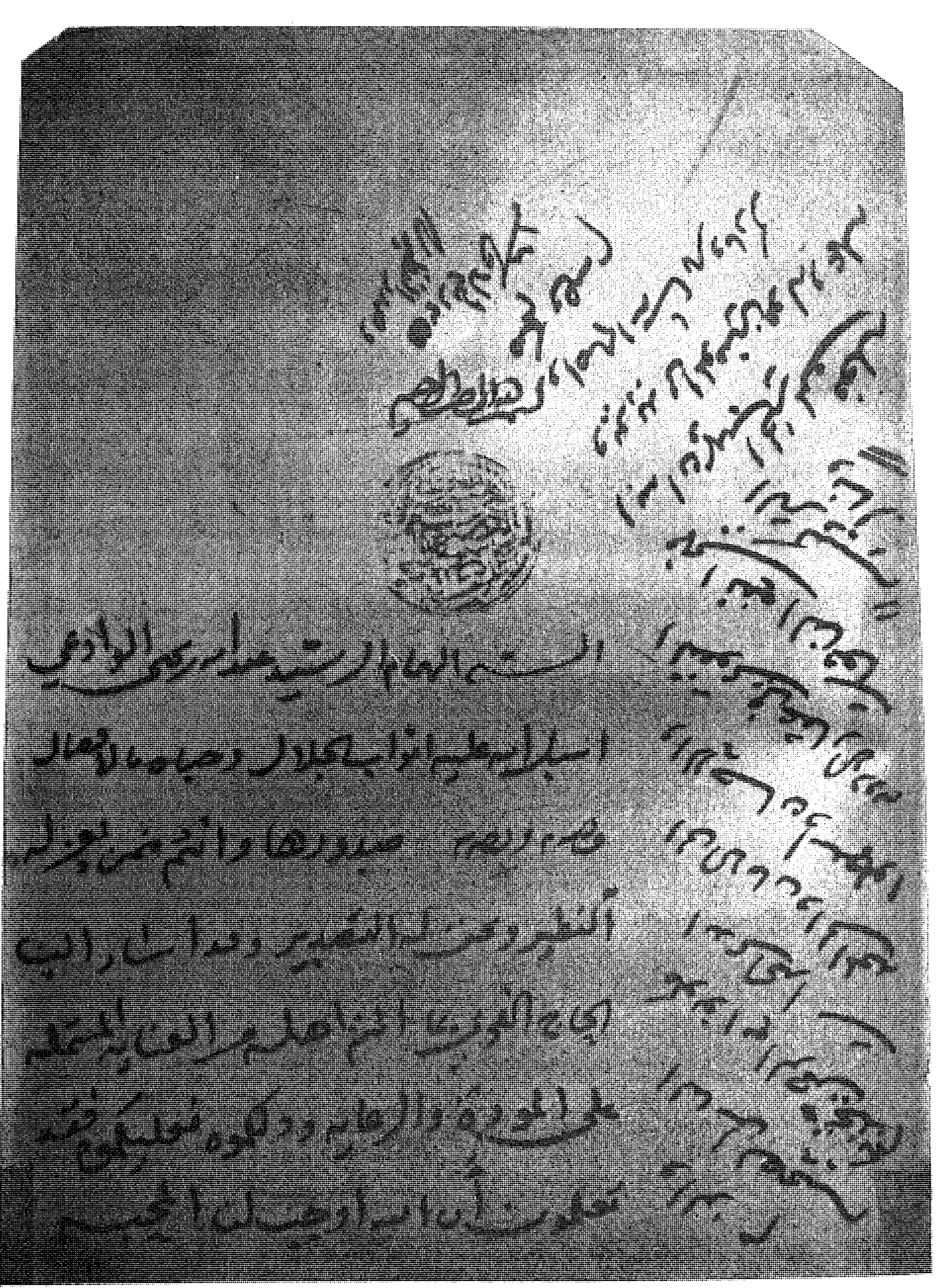
لهذا كله ، نرى أن الإمام — أو كاتب ديوانه — قد إعتنى بأسلوب الوثيقة وخطها كما ذكرنا عند الحديث عن الجانب الشكلى بها ، أما عن الجانب الموضوعى ، فيجب أن نلحظ عدة أمور :

فمن ناحية ، يبدو — مع بداية الوثيقة — أن الإمام يقبل على صاحب الوثيقة ، فيكثر من استخدام الا ـقاب ، ثم يحاول أن يثير لديه المحبة لرسول الله (ص) وآله . ومن ناحية ثانية نرى أن الإمام قد دأ يشرح سبب ثورته ، وأن هناك فسادا اداريا وخروجا على الشريعة الإسلامية ، وأن خروجه هذا ن لطلب مغانم دنيوية ، بل لأن العثمانيين خرقوا الشريعة ، وطبقوا « القوانين الوضعية » التى ستها الدولة العثمانية من العالم المسيحى المعادى للعالم الاسلامى (انظر هامش — ٧) . ومن

ناحية ثانية ، يدعم الإمام موقفه بسرد الآيات القرآنية والأحاديث الشريفة ، لتبرير الحروب التى يشنها على العثمانيين ، وليحث « آل الوادعى » على الوقوف الى جانبه . ومن ناحية رابعة ، يمعن الإمام فى إظهار الود والتقريب ، فيدعو الوادعى بلقب « الرئيس » وأنه صاحب مكانة رفيعة بين قومه ، ثم يناشده الوقوف الى جانب الحق بكل ما لديه من مال ورجال ، وعدم التعاون مع العثمانيين بأى شكل من الأشكال . ومن ناحية خامسة وأخيرة ، أراد الامام تشجيع صاحبه على الإنضمام اليه ، فاخبره أن كفّته الحربية راجحة ، وأن جيوشه تقترب من صنعاء لمحاصرتها ، وكان هذا يخالف الواقع التاريخى ، فقد كان أحمد فيضى باشا قد وصل الى اليمن قبل ذلك — بالنسبة لتاريخ الوثيقة — بثلاث سنوات ، واستطاع أن يزيح الأمام وقواته الى القمم الشمالية . (زبارة : ائمة اليمن ، حـ ٢ ، ق ٢ ، ص ٤٨ — ٤٩) .

هكذا يتضح أمامنا الخلاف بين هذه الوثيقة وسابقاتها ، كذلك أسباب هذا الخلاف ، وماترتب عليه من تغير أسلوب التخاطب ولهجة الحديث بين أحد الأئمة وأحد المواطنين .

□■□



(صورة الوثيقة رقم ١٥)

نص الوثيقة

بسم الله الرحمن الرحيم
(الختم : المنصور بالله) (١)

الشيخ الهمام الرشيد عبد الله بن يحيى الوادعى (٢) ، أسبل الله عليه أثواب الجلال ، وحباه بالأفضال ، والسلام عليكم ورحمه الله .

صدورها وأنتم منمن (ممن) يعزله النظير ، ويحق له التصدير (٣) ، وقد أشار الينا الحاج الفخرى (٤) بما أنتم أهله من العناية المشتملة على المودة والرعاية ، « وذلكموه فعليكموه » (٥) ، فقد تعلمون أن الله أوجب لنا المحبة (٦) ، وألزم الناس الصحبة ، فكونوا مع الرحمن ، تجذبكم أيدى الخيرات إلى الأمان ، وإلى المجد والإحسان ، وإستعملوا التقوى فى عقار الأدو ية ، فهى أنفع النافعات التركيبية . ونسأل الله أن يهب الخير لمن فعله ، و يريد من المؤمنين قوله وعمله ، وأصلح الله شأنكم و بارك فيكم ، والسلام ، ٢٥ ربيع الأول ١٤ (٧) .

وصدر النظير(٨)

الهوامش :

(١) الختم للامام المنصور محمد حميد الدين ، الذى سبق أن سبق أن قدمنا ترجمة له (هـ ــ ١) بالوثيقة السابقة . غير أن الختم يختلف عن سابقه من ناحية الشكل ، فهو أقل حجما ، وإختفت منه العبارات التى تحيط باسم المنصور ولقبه فى ختم الوثيقة السابقة . أما العبارة التى بداخل الختم فهى : « أمير المؤمنين المنصور بالله رب العالمين » .

(٢) عبدالله الوادعى ، هو نفس الشخص المذكور بالوثيقة السابقة .

(٣) التصدير ، أى ارسال خطاب الى صاحب الوثيقة .

(٤) الحاج الفخرى ، لم نتعرف على صاحب هذه الشخصية ، و يبدو أن هناك تعمدا فى اخفاء باقى الاسم نظرا لظروف الحرب الدائرة بين الامام والأتراك ، كما نرجّح أنه يسمى : عبدالله ، اذ

كانت العادة فى اليمن ــ ومازالت ــ أن يلقب كل من يسمى عبدالله ، بفخرالدين ، وفخر الاسلام ، ويختصر اللقب الى الفخرى .

(٥) « وذلكموه فعليكموه » ، عبارة أخيرة من حديث شريف طويل أصبحت متداولة كالأمثال السائرة ، المقصود بها أن على الخاطب أو الخاطبين أن يستمروا على عادتهم وعلى مايقومون به من أفعال .

(٦) لنا المحبه ، أى محبة آل رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وإستخدمت الامامة ــ حينذاك ــ هذا السلاح لضم الأهالى اليهم ضد العثمانيين .

(٧) سنة ١٤ ، وصحة التاريخ هو ١٣١٤هـ ، وهويوافق أغسطس ١٨٩٦م . و يلاحظ أن الامام تعود وضع التاريخ مختصرا ، فيذكر السنوات دون القرون ، و يرجع ذلك الى التعود على التاريخ الهجرى ، وأنه التاريخ الوحيد المستعمل حينذاك .

(٨) النظير، استعمل لفظ : « النظير» ــ ومازال ــ بمعنى الايصال أو الوثيقة التى تدل على إستلام شىء معين أو مبلغ من المال . وقد تعود الأئمة حينذاك ــ وكما سنرى فيما بعد ــ أن يكتبوا « نظائر» خاصة ــ أى وثائق وإيصالات ــ مقابل مايتسلموه من هدايا ونذور وزكاة من الأهالى . و يلاحظ أن عبارة : « صدر النظير» قد وضعت بعد انتهاء الخطاب وتأريخه ، مما يدل على أنها كانت مقصودة فى حدذاتها ــ أى بغرض التذكيرولفت النظر ــ الامام قد أرسل مايثبت استلامه ماأرسله اليه الوادعى . وهى تشبه مانكتبه حاليا فى آخر خطاباتنا تحت كلمة « ملحوظة » على سبيل المثال .

التعليق :

تعد هذه الوثيقة ــ من الناحية الشكلية ــ من النوع التقليدى ــ الذى يبدأ قرب منتصف الورقة ، ثم تدور الكتابة على شكل دائرى ، مع وضع البسملة والختم بأعلى الوثيقة . ومن ناحية التنقيط ، فيلاحظ أن تنقيط هذه الوثيقة أقل بكثيرمن تنقيط الوثيقة السابقة ، كما نعتقد أن هذه الوثيقة كتبت بقلم الامام نفسه ، اذ أنها كانت تحمل موضوعا خاصا كما سنرى بعد قليل ، كما أن الأسلوب والخط يختلفان عما بالوثيقة السابقة ، ويمكن أن يتضح ذلك من خلال النظر الى الوثيقتين .

ومن الناحية الموضوعية ، فيمكن ــ فى البداية ــ أن نربط بين هذه الوثيقة و بين سابقتها (رقم : ١٤) ، إذ أن كلا منها تعتبر مكملة للأخرى ، فالأولى تعتبر النداء « المجدد» لأحد المواطنين للانضمام الى الامام ، وتعتبر الثانية ردا ــ أو صدى ــ لما جاء بالوثيقة السابقة . وقد جاء بهذا النداء دعوة صريحة الى أحد أعيان « تعز» ، وهوالوادعى ، لكى ينضم إلى الإمام ــ ومن معه ــ ضد

الأتراك ، أما فى هذه الوثيقة ، ففيها اعتراف صريح ــ أيضا ــ بأن الامام قد رضى بما قدمه صاحب الوثيقة تجاه الامامة من مواقف مختلفة تثبت صدق نيته تجاه الحرب مع العثمانيين ، حيث أنه قد طلب منه أن يستمر على ماكان عليه ، فقال له : « وذلكموه فعليكموه » وأن أحد الأتباع ــ وهو الحاج الفخرى ــ قد شهد ــ وأكد ــ للأمام باخلاص الوادعى ، وأنه لا يتعاون مع الأتراك . وإستخدم الإمام بعد ذلك سلاح قرابته الى الرسول صلى الله عليه وسلم حتى يزيد الضغط النفسى على الوادعى بضرورة الأنضمام الى صفوف الامام ، والإبتعاد عن العثمانين . أما السلاح الثانى ، فكان التأكيد على العقيدة الدينية ، وأن خروج الأمام على الأتراك انما هو للدفاع عن الشريعة التى خرج عليها العثمانيون ، فقال : « فكونوا مع الرحمن . . . » الى آخر العبارة .

أما محور هذه الوثيقة المقتضبة الموجزة التى تعتبر ردا على وثيقة أخرى نجهلها ، فهو أن الإمام يقدم الشكر الى الوادعى لأمرين : أولهما ، الاخلاص فى مواقفة العدائية للعثمانيين وعدم التعاون معهم . وثانيهما ، لما تقدمه من هدايا أو نذور أو زكاة تعبيرا عن موقفه هذا الى جانب الامام . ولا ندرى فى الحقيقة طبيعة ماقدمه الوادعى الى الامام ، غير أن العبارة الأخيرة فى الوثيقة ــ وهى « صدر النظير» ــ تؤكد أنه قد أرسل الى الامام شيئا ماديا ، وأن الأخير قد ردّ عليه « بالنظير» (انظر هامش ــ ٨) . وكانت هذه المعونات تمثل فى وقتنا الحالى مايشبه الاشتراكات التى يدفعها الأعضاء الى أحزابهم السياسية ، اذ يلاحظ أنه لم يكن للإمام فى تلك الفترة أية موارد سوى مايرسله اليه الأتباع من أشياء عينية أو مبالغ نقدية .

□■□

(صورة الوثيقة رقم ١٦)

نَص الوثيقة

دولتلوا افندم حظر تلرى (١) (حضر تلرى)

المعروض الى مقام دولتكم افندم أن جدنا السيد عبد القادر بن محمد بن الحسين (٢) من أشراف «كوكبان» توفى وأوصى بسدس ما يملك للفقراء، ونحن الآن صرنا مفتقرين محتاجين، ومن ذريته وأقاربه الأدنون، فنحن بصرفة فينا أحق من الأباعد الأجانب حسب الفتوى من مفتى الولاية المربوط بهذا الإستدعاء، فنرجو احالته الى ناظر الوصايا (٣) لأجل تخصيصنا من السدس حق جدنا السيد عبد القادر بصرف نافع يقوم بأودنا لكوننا أحق به من غيرنا، والأمر على متولى السدس بتسليمه ما خصص لنا منه بمقتضى الشرع الشريف أعزه الله، والأمر والإرادة بكل حال حنظرة (حضرة) من له الأمر افندم، شهر جماد آخر سنة ١٣١٧ هـ (٤) التمغة (٥)

مقدم الاستدعا
السيد احمد بن محمد وأولاده
عبد الله وعلى وعبد الرحمن
مقدمة
السيد على بن أحمد (٦)

وصايا ناظر نفسه، (٧) ١٩ منه

بموجب التحويل الكريم من مقام دولتكم افندم صار مطالعة ما أبداه مقدم الإستدعا، وهو من ذرية الموصى السيد عبد القادر بن محمد بن الحسين من أشراف «كوكبان»، موصوف بالفقر وطلب العلم والديانه، فهو بمحلات من الإستحاق و يكون الصرف فيه صدقة، وجعله من حاصلات وصية جده الكاينة فى قضاء «كوكبان». وحيث والحال كما ذكرنا، فقد عينت له من حاصل الوصية المومأ اليها فى كل عام عشرة ريال وربع مائة قشر(٨) تصير اليه بمعرفة الملتزم(٩) عن بيت الشامى الحاج محسن بن ابراهيم الشرفى (١٠) للوصية الموما اليها يسلم له وذالك

(ذلك) المقدار كاملا فى ثمرة وافية ، واذا نقضت الثمرة بجائحة (١١) فلها حكمها ، فاذا ناسب مقام دولتكم اجراء ذلك لمقدم الاستدعاء فهو المناسب ، وفيما بعد بكل حال الأمر والفرمان (١٢) بحضرة من له الأمر افندم ، ١٣ شهر رجب ١٣١٧ هـ (١٣)

ناظر وصايا

ختم

محمد بن يحيى المنصور (١٤)

مجلس اداره ٢ تشيرين ثانى ١٥١٥

سياق استدعاية نظراً شرط واقف واثره سنده مقتضاى شرعيى ايضا او لحق اوزره بمحكمة شرعية حصة من لازم حكومه

٧ تشرين ثانى ١٣١٥

محمكة شرعية (١٥)

الهوامش :

(١) عبارة تركية للتخاطب مع كبار المسئولين مثل الوالى أو من ينوب عنه ، وتقابل بالعربية : حضرة صاحب الدولة . و يلاحظ أن لقب أفندى وأفندم ليس لقبا عسكر يا كما شاع فى العالم العربى أوائل هذا القرن ، بل كان لقبا مدنيا يعنى الأستاذ وصاحب الفضيلة ، أما الألقاب : بك ، و باشا ، فقد كانت عسكرية الأصل ، ثم أصبحت مدنية عسكر ية . وتغيرت معانى هذه الألقاب تدريجيا مع التطور التاريخى ، فأصبح لقب الافندى هو بداية الألقاب وهى : افندى ، بك ، باشا ، التى ظلت معروفة فى مصر مدة طو يله حتى تم الغاء الألقاب بعد قيام ثورة يولية ١٩٥٢ .

(٢) هو الأمير عبد القادر بن محمد بن الحسين بن عبد القادر الذى ينتهى نسبه إلى الإمام المتوكل على الله يحيى شرف الدين ، الذى عاصر الحكم العثمانى الأول لليمن . وهو من مواليد ربيع الأول سنة ١١٢٥ هـ (مارس ١٧١٣ م) .. « وكان وقورا حليا خيّرا صادق اللهجة بّرا رءوفا محبا للفقراء والمساكن معتنيا بالأرامل والأيتام . له معرفة تامة فى العلوم والحساب والفرائض ومطالعات فى الطب . . » وقد أطلنا فى الاقتباسات للتدليل على طبيعة ذلك العصر وثقافته . قام الأمير عبد القادر بإمارة منطقة « كوكبان » بعد موت أخيه أحمد فى شعبان ١١٨١ هـ (يناير ١٧٦٨ م) ، وفى أواخر شعبان عام ١١٩٢ هـ (سبتمبر ١٧٧٨ م) انقلب عليه أخوه ابراهيم وقبض

عليه ، وتولى حكم الإمارة بدلا منه ، كانت وفاة السيد عبدالقادر فى رابع عشر رجب ١١٩٨ هـ (مايو ١٨٨٤ م) عن أربع وسبعين سنة . (زبارة : نشر العرف ، حـ ٢ ، ص ٧١ — ٧٣) .

(٣) ناظر الوصايا ، هو الشخص المسئول عن تنفيذ وصايا الأهالى بعد وفاتهم والاشراف عليها ، وهو يختلف عن ناظر — أو وزير — الأوقاف ، فالأول مسئول عن الجزء الذى يوصى به المتوفى فقط ، أما الأخير فمسئول عن جميع أنواع الأوقاف . ومازال التعبير — ناظر الوصايا — قائما باليمن ، ومازالت مسئوليات الوظيفة كما كانت من قبل .

(٤) نوفمبر ١٨٩٩ م .

(٥) صورة التمغة وضع التمغة على هذه الوثيقة أعطى لها أهمية خاصة ، فهى الوحيدة مما لدينا التى عليها طابع تمغة ، و يرجع هذا الى أنها تنتمى الى العهد التركى باليمن ، الذى أدخل بعض النظم البيروقراطية فى النواحى الادارية والمالية ، وهذا مما يحتاج الى بحث خاص .

(٦) على بن احمد ، هو « على بن أحمد بن محمد حسين شرف الدين الكوكبانى بلدة ، الحسنى نسبا الزيدى العدلى مذهبا ومستندا ، المعتزلى معتقدا » ، ولد بمدينة كوكبان « فى اليوم الثامن من شهر محرم عام ١٢٨٢ هـ (١٨٦٥ م) ، و يتصل نسبة الى الامام المتوكل يحيى شرف الدين » .. نشأ بمدينة « كوكبان » حيث تربى فى حجر والده الذى كان نائبا لأمير البلاد الكوكبانية محمد ابن شرف الدين ابن احمد قبل دخول هذه البلاد تحت حكم الإمام يحيى حميد الدين ، و بدأ دراسته فيها — أى فى « كوكبان » — وتعلم بها القرآن والخط والحساب ومبادىء علوم الدين والنحو وعلوم الحديث والفقه وأصوله وعلوم العربية ، وفى حوالى العشرين من عمره إنتقل إلى صنعاء لإستكمال دراسته ، و بعد حوالى خمسة عشر عاما عاد الى « كوكبان » ليقوم بالتدريس بجامع مدرسة « كوكبان » .. « ولقد كان لعمقه وحسن أسلوبه فى التدريس » أن إندفع الكثير إلى حلقات درسة وزادت ساعات تدريسه فتخرج على يده العديد من العلماء المحققين ، وإستمر مشغولا بالدراسة والتدريس حتى وفاته . وقد عرض عليه منصب القضاء فى « كوكبان » أكثر من مرة ، فى عهدى الحاكمين التركيين « حسين حلمى باشا » « وأحمد فيضى باشا » ، كذلك فى عهد الإمام يحيى غير أنه كان يعتذر دائما ، ورغم ذلك كان الأخير يحيل عليه بعض القضايا للبت فيها ، لثقته بعلمه وفطنته . وفى نفس الوقت ، قام أحيانا بوظيفة « حاكم تراضى » (وهو القاضى الذى يلجأ اليه الأهالى للتقاضى أمامه طواعيه و بناء على رغبتهم الخاصة ، لشهرته العلمية وذكائه وسرعة بته فى القضايا ، نظير أجر — غير محدد — يدفعونه اليه ، وكانت الحكومات فى اليمن — ومازالت — تعترف بهذا النظام وتقوم بتنفيذ أحكامه إذ لزم الأمر للتدخل ، طالما أن الطرفين المتخاصمين قد إرتضيا الحكم ، و يعتمد هذا النظام أساسا على سمعة القاضى فى منطقته وعلى إعتماد الحكومة له) إذ كان يأتى اليه المتخاصمون « من مناطق نائيه لغرض حل

قضاياهم » ... « والى جانب هذا فانه كان مستنير البصيرة صريحا فى كلامه آمرا بالمعروف ناهيا عن المنكر لا يخاف فى الله لومه لائم ولا صوله حاكم مقدما النصيحة للجميع مسديا بها لولاة الأمر » .. وتوفى المترجم غرة شهر الحجة عام ١٣٥٩ هـ (يناير ١٩٤١ م) عن ثمان وسبعين عاما . (ترجمة مقدمة من أحد أحفاد المترجم له بناء على طلبى ، وهو محمد حسن شرف الدين بوزارة الاشغال حاليا) .

(٧) وصايا ناظر نفسه ، عبارة الوالى التركى التى حوّل بها الشكوى الى ناظر الوصايا لابداء الرأى .

(٨) ربع مائة ؛ أى خمسة وعشرون ، ومازال التعبير مستعملا إلى الآن ، والمقصود خمسة وعشرون رطلا . أما القشر فهو قشر حبات البن ، فبعد حصاد الثمرة تعرض للشمس لتجفيفها ثم تبعد القشرة عن الحبوب . و يفضل اليمنيون استعمال قشر البن ، أما الحبوب فتعرف « بالصافى » وهى التي يصدرونها الى الخارج . و يغلى القشر فى الماء مثل الشاى لشربه ، والنوع الجيد من القشر لا يحتاج الى سكر لتحليته .

(٩) الملتزم ، هو الشخص الذى يلتزم بجمع إيرادات جهة معينة أمام الحكومة ، فيدفع مقدما المبالغ المقررة على الجهة ثم يجمع مادفعة من الأهالى ، وكان هذا النظام يرمى الى تأمين أموال الدولة ، غير أنه فى نفس الوقت كان يسبب ظلما للأهالى نتيجة وجود هذا الوسيط ، وهى وظيفة تاريخية قديمة عرفت فى العالم العربى أجمع . أما الملتزم فى هذه العبارة فهو الشخص المشرف أو المسئول عن وقف معين لجمع ايراداته وتوز يعة على مستحقيه .

(١٠) الشرفى ، لم نعثر له على ترجمة فى كتب التراجم المعاصرة ، كذلك لم ندرك كنه عبارة : « عن بيت الشامى » حيث أن المتوفى وأصحاب الشكوى من بيت شرف الدين ، ولعل الشخص المذكور يشرف على أوقاف البيتين .

(١١) جائحة أى مصيبة ، والمقصود هنا هو أنه اذا نقص المحصول لسبب من الأسباب الطبيعية مثل كثرة الأمطار أو ندرتها ، فانه ينقص بالتالى نصيب المستحقين فى السدس المذكور بالوثيقة .

(١٢) الفرمان ، تعبير تركى بمعنى القرار ، وقد شاع فترة من الوقت بالوطن العربى نتيجة تأثير الحكم العثمانى فى المنطقة .

(١٣) ديسمبر ١٨٩٩ م .

(١٤) محمد بن يحيى المنصور ، هو محمد بن يحيى بن محمد بن يحيى بن المنصور بالله الحسين بن المتوكل على الله القاسم بن الحسين الذى ينتهى نسبه الى الامام القاسم .بن محمد ، ولد عام ١٢٦٢ هـ تقريبا (١٨٤٦ م) ، ونشأ بصنعاء وأخذ العلم عن علمائها ... وتولى نظارة الوقف الداخلى بصنعاء ، وكان من جلة العلماء الأعيان الذين سافروا عام ١٣٢٥ هـ (٧/١٩٠٨م) الى السلطان

عبدالحميد (الثانى)، وفى عام ١٣٣٠هـ (١٩١٢/١١م) نصبه الامام يحيى عضوا فى محكمة الإستئناف الشرعية بصنعاء التى تأسست عقب صلح دعان الشهير بين الامام يحيى وأحمد عزت باشا عام ١٣٢٩هـ (١٩١١م)، ثم توفى ١٣٣٢هـ (١٩١٤/١٣م). (زبارة: نزهة النظر فى رجال القرن الرابع عشر، حـ ٢، ص ٥٩٠ – ٥٩١).

(١٥) عبارة طويلة باللغة التركية لم نتمكن من قراءتها وفهمها كما يجب تماما، لاختلاف اللغة، ولعدم وضوح رسمها، غير أنه قد فهمنا من بعض ألفاظها، ومن شرح أصحابها، أن: «صاحب الأمر» التركى قد وافق على رأى ناظر الوصايا، طالما أن هذا الرأى يتفق مع «شروط الواقف، ونصوص الشرع، وأحقية أصحاب الاستدعاء فى الوصية، مع إحالة الموضوع الى المحكمة الشرعية للتنفيذ». كذلك يلاحظ استخدام التأريخ الجريجورياني Gregorian System عند نهاية العبارة، وهو التاريخ الذى كان سائدا فى الامبراطورية العثمانية – وخاصة فى مناطقها الشمالية – كما كان مستخدما فى الشئون المالية – ومعتمدا عليه فى اليمن – كما سنرى فى بعض الوثائق التالية. ولم يستخدم أى من التاريخين: الهجرى الذى كان شائعا فى اليمن، أو التاريخ الميلادى الذى شاع استخدامه الآن وخاصة فى الدوائر الحكومية. ومن المعروف ان هذا التقويم الجريجورياني قد بدأ عام ١٥٨٢م بالنسبة للتقويم الجولياني المعروف فى اوربا و يقال أن كانون الثانى يبدأ يوم: ١٤ يناير فى التقويم اليمنى الحالى (Note: 3,P.5) من مقالة الاستاذ بيستون المشار اليه بالهامش: ١١، للوثيقة: ٨.

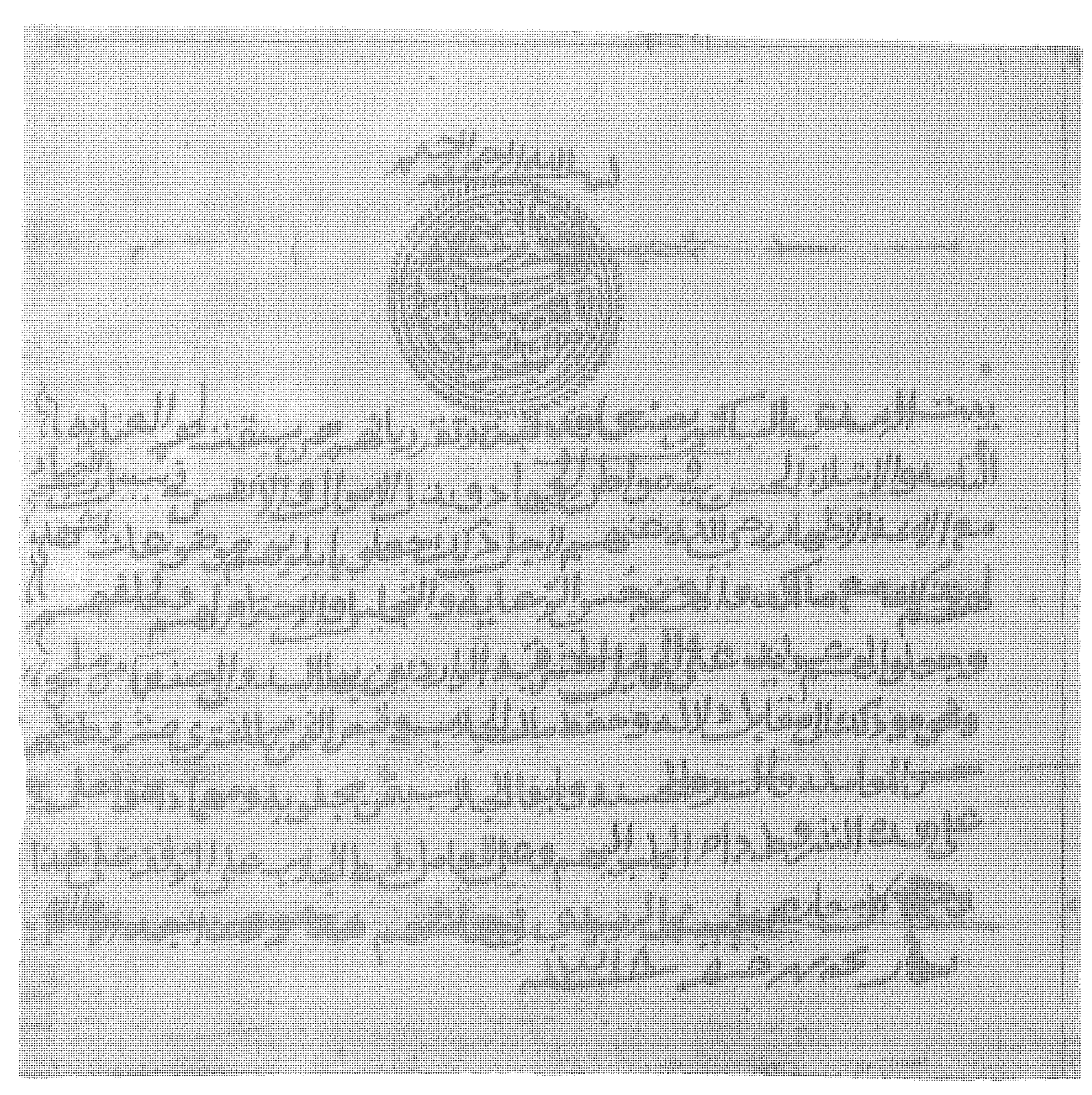
التعليق:

تنفرد هذه الوثيقة عن سابقاتها من الناحية الشكلية، فقد بدأت الكتابة عند أوائل الصفحة ثم سارت الكتابات والتأشيرات حسب المراحل التى مرت بها الوثيقة، فعقب كتابة الشكوى حوّلها المسئول التركى إلى ناظر الوصايا لإبداء الرأى، وتلى رأى الناظر أن وضع المسئول قراره، وحوله الى المحكمة الشرعية للتنفيذ. وقد وضعت هذه الكتابات جميعها فى سطورها مستقيمة، وتلت كل مرحلة الأخرى فى ترتيب يشبه مانتعوده حاليا فى المذكرات الحكومية، ولاشك أن هذه الصورة بالاضافة الى وضع طابع التمغة على الشكوى ليدل على شكل النظام البيروقراطى الذى حاول الأتراك إدخاله فى اليمن، غير أن ذلك النظام لم يستمر طويلا، اذ عاد الأئمة بعد خروج الأتراك من اليمن الى عادتهم وتّعد هذه الوثيقة أيضا من الناحية الموضوعية من أهم الوثائق التى حصلنا عليها، لا للجانب الشكلى الذى أشرنا اليه، بل لانها تصور العلاقة بين مواطن يمنى ومسئول تركى فى مسألة شرعية، وتوضح الأجراء الذى اتّخذه الأخير، فأحال الشكوى الى ناظر الوصايا قبل أن يبت فيها، وهذا مما يعبر عن طبيعة الأسلوب الإدارى الذى إتبعه الأتراك فى حكم اليمن حينذاك – وقد حقق الوالى طلب الشاكين طالما أنهم أصحاب حق كما ذكرنا فى الهامش (٧)، و بعد أن استوفت الشكوى إجراءاتها

الإدارية ، وبعد أن وضح رأى الشرع ممثلا فيا كتبه ناظر الوصايا . أما الاجراءات فتمثلت فى التحويلات من مرحلة الى أخرى حتى تم البت فى الموضوع ، وهى : ناظر وصايا نفسه ، مجلس ادارة به ، ومحكمة شرعية . أما الجانب الشرعى فقد تولاه الرجل المختص بتنفيذ الوصايا ، فأبدى رأيه فى وضوح وتفصيل . اذ حدّد المبلغ المستحق ، وعين جهة الصرف ، ولم ينس الإشارة الى أثر الظروف الطبيعية على محصول هذا الوقف من عام الى آخر فقال : « واذا نقصت الثمرة بجائحه فلها حكمها » ، ثم وضع الأمر فى النهاية بين يدى المسئول الادارى ليتخذ مايراه .

والجدير بالذكر أن الوالى التركى الذى صدرت فى عهده هذه الوثيقة هو حسين حلمى باشا الذى شهد له المؤرخون اليمنيون بأنه كان عادلا محبوبا بين الأهالى والعلماء . (الواسعى : تاريخ اليمن ، ص ١٧٥ ، ١٧٨) . وبالاضافة الى هذه الشهادة التاريخية ، فإن هذه الوثيقة تدل من ناحية أخرى على سرعة البت فى القضايا لدى هذا الوالى ، إذ بمقارنة سريعة بين التواريخ المذكورة بالوثيقة يتضح أن جميع خطواتها قد تمت فى أقل من شهرين منذ أن قدمها أصحابها إلى الوالى ، إلى أن أمر هو بتحويلها الى المحكمة الشرعية بعد أخذ رأى ناظر الوصايا .

□■□



(صورة الوثيقة رقم ١٧)

نَص الوثيقة

بسم الله الرحمن الرحيم

(الختم : أمير المؤمنين المنصور بالله رب العالمين) (١)

« بيت الزُبيدى » الساكنين بصنعاء قد نبه وتقرر بأنهم ممن سبقت لهم العناية التامة ، والإبتلاء الحسن ، فى مواطن الجهاد ، و بذل الأموال والأنفس فى سبيل رب العباد ، مع الأئمة الأطهار ، رضى الله عنهم (٣) ، لأجل ذلك جعلو (جعلوا) بأيديهم موضوعات (٤) تشهد لهم بذلك مع ما أكدوا لهم من حسن الرعاية والتجليل والاحترام لهم ولخلفهم ، وجعلوا لهم عوايد على الحمايل (٥) المشرقية (٦) الواردين بها البدو الى صنعاء من ملح (٧) ونحوه ، وذلك الى مقابل دلالة (٨) ، وحفظ مال الجلاَّب (٩) ، وقبض الثمن من المشترى بشروط عليهم حسن المعاملة والسيرة الحسنة وايفا (ايفاء) الجلاب بثمن مجلوبه . ومهما داموا على هذه الشروط دام الجلب اليهم . وعلى العامل (١٠) ضبط الجلاّب على التوقف على هذا ، ومنع كل معارض لبيت « الربيدى » فى معاشهم هذى (هذا) ، وهذا بعد الإطلاع ، بتاريخه شهر صفر ١٣١٨ (١١)

الهوامش :

(١) الختم خاص بالامام المنصور بالله محمد بن يحيى حميد الدين ، وسبق تقديم ترجمة له بالهامش الأول للوثيقة رقم (١٤) . ويختلف هذا الختم عن ختم تلك الوثيقة وإن كان يتفق مع ختم الوثيقة رقم (١٥) ، فهو أقل حجما وأكثر بساطة فى عبارته ، مع وجود خطوط زخرفية حول العبارة التى بداخله وهى : « أمير المؤمنين المنصور بالله رب العالمين » .

(٢) بيت الزُبيدى ، هو أحد البيوت الصنعانية المعروفة إلى الآن ، وعرف عن أفراده إشتغالهم بالتجارة ، وهذا هو الذى دعا الإمام إلى منحهم الإمتيازات التى وردت بالوثيقة . وفى النصف الثانى من القرن العشرين (الميلادى) برز أحد أفراد هذا البيت وهو المقدم « على الربيدى » ، اذ كان أحد ضباط ثورة سبتمبر ١٩٦٢ م ، وتولى عدة مناصب هامة منها : محافظ لواء الحديدة خلال سبعينات هذا القرن .

(٣) تشير هذه العبارة الى أن بيت الربيدى كان على اتصال بالأئمة السابقين ، وأنه بذل الكثير من أجل الوقوف الى جانبهم ضد العثمانين .

(٤) «موضوعات» هنا تعادل ما رأيناه من قبل فى الوثائق السابقة مثل كلمة : «شواهد» ، أى القرارات التى كان يصدرها الأئمة السابقون لبيت الرُبيدى ، وهذا يعنى بالتالى أن هذه الوثيقة لها جذورها أو خلفيتها التاريخية ، ولم تكن الأولى من نوعها التى يصدرها الأئمة لصالح بيت الربيدى .

(٥) «الحمايل» ، أى الأشياء المحمولة وهى البضائع .

(٦) المشرقية ، أى الواردة من جهات شرق اليمن مثل جهتى مأرب والجوف .

(٧) يرجع النص هنا على «الملح» ، بصفة خاصة الى شهرة ملح الجهات المشرقية شهرة عالمية لجودته ، وهو من النوع الصخرى الذى بستخرج من الجبال ، غير أنه لم يستخرج الى الآن بشكل تجارى للتصدير .

(٨) الدلالة ، هى الأجرة التى يتقاضاها الدلال من البائع والمشترى ، والدلال هو الذى يتوسط بين الطرفين لإتمام الصفقة . (قانون صنعاء ، نشر وتحقيق القاضى حسين السياغى ، ص ٢٨٤) والدلالة ـــ كما نعتقد ـــ تساوى العمولة كما هو شائع الآن .

(٩) الجّلاب ، وهم التجار الذين يجلبون البضائع الى صنعاء ، وهم الذين أشارت اليهم الوثيقة من قبل «بالبدو»

(١٠) العامل ، هو الحاكم المدنى الادارى لمدينة أو قضاء أو ناحية أو عزلة ، وهى التقسيمات الادارية التى كانت سائدة حينذاك ، لذلك لفت نظرنا أن يوجه الامام أمره الى العامل دون أن يكون له نفوذ فى صنعاء ، وسنناقش هذا عند التعليق .

(١١) يوافق يونية ١٩٠٠م .

التعليق

تعيدنا هذه الوثيقة ـــ من الناحية الشكلية ـــ الى صورة الوثائق الإمامية التى تبدأ عند منتصف الصفحة و يعلوها الختم بعد البسملة ، والتى تختلف عن الشكل التركى الذى رأيناه فى الوثيقة رقم : ١٦ . غير أن هذه الوثيقة تتميز عن شبيهاتها بكثرة النقط على الحروف ، و بإعتدال سطورها ، وبمحاولة العناية بالأسلوب على قدر ما يستطيعه كتاب الديوان فى ذلك العصر وفى تلك الظروف ، فقد تخلل الوثيقة بعض الكلمات الدارجة . ورغم ذلك فتنسب هذه الوثيقة ـــ فى واقع الأمر ـــ إلى عهد الإمام المنصور محمد ، الذى ظهر فيه بوضوح العناية بالخط و بوضع النقط على الحروف و بالأسلوب و باستعمال المحسنات اللفظية مثل السجع ، وذلك بالنسبة لوثائق العهود السابقة .

ومن الناحية الموضوعية تقف هذه الوثيقة فى مصاف الوثائق الهامة مما بين أيدينا ، فهى خاصة بقطاع معين من سكان المدن وليست مثل سابقاتها التى خصت سكان الريف ، لذلك أعطتنا بعدا جديدا فى تصوير العلاقة بين الأئمة والأهالى ، واظهرت نوع الامتيازات التى يمكن أن يمنحها الإمام لشريحة اجتماعية محددة ، هى : التجار.

وقد أصدر هذه الوثيقة الامام المنصور محمد بن يحيى حميد الدين (٧/١٣٢٢هـ = ١٨٩٠/١٩٠٤م) الى «بيت الربيدى» بصنعاء ، الذى يعمل أفراده بالتجارة ، ليعلن أنهم من المشهود لهم بالبلاء الحسن : «فى مواطن الجهاد و بذل الأموال والأنفس فى سبيل رب العباد» ، لذلك حصلوا من الأئمة السابقين على : «موضوعات» «أو شواهد وقرارات» «تشهد لهم بذلك» . ورمى الإمام بذلك الى إثارة الحمية لدى بيت الربيدى وتذكيرهم بأمجادهم السالفة فى «نصرة الحق» ، وفى نفس الوقت رغب فى أن يشير الى ما كانوا يتمتعون به من امتيازات خاصة نتيجة وقوفهم الى جانب الائمة .

وأوضح الإمام طبيعة هذه الإمتيازات بالتفصيل وكأنه أراد النص عليها صراحة ليعلن تجديدها ، وهى تتمثل فى إعتماد بيت الربيدى وكلاء (قومسيونجية) بصنعاء ، لمصدرى بضائع مشرق اليمن ، فيقومون بإستلامها من «البدو.. الجلاّب» أى الموردين ، ثم يوزعونها على تجار التجزئة بداخل صنعاء أو المستهلكين مباشرة ، وذلك مقابل عمولة أو «دلالة» متفق عليها .

وقد وضع الإمام لبيت الربيدى شروطا محددة يلتزم بها حتى يستمر تمتعه بهذه الامتيازات ، فطلب منهم أن يشتهروا «بحسن المعاملة والسيرة الحسنة» ، وأن يقدموا الحق لأصحابه ، فيعطوا الموردين أثمان بضائعهم ، وأنهم إذا إستمروا على هذا التعامل الطيب فإنهم يظلون محتكرين لتجارة المشرق فى صنعاء دون أية معارضة من جانب التجار الآخرين .

و يلاحظ أنه فى مدن العصور الوسطى ــ والتى ظلت كما كانت عليه فى بعضها الى عهد قريب ومنها صنعاء ــ كانت التجارة تقوم على نظام التخصص ، لامن ناحية المكان فحسب مثل وجود سوق لكل سلعة : سوق الملح ، سوق البز ، سوق السلاح وغيرها ، بل وأيضا من ناحية تحديد الأشخاص الذين يقومون بالتجارة فى كل سوق و بكل سلعة حتى يطمئن التجار على أرزاقهم فى مجال تخصصهم ، وحتى لا يحتكر كبار تجار المدينة داخل مدينتهم ، فيتحكمون فى إحتياجاتها من السلع المختلفة ، و يضمن نظام التخصص هذا من ناحية أخرى ، حقوق جميع الأطراف المشتغلة بالتجارة والمستفيدة من ورائها ، فقد كان القبيلى والرعوى والبدوى ــ وهى تسميات أطلقت فى اليمن على غير سكان المدن ــ أى الذين يجلبون البضائع الى صنعاء ــ لا يقومون ببيع بضائعهم مباشرة الى الأهالى ، بل عليهم أن يسلموها الى «الدلال» المختص ، وكان على هذا الأخير ــ وهو معتمد من قبل الحكومة ــ أن يسلمهم أثمانها فورا ، أو يتعهد لهم بتسديدها بعد توزيع بضائعهم . ومن

ناحية ثانية ، فهناك الدلال ــ أى المستلم للبضائع الواردة الى صنعاء ــ وهو يحقق لنفسه فائدة أيضا ، اذ يقوم بهذا العمل « مقابل دلالة » أى عمولة محددة يحتفظ بها لنفسه . ومن ناحية ثالثة ، هناك السلطة التنفيذية ــ ممثلة فى الامام أو غيره ــ فهى تضمن إيراداتها كاملة محددة ــ سواء كانت زكاة أو ضرائب ــ اذ أن كميات البضائع الواردة وأسعارها محددة أيضا ، وكان هذا يسجل عند الأبواب المختلفة للمدينة ، كذلك عمولة الدلال كما ذكرنا ، لذلك كان يسهل عليها تحصيل حقوقها . ومن ناحية رابعة ، هناك المستهلك الذى يشعر إلى حد كبير بالأطمئنان إلى الأسعار المعروضة أمامه ، فبعد هذه التحديدات المتوالية ، وتحت اشراف الحكومة المستمر ، كان يصعب على تاجر الجملة أو تاجر التجزئة التلاعب بالأسعار . (للتوسع فى هذا الموضوع يرجع الى كتيب : « قانون صنعاء » ، نشر وتحقيق القاضى حسين السياغى) .

ولا شك أن الإمام كان يرمى من وراء اصدار هذه الوثيقة إلى أهداف سياسية ، فبعد فترة طويلة من فترات ضعف الحكم الأمامى ، وأثناء الصراع مع العثمانيين بعد عودتهم الى اليمن ، كان لزاما على الإمام أن يبحث عن شتات القوى المختلفة ليجمعها حوله فى معركته ضد العثمانيين . ولكى يصل الإمام الى أهدافه ، حرص على أن يُذكّر بيت الربيدى بأمجادهم السابقة الى جانب الأئمة ، وبما فى أيديهم من قرارات إمامية من قبل ، وبما تمتعوا به من إمتيازات فى عهد أولئك السابقين مقابل ما قدموه من خدمات ، و بأنه ــ أخيرا ــ يجدد ما كان لهم من وضع خاص ، وهذا كله ليضمن إنضمامهم اليه ، أو على الأقل حتى لا يتعاونوا مع العثمانيين . و بتعبيراتنا السياسية الحديثة يمكن أن نشبه موقف الامام هذا بأنه محاولة من جانب قيادة سياسية معارضة للحكومة المركزية ــ ويمثلها هنا العثمانيون ــ لإحتواء العناصر المتمردة الساخطة على الحكومة ، أو العناصر المعتدلة المسالمة التى تخشى المغامرة وتخاف الانحياز إلى جانب ضد الآخر .

غير أن ما يلفت النظر فى هذه الوثيقة هو أن يوجه الإمام أمرا إلى « العامل » فيقول : « وعلى العامل ضبط الجلاّب على التوقف على هذا » ، كأنه يلزمه بتنفيذ ما جاء بالوثيقة لصالح بيت الربيدى . ووجه الغرابة هو أن الامام المنصور لم تكن له حينذاك سلطة فعلية على صنعاء تمكنه من إصدار الأوامر الى « العامل » كما ذكرنا ، وخاصه أن الوالى العثمانى حينذاك هو حسين حلمى باشا (١٥/١٣١٨هـ=١٨٩٧/١٩٠٠م) الذى حسنت سيرته فى اليمن الى الحد الذى نستطيع أن نقول معه أنه قد سحب البساط من تحت أرجل الامام المنصور فى تلك الفترة القصيرة ، وسيتضح هذا بشكل كبير عند التعليق على الوثيقة التالية .

وهذا كله يثير أمامنا عدة تساؤلات :

فهل كان الإمام يريد أن يظهر سطوته أمام أهالى صنعاء ، رغم أن هذا قد يؤدى الى الإضرار ببيت الربيدى اذا عُلم عنه الإتصال بالامام ؟

وهل كان الامام يريدا أن يثبت وجوده ــ من خلال مثل تلك المكاتبات ــ وكأنه يقول لأهالي صنعاء أنه صاحب النفوذ فى كافة أنحاء اليمن ــ حتى لا يتخلوا عن مناصرته ولوسرا ــ رغم أن هذا يخالف الحقيقة التاريخية ، أو بالأحرى الواقع حينذاك ؟

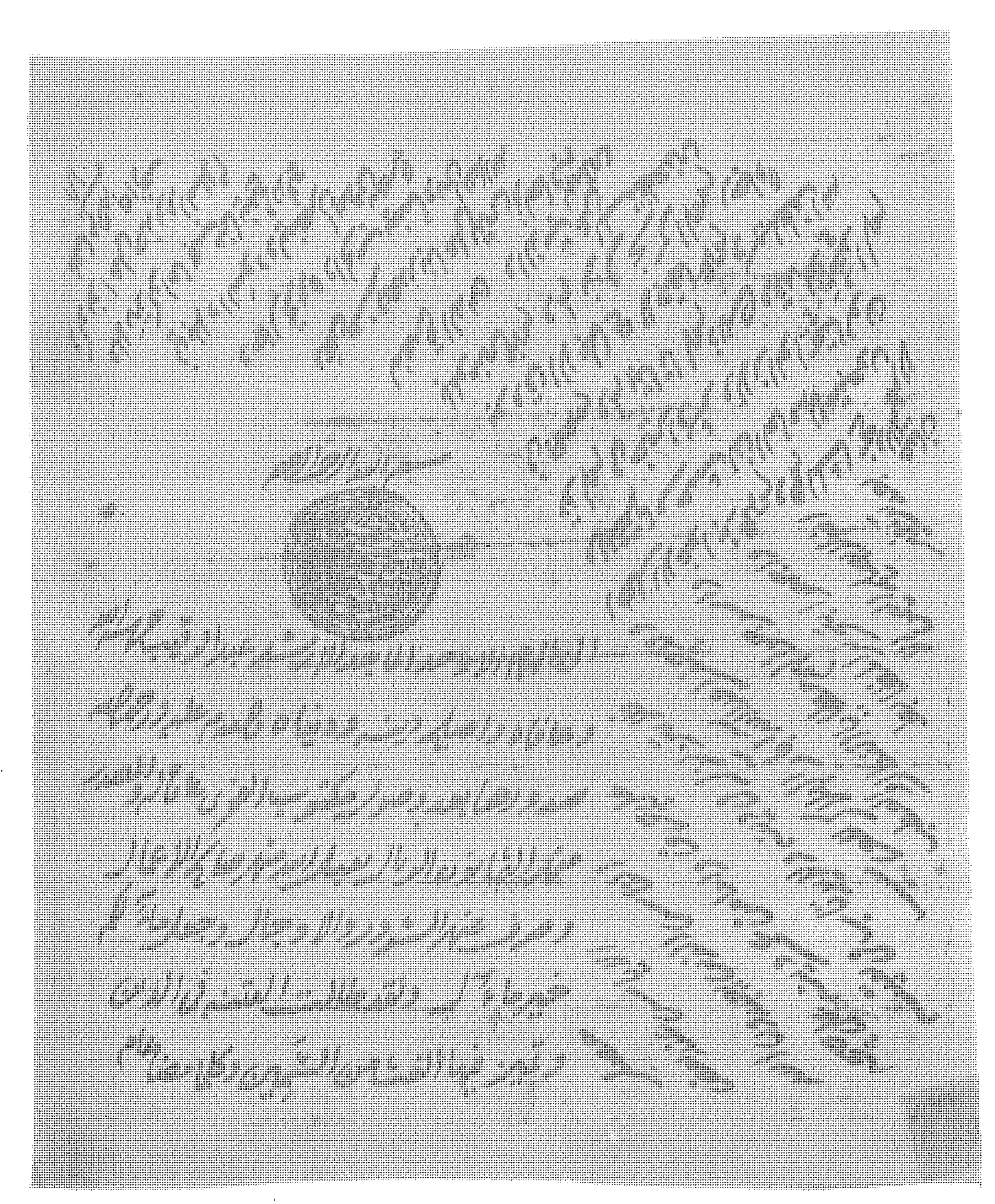
وهل كان الامام يريد أن يَهْمِس بَيْت الربيدى بأخبار هذه الوثيقة إلى زملائهم فى السوق ، أو إلى أقربائهم وأصدقائهم داخل صنعاء ، فيشيع حينذاك ــ هنا وهناك ــ أن الإمام هو صاحب السيطرة الحقيقية فى البلاد ، فتتزعزع بذلك ثقتهم بالعثمانيين ، رغم نجاح والى اليمن العثمانى حينذاك فى حكمه وأسلوبه ؟

وهل كان الامام يريد من وراء هذه الوثيقة ــ حتى ولو أخفاها بيت الربيدى فى ذلك الوقت ــ أن يشد اليه هذا البيت ــ فى حد ذاته ــ الذى يقيم داخل صنعاء ، والذى كان يمثل ثقلا تجاريا حينذاك ، فيقوم هذا البيت بالدعاية السياسية المطلوبة ، وحتى يرتكز عليه الإمام ــ اذا دعا الأمر ــ فيصبح من الدعائم التى يعتمد عليها عند حصار المدينة على سبيل المثال ؟

مثل هذه الأسئلة وغيرها تتبادر الى الذهن عند قراءة العبارة سالفة الذكر ، غير أن إجاباتها قد لا تشفى الغليل تماما فى تفسير أن يوجه الإمام حديثه الى « العامل » ، إلا إذا كان الإمام شديد الثقة بنفسه ــ أو أراد أن يتظاهر بذلك على الأقل ــ ليقنع الجميع بأن حكمه سوف يغطى اليمن دون ريب ، وأنه لذلك وزع أوامره الى هنا وهناك .

وأخيرا ، فلا شك فى أن هذه الوثيقة ، الى جانب الوثيقة رقم : ١٢ و « قانون صنعاء » الخاص بتنظيم العمل فى الأسواق ــ والذى نشره القاضى حسين السياغى عام ١٣٨٤ هـ = ١٩٦٤ م ، لاشك فى أنها جميعا تفتح أمام الباحثين بابا عريضا لبحث الجانبين الاجتماعي والاقتصادى بالمدن اليمنية قبل ثورة سبتمبر ١٩٦٢ م .

□■□



(صورة الوثيقة رقم ١٨)

نَص الوثيقة

بسم الله الرحمن الرحيم
(الختم : أمير المؤمنين المنصور بالله رب العالمين) (١)

الى الهمام الأوحد الماجد الأرشد عبد الرقيب (٢) حرسه الله وعافاه وأصلح دينه ودنياه والسلام عليه ورحمة الله .

صدورها بعد وصول مكتوب الفخرى (٣) عافاه الله ، والمصدر منكم الثمانون الريال (٤) ، تقبل الله\منكم صالح الأعمال ، وصرف عنكم الشرور والأوجال ، وجعل ماءلكم (مآلكم) خير ماءال (مآل) . ولقد طالت الفتنة فى الدين ، وتميز فيها الغث من السمين ، وكلما مضا (مضى) عام حصل الاياس (اليأس) عند بعض الناس ، الذين يعبدون الله على حرف ، وأما من عمر دينه على صحة فلا يتزلزل فى دينه ، ولا يرتاب فى يقينه . وقد حفر أعداء الله آبار الهلاك للعرب ، وأسرجوا لهم مطايا النكال والعطب ، وأجمعوا بتحرير المظابط (المضابط) أنه لا يصلح اليمن الا بعد تزفير (٥) أهل الاغواء بزعمهم ، وهم المشايخ والأعيان والفقهاء من حيث أن العامة لا يتبعون الا قولهم فى خير أو شر ، ولا زالوا يحتالون فى جمعهم ولم يتاتا (يتأت) لهم ذلك ، وقد لّوحوا لهم بروق الأطماع لاجتماعهم ، وسيلطف الله بالمؤمنين منهم . ولم نزل نحرك الهمم رجاء لنصرة الدين ، والذب عن المتسطعفين (المستضعفين) ، ونحن من وَعْد ربنا على يقين ، والعاقبة للمتقين .

وحال تحريره والحرب بيننا و بين أعداء الله فى بلاد السود (٦) ، ولينصرن الله من ينصره ، ولا تتركوا ما يجب منا (مما) ينفع و يدفع ، وكونوا على حذر، والسلام ختام ، بتاريخه ١٩ رجب ١٨ (٧)

الهوامش :

هو نفس الختم للإمام المنصور بالله محمد بن يحيى حميد الدين ، الذى ظهر على الوثائق السابقة

(رقم : ١٥ ، ١٧) ، و يبدو أنه الختم الذى ظل يستعمله حتى نهاية حياته ، والذى يختلف عن الختم الذى طبع على الوثيقة رقم : ١٤ .

(٢) عبد الرقيب ، يلاحظ أن الإمام لم يكمل إسم هذا النيخ حتى نتعرف عليه ، غير أنه كما يتضح من سياق النص ، كان الشيخ عبدالرقيب من آل الوادعى الذين تعرفنا عليهم خلال بعض الوثائق السابقة . وربما لم يذكر الإمام الإسم الكامل لهذا الشيخ لعاملين : أولهما : الناحية الأمنية ، أى حتي لايصيبه مكروه اذا وقعت هذه الوثيقة فى يد العثمانيين ، أعداء الإمام حينذاك . وثانيهما : أنه كانت هناك علاقة ودية عميقة بين الإمام والشيخ الى الدرجة التى لا يحتاج فيها الإمام إلى ذكر الإسم كاملا .

(٣) الفخرى ، . سبق أن تحدثنا عن هذه الشخصية فى الهامش رقم : ٤ للوثيقة رقم ١٥ ، يبدو أن الجانب الأمنى هو الذى دفع الى الاصرار على اخفاء اسم هذا التشخص ، إذ لم يشر اليه فى الوثيقتين الا بلقبه .

(٤) الثمانون الريال ، هذا المبلغ هو قدر الزكاة الذى أرسله الشيخ عبدالرقيب الى الامام ، وإن كنّا لا ندرى أى نوع من الزكاة كانت ، هل هى زكاة فطر ، أم باطن ، أم مال ، وهكذا . . .

(٥) تزفير، من زفر و يرجع الى الهامش رقم : ٥ للوثيقة رقم ١٤ ، لفهم المعنى اللغوى لهذا اللفظ ، وهو يعنى هنا الإبعاد والنفى .

(٦) السود : جبل ، وهو مير «السودة» ، اذ أنه يقع الى الجنوب منها ، ويحده غربا جزء من «كحلان» ، وجنوبا «كحلان عفار» ، «والسود» يتبع إداريا قضاء «عمران» االتابع لمحافظة صنعاء ، كما أن الجبل يقع غربى جبل «عيال يزيد» المعروف .

(٧) التاريخ بالكامل هو: ١٣١٨هـ ، و يوافق نوفمبر ١٩٠٠م .

التعليق :

تمثل هذه الوثيقة الشكل التقليدى الذى ساد الوثائق التى ترجع الى عهد الأئمة ، فهى كما نرى تبدأ عند الثلث الأخير من الورقة ، ليعلوها ختم الامام بعد البسملة ، وفى نفس الوقت لا مانع من آن تدور الكتابة على هوامش الصفحة لاستكمال الموضوع ، طالما أن هذا الشكل كان مسموحا به ومتعارفا عليه ، وطالما أنه كان يسمح بأن تتم كتابة الموضوع بأكمله فى صفحة واحدة . غير أنه يجب أن نلحظ أن هذه الوثيقة تنتسب الى عهد المنصور محمد ، وهو العهد الذى بدأ فيه الإهتمام باللغة ، والأسلوب ، والخط ، ووضع النقاط على الحروف ، والعناية بالمحسنات اللفظية مثل السجع وغير ذلك . وهذا جميعه مانلحظة هنا ، فقد كان هناك من جانب كاتب الديوان فى ذلك العصر ـــ عناية

بالخط والأسلوب ، ووضع النقاط فى أماكنها . ولا يعنى هذا الآ أن الأمر كان نسبيا ، أى بالنسبة لما رأيناه فى الوثائق السابقة ، فهناك نقص فى النقاط الواجب رصدها ، وكذلك هناك الاختلاف في رسم الكلمات بين ماكان شائعا حينذاك ، وبين ماتعودناه الآن ، وهذا ماحاولنا معالجته بقدر المستطاع أثناء نسخ الوثيقة ، ومانحاول أن نشير اليه فى نفس الوقت . أما الخطوط الأفقية الواضحة بصورة الوثيقة فهى نتيجة طى الوثيقة حتى يسهل حفظها .

وتعد الوثيقة ـــ من الناحية الموضوعية ـــ مليئة بالموضوعات المختلفة ، أو بالأحرى بصور وأوضاع العصر ، وتعكس كل ماكان يجرى به من أحداث :

فمن ناحية : نرى أن الوثيقة قد أحيطت بروح من السرية ، نظرا لظروف الحرب الدائرة بين الامام المنصور والعثمانيين ، اذ لم يشر الإمام الى أحد من الشخصين المذكورين فى الوثيقة اشارة صريحة ، بل أشار الى أولها بالاسم الأول فقط ، وأشارالى ثانيهما باللقب فقط ، وهو الفخرى .

ومن ناحية ثانية ، توضح الوثيقة طبيعة العلاقة التى كانت توجد بين الإمام والأهالى أثناء وجود الحكم التركى بالبلاد ، فحينذاك يقوم بين الطرفين نوع من الثقة والتعاون ، وخاصة لدى أبناء المذهب الزيدى الذين كانوا يعدون الإمام زعيمهم الروحى والدنيوى معا ، وأنه لابد من الوقوف إلى جانبه خلال صراعه مع العثمانيين . وهنا تتأكد هذه الصورة ، فالشيخ يرسل زكاته إلى الإمام وقدرها ثمانون ريالا ، وهو مبلغ يساوى الكثير حينذاك . ولا شك أن الشيخ كان يشعر أن بذل المال جزء من الجهاد ، اذ أنه بهذا يقوى الجبهة الداخلية ضد الحكم العثمانى ، طالما أنه لم يشارك جسديا فى المعارك الدائرة . ومن ناحية الإمام نرى أنه يقدم الشكر للشيخ على مابذله ، ثم يُبَشِّر اليه بأخبار الحرب الدائرة ، واخيرا يطالبه بالالتزام بموقفه من العثمانيين وعدم التعاون معهم .

ومن ناحية ثالثة ، نرى أن الإمام قد شكا الى الشيخ فتور موقف الأتباع والمناصرين نتيجة لطول فترة الحرب ، « وتميز فيها الغث والسمين » ، ولكنه سريعا يشير الى الصامدين الذين عمرت قلوبهم بالايمان حتى يقوّى بذلك ـــ وبطريق غير مباشر ـــ عزيمة صديقة الشيخ .

ومن ناحية رابعة ، لجأ الامام إلى أسلوب سياسى ذكى يعتمد على إخافة النصير من العدو حتى يزداد الأول ارتباطا به ، فقد ذكر الإمام أن العثمانيين قد أجمعت تقاريرهم وإستقر رأيهم على أنه لاهدوء فى اليمن إلا بعد نفى وإستبعاد ـــ أوإعتقال ـــ الذين يثيرون الشغب والأقاويل بين الأهالى : « أهل الأغواء بزعمهم وهم المشايخ والأعيان والفقهاء من حيث أن العامة لايتبعون إلا قولهم فى خير أو شر » وكأن الامام أراد أن يقول للشيخ أن العثمانيين يتربصون به الدوائر ، ليأخذ حذره ، وأنه لا نجاة الا بالوقوف مع القوات المعارضة للحكم العثمانى . وفى نفس الوقت ، عمل الإمام على تهدئة نفسية صديقه الشيخ ، فأخبره أن العثمانيين لم ينجحوا فى تحقيق مكيدتهم هذه ـــ وهى نفى أعيان البلاد ـــ رغم أنهم قد بذلوا كل مافى وسعهم من اغراءات لجمعهم حتى يقبضوا

عليهم . و بعد هذا كله يسعى الإمام إلى بث الاطمئنان تماما لدى صديقه ، فأكد له أنه مستمر فى إيقاظ الناس نحو قضيتهم ، وأن الحرب دائرة فى مناطق اليمن المختلفة .

ومن ناحية خامسة ، تجدر الاشارة الى أن مثل هذه الرسالة تمثل وسيلة اعلامية هامة من وسائل الأئمة فى ذلك الوقت نظرا لعدم توفر وسائل الإتصال الحديثة ، و يؤكد هذا أن الكتب اليمنية التى عاصرت الإمام المنصور وترجمت له قد امتلأت بعبارات مثل : « و بث رسائله الى مختلف الأمصار والجهات » ، أو « بث رسائله الى المشايخ والأعيان » وهكذا ، هذا الى جانب ارسال الرسل والدعاة الذين كانوا ينبثون بين الأهالى لا ثارتهم ضد العثمانيين .

وقد يشرح هذه النقاط جميعها الإشارة الى الظروف التاريخية التى أحاطت صدور الوثيقة ، فقد أشرنا فى تعليق الوثيقة السابقة إلى أن الوالى حينذاك هو حسين حلمى باشا الذى اشتهر بالعدل وحسن السياسة فقد نجح فى فترة قصيرة فى « قلع شجرة الرشوة » وعاقب عليها ، ولم يحاب أحدا ، وشرد أهل الظلم ، وقدم الناس شكايا من المأمورين الظلمة ... وأسس الوالى ادارة المعارف والمكاتب ودار المعلمين ومكتب الصنايع والاعدادية ، ورتب الولاية بترتيب تأباه العسكرية ، وكان يقرب أهل العلم والفضل ، وأجبر الناس على التعليم ، وحمد الناس أخيرا عاقبة ذلك ... » (الواسعى : تاريخ اليمن ، ص ١٧٥) . و بقدر ماأدت هذه السياسة الى كسب حب وتقدير الأهالى ، بقدر ما كثّفت حوله بغض وكره كبار المسئولين بالولاية وعلى رأسهم المشير عبدالله باشا القائد العسكرى ، فمن المعروف أن حسين حلمى باشا قد قام بجولة تفتيشية لتفقد أحوال المناطق الجنوبية ، وعزل بعض المسئولين الذين إشتهروا بالفساد والظلم ، فزاد هذا من القاعدة المعارضة له ، وكاد أن يفقد حياته نتيجة تلك السياسة التى انتهجها . وفى العام الذى صدرت فيه الوثيقة (١٣١٨هـ = ١٩٠٠م) تعرض الوالى لمحاولة إغتيال من قبل أحد المسئولين من الأتراك ، « بتشجيع بعض أمراء الأتراك المعزولين والمنبوذين بصنعاء مثله ، ومع ما كان بين الوالى و بين المشير عبد الله باشا الشركسى من التنافس » . (زبارة : أئمة اليمن ، ق٢ ، ص ٣٢٣) .

وقد هدفنا من وراء التعرف على هذا الوالى وشرح سياسته الى تأكيد ماذهبنا إليه فى التعليق السابق ، وهو: « أنه قد سحب البساط من تحت أرجل الامام المنصور فى تلك الفترة القصيرة » ، أى أنه حارب الظلم والفساد اللذين تفشيا فى اليمن ، واللذين أعطيا الامام المناخ الملائم لنشر دعايته ضدهم ، لذلك شكا الامام فى هذه الوثيقة من فتور الهمم .

□■□



بسم الله الرحمن الرحيم

سيدي مولاي عز الدين محمد بن يحيى حفظه الله تعالى

وحياه بتحية السلام وزاده فضل التحية والاكرام

والله يحفظ مولانا الامام ويؤيده [illegible]

ويجعل هذا الشهر محللا بذنوبنا بحق محمد وآله

وانه وصل كتابه الكريم [illegible]

التي [illegible] وكان يقال [illegible]

ولقد اصبتم المرمى ونصحتم [illegible]

العظمى [illegible]

(صورة الوثيقة رقم ١٩)

نَص الوثيقة

بسم الله الرحمن الرحيم

سيدى مولاى عز الدين محمد بن يحيى (١) حفظه الله تعالى ، وحيا محيّاه بشريف السلام ، وزليف التحية والإكرام والله يحفظ مولانا الإمام ، . يؤيد به شرائع الإسلام ، ويجعل هدا الشهر مرتحلا بدنوبنا بحق محمد وآله .

وأنه وصل كتابكم الكريم المبتسر بخروجكم وسلامتكم التى هى المراد ، وكما يقال : « قنع من الغنيمة بالإياب » ، ولقد أصبتم المرقى ، ونصبتم أعمدة السياسة العظمى ، فما للمهمات الآ المطمات (٢) . هذا وانه لم يتأخر الجواب الى اليوم ، الا أنى أرسلت الى المولى أيده الله بالكتب لأخذ رأيه وإعتماده ، فصدر ما ترونه من الإمام . يكون وضع المونة (٣) التى من لدينا بصناديقها ، والتى من الأخ الصفى احمد بن مثنى (٤) ، « والى بعد العيد يبدى الله و يعيد » (٥) ، وأن هدا الدين هو دين الله وهوأولى بنصرته وتأييده ، ليس علينا الا بذل المستطاع ، والله أساله أن يجعل أعمالنا خالصة لوجهه بحق محمد وآله . والنقيب العماد والشيخ مصور متحفان شريف السلام ورحمة الله ، ٢٤ شهر رمضان ١٨ (٦) .

مملوككم يحيى ين الامام سامحه الله(٧)

الهوامش :

١) محمد بن يحيى ، هو السيد محمد بن يحيى بن الحسن محمد بن الامام الهادى الحسن بن القاسم بن المؤيد بالله محمد ... مولده سنة ١٢٧٤ هـ (١٨٥٧م) ... وكان عالما كاملا ذكيا ألمعيا أديبا أريبا ، وصل الى الإمام المنصور بالله محمد بن يحيى حميد الدين الى « السنارة » حصن مدينة « صعدة » ولازمة وأرسله الإمام الى « حجة » ثم أرسله الى بلاد « يريم » فى سنة ١٣٠٩ هـ (٩١/١٨٩٢م) ثم عينه ناظرة فى مدينة « ساقين » ، وسارفى أيام الإمام يحيى سنة ١٣٢٣ هـ (٥/١٩٠٦م) الى بلاد « خولان الطيال » ، وفى سنة ١٣٢٩ هـ (١٩١١م) صحب الأتراك

الـذيـن كـانـوا فى أسر الامـام يحيى إلى عزت باشا بعد الصلح ، وكانت وفاته فى « الشرف » فى ربيع الأول سنة ١٣٣٨ هـ (١٩/ ١٩٢٠م) . (زبارة : نزهة النظر، حـ٢ ، ص ٥٩٢) .

(٢) « فـا لـلـمـهـمات الا المطمّات » : قول عربى سائر، يعنى أن الرجال العظام هم الذين يتغلبون على المهام الصعبة . و بالرجوع الى المعاجم يتضح أن : «المطمّات» تعود الى المصدر: طَمَمْ : طَمّ الماء ، يَطِّـم طَـمّـاً وطُـمُـوماً : عَلاَ وغَمَر، وكل ماكَثُرَ وعلا حتى غَلَب فقد طَمَّ يَطِمُّ ... (ابن منظور: لسان العرب المحيط ، حـ ٢ ، ص ٦١٥ ، ع ٢ ، ٣ ، ص ٦١٦ ، ع ١) .

(٣) المونة ، هى الأسلحة والذخيرة .

(٤) احمد بن مثنى ، هو احمد بن مثنى عنتر عامل حجور من قبل الامام المنصور، نشأ بوطنه بمخلاف « العود » وناحية « النادرة » من بلاد « قعطبة » جنوبا من صنعاء ، وهاجر الى مدينة « ذمار » ثم الى صنـعـاء ... ثم هاجر الى جبل «الاهْنوم» ... وأرسله الامام المنصور محمد فاستفتح له بلاد «أفـلـح » مـن بـلاد « الشرف » فى ربيع الأول سنة ١٣١٣ هـ ، وفى صفر ١٣١٤ هـ أرسله عاملا على بـلاد « الـشـرف » فضبط أمورها وأخذ الرهائن من أهلها . وفى سنة ١٣١٧ هـ أرسله الى بلاد «حـجـور» «والـشـرف» فـدوخ الـبـلاد .. ومـوتـه على الـصـحيح غرة المحرم ١٣٢٠ هـ (ابريل ١٩٠٢م) (زبارة : أئمة اليمن ، مجلد ٢ ، ص ٣٧٧ — ٣٧٨) .

(٥) مثل عربى معروف يعنى تأجيل أمر ما الى أمد محدود ، وأن الله فى خلال فترة التأجيل هذه سيغير من الأحـوال مـا يـشـاء ، والـتـأجيل هنا خاص بمحاربة الأتراك — كما نعتقد — الى ما بعد شهر رمضان .

(٦) والتاريخ بالكامل هو: ١٣١٨ هـ و يوافق : يناير ١٩٠١م .

(٧) هـو سـيف الاسلام يحيى ابن الامام المنصور محمد بن يحيى حميد الدين ، وهو الذى بويع بالامامه فيما بعد ، وحكم اليمن عند استقلاله حتى قتل عام ١٣٦٧ هـ (١٩٤٨م) .

التعليق :

تـبـدو فى هـذه الوثيقة الصورة التقليدية — للناحية الشكلية — التى شاعت حتى وقت قريب فى اليمـن ، فرغـم أن الـوثـيـقـة عـبـارة عـن خطاب شخصى ، ولا يعلوها أختام ، فقد بدأت عند حوالى مـنـتـصـف الـصـفحة ثم دارت الكتابة على الهامش و بأعلى الصفحة كالمعتاد . والوثيقة بخط الامام يحـيـى نـفـسه عندما كان سيفا للاسلام ، لذلك نلحظ فيها حسن الخط والعناية باللغة والاسلوب — بـالـنـسـبـة لـكـتـابات عصره — الابتعاد عن التكلف والصنعة التى كان يلجأ اليها كتّاب الديوان كما

رأينـا فى بعض الوثائق السابقة ، بل على عكس ذلك مال أسلوب الكاتب الى البساطة باعتباره ابن الامـام ، وهـذا الأمـر نفسه هو الذى يفسر لنا « الثقة بالنفس » التى ظهرت بالوثيقة رغم أنها موجهة الى شخصية هامة .

ومـن المـلاحـظ أيـضـا ، أن الوثيقة لا تحمل ختما ، وهذا يرجع الى أن كاتبها انما هو سيف اسلام وليس امام ، و يبدو أن وضع الختم على الوثائق كان من حق الأئمة فقط دون غيرهم .

ومن الناحية الموضوعية ، فقد عبرت الوثيقة عن أمور شتى :

فن ناحية ، نرى هنا قدر الإحترام الزائد الذى أبرزه إبن إمام ذلك العصر لمن وجّه اليه خطابه ، فـقـد خاطبه : « سيدى مولاى عز الدين . . » أى بجميع الألقاب المتداولة حينذاك ، ثم أحاط توقيعه أيـضا بكل صور التواضع التى تناسب طبيعة ذلك العصر ، والتى تتمشى مع الظروف التاريخية التى أحـاطـت صـدور الـوثـيـقـة ، فقد أطلق على نفسه لقب : « مملوككم » ، ثم دعا لنفسه بأحد الأدعية حينذاك ، فقال : « سامحه الله » . وربما يرجع ذلك الى الأهمية الشخصية للمخاطب ، فهو سليل أحد الأئمة السابقين ، لذلك أبدى سيف الاسلام يحيى كل إهتمام وإحترام لمن أرسل اليه خطابه ، وربما أيـضـا يـرجـع ذلـك الى أن الامـام وإبنه فى حاجة الى جهود ذلك المخاطب وخاصة فى تلك الظروف الـصـعبة التى كانا يمران بها ، وهى التى تمكن خلالها حسين حلمى باشا من أن يسحب « البساط من تحت أقدام الامام » ، كما سبق أن ذكرنا خلال التعليق على النص السابق .

ومن ناحية ثانية ، تؤكد هذه الوثيقة ــ وهذا سبب إهتمامنا بها ــ ماذهبنا اليه قديما فى كتابنا : (تـكـو يـن الـيمـن الحـديـث ، طـ ١ ، ص ٥٨ ــ ٥٩) وهـو أن الامـام يحيى كان يشارك أباه الامام المـنـصـور حياته السياسية مشاركة تامة ، فكان يتصل بالقبائل ، و يقابل شيوخها ، ويحرر الرسائل ، و يـعـمـل على جمع الجيوش ، و ينتقل الى المناطق المختلفة إذا لزم الأمر ، وهذا جميعه ساعده على فهم مجـر يـات الأمور عندما انفرد بالسلطة و بو يع بالامامة عقب وفاة والده ، فنجح فى محاصرة صنعاء فى العالم التالى مباشرة من مبايعته .

ومـن نـاحـيـة ثـالـثـة ، قـضـت ظروف الحرب الدائرة حينذاك الى اخفاء حقيقة الأسماء الواردة بـالـوثـيـقـة ، فـالـى جـانـب اقتضاب اسم محمد يحيى كما أشرنا من قبل ، فلم يذكر الباقى الآ بلقبه فـقـط ، طـالمـا أن الـشـخـصيات المذكورة معروفة بين الطرفين ، فلم يكمل اسم أحمد مثنى ، كما ذكر الباقى بالاشارة فقط ، مثل « والنقيب العماد والشيخ منصور متحفان شر يف السلام . . » .

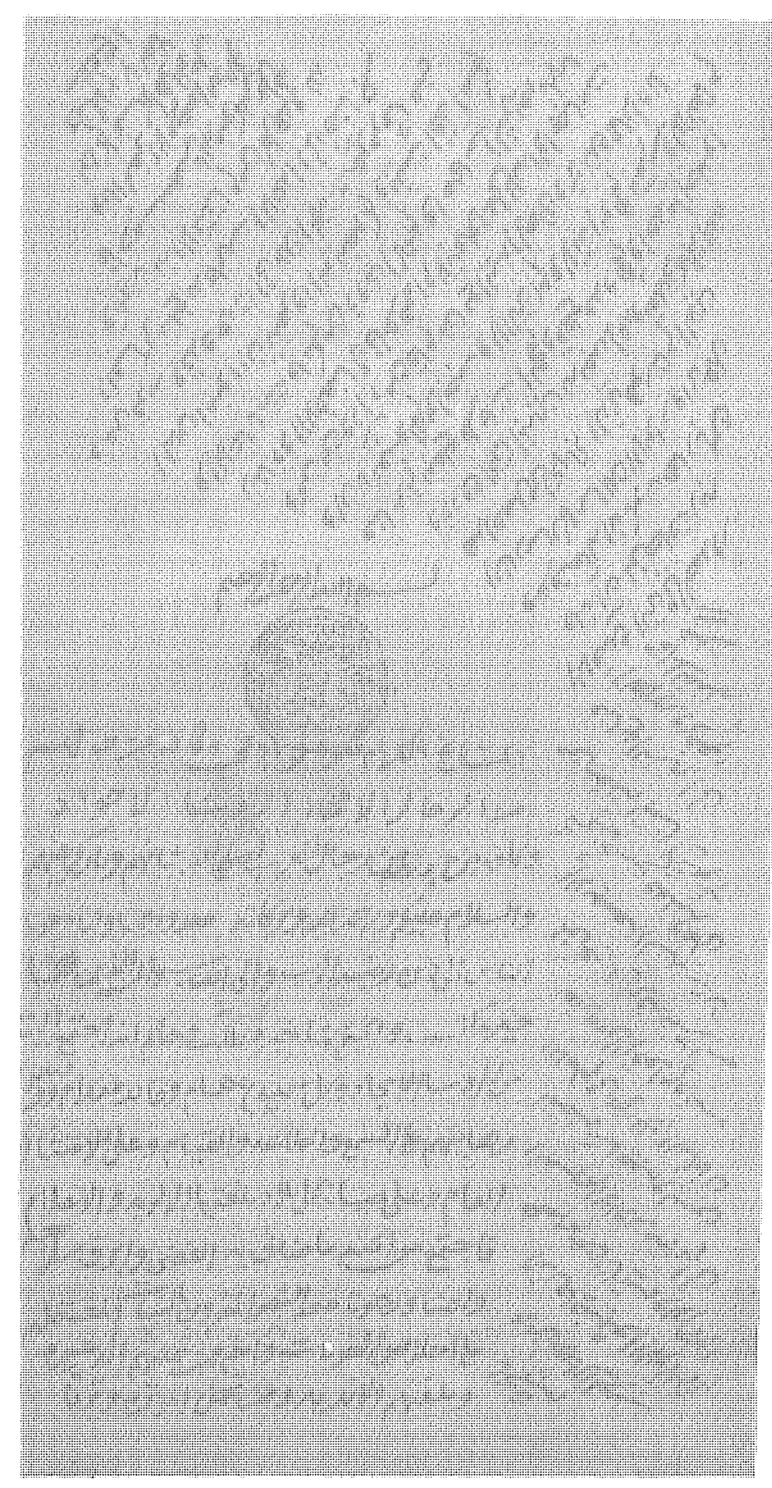
والـواقـع أن الحـرب ــ وظـروفـهـا ــ هـى المـوضـوع الأساسى للوثيقة ، فرغم غموض ماجاء بها لأسـبـاب أمـنية كما سبق أن أشرنا ، فيبدو أن محمد يحيى بن الامام كان قد شارك فى إحدى المعارك ضـد الـعـثـمـانـيين ، ولـكـنه لم يلحق بهم الهزيمة بل ، « قنع مع الغنيمة بالإياب » . كذلك يبدو أن

الشخص المذكور قد طلب أشياء ثم إستعجل وصولها مع بعض عتاب ، غير أن الامام المنصور كان يرى تهدئة الأحوال بعض الوقت لظروف نجهلها ، فأمر بوضع : « المونة التى من لدينا بصناديقها ... » الى آخر العبارة .

غير أن سيف الأسلام يحيى تعمد أن يدافع عن أبيه الإمام ، فردّ بأنه : « لم يتأخر الجواب الى اليوم ، الآ أنى أرسلت الى المولى أيده الله بالكتب لأخذ رأيه واعتماده .. » . كذلك تعمد سيف الاسلام أن يرفع من شأن أبيه الامام لتحقيق هدف سياسى هام ، وهو احاطة الامام بهالة من العظمة والإحترام بين معاصريه ، كبيرا كان أو صغيرا ، فدعا للامام فى خطاب شخصى وقال : « والله يحفظ مولانا الامام ، و يؤيد به شرائع الاسلام » ، ومن المعروف أن هذه الظاهرة ــ وهى الدعاء للامام القائم فى الخطابات الشخصية ــ سُنة جديدة استنّها سيف الاسلام يحيى ، فاستمرت قائمة معمولا بها منذ ذلك الوقت حتى قيام ثورة عام ١٩٦٢ .

وأخيرا ، فتجدر الإشارة الى أنه رغم الاحترام الزائد الذى أبداه سيف الاسلام يحيى للمخاطب بالوثيقة ، ورغم الأهمية الكبيرة التى للمخاطب فى تلك الفترة وفى هذه الظروف ، فان السيف يحيى لم يترك الفرصة تمردون أن يغمر و يلمز لذلك المخاطب ، فيذكر له فى نهاية الوثيقة بأن « هذا الدين هو دين الله وهو أولى بنصرته وتأييده .. » الى آخر العبارة ، وكأنه بذلك أراد أن يقول له أنه لا يصح لأحد أن يَمُنَّ على الله بما يقوم به من جهود فى سبيل نصرة دينه ، وأنه يجب أن تكون الأعمال خالصة لوجه الله . و يبدو أن هذا الغمز انما كان ردا على رسالة شديدة اللهجة ، قاسية العتاب ، فأراد السيف يحيى أن يصد هذا الهجوم بمثله ولكن فى دبلوماسية ذكية ، أى دون اللجوء الى العنف ، لكى لا يفقد إحدى الدعائم الهامة للامامة حينذاك ، فى وقت فلّ فيه الأنصار ، وانحسر المد الأمامى الى حد كبير نظرا لوجود وال سياسى حكيم هو حسين حلمى باشا ، كما أشرنا فى التعليقين السابقين . (انظر الوثيقتين رقم ١٧ ، ورقم ١٨).





(صورة الوثيقة رقم ٢٠)

نَص الوثيقة

بسم الله الرحمن الرحيم
(الختم : أمير المؤمنين المتوكل على الله رب العالمين) (١)

المشايخ الكرام بنو الوادعي (٢) ، وكافة من حولهم من الرجال الأمجاد الرؤساء الأجواد ، وكافة من حولهم من رجال العرب ، وأصلح الله شأنهم ، و بارك فيهم ، والسلام عليكم ورحمة الله و بركاته .

صدورها وإنا دعونا الناس الى دين رضية الرب ، والى الكتاب والسنة ، الذين (اللذين) هما خير مكتسب ، والحكم بهما خير مطلب وحاكم ، أنه إجتمع الينا من الرؤساء الأمجاد ، وكل سَمَيْدَعْ(٣) همام ، وقائد مقدام ، ووضعوا رهائنهم على السمع والطاعة والقيام ، وعلى الإمتثال العام ، وعلى صيانة كل بلاد بَلَغَتْهَا الألو ية والأعلام ، فاجتمع من الجند ماضاق به الفضى (الفضاء) ، وأبرق سلاحه وأضا (وأضاء) ، ورجونا معه النصر المقرون بالنيات ، المشتملة على اخلاص الطويات ، وانتم ممن شملتهم الدعوة و بلغتهم الأندية ، وممن تحمل المروّة ، وتربا (تربى) بالحميّة ، ومن رجال العرب الذين ما ضيموا الا ونهتم هممهم عن تأتيه ، ولا احلوا أنفسهم الا أوزعتهم إلى نقضة سامية . وليس للإمام فى الاسلام الاما كان لغيره من الأقوام ، ويجب لمن يخيل برقه غير ذلك ألا يضعه السكوت عن شئ يجب ، فعليه وعلى من بلغته كتبنا أن يكشفوا قناع التستر الى الظهور ، و يرفعوا حجاب الغفلة عن الأفئدة التى فى الصدور ، فانه آن لمن خاف ربه وعرف مآله أن يكون هاربا من النار ، سالكا مسالك الأبرار ، وأى عمل هوأفضل من الجهاد ، الذى هو سنام الدين ، وذروة الحق المبين ، به يعبد الله ، وتعلو كلمة الله ، فنأمركم بقطع طرقات العجم ، وقطع مددهم ، وأخذ ما أجلبوا ، وأن لا تعينوهم بواجب ولا التزام ، ولا تدانوهم بتقرب ولا إنضمام ، ونحن من وراء من قام نتابع اليه الرجال ، ونز يده مما زادنا ربنا ذوا (ذو) الأفضال . فاعرفوا ولا تبخلوا على

الله بالواجبات والإعانات، فإنكم من ذوى الهمم وأصحاب الشريعة : « يأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا ان تَنْصُروا اللهَ يَنْصُرْكُمْ وَ يُثَبِّتْ أَقْدَامَكُمْ » (٤) ، وعن قريب وقد وجهنا الى تلك الجهات عرمرما من العساكر تبلغ به قلوب الأعداء إلى الحناجر، و يكون به الإنتقام من كل عدو ولله فاجر، مستعينين بالله ، متوكلين على الله ، وما النصر إلا من عند الله ، فكونوا كما نحب ، كما هو المؤمل ، والسلام ، ٧ شعبان ١٣٢٢ هـ . (٥)

اهوامس :

(١) هذه هى صورة أول ختم للامام يحيى بعد مبايعته بالامامة ، و يتضح به أنه لم يذكر أو يشر إلا الى لقبه فقط ، هذا وسيظهر له عدة صور من الأختام فيما بعد كما سنرى .

ولاندرى هل اختفاء اسمه من الختم يرجع الى ناحية أمنية فحسب ــ نظرا لوجود الحكم العثمانى باليمن حينذاك ــ أم أنه نوع من التفاخر المتزايد الذى يؤدى الى عدم ذكر الأسماء والاكتفاء بالألقاب ، وخاصة أن صاحب الختم هو ابن إمام سابق ، وربما يرجع ذلك الى أن هذا الختم هو المحاولة الأولى التى اكتملت فيما بعد .

(٢) بنو الوادعى ، هم امتداد أسرة الوادعى المشار اليها فى بعض الوثائق السابقة ابتداء من الوثيقة الثانية بالمجموعة .

(٣) سمدع : السَمَيْدَع بالفتح : الكريم ، السيد ، الجميل ، الجسيم المُوطا الأكتاف ، والأكناف النواحى ، وقيل هو الشجاع ، ولا نقل السُمَيْدَع بضم السن ، والذئب يقال له سَميْدَع لسرعته ، والرجل السريع فى حوائجه سَميْدَع . (ابن منظور: لسان العرب المجلد الثانى ، ص ١٩٩ ، ع ــ ٢) .

(٤) سورة محمد آية رقم : ٧

(٥) ٩ أكتوبر ١٩٠٤ .

التعليق :

يرجع شكل هذه الوثيقة الى النوع التقليدى الذى ساد فى تلك الفترة ، وهو الذى يبدأ عند حوالى منتصف الصفحة ، ثم تلف الكتابة دائريا فى باقى فراغات الصفحة كما نرى . و يلاحظ أن هذا الختم هو أول أختام الإمام يحيى (هـ ــ ١) بعد مبايعته بالإمامة فى ربيع الأول ١٣٢٢ هـ (مايو ١٩٠٤ م) (زبارة : أئمة اليمن ، قسم ٢ ، ص ٤٠٣) . أى قبل صدور هذه الوثيقة بأربعة أشهر فقط ، كما نلاحظ أن الختم قد طبع بالحبر الأحمر، وهى عادة إلتزم بها الإمام يحيى بالنسبة لأختامه

طوال مدة إمامته ، و يقال أنه التزم باللون الأحمر تشبها بملوك حمير ، ولا ندرى صحة هذه الأسطورة .
و يلاحظ أن خط هذه الوثيقة يختلف عن خط الوثيقة السابقة ، مما يؤكد أنها ليست بخط الامام .
و يعتمد أسلوب الوثيقة على السجع بإعتباره من المحسنات اللفظية المتبعة فى ذلك الوقت ، وان أدى هذا الى الاختلاف مع رسم الكلمات الذى نتبعه الآن كما لاحظنا خلال نَسْخ الوثيقة . وقد تأكدنا أن هذه الوثيقة بخط أحد كتاب الديوان وليست بخط الامام كما يظهر عند المقارنة بينها و بين الوثيقة رقم ١٩ .

ومن الناحية الموضوعية ، فالوثيقة تزخر بالكثير ، اذ يحاول الإمام عند بدايتها أن يرفع من شأن آل الوادعى ، فيناشدهم بعبارات التفخيم والتعظيم ، من أجل تحقيق الأهداف السياسية التى يرمى اليها من وراء إصدار هذه الوثيقة .

وتبرز أهمية هذه الوثيقة فى أنها الأولى ــ مما لدينا من وثائق ــ التى يصدرها الإمام يحيى بعد مبايعته بالإمامة بقليل ، فهى بذلك تشبه الكثير مما أصدره الامام من رسائل فى تلك الفترة ، فقد كان عليه عند بداية دعوته الإمامة ، وفى الظروف التى إدعى فيها ، وهى وجود حكم تركى بالبلاد كان عليه أن يسارع بالإتصال بكل من يأمل فيهم المساعدة ، وخاصة ممن سبق لهم الوقوف ضد العثمانيين منذ أن جاءوا إلى اليمن لأول مرة .

وهذه الوثيقة مثل شبيهاتها ــ مما لم يقع فى أيدينا ــ تصور لنا الأسلوب السياسى الذى لجأ اليه الامام يحيى عقب مبايعته بالإمامة ، فهو يرفع الشعار المناسب لتلك الفترة التاريخية ، وهو أنه ماقام إلاّ ليدعو الناس إلى الدين الحق .. « والى الكتاب والسنة » . وفى نفس الوقت يريد الإمام أن يظهر بمظهر القوة لإغراء أصحاب الرسالة بالانضمام إلى صفوفه ، فيفخر أمامهم بوفرة من تجمع حوله من رجالات اليمن وشجعانها . و بعد ذلك يدعو الإمام آل الوادعى صراحة إلى الوقوف بجانبه ، فيقول : « وأنتم ممن شملتهم الدعوة .. » ، ثم يواصل اثارة الهمم و يناشد الضمائر وأنها لاتقبل الظلم . غير أنه يميل فى دبلوماسية الى التواضع حتى يحقق لنفسه المزيد من الشعبية وحب الجماهير ، فقال : « وليس للإمام فى الإسلام إلا ماكان لغيره من الأقوام ... » و يريد بهذه العبارة أيضا أن يقفز الى مايريد أن يصارح به آل الوادعى ، وهو الخروج من السّر إلى العلانية ، وأن عليهم أن يجاهروا بعدائهم للعثمانيين ، وأن يعلنوا الجهاد ضدهم : « وأى عمل هو أفضل من الجهاد ، كما جاء بالوثيقة . لذلك رسم الإمام ــ بعد ذلك مباشرة ــ لآل الوادعى خطه الحرب مع العثمانيين ،

وهى : « فنأمركم بقطع طرقات العجم .. » وهى خطة تتناول الناحيتين ، الحربية والمالية وتؤدى الى توجيه الضربات الى جسم الكيان العثمانى فى اليمن ، حتى يتمكن الإمام من توجيه الضربة الرئيسية إلى العثمانيين فى العاصمة صنعاء فيحاصر واليهم بها ، كما حدث فعلا بعد تاريخ هذه الوثيقة بقليل . كذلك تدعو الخطة نفسها إلى دفع آل الوادعى إلى بذل الاموال إلى الإمام بإعتبار أن

هذا هو التوجيه السليم لها : « ولاتبخلوا على الله بالواجبات والإعانات » .. وأخيرا عمد الإمام الى تشجيع آل الوادعى على مادعاهم اليه وهو الحرب ، فأخبرهم أنه قد أعد العدة وجهز جيشا كبيرا لمهاجمة العثمانيين فى مكان ماباليمن ، وربما كانت صنعاء نفسها ، كما أشرنا من قبل ، فهو لم يشر إلى مكان الموقعة التى يزمع خوضها الابعبارة غامضة هى : « وعن قريب وقد وجهنا إلى تلك الجهات عرمرما من العساكر ... »

والجدير بالذكر أن هذه الوثيقة ــ و بناء على كل ما أشرنا اليه ــ أنما تبرز أمرا ملفتا للنظر ، وهو أن الإمام يحيى قد مال إلى العلانية عند مخاطبته الأنصار ، وإلى اللهجة القوية ضد العثمانيين ، عكس ماقد لاحظناه فى الوثائق التى لدينا مما يرجع الى عهد الإمام المنصور. وربما يفسر هذا الموقف أن الإمام يحيى كان يريد أن يتظاهر بالقوة والسطوه عند بداية مبايعته بالإمامة ، حتى يشحن الجميع بأحاسيس القوة هذه ، وحتى يحقق بذلك الأهداف السياسية التى تناسب ظروف دعوته .

وهذه الأهداف تتمثل فيما يلى : ــ

فمن ناحية نرى أن الامام يحيى يعمل عند بداية دعوته على تكتيل الأهالى حوله حتى يستطيع أن يواجه العثمانيين ، وحتى يظهر أمام الجميع بأنه يحمل لواء المعارضة للحكم العثمانى .

وتعد هذه القضية أعم وأشمل من قضية إحلال إمام بدلاً من إمام ، لذلك تمسك بالقضية العامة ولجأ إليها من أجل تثبيت قضيته الخاصة ، وهى تدعيم نفوذه بين الأهالى .

ومن ناحية ثانية ، فمن المعروف أن حصول الإمام يحيى على الإمامة لم يكن أمرا سهلا ، بل ظهر له عدة منافسين ، إذلم يكن يكفى لترشيحه للإمامة أن يكون ابن إمام سابق ، بل كان من الضرورى أن يكون مستوفيا للشروط الأربعة عشر الواجب توفرها لمن يرشح نفسه للإمامة حسب المذهب الزيدى الهادوى (انظر كتابنا : تكوين اليمن الحديث ، ص١٩ ــ ٢٠ ، ٥٩ ــ ٦٤ ، وكتاب عبدالله الشماحى : اليمن ، الانسان والحضارة ، ص٩٧ ــ ١٠٩) لذلك كان على الإمام يحيى أن يشد الأهالى إلى القضية العامة ــ وهى محاربة العثمانيين ــ لشغلهم عن التفكير فى القضية الخاصة ، وهى المفاضلة بينه و بين منافسيه على الإمامة .

ومن ناحية ثالثة ، استغل الإمام يحيى إمكانياته المعنوية والمادية التى كونها لنفسه أثناء امامة أبيه المنصور، كذلك العلاقات السياسية والإجتماعية بالأهالى التى كان قد وطدها فى نفس الفترة ، استغل هذا كله ليّدعى الإمامة من ناحية ، وليسارع الى كسب الأنصار من ناحية أخرى ، وهنا جنّد نفسه وأعوانه لإعداد الرسائل والمكاتبات ، كما أخذ يعد بالمساعدات المادية فى نفس الوقت ، فيذكر : « ونحن من وراء من قام نتابع إليه الرجال ، ونزيده مما زادنا ربنا ذو الأفضال » ، وهذا كله حتى يثبت امامته وخاصة وهى فى شهورها الأولى .

وهكذا تتضح أمامنا أهمية هذه الوثيقة ، وأنها أبرزت أمامنا الأسلوب.السياسى الذى لجأ إليه الإمام يحيى عقب إدعائه الامامة ، كما حددت الأهداف التى كان يرمى اليها من وراء مثل هذه الرسالة .

□■□

[illegible]

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الهمام الماجد مرشد [illegible]

الوادعي [illegible]

صدورها وان مكتوبكم وصل [illegible]

اخبرنا كتاب المقدم [illegible] الصبري

وما توطاه من الفتنة في المخا [illegible]

البلاد [illegible] وضبطيتهم [illegible]

[illegible]

(صورة الوثيقة رقم ٢١)

نَص الوثيقة

بسم الله الرحمن الرحيم
(الختم : أمير المؤمنين المتوكل على الله رب العالمين) (١)

الشيخ الهمام الماجد مرشد بن عبدالله الوادعى حرسه الله تعالى ، وشريف السلام ورحمة الله .

صدورها وأن مكتوبكم وصل ، وبمثله أخبرنا كتاب « المقدمى » (٢) عن شأن « الصبرى » (٣) وما توخاه من الفتنة فى « المخادر» (٤) وساق إليها أمراء العجم (٥) وضبطيتهم (٦) وهى داخلة تحت صلحنا (٧) وقد كتبنا الى « المقدمى » بجميع مايحسن فى هذا وغيره ، فإعتمدوا تدبيره ودمتم محروسين ، وشريف السلام ، سلخ ربيع الأول سنة ٢٣ . (٨)

وقد ورد الينا من غير جهتكم إهتمامكم بهذا الأمر وقيامكم به أحسن القيام وأحسنتم ، فذلك دأب أهل الشيم ، وأصحاب المجد والكرم ، وبذاك تعلو درجتكم ، وتمتاز على غيرها مزيتكم .
وقد كتبنا حالا الى المشير والوالى (٩) وأعلمناهما بما أحدثه « على رضا » (١٠) وتَطَلبه ، فَنقض الصلح ، وإنّا أجبناهم إليه وهم فى أضيق من حلقة مُلأَت ، وأنه أُشكل علينا أمرهم ، ولا نحب أن يقال عنا شيا (شيئا) ، فان وفوا برفع الرتبة (١١) وتخلية « المخادر» فذاك ، والا دبرنا ما يصلح من الأمور، وما يردنا منهم خيفة قتال ولا انفتال (١٢) ، بل الوفاء بالعهود التى كان الله علينا معها كفيلا ، وشريف السلام ، سلخ ربيع الأول سنة ٢٣ (١٣) .

الهوامش :

هذه هى الصورة الثانية من صور أختام الامام يحيى ، وهى الصورة ـــ كذلك ـــ التى ساد ظهورها فى عهده . وقد تشابه هذا الختم مع سابقه (الوثيقة رقم ٢٠) فى الشكل ، فهما دائريان ،

غير أنهما اختلفا فى طريقة رسم الكتابة بداخلهما ، وقد سبق أن تكلمنا عن صورة الختم الأول ، أما صورة الختم الثانى ، فهى أكثر تطورا ، اذ قسم سطح الختم الدائرى الى مجموعة أهلّة ، كل هلال داخل الآخر ، وإحتوى كل منهم كلمات تكمل الأخرى ، لذلك قلنا أنه أكثر تطورا من السابق ، اذ برز فيه جانبا الفن والصنعة ، كما حمل كل ما يبغيه الامام من ألقاب وأسماء ودعاء . وقد جاء فى الهلال الأول والأكبر من الختم عبارة : « أمير المؤمنين المتوكل على الله رب العالمين ، ١٣٢٢ » ، ووضع فى الهلال الثانى ــ الأوسط ــ « الطغراء » الخاصة باسم الامام ، وهى : « يحيى محمد حميد الدين » ، وفى الهلال الأخير ــ الأصغر ــ عبارة : « نصره الله » .

(٢) المقَدِمى نسبة إلى المقدم ، أى الذى يتقدم الجنود ، سواء كانوا سرية أو كتيبة أو فرقة .. الخ ، وبمرور الوقت أصبحت الصفة أسما ، فالى الآن يوجد فى اليمن من يسمى « بالمقدمى » . وهذه الصيغة ــ أى المقدم ــ وردت على الآثار العربية كاسم وظيفة وكلقب فخرى ، بمعنى الرئيس أو القائد أو كبير القوم أو الطائفة .. (د . حسن الباشا : الفنون الاسلامية والوظائف على الآثار العربية ، ح ٣ ، ص : ٢٠ ــ ١١٢٧) .

(٣) الصبرى ، لم يفصح الامام عن من هو الشيخ الصبرى ، و يبدو أنه أحد أفراد أسرة « الصبرى » المعروفة الى الآن ، والتى تنسب الى جبل « صَبُر » الذى يطل على مدينة تعز الشهيرة ، وهى أسرة : « مشيخة ، أى يصبح أفرادها ــ أو من يبرز منهم ــ شيخا فى منطقته » . والشيخ هو رئيس القبيلة أو أحد أقسامها .

(٤) « المخادر » ، هى ناحية من نواحى قضاء « إب » التابع للواء (محافظة) إب ، (الويسى : اليمن الكبرى ، ص ٤١) .

(٥) « العجم » ، و يقصد به الأتراك .

(٦) الضبطية نسبة إلى فرق « الضبطية » التى كونها العثمانيون من أبناء البلاد ، وتشبه مهمتها مهام الشرطة حاليا .

(٧) صلحنا ، سنشير الى هذا الصلح خلال التعليق .

(٨) التاريخ بالكامل هو: ١٣٢٣ هـ و يوافق مايو ١٩٠٥ م .

(٩) المشير هو القائد العام للجيش بولاية اليمن ، أما الوالى فهو الحاكم المدنى لها ، وكانت النظم العثمانية الاولى تعد الوظيفتين وظيفة واحدة ، اذ كان الوالى يجمع بين يديه الناحيتين العسكرية والمدنية معا ، أما فى عصر التنظيمات العثمانية ، أى فى القرن التاسع عشر و بداية العشرين الميلاديين ، فقد مالت الدولة الى توزيع الإختصاصات ، فبرزت الوظيفتان المشار اليهما .

(١٠) على رضا ، هو المشير على رضا باشا ـــ المعروف بالقرشي ـــ الذى وصل الى «الحديده» فى المحرم عام ١٣٢٣ هـ (مارس ١٩٠٥م) على رأس عشرة آلاف مقاتل نجدة للعثمانيين باليمن ، وخاصة بعد أن ذاع خبر حصار صنعاء خلال هذا العام .. وقد تردد على اليمن قبل ذلك ، وكانت له معارك بها ، غير أنه قتل بعد أشهر فقط من وصوله اليها فى المرة الأخيرة هذه ، اذ قتل فى احدى المعارك بالقرب من مدينه «خمر» التى تقع الى الشمال من صنعاء (زبارة : أئمة اليمن بالقرن الرابع عشر، المجلد الثالث ، ص : ١٧ ، ٣٢ ـــ ٣٣) .

(١١) «الرتبة» ، جماعة من الجند يختلف تقديرها من جماعة الى أخرى ، ومن ظروف الى أخرى دون تقدير محدد .

(١٢) انفتال : أى ولا انصراف ، ومصدرها : فَتَل ، والفَتْل هو لَيُّ الشيء ، يقال انفتل فلان عن صَلاته أى انصرف ، وفتل فلان عن رأيه وفتله أى صرفه ولواه ، وفتله عن وجهه فانفتل أى صرفه فانصرف (ابن منظور: لسان العرب ، ح ٢ ، ص ١٠٤٨ ، ع ٢) .

(١٣) يلاحظ أنه نفس التاريخ السابق (هامش : ٨) ، إذ يعدّ هذا الجزء تكملة للخطاب نفسه .

التعليق :

تتشابه هذه الوثيقة مع سابقتها من ناحية الشكل ، فهى من النوع التقليدى الذى سبق الاشارة اليه . كذلك يتشابه الختم هنا مع الختم السابق حتى من ناحية حبره الأحمر . و ينقسم هذا الخطاب فى الواقع الى خطابين ، اذ كان من المعروف أن وثائق تلك الفترة تنتهى بوضع التاريخ . و يبدو أن الإمام أراد ـــ بعد وضع التاريخ الأول ـــ أن يضيف موضوعات جديدة ، و بعد الإنتهاء وضع نفس التاريخ دليلا على انتهاء الخطاب . و يلاحظ أنه وضع بالختم تاريخ صنعة وهو عام ١٣٢٢ هـ (١٩٠٤م) ـــ وهو العام الذى بويع فيه الإمام يحيى بالإمامة ـــ ووضع التاريخ عند نهاية الهلال الأكبر بعد انتهاء لقب الامام ، أما إسمه ، فقد رسم فى « طغرا » دقيقة الصنع ، وكأنها توقيع خاص . وتمد الطغرا جذورها فى التاريخ الاسلامى ، وهى خاصة بالخلفاء والسلاطين ، ونرجح أن العثمانيين هم الذين أتوابها الى اليمن ، فتأثر الامام يحيى بهم .

كذلك وضع اسمه ولقبه بالختم اعلانا عن قيامه بالامامة ، وتحديا للعثمانيين ومنافسيه من الأئمة ، وذلك لمواجهة الظروف التاريخية التى أحاطت بيعته .

ومن الناحية الموضوعية ، فالوثيقة تعبر عما كان يحدث فى تلك الفترة الحرجة من تاريخ اليمن ، وهى الفترة التى تلت وفاة الإمام المنصور، فقد كان النفوذ العثمانى مبسوطا على البلاد ـــ بما فى ذلك الشطر الشمالى من اليمن ـــ وهناك القوى المعارضة لذلك النفوذ والتى تزعمها حينذاك الإمام المنصور، ثم هناك ابن الامام الذى تمكن من أن يستفيد من كل امكانيات أبيه ، ومن كل مايحيطه

من ظروف تاريخية حتى يعلن إمامته . غير أن هذا الخلف لم يمثل تماما ذلك السلف ، فقد ظهر للخلف بعض المعارضين عند مبايعته بالإمامة ، بل ظهر له من نافسه وأدّعى لنفسه الإمامة . وازاء هذا كله ، نستطيع أن نقول أنه لم يكن أمام الإمام الابن إلا أن يجمع كل قوته حتى يضرب الأتراك والمنافسين له على الامامة فى وقت واحد ، لذلك عمل على جمع كافة القوى الوطنية حوله ــ و بأساليب مختلفة ــ حتى يتمكن من توجيه السخط الشعبى العام ضد الحكم العثمانى ، وحتى يغطى ــ بذلك ــ على كافة الادعاءات المنافسة .

وقد نجح الإمام يحيى فى تحقيق جميع أهدافه حينذاك ، فبعد مبايعته بالإمامة بقليل ، إستطاع أن يوجه أغلب القوى اليمنية إلى محاربة العثمانيين ، حتى توصل إلى محاصرة صنعاء نفسها ، فطرد واليها العثمانى ، ثم دخلها وإستقر بها بعض الوقت حتى إستعاد العثمانيون قوتهم فإستردوها من بين يديه . وكانت شروط الصلح محدودة بسيطة تنص على : « تسليمهم صنعاء وإنتقال العثمانيين » الى مدينة « مناخة » مركز قضاء « حراز » ، وأن يكون رفع أصحاب الامام عن محاصرة من فى مدينة « اب » وبلاد تعزّ باليمن الأسفل من الأتراك وأعوانهم ، وعقدت هدنة لمدة سنة كاملة .. (زبارة · أئمة اليمن ح٣ ، ص١٩) . وكان دخول الامام يحيى الى صنعاء فى صبح يوم السبت ٢٣ ربيع الاول عام ١٣٢٣هـ ، وكان دخوله من « باب ستران » بأعلا « قصر » صنعاء وإستقر فى دارين ببئر العزب الى سلخ جمادى الآخرة (من نفس العام) (نفس المرجع : ص ٢٢) .

و يتضح مما سبق أن الإمام يحيى قد نجح فى خلال عام واحد فقط ــ منذ مبايعته بالإمامة إلى دخوله صنعاء ــ من أن يكتل القوى الشمالية حوله ، وأن يوجهها إلى محاربة الأتراك فحقق بذلك نجاحا سريعا ، لا لتقليص النفوذ االتركى فى شمال اليمن فحسب ، بل ولا خماد صوت منافسيه أيضا فى ذلك الوقت المبكر بعد مبايعته .

واذا أردنا أن نحدد مكان هذه الوثيقة فى خضم الاحداث الدائرة حينذاك ، فنستطيع أن نقول أنها صدرت من مركز القوة ، أى عندما كان الإمام فى صنعاء عقب دخولها لاول مرة بعد مبايعته بالإمامة ، و بعد أن أزاح الأتراك عن المناطق الشمالية . غير أنه حدث عكس ذلك فى نفس الوقت ، فقد كانت هناك دماء تركية جديدة تدخل اليمن ، وأصبحت تهدد النجاح الإمامى بها ، وهى القوة التى وصلت الى الحديدة تحت قيادة على رضا باشا (انظر هامش : ١٠) . ولحقت بتلك القوة قوة تركية أخرى ، على رأسها أحمد فيضى باشا ، الذى تولى أمر اليمن حينذاك للمرة الثالثة : « وصل فى جمادى الأولى الى « مناخة » المشير أحمد فيضى باشا فى جيوش تملأ الفضاء من الأتراك وشرع فى نقض الصلح المعقود » . (زبارة : أئمة اليمن ، مجلد ٣ ، ص ٢٦) .

فى هذا الإطار نستطيع أن نفهم اشارة الإمام إلى الصلح المعقود بينه و بين الأتراك (هــ ٧) ، وأنهم قد خرقوا الهدنة المعقودة بين الطرفين أولا على يد رضا باشا ، وذلك قبل وصول فيضى باشا ،

لذلك كتب « الى المشير والوالى » ــ كما جاء بالوثيقة ــ ليلفت نظرهما الى ما حدث . ولم يكن الإمام حينذاك قد أدرك تماما مايدور حوله ، فالواقع أن الأتراك لم يعقدوا تلك الهدنة لمدة سنة إلا لأخذ الأهبة والإستعداد مرة ثانية للقضاء على قوة الإمام ونفوذه ، فوصل رضا باشا اولا إلى اليمن ، تمهيدا لوصول الوالى أحمد فيضى باشا ، الذى كان خبيرا بأحوال البلاد وأوضاعها كما أشرنا .

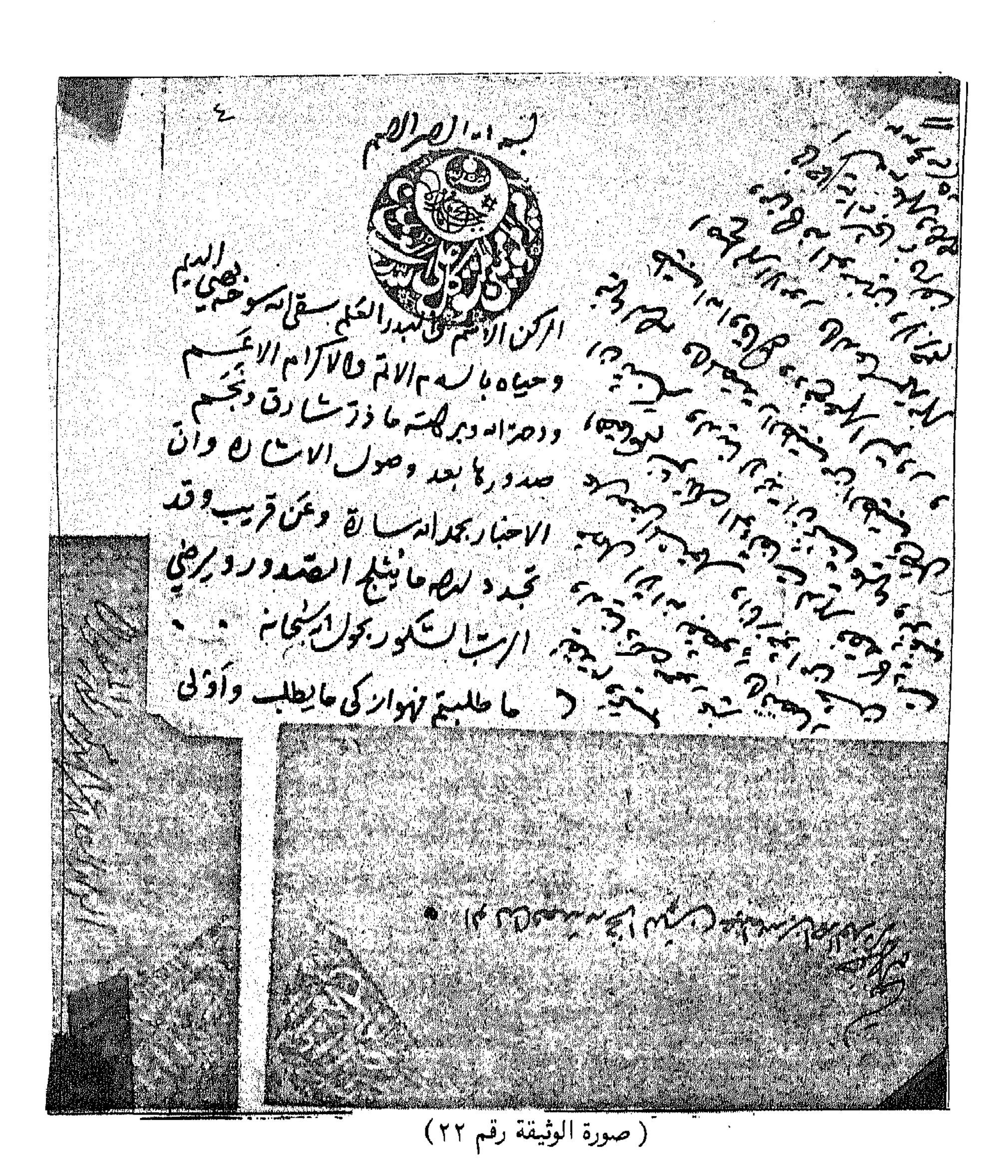
واذا أمعنّا النظر فى محتوى الوثيقة ، نجد أنه لم يكن من الضرورى أو المحتم أن تقف كافة القوى اليمنية الى جانب الإمام ، بل كانت بعض هذه القوى تقف إلى جانب الأتراك . وتشريح العلاقات حينذاك يبرز لنا الآتى :

أولا : تحمل هذه الوثيقة شكر الامام للشيخ مرشد الوادعى على موقفه منه ومن الاتراك ، و يطمئنه بأنه قد وصل من « المقدمى » مايؤكد صدق حديثه ، ومن هذا يتضح لنا أن هناك من كان يقف مع الامام ضد الأتراك .

ثانيا : هناك من انضم الى جانب الأتراك مثل الشيخ «الصبرى» ومن التف حوله من «الضبطية» اليمنيين ، وأن هؤلاء قد شجعوا الأتراك على مهاجمة «المخادر» رغم أنها : « داخلة تحت صلحنا » كما جاء بالوثيقة .

ثالثا : رغم وجود الصلح بين الإمام والاتراك لمدة سنة ، فقد شكا الإمام من أن الأتراك قد نقضوا الصلح (الهدنة) ، وأنه قد كتب إلى « المشير والوالى وأعلمناهما بما أحدثه على رضا » .

وهكذا تتضح لنا المواقف المتناقضة التى عبرت عنها هذه الوثيقة ، والتى دفعت الإمام إلى الرد على أحد المعارضين للحكم التركى ليشرح له الأمور الدائرة حينذاك ، وأنه قد تأكد من صدق موقفه وحسن تصرفه ، وأنه قد كتب الى « المقدمى ما يحسن فى هذا وغيره » أى بالنسبة للموقف المثار ، وأن على «الوادعى» أن يلتزم بما رسمه الامام فى كتابه الى المقدمى ، ولا شك أن الإمام وهو يسوق التفصيلات التى ذكرها فى خطابه الى «الوادعى» ، إنما يرمى الى تحقيق أكثر من غرض سياسى ، فهو حريص على أن يحتفظ بأنصاره ، وفى نفس الوقت يريد أن يرتبط هؤلاء الأنصار بعضهم ببعض ، لذلك أمر الوادعى بالرجوع الى المقدمى باعتبار ذلك تنسيق تنظيمى لقوى المقاومة حينذاك ، إذ قال له : « فاعتمدوا تدبيره ودمتم محروسين » . ومن ناحية أخرى ، ذكر للوادعى أنه كتب إلى قيادة الأتراك بوجود نقض للصلح المعقود بينهما ، وأن عليهم التراجع ، « وإلا دبرنا ما يصلح من الأمور» كما قال . غير أننا نرى أن الإمام كان يرمى من وراء ذلك إلى الايحاء بقوة مركزه وسلامة موقفه أكثر مما كان يعنى بحقيقة وضعه ازاء قوة الأتراك ، فلقد كان الإمام يعلم جيدا بمدى قوة هؤلاء ، وأنه لم يدخل صنعاء ــ لأول مرة ــ الا لتحقيق أغراض داخلية خاصة ، وليس لأنه أقوى من القوى التركية التى إضطرها الى الإنسحاب من صنعاء مؤقتا عام ١٣٢٣ هـ (١٩٠٥م) ، وكأنه بذلك أراد أن يتظاهر بانه مال إلى السلم من موقع القوة ، وليس لأنه يخشى قوة الأتراك كما كان يدرك تماما حينذاك .



بسم الله الرحمن الرحيم

الركن الأعظم نجل البدر العظيم سقى الله سوحه صيب الديم
وحياه بالسلام الأتم والإكرام الأعم
ورحمة الله وبركاته ما ذر شارق ونجم
صدورها بعد وصول الإشارة وأن
الأخبار بحمد الله سارة وعن قريب وقد
تجدد لنا ما يثلج الصدور ويرضي
الرب الشكور بحول الله سبحانه
ما طلبتم لهواز كي ما يطلب وأولى

(صورة الوثيقة رقم ٢٢)

نَص الوثيقة

بسم الله الرحمن الرحيم
(الختم : أمير المؤمنين المتوكل على الله رب العالمين)

الركن الاشم والبدر العَلم ، سقى الله سوحه بهنى الديم ، وحياه بالسلام الأتم ،والاكرام الأعم ، ورحمة الله و بركاته ماذرّشارق ونَجَم (١) .

صدورها بعد وصول الاشارة ، وأن الأخبار بحمد الله سارة ، وعن قريب وقد تجدد ان شاء ما يثلج الصدور ، و يرضى الرب الشكور بحول الله سبحانه .. (٢)

ماطلبتم فهو أزكى ما يطلب ، وأولى ما يقدم ويجب ، ولدينا ذلك معمور غير مهمل ، الا أنه بقصور واقتصاد على بعض المستعمل ، وانا نرجو حسن إهتمامكم نشر تلك المؤلفات لديكم ، فقد كادت أن تنكر ، ولدينا لابد أن نحث عليها ونُرغّب فيها ان شاء الله ، والمصدّر الطّيب من الطّيب وصل (٣) ، طيب الله أوقاتكم ، ودفع عنكم الشرور ، وأصلح لكم الأمور ، والدعاء مستمد منكم ومن كافة المؤمنين ، ولا برحتم فى حماية الله سبحانه ، وشريف السلام عليكم ورحمة الله ، ٢٢ محرم سنة ٢٥ . (٤)

الهوامش :

(١) قول مأثور يعبر عن الإمتداد والإستمرار .

(٢) وضعت هاتان النقطتان هكذا فى الأصل ، وهذه هى المرة الأولى التى نرى فيها مثل هذه الظاهرة ، فان النقطتين المتتاليتين فى الكتابات الحديثة تعبر عن استمرار الحديث وأن على القارىء أن يفهم ماتركه الكاتب ولم يعبر عنه فوضع هاتين النقطتين ، وسنوضح تفسيرنا لهذه الظاهرة بتوسع خلال التعليق .

(٣) المقصود من هذه العبارة أن الإمام تقبل هدية عبدالله بن الوزير ، وأن هذه الهدية كانت عينية ، وأنها كانت من الطيب أو البخور أو العود ، و يؤكد هذا عبارة الامام التالية وهى : « طيب الله

أوقاتكم ، فهى متداولة الى الآن خلال الأحاديث اليمنية فى الإجتماعات والمناسبات المختلفة ، إذ قد يقوم صاحب المنزل بتقديم العطر لضيوفه ، أو يضع هو أو غيره قطعة من « العود » فوق نار « المداعة » (النرجيلة) فيقول له بعض الحاضرين هذه العبارة وهى : « طيب الله أوقاتكم . »

(٤) التاريخ بالكامل هو: ١٣٢٥ هـ ، و يوافق : مارس ١٩٠٧ م .

التعليق :

تعتبر هذه الوثيقة ــ من الناحية الشكلية ــ ذات طابع تقليدى ، اذ أنها تخضع لتقاليد ذلك العصر ، فهى تبدأ عند الثلث الثانى من الصفحة ، ثم تدور الكتابة على هامش الورقة ، و يعلوها الختم ثم البسملة . غير أن ما يلفت النظر هو وجود هذه الوثيقة داخل مظروف على حوافه زخرفة بداخلها بعض الكلمات لم نتمكن من قراءتها سوى عبارة : « من المخيم المنصور » . ولا شك أن وجود مثل هذا المظروف وما عليه من زخرفة فنية جميلة ، انما يرجع الى التأثير العثمانى حينذاك .

أما من الناحية الموضوعية ، فالوثيقة تحمل الكثير وتعبر عن الظروف التاريخية التى صدرت خلالها . فنظرا لظروف الحرب الدائرة بين الإمام والعثمانيين ، ولأن المرسل إليه الخطاب كان قاطنا صنعاء ــ كما سنذكر فيما بعد ــ وهى تحت الحكم العثمانى حينذاك ، فلم يذكر الإمام إسم صاحبها كما هى العادة بل اكتفى بإطلاق الألقاب فقط .

ومن ناحية أخرى ، فقد اختلفت الآراء حول تحديد شخصية صاحب الوثيقة الذى وجّه اليه الإمام الخطاب ، فالبعض رأى أنه موجه الى قاسم بن حسين بن محمد أبوطالب ، الذى اشتهر باسم قاسم العزى ، والذى كان يقيم بين صنعاء والروضة ، وكان مشهورا بالعلم و بالصرامة فى الحق ، وظل كذلك فى عهدى الامامين يحيى وأحمد ، اذ كان مهاب الجانب حتى وفاته . وكان وقت اصدار الوثيقة هذه موضع ثقة الامام يحيى والعثمانيين فى وقت واحد ، فقد إعتمد عليه أحمد عزت باشا الى جانب القاضى الحسين بن على العمرى فى الإتصال بالإمام يحيى وفتح باب المفاوضات التى إنتهت بعقد صلح « دعان » الشهير (زبارة : نزهة النظر فى رجال القرن الرابع عشر ، ح ٢ ، ص ٤٧٦ ــ ٤٧٧) .

أما البعض الآخر فقد رأى أن الوثيقة موجهة الى عبدالله الوزير بدليل وجود إسمه على المظروف ، وأن هذا هو الذى دفع الإمام إلى عدم ذكر اسمه فى مقدمة الوثيقة وأكد هؤلاء رأيهم بأن عبدالله الوزير كان مقيما فى صنعاء حينذاك « طلبا للعلم » . (زبارة : نزهة النظر ، ح ٢ ، ص ٣٦٨ ــ ٣٦٩) . و يضيف أصحاب هذا الرأى بأن ما عرف عن شخصية قاسم العزى من مهابة وقوة ، لا يسمح بالقول أنه قدم هدية الى الامام ، بل على العكس فان هذا يليق بشخصية عبدالله الوزير « طالب العلم » حينذاك .

وكيفما كان الأمر فيبدو فى الوثيقة أن الامام قد ردّ الكرة الى قاذفها كما يقال ، فصاحب الوثيقة طلب من الإمام الاهتمام بنشر كتب التراث ، غير أن الإمام اعتذر فى دبلوماسية واضحة بأنه لايستطيع أن يقوم بهذا العمل رغم أهميته نظرا لضعف امكانياته ، وأن على الراسل أن يفعل ذلك ، أو كما قال الامام : — « وانّا نرجو من حسن اهتمامكم نشر تلك المؤلفات لديكم ، فقد كادت أن تنكر ، ولدينا لابد أن نحث عليها ونرغب فيها ان شاء الله . »

غير أن مايلفت النظر فى هذه الوثيقة هو تلك العبارة السابقة التى تبدأ بـ : « صدورها بعد وصول الإشارة . . » الخ ، فهى عبارة عامة غامضة تعبر عن أن الراسل قد أسرّ الى الامام بأخبار خاصة ، وأن الأخير ردّ عليه — بأسلوب خفى أيضا بما يطمئن ، فقال : « وقد تجدد إن شاء الله مايثلج الصدور . . » ، وربما كان الامام يريد أن يبقى على الخيط الخاص الممتد بينه وبين المرسل اليه الخطاب ، فتعمد أن يبلغه بأن أخبار « الأحوال الجارية » انما هى أخبار سارة ، ولا شك أن الشمولية والغموض ، وهما الصفتان اللتان غلفتا هذه الرسالة ، قد أدّتا الى وضع النقطتين فى النص ، واللتين أشرنا إليها فى الهامش رقم — ٢ — وذكرنا أن وضعهما كان أمرا جديدا بالنسبة للوثائق حينذاك . ومادفعنا الى هذا القول هو أن الامام حينذاك — أى فى عام توقيع الوثيقة — كان فى وضع لايحسد عليه ، فقد كان الوالى حينذاك هو أحمد فيضى باشا الذى عرف بالبطش والقسوة ، وبالدراية بأحوال اليمن — اذ كان حضوره فى هذا الوقت هو للمرة الثالثة التى يتولى فيها أمر البلاد . وكان فيضى باشا قد نجح حينذاك فى فك حصار صنعاء الذى فرضه عليها الإمام يحيى ، وطارده إلى قمم الجبال الشمالية ، غير أنه لم يقض على سطوته تماما ، اذ ظل الإمام يظهر مقاومته من حين إلى آخر كما يتضح من تاريخ تلك الفترة . (زبارة : أئمة اليمن ، ح ٣ ، ص ٩٢ — ١٠٩) .

وأخيرا ، فانه تجدر الإشارة إلى أن هذه الوثيقة محملة بالروح الودية ، كذلك بالأسلوب السرى الغامض ، وهذان الشكلان هما اللذان صبغا أغلب وثائق تلك الفترة ، نظرا لظروف الحرب الدائرة مع العثمانيين .

□■□

تأمر كافة لنفوا امننا وانصارنا بعقال رجال حاشد الذي وعصيمي وخارف وصريب وهمدان سفيان

وعقال رجال بكيل ارحب وسعبان وذو محمد وذو حسين وبني نوف ومرهبة ونهم وشرنجي وجبلي اصلح الله شأنهم

ورفع بسطر الشريعة والعمل بها قدرهم وكانه تجديد تهجير الهجرة المنصورية ... وسر مدينة ظفار وقراها

ومن حل فيها اصلي او منتقل من بعد تاريخ هذا واطرافها وسوقها والتجار والحبابل ورجالها ورجالتها

والاموال المنصورية وشقاها وقراشها وعلى الخصوص تهجير الاشراف الاماثل بني الحسين بن ...

مستمرا كاملا في جميع البلاد وكان هذا التهجير حسب التهجير الاول في لوازمه لمن ذكرناه واي

حدث من احد من وجوه اهل كل قبيلة على قبيلته حواره وملتزمه بما حدث من حرق او دابة

لا يخرجها من العيب والعار الا قيامها بذلك بلا تقويم ولا تحكيم على الملزم ولا بنادق واذا احدث

احد حدثة من غير اهل التهجير فان ذلك على اهل ... والحدث لهم جميعا والهجرة عند كل ...

وما كان قبل هذا فهو هدر الان بنصف الشريعة الى وجوه المهجرين وليس على الهجرة غير الشريعة

في كل امر صغيرا وكبيرا عند حاكم الحق سواء كان الخلاف فيما بين الهجرة او بينهم وبين غيرهم من المهجرين او غيرهم

الى وجوه اهل الوجوه وليس لاحد من طاغوت او قبيلة على الهجرة ولا قبول ولا بت ولا عقير ولا جوار

ولا رفق سواء كان المتنشب من الهجرة او غيرها وعلى الهجرة انصاف كل طالب بشريعة الله من اهل

الهجرة او غيرهم وكانت الهجرة مدينة ... لكل من ورد اليها في ليل او نهار لخايف ومخيف

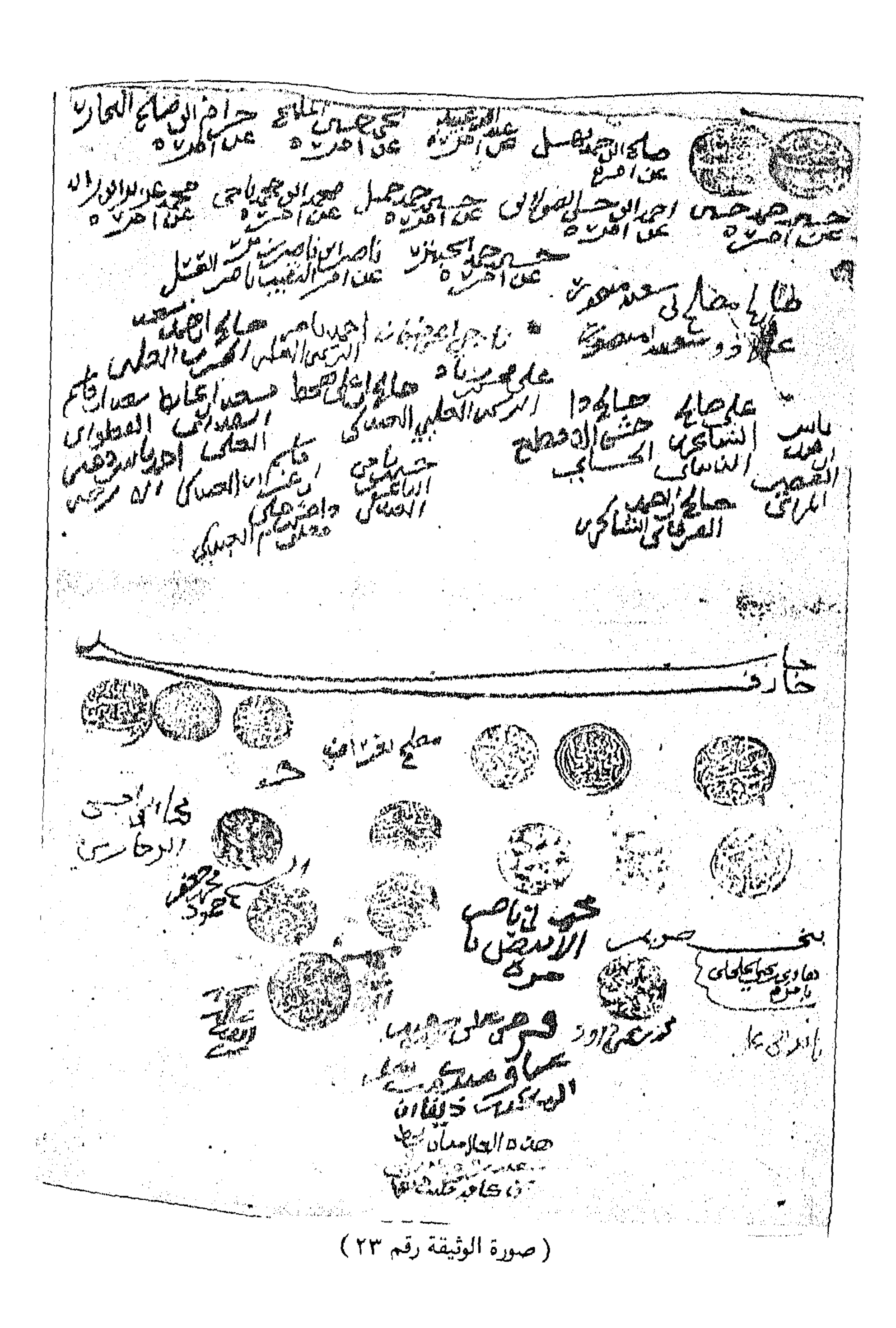
فليتحفظوا امننا ختومهم وعلاماتهم في هذا المرقوم فانا عازمون ان شاء الله على احياء الهجرة

المذكورة والدولة الشريفة والجامع المقدس ... وتحرير بتاريخ ٢٤ جماد ... [illegible]

تصديق وجوه رجال بكيل عقال ومشايخ

[illegible]

(صورة الوثيقة رقم ٢٣)



(صورة الوثيقة رقم ٢٣)

نَص الوثيقة

بسم الله الرحمن الرحيم
(الختم : أمير المؤمنين المتوكل على الله رب العالمين) (١)

نأمر كافة اخواننا وأنصارنا عقال (٢) رجال حاشِد : عِذَّرى وعصُيمى ، وخَارفى ، وصَريمى ، وهَمْدانى ، وسَنْحانى (٣) ، وعقال رجال بَكِيل : (٤) أرْحَب ، وسُفيْان ، وذو محمد ، وذو حسين ، و بنى نُوف ، ومرْهبَه ، ونِهم ، وسَريحى ، وجَبلَى (٥) ، أصلح الله شأنهم ، ورفع بِنُصْرةِ الشر يعة والعمل بها قدرهم ومكانهم ، بتجديد تهجير « الهجرة » (٦) المنصور ية (٧) : محروس مدينة « ظفار» (٨) ، وقراها ، ومن حل فيها أصلى أو مُنْتقل ــ من بعد تار يخ هذا ، وطرقاتها وسوقها ، والتجار والحمايل (٩) ، وجِمالها وجَمّالتها (١٠) ، والأموال (١١) المنصور ية وشقاتها (١٢) وفراشها (١٣) ، وعلى الخصوص تهجير الأشراف الأماثل بنى الضُمين (١٤) ، تهجير مستمر كامل فى جميع البلاد . وكان هذا التهجير حسب التهجير الأول (١٥) فى لوازمه لمن ذكرناه ، وأى حادث يحدث من أحد فوجوه (١٦) أهل كل قبيلة على قبيلتها « حوّاره » (١٧) وملتزميه بما حدث من عرف وآدابه ، لا يخرجها من العيب والعار الا قيامها بذلك ، بلا تقويم (١٨) ولا تغريم (١٩) على « الملزّم » ولا بنادق (٢٠) . واذا حدث أى حادث من غير أهل التَهجِير ، فكان ذلك على أهل الوجوه والمحدث (٢١) لهم جميعا « والهجرة » عند الأبيض (٢٢) ، وما كان فيمن اعتدى فهو هَدَر (٢٣) ، الا أن ينصف بالشر يعة الى وجوه المهجر ين . وليس على الهجرة غير الشر يعة (٢٤) فى كل أمر صغير أو كبير عند عَالِم مُحِقْ ، سواء كان الشجار فيا بين « الهجرة » أو بينهم و بين غيرهم من المهجر ين أو غيرهم الى وجوه أهل الوجوه ، وليس لأحد عرض طاغوت (٢٥) أو قبْيلة (٢٦) على « الهجرة » ، ولا قبول لا بث (٢٧) ولا عقير (٢٨) ولا جوار (٢٩) ولا رفق (٣٠) سواء كان الملتبث (٣١) من الهجرة أو غيرها . وعلى الهجرة انصاف كل مطالب بشر يعة الله

من أهل الهجرة أو غيرهم . وكانت الهجرة آمنة مؤمنة لكل من ورد اليها فى ليل أو نهار لخائف ومخيف ، فليضع اخواننا ختومهم وعلاماتهم فى هذا المرقوم (٣٢) ، فانا عازمون ان شاء الله على احياء الهجرة المذكورة « والحوطة الشريفة » (٣٣) والجامع المقدس بحول الله وطوله ، وحرر لتاريخه ٢٤ جمادى الآخرة سنة ١٣٢٨ . (٣٤)

[يلى النص مباشرة - كما يتضح فى الصورة - مجموعة ضخمة من الأختام والتوقيعات لأعيان المناطق والقبائل المشار اليها فى النص من مشايخ ونقباء وعقال وغيرهم . و يلاحظ أن مجموعة هذه التوقيعات قد قسمت الى مجموعات حسب القبل والمناطق ، فعند بداية المجموعة توجد عبارة : « هذه وجوه رجال بكيل عقال ومشايخ » ، وبجانبها فوق مجموعة الأختام اسم قبيلة أرحب ، و بعد عدة أسطر من التوقيعات يوجد اسم قبيلة نهم ، وقد كتبت بشكل ممدود لكى تفصل مجموعة من الأختام والتوقيعات عن الأخرى ، كذلك يوجد عند نهاية الصفحة اسم قبيلة « مرهبة » . وفى منتصف القسم الثانى من صورة الوثيقة يوجد اسم قبيلة حاشد ، وهى أيضا قد كُتبت ممتدة لتقسم الصفحة ، ولتفرق بين أختام وتوقيعات مجموعة بكيل ، ومجموعة حاشد ، وتحت كلمة حاشد نجد اسم « خارف » ورسمت بنفس الصورة الممتدة ، وخارف هى إحدى بطون حاشد . و يلاحظ أيضا أنه يوجد تحت بعض التوقيعات عبارة : « عن أمره » ، وتعنى - كما يقال حاليا - « بالأصالة عن نفسه » ، « وليس بالنيابة عن فلان » أو « مفوضا » عن كما يفهم عند توقيعات أخرى . وأخيرا فيجب الاشارة إلى ظاهرة وجود كثير من الأختام بين مجموعة التوقيعات ، فهى ظاهرة ذات دلالة ، إذيجب أن نوضح أن استعمال الختم فى تلك الفترة البعيدة لايدل على أمّية صاحبه وأنه لا يعرف الكتابة أو القراءة كما هو شائع وسائد الآن ، بل الحقيقة هي العكس تماما ، إذ كان استخدام الأختام فى تلك الفترة من ضمن المظاهر الجديدة التى دخلت المجتمع اليمنى مع دخول الأتراك إليه ، لذلك كان عِلْيَةُ القَوْم وأكابره هم الذين يستخدمون الأختام التى تحمل أسماءهم وليس التوقيعات .

الهوامش :

(١) الختم الدائرى الكبير الذى ينقسم الى أهلّة داخل بعضها البعض ، وهو باللون الأحمر كالمعتاد .

(٢) عُقّال ، ومفردها عاقل ، وهو رئيس جماعة أو منطقة أو قرية أو جزء من قبيلة ، والعاقل أقل من الشيخ فى الدرجة ، اذ أن الشيخ قبليا يرأس عددا من العقال .

(٣) هذه هى بعض أسماء و بطون قبيلة حاشد الشهيرة فى اليمن ، ومن المعروف أن حاشد تنقسم إلى عدة أقسام ، و يلاحظ أن حاشد كانت قسما من همدان القديمة ، وهى تختلف عن همدان التى جاء ذكرها بالنص ضمن المجموعة .

(٤) بكيل ، إسم القسم الثانى من قبيلة همدان القديمة ، أى أنها القبيلة ـــ إلى جانب قبيلة حاشد ـــ التى تكّون المجموعة البشرية فى شمال اليمن ، ومن الشائع القول بأن حاشد و بكيل كانتا جناحى الإمامة ، أى أن الامام القايم كان من المحتم أن يعتمد على هاتين القبيلتين حتى يستقيم حكمه .

(٥) جبلى ، نسبة إلى جبل « عيال يزيد » ومجموعة هذه الأسماء تكّون بعض أسماء بطون وأقسام قبيلة بكيل .

(٦) تهجير الهجرة ، من هَجَر ضد الوَصْل ، والاسم الهجْرة .. والهِجْرةُ والهُجْرَةُ : الخروج من أرض إلى أرض ، والمهاجرون هم الذين ذهبوا مع النبى صلى الله عليه وسلّم ، وَتَهَجَّر فلان أى تشبه بالمهاجرين ... وأصل المهاجرة عند العرب خروج البدوى من باديته الى المدن ... وكل من فارق بلده من بدوى أو حضرى أو سكن بلدا آخر فهو مهاجر ، والاسم منه الِهجرة والمهاجَر بفتح الجيم موضع المهاجرة ، الهجرة فى الاصل من الهَجْر .. والتهاجُرْ التقاطع ... وهَجَر الشىء وأهجرة أى تركه ... والُمهْجِرُ النجيب الحسن ، و يَهْجُرُون بذكره أى يتناعتونه .. وهذا أَهْجَرُ من هذا أى أكرم ... والهُجْرُ القبيح من الكلام ، أو الهذيان ... والهجير منتصف النهار .. (ابن منظور: لسان العرب ، حـ٣ ، ص : ٧٧١ ـــ ٧٧٤) . ونرى هنا أن « تهجير الهجرة » ـــ الواردة بالنص ـــ تعنى : جَعْل المكان الفلانى أشبه بالمكان الذى هاجر اليه الرسول صلى الله عليه وسلم ، وهو يثرب (المدينة المنورة) ، وستناقش هذا الموضوع بصورة أوسع عند التعليق على النص .

(٧) المنصورية ، نسبة إلى الإمام المنصور بالله عبد الله بن حمزة ، « وهو عبد الله بن حمزة بن سليمان ابن على حمزة ابن أبى هاشم الحسنى القاسمى ..) مولده « بعيشان » فى ربيع الأول سنة ٥٦١ هـ (١١٦٦/٦٥م) ، ونشأته ما سمع بمثلها ، وله زهد وورع عظيم ، أما مصنفاته .. فهى كثيرة تنيف على الاربعين .. بويع بالإمامة فى ربيع الأول سنة ٥٩٤ هـ (١١٩٨/٩٧م) وقيل غير ذلك .. وتوفى محصورا بكوكبان سنة ٦١٤ هـ (١٢١٨/١٧م) ودفن بها ثم نقل إلى « بكر » ثم إلى « ظفار » .. وقيل لم تشتهر دعوة إمام قبله حتى وصلت الجبل والديلم . (الإمام أحمد بن يحيى المرتضى : شرح الازهار ، حـ١ ، ص : ٢٠ ـــ ٢١ ، وتراجم الكتاب من وضع العلاّمة أحمد بن عبدالله الجندارى) ، (زبارة : ائمة اليمن ، حـ١ ، ص ١٤٢) .

(٨) ظفار، وهو حصن ظفار و يقع الى الشرق الشمالى من مدينة « ذيبين » المعروفة ، وهو حصن أثرى به مشهد الإمام عبد الله بن حمزة الذى عاش فى القرن السادس الهجرى (١٢ الميلادى) ، و يتبع ظفار ذيبين اداريا قضاء « عمران » التابع للواء صنعاء (الويسى : اليمن الكبرى ، ص : ٨١ــ ٨٢) .

(٩) الحمايل ، و يقصد بها الأشياء المحمولة على الدواب ، وهى البضائع ، ومازال اللفظ مستعملا فى اليمن لنفس المعنى .

(١٠) جمّالاتها ، أى الرجال الذين يقودون الجمال .

(١١) الأموال ، مازال هذا اللفظ شائعا فى اليمن للتعبير عن الأراضى الخاصة المملوكة لشخص أو أسرة معينة ، فيقال : تقع « أموال » فلان فى منطقة كذا ، أى أراضيه ، و بدأ لفظ : « الأموال » حاليا يشير إلى جميع ممتلكات الشخص .

(١٢) شقّاتها ، أى الشقّاة وهم العمال اليدويون الذين يَشْقُون من أجل الحصول على أرزاقهم ومفردها الشّاقى ، ومازال التعبير مستعملا للتعبير عن العمال اليدويين غير الفنيين مثل عمال البناء .

(١٣) قُراشها ، القُراش ، وهو تعبير شائع فى اليمن للتعبير عن الحيوانات الأليفة التى تعيش فى منزل القروى ماعدا الكلاب والقطط ، وقد اختلف المقصود من وراء « القُراش » من منطقة إلى أخرى ، فالبعض يرى أنها جميع الحيوانات التى تعيش داخل المنزل مما يؤكل ، أما البعض الآخر فيرى أن « القُراش » هى الحيوانات التى تستخدم للركوب فقط وهى : الحمار والبغل الحصان .

(١٤) بنى الضمين ، أسرة من الأشراف تعيش فى الجوف ، وكان على رأسها حينذاك محمد بن ناجى بن حسن وولداه عبدالله وحسين ، اللذان ورد أسماهما فى بعض الوثائق التى عثرنا عليها . و ينتهى نسبهم الى الإمام عبدالله بن حمزة ، لذلك عُرفوا باسم الأشراف « الحمزات » حتى اشتهر أحد أجدادهم ــ وهو الشريف عبدالوهاب بن محمد ــ بلقب « الضمين » ، لأنه كان يضمن بين الناس ، فعرفوا بآل الضمين . (نقلا عن رواية الشريف محمد بن حسين الضمين ، وكان من كبار القادة العسكريين السابقين) .

(١٥) التهجير الأول ، أى الذى كان فى عهد الإمام المنصور عبدالله بن حمزة ، اذ كانت « ظفار ذيبين » فى أيامه تعد « هجرة » ، ولكننا لم نعثر على هذا التهجير .

(١٦) وجوه ، أى وجهاء القوم من عقال ومشايخ ونقباء .

(١٧) حَوَّاره ، أى الذين يردّون الحق إلى نصابه و يتصدون للظالمين المعتدين ، وهى من « حور » ، والحوْرُ: الرجوع عن الشيء ، حار الى الشيء وعنه حورا ومحارا ومحارة وحؤورا : رجع عنه واليه .. (ابن منظور: لسان العرب ، ج ١ ، ص ٧٥١)

(١٨) بلا تقويم ، أى لا يقيّم الملزّم وهو المُهَجَّر ، وكانت العادة أن تفرض الغرائم على أبناء القبيلة بالتساوى ، أى على عدد الرؤوس ، وهذا هو الحد الأدنى الذى يدفعه كل فرد (أى على عدد الغرّامة ، هـ : ١٩) ثم تفرض على أصحاب « الأموال » مبالغ إضافية على حسب ثروة كل منهم ، وهذا هو « التقويم » المقصود هنا ، وهو أن كل فرد يقيم حسب ثروته ودخله .

(١٩) بلا تغريم ، أى لا يُغرّم المُهجر ، ومن المعروف قبليا أن كل ذكر بالغ من أفراد القبيلة يتحمل جزءا متساويا من الغرامات التى تفرض على القبيلة من داخلها أو من خارجها ، و يسمى هؤلاء جميعا الغرَّامة (المغرَّمين) أى الذين يتحملون الأعباء التى تقع على القبيلة (بشكل جماعى) .

(٢٠) ولا بنادق تشير هذه العبارة الى عادة قبلية معروفة ، وهى أن كلا من الغريمين المتخاصمين يقدم بندقيته إلى المُحَكِّمْ ، أى إلى الشخص الثالث الذى سيقوم بالتحكيم بينهما ، وذلك للتعبير عن التزام كل منهما بتنفيذ الحكم عند صدوره . وعند الانتهاء من النظر فى القضية لا تعود البندقية إلى المحكوم عليه إلا بعد تأدية ما عليه من عقوبة ، ودفع ما فرض عليه من مبالغ مالية . والمقصود هنا أن المهجر لا يقدم بندقية عند نظر القضايا . وتعد البندقية رمزا لأغلى ما يمتلكه الرجل القبلى ، وهو سلاحه ، وفى المدينة ــ حالياً ــ بقيت البندقية هى الأصل ، وإن حل محلها الجنبية (الخنجر) أو ساعة اليد فى الجلسات العادية كرمز فقط ، ولكن هذا يعد امتداد للعادة نفسها ، وتسمى هذه العادة : « الطَّرْح » أى طَرْح الشيء الثمين مقابل انتظار نتيجة التحكيم ، والتزاما بما سيصدر من حكم .

(٢١) المُحْدِث ، أى الذى أحدث الاعتداء .

(٢٢) الأبيض ، أى صاحب الوجه الأبيض ــ ليس من ناحية اللون ــ ولكن الذى لا يعيبه شيء ، وهو الشخص ذو السمعة الحسنة الذى اشتهر بحسن الأخلاق . والمقصود هنا هو أن الجميع ــ من معتدٍ ومعتدى عليه ــ عليهم الاحتكام الى شخص شريف معروف ذى أخلاق حسنة .

(٢٣) هَدَرْ ، أى يُهدِر دمه وماله ، والمقصود أن المعتدى على الهجرة ــ من غير أهلها ــ يتعرض لأقصى العقوبات و يصبح دمه وماله مَهْدورا من جانب الملتزمين بالحفاظ على « الهجرة » الا اذا طلب هذا المعتدى اللجوء الى أحكام الشريعة ، فيحاكم بقواعدها .

(٢٤) الهِجْرة ، يشير هذا اللفظ الى المكان والبَشر مَعا ، فكل من يقطن بقعة « الهجرة » أو من يلجأ اليها ، فلا يطبق عليهم ــ ولا يخضعون ــ الا لأحكام الشريعة ، أمام أحد العلماء المشهود لهم بالعلم والخلق .

(٢٥) عرض طاغُوت ، أى الاحتكام الى « الطاغوت » ، وقد عرف « الطاغوت » فى اليمن بأنه مجموعة الأعراف والتقاليد القبلية التى تتعارض مع أحكام الشريعة ، ومن المعروف أن الأحكام القبلية

قد تبالغ فى أحكامها بناء على طبيعة الحياة القاسية التى يعيشها هؤلاء فوق قمم الجبال أو فى القفار الممتدة .

(٢٦) القَبْيلَة ، تعبير شائع الى الآن ، وهو من التعبيرات الجامعة الشاملة ذات الدلالة العميقة ، و يعنى : التخلى عن كافة القوانين الشرعية والوضعية واللجوء الى الأحكام القبلية فقط ، والاعتماد عليها وحدها .

(٢٧) لابث ، وقفنا هنيهة أمام المقصود من هذا اللفظ ، كذلك إشتقاقة الذى ورد بعد قليل خلال النص نفسه : وهو « المُلْتبِثْ » . ومن المعروف أن لبث : اللُبثُ واللّبَاثُ : المُكْثُ ... وقيل : اللّبَثُ البطىء ، كما يقال : طامِعٌ وطَمِع ... وقيل تَلَبّثَ تلبُّثاً فهو مُتلبِّثٌ .. وهو لابث ولبث .. وتَلَبّثَ : أقام .. وشىء لَبِيث : لابث .. وقيل : اللّبْثُ الاسم ، واللُّبث بالضم ، المصدر .. (ابن منظور: لسان العرب ، ح ٣ ص : ٣٣٢) . نخرج من هذا الى أن لفظ : لابث يعنى مقيم ودائم .

(٢٨) ولا عفير ، أى ليس على المُهجَّر أن يعقر أو يذبح ، وكانت العادات االقبلية فى اليمن تقتضى « العقر والذبح » ، فقد كان كل من أراد أن يتقدم الى شيخ أو رئيس أو شخصية كبيرة أو قبيلة أخرى يطلب شيئا أو متظلما من شىء ، فعليه أن يعقر بقرة أو ثور و يذبحها أمام منزل أو مكان ذلك الشخص وذلك تعبيرا عن شدة الرغبة فى الطلب ، وعندئذ يكون على ذلك الشخص أن يستمع الى شكايه « العاقر» أو الى ماير يدعرضه و يبت فيها . ومن الطريف أن نذكر أن العقير من عقر، أى عقر قدم البقرة قبل ذبحها .

(٢٩) الجوار، هو الاستجارة ، أى أن يجير شخص آخر، أى يحميه ، وهى عادة قبلية .

(٣٠) ولا رفق ، من يُرافق ، فمن المعروف أن من العادات القبلية أن يرافق الشخص ضيفه أو من استجار به فى الطريق لتأمين حياته حتى يصل الى البقعة التى يصبح فيها آمنا .

(٣١) المُلْتبِث ، بناء على الشرح المقدم فى الهامش ٢٧ يتضح أن الملتبث هو المقيّم ، أى فى الهجرة .

(٣٢) المرقوم ، من رقم يرقم ، أى المكتوب ، وسبق شرحه .

(٣٣) الحوطة ، أى ساحة قبر الامام المنصور عبدالله بن حمزة ، والحوطة فى اليمن أيضا ــ وخاصة فى المناطق الجنوبية ــ تعنى القرية أو المدينة المسورة .

(٣٤) يوافق : يونية ١٩١٠ م .

التعليق :

تتشابه هذه الوثيقة ــ من الناحية الشكلية ــ مع مثيلاتها من وثائق العصر ، من حيث الخط

والأسلوب ، ووضع خاتم الامام الأحمر بأعلى الكتابة ، غير أنها تختلف عن تلك المثيلات من ناحية أن سطورها مستقيمة ، وانها مذيلة بعدد كبير من الأختام والتوقيعات ، ولعل هذا الاختلاف يرجع إلى طبيعة موضوع الوثيقة .

أما من الناحية الموضوعية ، فتنفرد هذه الوثيقة عن غيرها بما تقدمه من موضوع جديد يدور حوله طبيعة «الهجرة» و «الهِجَرْ» في اليمن ، وما هي حقوق هذه الهجر وواجباتها ؟ وكيف كانت نشأتها ؟ وغير ذلك من الأسئلة التي تثيرها هذه الوثيقة .

والواقع أن الموضوع «الهِجَرْ» يحتاج إلى بحث خاص لأهميته الاجتماعية والتاريخية في أوضاع اليمن ، ولكن ربما نلقى بعض الأضواء هنا التي قد تفيد أحد الباحثين فيما بعد .

وربما ترجع تسمية : «الهِجْرة» — للتدليل على المكان أو على البشر ، أي قاطنيها — الى التشبه بهجرة الرسول صلى الله عليه وسلم الى «يثرب» (المدنية المنورة) أي يعُد آصحاب هذه «الهجر» من «المتهجرين» ، الذين يتشبهون بأصحاب الهجرة الأولى . واذا صح هذا بالنسبة للتسمية ، فاننا لاندري مدى صحة هذا على طبيعة «الهِجْرة» اليمنية وتطابقها مع «الهجرة» النبوية .

وربما يرجع وجود «الهجرات» في اليمن إلى ما قبل ظهور الاسلام ، واتخذت تسميات مختلفة لانعرفها ، إذ لا شك أن البيئات الصعبة مثل الجبلية والصحراوية انما تحتاج إلى بقع آمنة تتناثر في أرجائها ، يلجأ اليها أبناء هذه البيئات هربا من ظروفهم المعيشية القاسية ، وليشعروا بالأمان والطمأنينة وسط هذه القسوة ، أو لتكون مواضع للتحكيم وفض المنازعات ، أو لتلقّي مبادىء علوم وعقائد تلك العصور السحيقة .

غير أن هذه التساؤلات والافتراضات التي وضعناها ، انما هي مستمدة من قراءة الوثيقة هذه ، وقد لا يكون هذا كافيا لمعرفة عمق هذه «الهجر» في التاريخ اليمني ، فهي — كما يبدو — تعطي «للهجر» طابعا اسلاميا . غير أن هناك ما يؤكد أن لفظة «هَجَرُ» قد عرفت قبل انتشار الاسلام في اللغة اليمنية القديمة ، فقد ذكرها الهمداني في كتابه المعروف : «صفة جزيرة العرب» ، فقال : «والهَجَرُ» وهي القرية الحديثة ... (ص : ٣١٨) ، وكان قد سبق أن ذكر (ص : ٣١٧) فقال : « .... واذا أجملنا أرض البحرين ، وهي أرض المشقر فهي : «هَجَرُ» مدينتها العظمى والعقير والقطيف والاحساء ومحلم نهرهم » (الحسن بن أحمد الهمداني : صفة جزيرة العرب ، تحقيق القاضي محمد بن علي الأكوع ، ص : ٣١٧ ، ٣١٨) . وأيدت النقوش ما سجّله الهمداني ، فقد نشر الدكتور يوسف عبد الله — منذ وقت قريب — نقشا يمنيا جاء به : «هجر هو» وترجمها بأن «هجر» : المدينة ، وأن «هو» : الضمير ، فيصبح المعنى هو : «مدينته» . أما الكلمة التالية فكانت : جنأت ، وجنأ ، هي لفظة شائعة في النقوش اليمنية القديمة ، وتعني سور ، وجمعها : «جنات» . وانتهى بذلك الى أن : «هجر هو جنأت» تعني : مدينته ذات الأسوار ، أي المدينة

المسوّرة . (د. يوسف عبد الله : مجلة الدراسات اليمنية ، مدوّنة النقوش القديمة ، ص : ٤٧ ــ ٧٥) .
وكان الدكتور محمود الغول قد أكّد هذا المعنى فى مقالة بعنوان « مكانة نقوش اليمن فى تراث اللغة العربية الفصحى » ، فقال : « أما الهجرة ، وهى قضية كبرى فى الاسلام ، فقد اشتقها الناس من هجر المكان بمعنى تركهُ ، وأن هجرة النبى (صلعم) ومن معه كان تركه « مكة » الى « المدينة » ، وهذا ليس صحيحا على علاته ، فالهجرة فى حقيقتها مأخوذة من « الّهجَرُ » ، وهى بلغة النقوش ولغة حمير: القرية أو المدينة التى فيها سلطان أو من ينوب نيابة ، ومعنى هاجر لذلك هو اتخاذ الهَجْر دار للاقامة والتقيد بطاعة صاحب الأمر فيها » . (د. محمود الغول : مجلة الحكمة ، العدد٣٨ ، السنة الرابعة ، ابريل١٩٧٥ ، ص ٣٤ ــ ٤٩

وسواء كانت هذه « الهجر » ــ بجميع الأبعاد المعروفة عنها حاليا ــ ، قد وُجدت فى اليمن قبل الإسلام أو انها انتشرت به بانتشار الإسلام ، و بالتالى اكتسبت هذه التسمية ــ أى الهجرة ــ فإن أهمية هذه الوثيقة تتركز فى أنها توضح أمامنا الى حد ما طبيعة « الِهجْرة » اليمنية .

ومن الواضح هنا أن « الِهجْرة » تعنى « المكان والانسان » فى آن واحد ، فقد حددت الوثيقة « مكان » الهجرة بأنه : « محروس مدينة ظفار ذيبين » وقراها ، أى وما حولها ، أما « انسانها » فهم جميع المقيمين فيها ، وكل من يرد اليها ، ولا فرق فى هذا بين سادتها ، مثل الذين أشارت اليهم الوثيقة وهم « آل الضمين » و بين شقاتها أى عمالها غير الحرفيين و بالاضافة الى ذلك ، فكل ما ينتمى اليها من أماكن مثل الطرقات والأسواق ، أو من حيوانات مثل « القُراش » . وإزاء هذا ، نستطيع القول بأن « الهجرة » إنما هى مكان معين تتفق الأطراف المختلفة على حدودها ، وأن هذه البقعة « المهجرة » تتضمن مايقع فيها من أسواق وطرفات ، وأن الهجرة أيضا تضم شتات الناس ، ولا يقتصر سكناها على طبقات أو فئات اجتماعية معينة ، فكل من يعيش داخل حدود الهجرة من سادة وقضاة وتجار ومزارعين وعمال حرفيين وغير حرفيين ، كذلك جميع من يصل إليها إما للإقامة بها أو مجرد عابر سبيل ، فيتمتع هؤلاء جميعا بمزايا المُهَجّرِّين ، و يعد كل منهم « هجْرة » .

و يبدو أن الأصل فى ظهور « الِهجْرة » هو أن تكون مكانا آمنا بعيدا عن المنازعات القبلية ، وحرما يلجأ اليه أبناء القبائل : لفض منازعاتهم ، ولتلقى العلم ، ولتبادل التجارة ، و بعض « الهجر » تقوم بهذه الواجبات والأخرى تقوم ببعضها فقط . ومما يذكر فى هذا الصدد ، أن جميع الأسواق والطرقات فى اليمن كانت تعد « هجرة » أى مهجرة ، وأن هناك أحكاما قبلية بالغة القسوة عند بعض القبائل لكل من ينتهك حرمتها . ومع انتشار الإسلام فى اليمن ، وازدياد الحاجة إلى تلقى تعاليم الشريعة الإسلامية ــ بل وتطبيق أحكامها ــ فى جو يسوده الأمان والاستقرار، عظم شأن علماء الشريعة ، وأصبحوا محورا أساسيا لظهور « الهِجَر » ، كما أصبحت « الهِجَر » ــ أيضا ــ مركز جذب للعلماء ، يتجهون اليها و يستقرون بها ، حيث يلتف حولهم طلاب العلم ، فتحولت بعض

«الهجَر» إلى مراكز علمية تمتعت بشهرة عالية فى تاريخ اليمن هذا بالإضافة إلى قيام «الهِجَرة» بمهامها الأخرى التى أشرنا اليها .

وتوضح هذه الوثيقة ماذهبنا إليه من ناحية نشأة الهجرة وحقوقها وواجباتها . و يلاحظ فى البداية أن هذا «التهجير» الذى بين أيدينا ــ انما هو تجديد «لتهجير» سابق عليه ــ ولكننا لم نعثر على نسخة منه ــ وهو الذى صدر فى عهد الامام المنصور عبدالله بن حمزة ــ الذى عاش فى ظفار ذيبين خلال القرن السادس الهجرى (= ١٢/١١م) ، والذى اشتهر بأنه كان أكثر من أكثر الأئمة علما ، كما خلّف تراثا علميا كما هو واضح فى ترجمة حياته . و يبدو أن إقامة إمام عالم ــ فى ظفار ذبيبن ــ والتفاف العلماء حوله من سادة وقضاة ، كان السبب فى «تهجير» هذا المكان ، واستمر الأمر هكذا حتى حدث هذا «التجديد» الحالى (الوارد بالوثيقة) .

وهنا يجب الاشارة الى أن «تَهْجير هِجرة» ــ أو تجديدها ــ كان لايتم من قبل السلطة القائمة فقط ، إذ كان لابد أن تقوم القبائل المحيطة بمكان «الهجرة» ببذل الاحترام والحماية للهجرة وأهلها . و يتأكد هذا إذا لاحظنا أنه رغم أن الوثيقة قد بدأت بلفظ : (نأمر) فإن باقى عبارات الوثيقة تحمل روح التودد والتقرب إلى أبناء القبائل ، إذ خاطبهم الإمام بعبارة : «إخواننا وأنصارنا» ، ثم عدّد تلك القبائل بأسمائها سواء كانت من بطون «حاشد» أو «بكيل» ، ثم دعا لهم بقوله : أصلح الله شأنهم ... ، وذلك قبل أن يطلب تجديد تهجير الهجرة المنصورية ... ، وقبل أن يلقى عليهم بالواجبات التى عليهم ان يلتزموا بها تجاه الهجرة وأهلها . ولاشك أن التعاون بين صاحب النفوذ فى المنطقة ــ من إمام أو غيره ــ و بين رجالات القبائل أصحاب الثقل الحقيقى بها ، إنما كان أمرا واقعيا لحماية الهجرة وتحقيق أهدافها ، ولهذا كله وضع هذا العدد الكبير من الأختام والتوقيعات للتاكيد والتوثيق معا .

وقد حددت الوثيقة بشكل كبير الحقوق التى تتمتع بها «الهجرة» ــ المكان والإنسان ــ إذ طالبت وجوه القبائل ــ أى زعماؤها ــ بأن يصدوا قبائلهم عن الاعتداء على «الهجرة» ، وأن يكونوا ملتزمين بحقوقها ، وأن قيامهم بهذا التصدى هو الذى يخرجهم من : «العيب والعار» ، وأنه عند قيامهم بهذا الواجب فلا تلتزم «الهجرة» بالعادات القبلية (هامش : ١٨ ــ ٢٠) حتى ترد إليها حقوقها ، أى على القبائل أن تقوم بالحماية من جانبها لأن ذلك من واجباتها . أما إذا حدث الاعتداء «من غير أهل التهجير» ــ أى من غير القبائل التى التزمت بالحماية والتصدى ــ فيجب أن يلجأ الجميع : أعيان القبائل ، والمعتدى ، والمعتدى عليه أو عليهم من أهل الهجرة إلى رجل شريف عادل لايعيبه شىء ، وهو : «الأبيض» الوجه (هامش : ٢٢) . وفى هذه الحالة ، فإن المعتدى وماله يكون «مهدرا» إلا إذا طلب من المهجرين أن يحاكم طبقا لأحكام الشريعة . أما أهل «الهجرة» نفسها فلايتعرضون إلا لأحكام الشريعة فى كل صغيرة أو كبيرة من حياتهم ، سواء

وقع النزاع بين أهل «الهجرة» بعضهم البعض، أو بينهم و بين المهجرين — أى القبائل، أو بينهم و بين من هو خارج هؤلاء جميعا. ولتأكيد أن أهالى «الهجرة» لا يخضعون الآ لأحكام الشريعة، عادت الوثيقة لتنص على أنه: «ليس لأحد عرض طاغوت أو قبيلة على الهجرة» .. (هوامش: ٢٥ — ٣٠) ولا يقومون بتلك الاجراءات التى يلتزم بها أبناء القبائل. وأخيرا عادت الوثيقة الى النص على أن: «الهجرة آمنة مؤمنة لكل من ورد اليها فى ليل أو نهار لخائف أو مخيف» — وذلك ليتأكد من أن «الهجرة» ليست «حرما» لأهلها فقط، بل هى «مؤمنة» لجميع من وصل اليها، سواء كان ظالما أو مظلوما حتى يؤخذ الحق منه أو له.

وعلى «الهجرة» — المكان والإنسان — أيضا واجبات كما كان لها حقوق، إذ يجب عليها دائما أن تكون حرما آمنا لأهلها ولمن يصل إليها كما ذكرنا. ولا تنبع هذه «الظاهرة» من فراغ، بل هى تحقق هذا الكيان بناء على طلب صاحب النفوذ فى فترة من فترات التاريخ، و بناء على موافقة أهالى البلاد من أبناء القبائل، و بذلك يتحقق الضمان الكافى لقيام «الهجرة». وعند توفر هذه الضمانات، و باعتبار أن «الهجرة حرم آمن بذاتها، فعليها أن تبتعد عن المنازعات القبلية، وألا تخضع لتقاليد «القبيلة»، بل عليها دائما أن تتمسك بأحكام الشريعة الاسلامية وتعمل على تطبيقها، سواء كان ذلك على من كان بها أو من لجأ اليها. وطالما كانت «الهجرة» هى موطن تطبيق الشريعة فبإمكانها أن تزخر بالعلماء — سواء للقضاء، أو للتعليم — وأن تضمن هدوء الأسواق والوصول إليها، و بذلك تحقق سلامة التبادل التجارى للمحيطين بها. وإلى جانب هذا وذاك، فعلى الهجرةأن تكون السبيل لتحقيق العدل للإطار المحيط بها، أى: «إنصاف كل مطالب بشريعة الله من أهل الهجرة أو غيرهم».

وأخيرا، فلاشك أنه كان «للهجرة» بعُدا سياسيا إلى جانب الأبعاد الإجتماعية والإقتصادية والتعليمية التى سبق الإشارة اليها. فالأهالى — وخاصة فى حالة الفوضى والاضطراب — كانوا فى حاجة إلى أماكن لتعليم أبنائهم، وأسواق لتوزيع تجارتهم، وقضاة لفض منازعاتهم الشخصية أو القبلية، لهذا كله كانوا يُقْبلون «بضماناتهم» على قيام هذه «الهجَر»، لأن الفوضى السياسية المستمرة قد تنهك قواهم وكيانهم، وقد تضطهد القبيلة أخواتها الصغار، وتطحنها. أما أصحاب السلطة فى ذلك الوقت أو ذاك، فكانوا فى حاجة سياسية أيضا إلى وجود «الهجَر»، فهى بالنسبة لهم تمثل بقعا هادئة مستقرة فى محيط يموج بالمنازعات والاضطربات، و يأملون أن تنشر هى — أى الهجرة — فيما يحيطها هذا الهدوء وهذا الاستقرار، فتعفيهم بذلك من الجهود السياسية والحربية التى قد تتطلبها ظروف الحكم. وربما يأملون أكثر وأكثر فى ازدياد عدد هذه الهجَر، وفى توسيع رقعاتها، حتى تعم أغلب جهات البلاد، و بذلك يضمنون انتشار الهدوء والاستقرار فى أكبر رقعة ممكنة مما كان تحت سيطرتهم.

و يقودنا هذا البعُد السياسي إلى بعُد آخر، وهو أن أى سلطة سياسية ــ فى أى زمان ومكان ــ كانت تعمل على أن تقضى على الأفكار والأوضاع السائدة، وتحاول أن تفرض ــ أو على الأقل تنشر ــ أفكارها هى، من أجل سحب البساط من تحت أقدام الزعامات المحلية، لتخلق وتنمى سلطتها هى، ولتقيم ــ على المدى البعيد ــ السلطة المركزية. و بناء على هذا، يتضح أمامنا أن محاربة الأوضاع القبلية فى كياسة ودبلوماسية ــ ومن خلال خلق كيانات «الهجَرْ» ــ انما كان من أجل بسط النفوذ السياسى، أو التمهيد لذلك.

وملاحظات أخيرة يجب أن نشير اليها، وهى أن هذه «الهِجر» نفسها، كانت تحتاج الى وجود سلطة مركزية حتى تزدهر وتحقق أهدافها. ومن ناحية ثانية، فقد اشتهرت كثير من «الهجر» بأنها مراكز «علم وتعليم»، أكثر مما اشتهرت بأنها لخدمة أغراض أخرى كالتى أوضحناها. ومن ناحية ثالثة، يجب أن نعرف أن هذه «الهِجَر» لم تظهر وتنتشر فى جهة من اليمن دون أخرى، بل كانت توجد فى أماكن متعددة من بقاع اليمن ومختلف جهاتها، وإن اختلفت فيا بيها من حيث الشهرة، أو الرقعة والاتساع، أو الأهمية السياسية، أو المركز التعليمى.

أما من الناحية الرابعة، فيلاحظ أن «الهِجْرة» ــ بأوضاعها وتقاليدها وتعبيراتها ــ مازالت تفرض نفسها على الاوضاع الإجتماعية، ومازال تعبير: «هجّر» فلان، أو «تهجير» أو اشتقاقاتها مستعملة إلى الآن. «وهجّر» فلان يعنى أن الشخص الذى أخطأ وأذنب يقوم بذبح شاة أو بقرة أمام منزل صاحب الحق، فيكون ذلك إعلانا بأن المخطى معترف بذنبه، وأنه يطلب التحكيم، وعندئذ يصبح على صاحب الحق أن يقبل اعتذار المذنب و يوافق على التحكيم، «فالتهجير» يعنى الموافقة على التوجه إلى «السلم» والصلح من أجل حل المشاكل الشخصية والقبلية.

ومن ناحية خامسة، يلاحظ أن «تهجير هجرة» يمكن أن يكون من ناحية القبائل ــ أو القبيلة ــ دون تدخل السلطة القائمة، فساحة القرية أو الطريق الذى يمر بها أو بجوارها ــ على سبيل المثال ــ تعتبر من الأماكن «المُهَجَّرة»، كذلك يمكن للقرية ــ أو القبيلة ــ أن تهجّر شخصا ــ أو أشخاصا ــ يعيش بين أبنائها مثل «الفقية» الذى يؤمهم فى الصلاة و يعلّم أطفالهم و يفض منازعاتهم.

ولا شك فى أن هذه النقاط وغيرها مما خفى عنا، تؤكد ماذهبنا اليه فى بداية التعليق، وهو أن موضوع «الهجرة والتهجير» إنما يحتاج الى بحث اجتماعى طويل خاص.

□■□



(صورة الوثيقة رقم ٢٤)

نَص الوثيقة

بسم الله الرحمن الرحيم
(الختم : أمير المؤمنين المتوكل على الله رب العالمين)
(وهو الختم الكبير الذى بأعلاه البسملة) (١)
الصنو جمال الاسلام على بن أحمد (٢) حرسه الله ، وشريف السلام ورحمه الله .

صدورها وأنه وصل كتابكم ، وشأن تصرفات العوام التبرعية التى ليست إلى مقابل أعواض مالية فلها حكم الوصايا لا تنفذ إلا بعد الموت من الثلث . وشأن العامى الصرف ، فقد جعلوا مذهب من وافق من العلماء المحقين ، بمعنا (بمعنى) انما (أن ما) فعل موافقا لكلام أحد الأئمة غير خارق للإجماع فلا ينكر عليه ، وصدر لكم ، والدعاء مستمد ، وشريف السلام ، وحرر ٣ شهر رمضان الكريم ١٣٢٨ هـ . (٣)

الهوامش :

(١) يلاحظ أن هذه هى الصورة الجديدة من صور أختام الإمام التى ظهرت فى تلك الفترة ، إذ يعلو هذا الختم الهلالى ــ الذى وصفناه قبل ذلك ــ برواز شبه مستطيل ، و بداخله البسملة كما هو بالصورة . وربما كان إستخدامه هذا الختم الذى يجمع بين البسملة ــ التى كانت تكتب باليد ــ و بين ختم الامام الهلالى ــ إنما كان لرغبته فى التظاهر وحب التفاخر أمام كل من منافسيه والعثمانيين والأهالى على السواء .

(٢) على بن أحمد ، سبق ترجمة حياته (بالهامش رقم : ٦ للوثيقة رقم : ١٦) .

(٣) سبتمبر ١٩١٠ م .

التعليق :

يرجع شكل هذه الوثيقة إلى الصورة السائدة حينذاك ، وهى أن الكتابة لا تبدأ ببداية الصفحة ثم تكمل فى الهوامش ، أما الجديد هنا فهو ظهور الختم ذى الأهلّة الذى تعلوه البسملة .

أما موضوع الوثيقة فهو عبارة عن فتوى من الامام ردا على سؤال من أحد حكام الشر يعة حول بعض تصرفات «العوام» فى أموالهم . و يتضح من الرد أن الامام أجاز تلك «التصرفات» ، وأنها لاتنفذ إلا بعد الموت ، شأنها شأن «الوصايا» ، أى لاتكون الا فى حدود ثلث الميراث كما قضت الشر يعة . وقد ذكر الإمام كذلك أن «العامى الصرف» عادة يتبع مايسمعه من آراء أحد العلماء أو الائمة نظرا لقلة تفقهه فى المسائل الشرعية ، فاذا كانت هذه الآراء غير خارقة للاجماع «فلا ينكر عليه» التصرف الذى أقدم عليه .

و يظهر من هذا كله أن الإمام أجاز تصرف العامة فى أموالهم طالما أن هذا لا يتعارض مع قواعد الشر يعة .

و يلاحظ أن الإمام كان مطالبا بالاجتهاد والإفتاء طبقا لشروط المذهب الز يدى الذى يقضى بأن يكون الإمام «مجتهدا» الى جانب أن يكون «عالما» . وكانت اجتهادات بعض الأئمة ــ أو «الاختيارات» كما كان يطلق عليها ــ تبلغ إلى حكام الشر يعة للأخذ بها عند نظر القضايا المختلفة ، إلى جانب مصادر الشرع الأخرى . وقد وجدنا الفتوى الواردة فى هذه الوثيقة ضمن مجموعة أحد العلماء الذى صاغها فى أرجوزة ، ثم شرحها ، ونشرت فى تلك الفترة فى كتيب صغير لتوزع على المحاكم المختلفة . (عبدالله الشماحى : صراط العارفين الى ادراك اختيارات أمير المؤمنين ، ص ٤٤ ــ ٤٥) .

و يلاحظ هنا أيضا حرص الإمام على الرد على حكام المناطق المختلفة ، رغم الظروف الحربية الصعبة التى تحيط به من ناحية ضغط العثمانيين عليه . وكان الإمام يحرص على إصدار مثل هذه الفتاوى ، وعلى الرد على كل من كتب إليه ، لتحقيق غرض سياسى ، وهو الإبقاء على الرباط الذى يربط بينه و بين هؤلاء الأتباع ، ليعلن أمام الجميع ــ وخاصة المنافسين والعثمانيين ــ أنه مازال قائما يرجع إليه رغم قوة العثمانيين و بطشهم .

□■□



(صورة الوثيقة رقم ٢٥)

نَص الوثيقة

بسم الله الرحمن الرحيم
(الختم : أمير المؤمنين المتوكل على الله رب العالمين)
(وهو الختم الكبير الذى بأعلاه البسملة) (١)

الشيخ الهمام مرشد بن عبدالله الوادعى (٢) ، أصلح الله شأنه ، والسلام التام ورحمة الله و بركاته ، وصلى الله وسلم على محمد وآله .

صدورها والأخبار سارة ، والإستلام للعجم كائن من المراتب (٣) قد استلم مراتب فى « بلاد الروس » (٤) ، ومراتب بين « صنعاء » و« مناخه » (٥) ، ومراتب « بيت عذاقة » (٦) ، والحصار على مراكز العجم ومراتبهم فى بلاد « حراز» (٧) و بلاد صنعاء و « الحيمة » (٨) و بلاد « سنحان » (٩) (و بنى بهلول) (١٠) ، و بلاد « ثلا » (١١) « وشبام » (١٢) و « كوكبان » ، و بلاد « عمران » (١٣) ، و بلاد « مسور» (١٤) ، و بلاد « حجة » (١٥) ، والعون بالله .

كتابكم وصل وصدر ما ترونه ، والمراد المعاونة على الخير والجهاد والخدمة لله سبحانه ، و بذل النفس والنفيس لله عز وجل ، والجد والاجتهاد ، وحسن الأعمال وصلاح النية ، وهذا وقت غرس العز، وأساس بناء المجد ، ومن جدّ وجد ، وعلى قدر الأعمال يكون الجزاء والمكافأة ، والعون بالله ، وشريف السلام ، ١٤ صفر ١٣٢٩ هـ (١٦) .

الهوامش :

(١) هو الختم الدائرى ذو الأهلّة والذى تعلوه البسملة مما يدل على أن استعماله قد استمر بعض الوقت .

(٢) هو صاحب الوثيقة رقم : (٢١) ، كما أنه امتداد لمشايخ آل الوادعى سالفى الذكر فى بعض الوثائق السابقة .

(٣) المرتبه وجمعها مراتب هى فرقة عسكرية أو، جماعة من الجند اختلف عددهم من فترة الى أخرى ، وقد كانت عبارة « مرتب الجيش » من ألقاب ناظر الجيش . (القلقشندى صبح الأعشى فى صناعة الانشاء ، حـ ٦ ، ص ٧٠) . أما هنا ، فالمقصود بها الحامية العثمانية التى تقيم فى جهة ما من الجهات اليمنية المذكورة بعد ذلك .

(٤) « بلاد الروس » ، هى ناحية إدارية من نواحى قضاء صنعاء ــ وهى إلى الجنوب من العاصمة ــ وقد اشتهرت بهذا الاسم لأن جبالها تعتبر رؤوسا لجبال خولان (الويسى : اليمن الكبرى ، ص ٧٨) .

(٥) « مناخة » ، مدينة تاريخية هامة تعتلى جبال حراز ، وكثيرا ماتتغلف بالضباب لارتفاعها ، إذ أنها على إرتفاع ٢٣٠٠ مترا من سطح البحر ، وتعتبر مركز قضاء حراز التابع للواء صنعاء . (الويسى : اليمن الكبرى ، ص ٥٨) .

(٦) بيت عذاقة تقع الى الجنوب من « حجة » ، وهى منطقة جبلية . (الويسى : اليمن الكبرى ، ص ١٠١) .

(٧) بلاد حراز ، هى قضاء من أقضية لواء صنعاء ، و يتكون من مناطق جبلية إلى الغرب من صنعاء ، وكانت مراكز للدولة الصلحية المعروفة فى اليمن ، وتعتبر « مناخة » من أشهر مدنه .

(٨) الحيمة ، تنقسم الحيمة الى حيمتين ، الحيمة الداخلية والحيمة الخارجية ـ وهما ناحيتان من نواحى قضاء صنعاء ــ كما أنها بالغرب منها على بعد أربعين كيلو مترا ، و يكثر بها زراعة البن ، وهما من المناطق الجبلية المعروفة فى اليمن (الويسى : اليمن الكبرى ، ص ٧٩ ــ ٨٠) .

(٩) سنحان ، ناحية من نواحى قضاء صنعاء ، وتقع إلى الجنوب منها مباشرة ، وهى مناطق سهلية فى معظمها ، تحيط بها الجبال (الويسى : اليمن الكبرى ، ص ٧٧) .

(١٠) بنى بهلول ، وهى جهة تتبع اداريا ناحية « بلاد الروس » التى تعتبر إحدى نولحى قضاء صنعاء وتقع إلى الشمال الشرقى منها ، ومركزها الرئيسى « وعلان » . (الويسى : اليمن الكبرى ، ص٧٨) .

(١١) ثلا ، اسم لقضاء من أقضية لواء صنعاء ، كما أنه اسم لمدينة تاريخية شهيرة هى عاصمة للقضاء ، وهى تقع بالسفح الشرقى للجبل الذى يعلوه حصنها ، وتعتبر المدينة والحصن من الأماكن الأثرية ، وهما يقعان إلى الشمال الغربى من صنعاء . (الويسى : اليمن الكبرى ، ص ٦٥) .

(١٢) شبام ، هى مدينة تاريخية هامة تقع عند سفح جبل كوكبان الشهير ، و يقال إنها سميت باسم أحد ملوك حمير ، كما كانت مقرا للدولة اليعفرية فى القرن الثالث الهجرى . (الويسى : اليمن الكبرى ، ص ٦٤) .

(١٣) بلاد عمران ، قضاء من قضوات لواء صنعاء ، وهى تقع إلى الشمال الغربى من صنعاء ، وعمران اسم لقضاء ، وكذلك لمدينه أثرية هامة يحيطها سور حجرى ، وتشرف على واد زراعى خصب ذى مياة جوفية وافرة . (الويسى : اليمن الكبرى ، ص ٨١) .

(١٤) بلاد مسور، هى سلسلة جبلية تقع الى الجنوب من مدينة «حَجَّة» . (الويسى : اليمن الكبرى ، ص ١٠٠) .

(١٥) بلاد حجة ، تقع إلى الشمال الغربى من صنعاء ، وحجة اسم للواء ــ أى محافظة ــ واسم لمدينة تاريخية شهيرة هى عاصمة اللواء ، وعاصمة قضاء حجة . (الويسى : اليمن الكبرى ، ص ١٠٠ ــ ١٠٢) .

(١٦) فبراير ١٩١١ م .

التعليق :

يتشابه شكل هذه الوثيقة مع سابقتها من ناحية الختم ، و بأن الكتابة تبدأ عند حوالى منتصف الصفحة ثم تلف حول نفسها .

أما من الناحية الموضوعية ، فالوثيقة تعبرعن الكثيرفى واقع الأمر: ــ

فمن ناحية ، نلاحظ أن الوثيقة موجهة إلى أحد أبناء الأسر الهامة فى تعز التى تشارك الامام ــ كذلك الأئمة السابقين ــ فى معارضة العثمانيين ، والتى أبلت فى هذا المجال بلاء حسنا باعتراف الإمام .

ومن ناحية ثانية ، نلاحظ أن الإمام قد أكثرمن ذكر البلاد التى إستسلمت فيها الحاميات العثمانية ، وأستولى عليها أتباع الإمام ، وهذا يفسر لنا سبب الإشارة إلى هذا العدد من البلدان فى وثيقة واحدة .

ومن ناحية ثالثة ، نرى أن الإمام قد ساق هذه الأخبار الى «الوادعى» حتى يشجعه على مواصلة الجهاد والمعارضة ضد العثمانين .

ومن ناحية رابعة ، ظل الامام يرفع شعارات دينية للحث على الجهاد ، « و بذل النفس والنفيس لله عز وجل » .

ومن ناحية خامسة ، نلحظ أن الامام يتحدث بصوت عال فى هذه الوثيقة ، فهو لا يكتفى برفع الشعارات الدينية لجذب صاحبه الى صفة ، بل انه يلوّح بالجزاءات المادية أيضا فيقول : « وهذا وقت غرس العز، وأساس بناء المجد ... وعلى قدر الأعمال يكون الجزاء والمكافأة » .

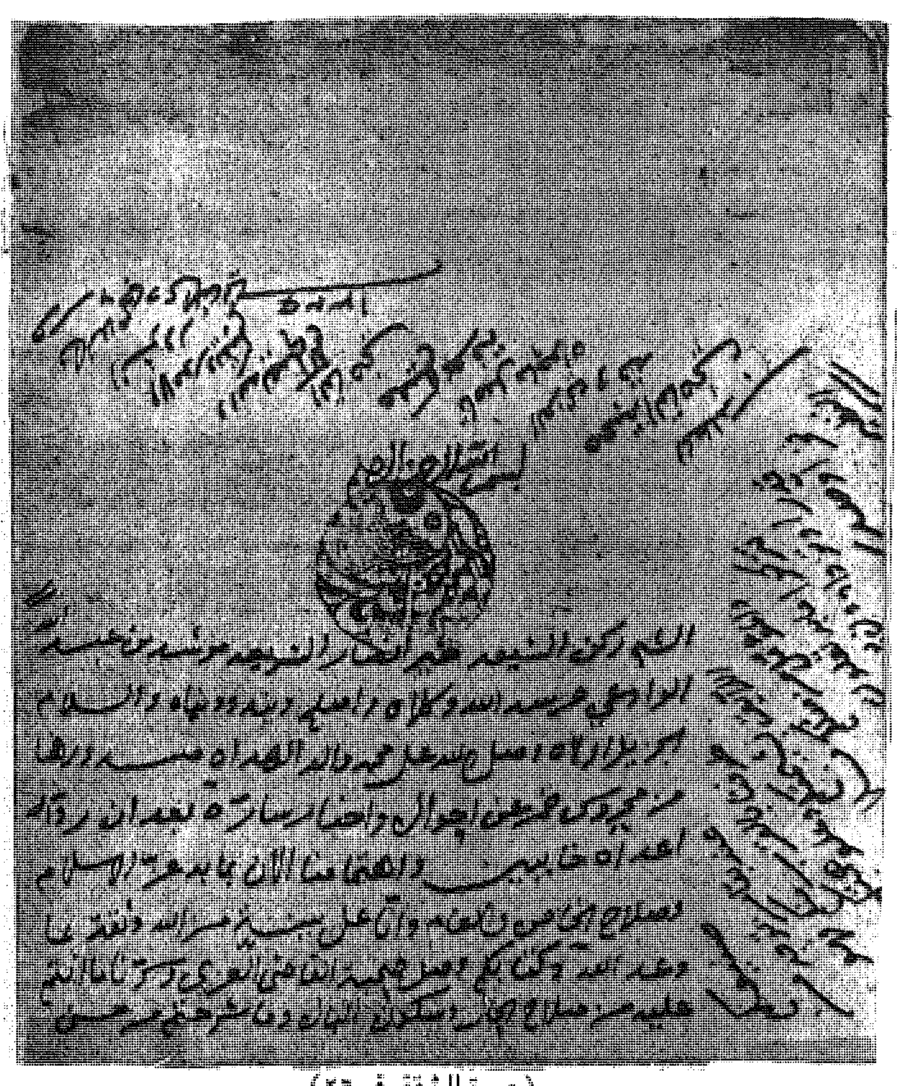
ولاشك أن دراسة أبعاد الظروف التاريخية التى صدرت خلالها هذه الوثيقة ، إنما تفسر لنا الكثير مما ذهبنا إليه . ففى ذلك العام ، كان الإمام قد نجح فى الإستيلاء على كثير من المناطق الشماليه حتى وصل الى صنعاء فحاصرها ، وهذا نتيجة سوء سياسة محمد على باشا ، والى اليمن حينذاك ، والذى كان ينتمى إلى حزب «الإتحاد والترقى» الذى رفع شعار «المركزية والتريك» فى حكم الامبراطورية العثمانية عقب نجاحه فى الانقلاب (الدستورى) على السلطان عبدالحميد الثانى عام ١٩٠٨م . وفى عام إصدار هذه الوثيقة أيضا ، وصل أحمد عزت باشا الى اليمن على رأس حملة عسكرية كبيرة لفك حصار صنعاء حينذاك ، ولتأكيد السيادة العثمانية فى اليمن ، وحاملا لصلاحيات ضخمة من قبل حكومته لحل المشكلة اليمنية . (سيد مصطفى سالم : تكوين اليمن الحديث ، ص ١١٠ ، زبارة : أئمة اليمن ، ج ٣ ، ص ١٧٧ — ٢١٣ ، الواسعى : تاريخ اليمن ، ص ٢٢٦ — ٢٤٢) .

وسط هذا الخضم من الأحداث ، أرسل الإمام خطابه هذا ليعبر عن امرين هامين :

أولهما : أنه حاول بها أن يبرز إنتصاره على العثمانيين على اعتبار أن ذلك وسيلة ضغط نفسى على باقى الانصار حتى يحرصوا على موقفهم ضد هؤلاء العثمانيين .

وثانيهما : أنه كان حريصا على الإحتفاظ بمن حوله من الأتباع ، فأخذ يسوق الحكم والمواعظ لصاحبه ، حتى يقوى عزيمته و يثّبت فؤاده ، و بذلك يصل الإمام إلى مايبتغيه إزاء العثمانيين ، وهو عقد الصلح مع عزت باشا — الذى كان قد وصل إلى اليمن قبل ذلك بقليل — وهو ماتوصل إليه الإمام حينذاك بعد عدة أشهر فقط .

□■□



(صورة الوثيقة رقم ٢٦)

نص الوثيقة

بسم الله الرحمن الرحيم
(الختم : أمير المؤمنين المتوكل على الله رب العالمين) (١)

الشيخ ركن الشيعة (٢) ، خير أنصار الشريعة ، مرشدبن عبد الله الوداعى (٣) حرسة الله وكلأه وأصلح دينه ودنياه والسلام الجزيل أولاه ، صلى الله على محمد وآله الهداه .

صدورها من محروس « خمر » (٤) عن أحوال وأخبار سارة ، بعد أن ردّ الله أعداه (أعداءه) خائبين . وإهتمامنا الآن بما به عز الإسلام ، وصلاح الخاص والعام ، وإنا على بينه من الله . وثقته بما وعد الله ، وكتابكم وصل صحبه القاضى العزى (٥) وسرّنا ماأنتم عليه من صلاح ، وسكون البال ، وما شرحتم من حسن صنيعكم عند بقاء من توجه من طرفنا بالقرب منكم ، فهو اللائق بشيمتكم ، وعلوهمتكم ، والمؤمل من مثلكم . فلاتتركوا مابه تعلون قدرا ، وتزدادون به فخرا وصدر النظير (٦) المطلوب صحبه القاضى العزى . وقد تأصل ما حواه عليكم (٧) بمعرفة القاضى ، والله يصلح لكم الأمور، و يقيكم الشرور، والسلام ، حرر ٦ جمادى الثانى ١٣٢٩ هـ (٨) .

الهوامش :

(١) هو الختم الدائرى ذو الأهلّة الثلاثة بداخله ، وظهوره على هذه الوثيقة يدل على أن الإمام استعمله هو والختم ذا البسملة معا جنبا الى جنب بعض الوقت . (قارن بين ختم الوثيقتين رقم ٢٣ ، ٢٤ ، وهذا الختم) . .

(٢) الشيعة ، هم أنصار آل الرسول الذين عرفوا بهذا الاسم منذ أيام الامام على بن أبى طالب ، كما هو معروف ، وقد استعمل الإمام لقب « ركن الشيعة » « بالوثيقة » كنوع من تفخيم المرسل إليه ورفع شأنه .

(٣) مرشدبن عبدالله الوادعى ، هو صاحب الوثيقتين رقم ٢١ ، ٢٥ كما يلاحظ أن الوثيفة رقم ٢٥ ، والوثيقة هذه رقم ٢٦ قد أُرسلتا اليه فى عام واحد .

(٤) خمر هى مدينة هامة تقع الى الشمال من صنعاء ، وهى مركز لناحية من نواحى قضاء عمران التابع لمحافظة صنعاء ، كما أنها مركز بنى صريم من قبيلة حاشد ، وهى مدينة أثرية ، اذ يقال أنها محل ولادة أسعد الكامل ، أحد ملوك اليمن فى العصر القديم . (الويسى : اليمن الكبرى : ص ٨١ــ ٨٢) .

(٥) القاضى العزى ، اكتفى الإمام باستعمال اللقب فقط دون الاسم الصريح عند الإشارة الى أحد أتباعه ، وهو « القاضى العزى » نظرا لظروف الحرب الدائرة ، فلجأ إلى ذلك للامن والسرية .

(٦) « صدر النظير » ، تعبير شائع الى الآن فى اليمن ، أى أرسل الإيصال أو السند مقابل مال مدفوع ، وهذا يعنى أن الامام قد أرسل الى الوادعى الإيصال المطلوب الذى يثبت مادفعه اليه من مال مفروض مثل الزكاة أو غير ذلك .

(٧) يشير الإمام بهذه العبارة إلى أنه قد ثبت بالايصال المذكور ماقد دفعه الوادعى من « أموال » بمعرفة « القاضى العزى » ، اذ كانت زكاة الوادعى « أمانة » كما جاء بالوثائق السابقة .

(٨) يونية ١٩١١ م .

التعليق :

تنتمى هذه الوثيقة ــ من الناحية الشكلية ــ إلى الشكل الذى ساد حينذاك ، وهو أن تبدأ الكتابة عند حوالى منتصف الورقة ، ثم تلف الكتابة بالهوامش ، لكى يوضع الختم والبسملة بأعلى الكتابة ، وكذلك تنتهى الوثيقة بوضع التاريخ .

أما من الناحية الموضوعية ، فنلحظ أن الإمام قد بالغ فى تمجيد المرسل اليه ، فوصفه بأنه : « ركن الشيعة ، وخير أنصار الشريعة . . » الى غير ذلك مما أطلقه عليه . .

والى جانب ذلك ، فقد أراد الأمام أن يثبت أنه مازال فى مركز القوة ، رغم وصول أحمد عزت باشا الى اليمن ، واستردادہ لأجزاء من البلاد التى كانت تحت سيطرة الامام حتى تمكن من فك الحصار الثانى عن صنعاء ، لذلك فقد ساق عبارة تؤكد هذا فقال : « بعد أن ردّ الله أعداءه خائبين » ، مشيرا بذلك الى عدم تقدم عزت باشا بقواته إلى المناطق الجبلية الشمالية ، أو بالأحرى إلى « خمر » التى كتب الامام فيها وثيقته .

و يواصل الامام تشجيعه للمرسل اليه الخطاب ، فيطمئنه بأنه سعيد بموقفه ضد الأتراك ، وبما إتخذه أتباعه فيقول : « وسرنا ما أنتم عليه من صلاح الحال . . » الخ ، كما يشكره على ما أرسله اليه من مال .

ولقد كان الإمام — حقا — فى حاجة الى أن يجمع حوله كل من يستطيع من الأتباع والأنصار ، فتاريخ هذه الوثيقة يدل على أنه كان فى وقت حرج ، و يريد أن يثبت وجوده أمام الجيوش التركية ، ففى « ٦ شهر ربيع الآخر » من العام نفسه الذى صدرت خلاله الوثيقة — دخل عزت باشا صنعاء بعد أن فك حصارها (زبارة : ائمة اليمن ، ح ٣ ، ص ١٨٥) ، ولم يعد من المستبعد أن يتقدم عزت باشا بجيوشه إلى باقى المناطق الشمالية ، لذلك لمسنا هذا التقرب الذى أبداه الإمام إلى صاحب الوثيقة وإسباغ الألقاب عليه حتى يضمن بقاءه — هو وغيره — حوله ، و بذلك يحمى نفسه أمام هذا الخطر الداهم الذى يمثله عزت باشا .

وقد يزداد الأمر وضوحا اذا ربطنا بين بعض التواريخ التى أحاطت تاريخ كتابة هذه الوثيقة : —

ففى السادس من ربيع الآخر عام ١٣٢٩ هـ ، دخل عزت باشا صنعاء بعد فك حصارها كما ذكرنا .

وفى جمادى الأولى من نفس العام أرسل الحسين بن على العمرى أول رسالة إلى الإمام يحيىٰ بتكليف من عزت باشا لفتح باب المفاوضات ، وللوصول إلى عقد صلح بين الطرفين .

وفى السادس من جمادى الآخرة أرسل الإمام هذه الوثيقة الى الوادعى .

وفى الثامن والعشرين من نفس الشهر ، ذهب القاضى حسين العمرى والسيد قاسم العزى إلى «خمر» لمقابلة الإمام من أجل عقد الصلح بينه و بين عزت باشا ، أو كما قيل : « فتراجعوا مع الإمام وأعيان رجاله » . (زبارة : أئمة اليمن ، ح ٣ ، ص ١٨٧ — ١٨٩) .

من هذا الربط الزمنى بين هذه التواريخ ، يتضح أن باب المفاوضات قد فتح بين الإمام والعثمانيين فى نفس الوقت الذى كان الإمام يدفع أحد أتباعه على الصمود فى موقفه ضد هؤلاء ، ويمدح علاقته بباقى الأتباع ، وذلك كله — كما نعتقد — حتى يقوى مركزه أثناء مفاوضاته مع عزت باشا ، وحتى لايكون فى المركز الضعيف ، مما قد يشجع العثمانيين على أن يفرضوا عليه مايكره .

□■□

الحمد لله

مولاي سيدي العلامة العلم البدر زينة الآل المطهرين القاسم بن حسين ابو طالب العزي عافاكم الله وتولاكم

وشريف السلام يعمكم ورحمة الله وبركاته وصلى الله وسلم على سيدنا محمد وآله صدرت السلام وانه

صدر الشيخ ناصر مبخوت الاحمر ويرجو ارسال بقية الملازم الذين ما خرجوا للعارض

صحبته وهم ٣) فتردونهم صدروا اليكم صحبة المومى اليه وبيده كتاب في ارسالهم الى عند

الحضرة الباشا احمد عزت دام مجده ويكون من مولاي بذل الجهد والعناية

في تجهيز ما قد رتم عليه وخروجكم مبادرة لخشية التخريب وانتم محل الحزم والمعرفة

فلا يحصل منكم الا المراد والتوفيق لو شاء الله ونحن معينون بالدعا

ودمتم والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته وتفضلوا ابلاغ الولد العزي عافاه الله جزيل السلام

ولو تطلعونا على هذا الذي ترسلون اليه وكذلك كل ما لكم من حاجة ودمتم محروسين والسلام

حرر هذا ... جمادى ... ١٣٢٩ مستمد الدعا ...

(صورة الوثيقة رقم ٢٧)

نص الوتيقة

الحمد لله

مولاى سيدى العلامة العلم البدر زينة الآل المطهرين القاسم بن حسين أبوطالب العزى (١) حماكم الله وتولاكم ، وشريف السلام يغشاكم ورحمة الله و بركاته ، وصلى الله وسلم على سيدنا محمد وآله .

صدرت للسلام ، وأنه صُدّر الشيخ ناصر مبخوت الأحمر(٢) ، وترجح إرسال بقية الملازيم(٣) الذين تأخروا للعارض(٤) صحبته وهم ٢٣ ، فترونهم صدرو (صدروا) اليكم صحه (صحبة) المومى اليه ، و بيده كتاب فى إرسالهم لاغير إلى حضرة الباشا أحمد عزت(٥) دام مجده ، و يكون من مولاى بذل الهمة والعناية فى تنجيز ما قدرتم عليه ، وخروجكم مبادرة خشية التخريب . وأنتم بحمد الله أكمل وأعرف فلا يحصل منكم البوراد(٦) ، والتوفيق توفيق الله تعالى ، ونحن مُعينون بالدعاء ، ودمتم ، والسلام ورحمة الله و بركاته .

وتفضلا(٧) إبلاغ الولد العزى(٨) عافاه الله جزيل السلام إذا إتفقوا به ، ولو تطلعوه على هذا أو ترسلوه اليه ، وكذلك كل سائل عنا ، ودمتم محروسين والسلام . كاتب هذا (٩) يسلم عليكم جزيل السلام ، حرر من شهر رجب ٢٩ . (١٠) مستمد الدعاء باذله الحقير حسين بن على العمرى . (١١)

الهوامش :

(١) هو: « السيد العلامة القاسم بن حسين بن محمد . . ابن أبى طالب احمد ابن الامام القاسم بن محمد ، مولده بالروضة فى شهر رمضان سنة ١٢٩١ هـ (أكتوبر ١٨٧٤ م) ، حفظ القرآن وأتقنه ، وأخذ عن علماء صنعاء والروضة ، ومن مشايخه. ... وفى سنة ١٣٢٩ هـ طلبه الباشا عزت من الروضة وجمع بينه و بين المولى الحسين بن على العمرى

وطلب منهما فتح الكلام فى الصلح بينه و بين الإمام يحيى ، وتم سفرهما اليه فى جمادى الآخرة سنة ١٣٢٩ هـ (يونية ١٩١١م) . . » ، (زبارة : نزهة النظر ، ح ٢ ، ص ٤٧٦ — ٤٧٧) ، و يلاحظ أن هذا العام هو العام الذى كتبت فيه هذه الوثيقة .

(٢) الشيخ ناصر مبخوت الأحمر ، كان شيخ مشايخ قبيلة حاشد فى ذلك الوقت ، وقد قيل لى إنه لعب دورا عند مبايعة الامام يحيى بالامامة عام ١٣٠٤ هـ (١٩٢٢ هـ :) (سيد مصطفى سالم .. تكوين اليمن الحديث ط ١ ص ٦٤ هـ : ١) . وكانت قبيلتا حاشد و بكيل تعتبران جناحا الحكم فى زمن الأئمة ، إذلم يكن يستتب حكم أحدهم الإبموالاتهما .

(٣) ملازم ، ومفردها ملازم ، ولا ندرى هل تجمع جمع تكسير كما فعل الكاتب أم أن جمعها «ملازمون» أى جمع مذكر سالم . و يلاحظ أن مصدرها «لَزِمَ» ، «يَلْزَمُ» والفاعل «لازم» والمفعول به «ملزوم» .. ورجل «لُزَمَة» أى يلزم الشيء فلا يفارقه ... والالتزام الإعتناق .. (ابن منظور: لسان العرب ، ح ٣ ، ص ٣٦٢ — ٣٦٣) . وقد عرف الملازم فى الأزمنة الحديثة بأنه القائد الصغير الذى يرتبط بجماعة من الجند ، وأصبح الملازم رتبة من رتب الضباط بالجيوش العربية الحديثة .

(٤) العارض ، أى الأمر العارض المفاجيء الذى يعطل المرء عن القيام بعمل ما ، ومازال اللفظ مستعملا فى اللهجة الصنعانية الدارجة .

(٥) أحمد عزت باشا ، هو الذى سبق الإشارة إليه خلال هوامش وتعليقات الوثيقتين رقم ٢٤ ، ورقم ٢٥ . وللتوسع فى التعرف عليه ودوره فى عقد صلح «دعان» ١٣٢٩ هـ = ١٩١١ م يرجع الى كتابنا (تكوين اليمن الحديث : الفصل الأول والثانى من الباب الثانى .)

(٦) البوراد ، تعبير عامى دارج يعنى التكاسل والتراخى وفتور الهمة ، و يقال أثناء الحديث : بورد يافلان ، أى اهدأ أو دَعْكَ من هذا الأمر .

(٧) تفضلا ، تدل على المخاطب المثنى ولا ندرى من هما ، وكان من الممكن أن تستعمل صيغة المخاطب الجمع التى تستعمل للتعظيم والتفخيم عند التحدث إلى شخصية هامة ، ولكن وضعنا اللفظ كما جاء بالوثيقة ، ومن المرجح أن المقصود هو: «التفضل» عليه بالقيام بكذا ، وهذا هو الأقرب إلى الصحة ، ومازال اللفظ سائدا إلى الآن .

(٨) المقصود بالعزى هو محمد ابن القاضى حسين العمرى وكان أكبر أبنائه ، ولد عام ١٣٠٠ هـ ، ونشأ تحت رعاية والده فى بيئة علمية ، فتفوق على أقرانه فى العلم والأدب والشعر ، غير أنه توفى عن عمر قصير فى عام ١٣٣٠ هـ ، أى وهو فى الثلاثين من عمره ..

وأمر عزت باشا بتشييع جنازته . (الجرافي : تحفة الاخوان ، ص ١١١ ـــ ١١٥) ، وكان والده عند سفره الى « خمر » للتفاوض مع الامام قد تركه مريضا بصنعاء لذلك خصه بالسلام والدعاء له بقوله : « عافاه الله » ، بعد أن أنهى خطابه الرئيسى .

(٩) يلاحظ أن كاتب هذه الرسالة هو عبدالله ابن القاضى حسين العمرى ، وليس القاضى نفسه الذى وقع الرسالة فقط ، وكان والده قد اصطحبه معه فى رحلته الى « خمر » للاعتماد عليه فى بعض المهام مثل كتابه الرسائل هذه . وللتعرف على عبدالله يمكن أن نقول أنه : « ولد فى جمادى الأولى سنة ١٣٠٤ هـ (فبراير ١٨٨٧ م) ، ونشأ فى حجر والده ، وأخذ عنه العلم .... وتناول معالى الأمور فأدركها ... وسعى فى سنة ١٣٢٩ هـ (١٩١١ م) فى عقد الصلح .. مشاركا لوالده .... وكان مستشار الحكومة العثمانية باليمن ... وبعد جلائهم عن البلاد .. عهد إليه الإمام بالقيام بكثير من الأعمال الهامة ، فادارها بهمة عالية ... وله معرفة باحوال الناس والتاريخ والأدب ... » (الجرافى : تحفة الاخوان ، ص ٧٨ ـــ ٧٩) . و يلاحظ أنه تقلد لمناصب المختلفة فى عهد الإمام حتى أصبح بمثابة رئيس وزارئه ، رغم أنه لم يكن يوجد مثل هذ المنصب ... وقد قتل مع الإمام يحيى عند قيام ثورة ١٣٦٧ هـ (١٩٤٨ م) فى « سواد حزيز » كما سنذكر فيما بعد .

(١٠) يولية ١٩١١ م .

(١١) هو القاضى حسين بن على بن محمد بن على بن عبدالله العمرى ...... مولده فى سنة ١٢٦٥ هـ تقديرا .. (٤٨ / ١٨٤٩ م) كما قال تلميذه القاضى عبدالله ابن عبدالكريم الجرافى فى كتيب وضعه لترجمة حياة أستاذه ترجمة وافية ـــ كذلك ترجمات لبعض من أخذ عنه العلم ـــ وسماه « تحفة الاخوان ، بحلية علامة الزمان ، حليف السنة والقرآن ، المولى شيخ الاسلام المعمر الحسين بن على العمرى » . وهو ممن إشتهروا بالعلم والتفقه ، وأخذ عنه الكثير ، إذ كانت أولى وظائفه وإهتماماته هى التدريس ، وعرف عنه تنظيم أوقاته وحسن إستغلالها . وقد كان يعهد اليه ببعض الأعمال الحكومية مثل « نظارة الأوقاف ورئاسة الأستئناف ونحوها من الاعمال الهامة » . (ص ١٣٦) ولأهميته الشخصية ومكانته العلمية لدى العثمانيين والإمام فى آن واحد ، فقد وسطه العثمانيون أثناء إشتداد الحصار الأول على صنعاء عام ١٣٢٣ هـ (١٩٠٥) لعقد هدنة مع الإمام وانسحابهم الى مناخه ومايليها جنوبا ، فدخل الإمام صنعاء لبعض الوقت حتى وصل أحمد فيضى باشا إلى اليمن واخرج الإمام من صنعاء . (ص ١٣٩) . وقد لعب دورا هاما أيضا أثناء عقد الصلح « دعان » المشهور عام ١٣٢٩ هـ (١٩١١) ، فقد ندب هو وقاسم العزى لمراجعة الإمام فى الصلح ، وكانت هذه المساعى من أهم اللبنات الأساسية التى

تم على أساسها هذا الصلح ». (ص١٤٠ — ١٤٢) . و يلاحظ أن هذه الوثيقة نابعة من ثنيات هذه المساعى كما سنرى فى التعليق .

التعليق :

تتميز هذه الوثيقة من الناحية الشكلية عن أغلب الوثائق السابقة ، و يرجع هذا التميز والإختلاف الى أنها عبارة عن خطاب شخصى بين إثنين من أعيان البلاد حينذاك ، لذلك لم تحمل أختاما بأعلاها ، بل بدأت بعبارة «الحمدلله» ثم بألقاب كانت منتشرة معروفة فى اليمن ، وخاصة لأصحاب المناصب الدينية ، ثم إسم المرسل اليه مباشرة ، و بناء على هذا نرى أن الخطاب انقسم الى خطابين ، فالقسم الأول من الخطاب — وهو الجزء الأساسى منه — يدور حول أمور عملية سياسية ، أما القسم الثانى — وهو بمثابة ملحق — أو ملحوظة لتنبيه القارىء إلى أمر ما ذى أهمية — فهويتناول جانبا شخصيا بحتا للسؤال عن ولده المريض — أى ولد المرسل — الذى يريد أن يبلغه سلامه ، أو يقوم المرسل إليه بإطلاعه على الخطاب نفسه لرفع معنو ياته ، وأن والده بخير و يسأل عن صحته .

أما من الناحية الموضوعية ، فنرى أن للوثيقة أهمية تاريخية ، فهى تلقى ضوءا على ما كان يدور بين الأطراف المختلفة المهتمة بعقد صلح «دعان» ، أذ أن الخطاب مرسل بين شخصين هامين من شخصيات ذلك العصر ، و يعدان قطبا المساعى التى تم على اساسها إبرام ذلك الصلح ، فقد وضع عزت باشا ثقته بهما فأرسلهما إلى الإمام ، كما أن الأخير كان يقدرهما خير تقدير، فتقبّل وساطتهما .

و يرجح أن الوساطة قد أخذت وقتا غير قليل حتى تم الاتفاق على مواد الصلح ، إذ يلاحظ أن أولهما ، وهو القاضى حسين العمرى ، كان فى «خمر» مع الإمام ، وكان ثانيهما ، وهو السيد قاسم العزى ، قد رجع إلى صنعاء فى مهمة خاصة — كما نعتقد — مثل إبلاغ عزت باشا بالتفاصيل التى وصل إليها الوفد أثناء مفاوضاته مع الإمام . و يؤكد هذا القول إرسال هذا الخطاب من ناحية ، ومن ناحية أخرى ، ما ذكره أحد المؤرخين المعاصرين عند حديثه عن مقدمات الصلح ، فقال : «ثم ترددت الهيأة (أى هيئة المفاوضات) إلى الإمام وإلى صنعاء حتى إنتهى الكلام فى المواد التى تم الصلح عليها . .» (زبارة : أئمة اليمن ، ح ٣ ، ص : ١٨٩) . ولاشك فى أن العوامل الطبيعية كانت سببا هاما من أسباب طول المفاوضات حينذاك ، اذ أن وعورة الطرق ، وصعوبة المواصلات فى ذلك الوقت ، كانا يؤديان إلى تأخر الاتصال و بطء اللقاءات .

و يتضح الجانب العملى السياسى فى هذه الوثيقة ، والذى يمس الخطوات التى تتعلق بعقد الصلح ، فى أن «العمرى» يبلغ «العزى» بأنه قد أرسل الشيخ ناصر مبخوت الأحمر

على رأس ثلاث وعشرين « ملازما » إلى عزت باشا ، على أن يكون على العزى : « بذل الهمة والعناية فى تنجيز ماقدرتم عليه » . وفى نفس الوقت طالب « العمرى » زميله العزى بألا يتأخر فى تنفيذ ما أتفق عليه وطالبه بألا : « يحصل منكم البوراد » (هـ : ٦) كما ألحّ عليه بسرعة الحضور الى « خمر » ، فقال له : « وخروجكم مبادرة خشية التخريب » . . . ، أى أنه يخاف أن تضيع أو تفسد المجهودات التى بذلت من قبل لإتمام الصلح .

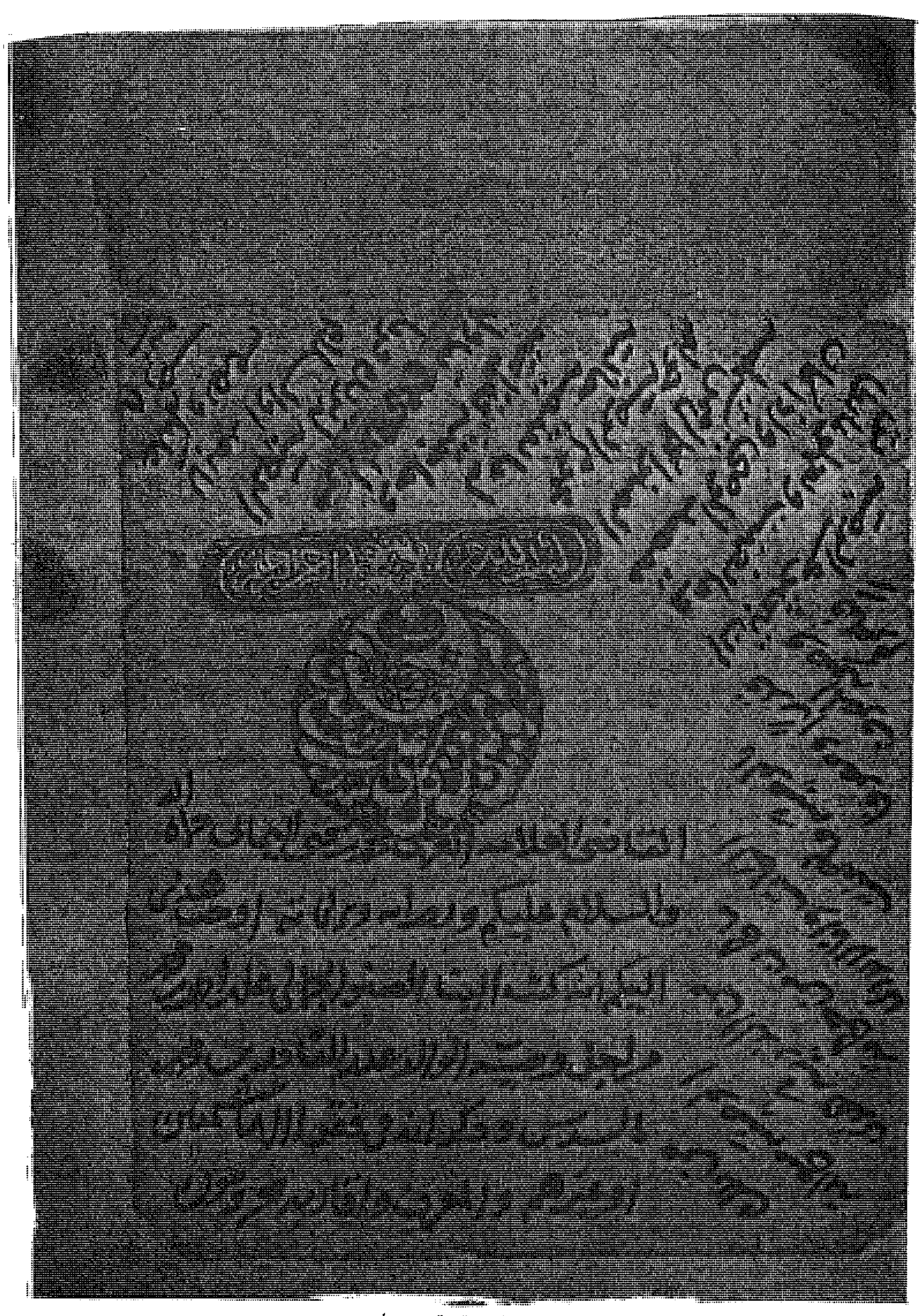
ولا ندرى ـــ فى الواقع ـــ الكثير من خفايا الجانب السياسى الذى ورد فى الوثيقة ، بل ثارت أمامنا التساؤلات الكثيرة التى تدور حول ما جاء بها .

فمن ناحية ، نحن لاندرى تماما لماذا : « صُدّر الشيخ ناصر . . وبقية الملازم . . و بيده كتاب فى إرسالهم لا غير . . » الى عزت باشا ؟ هل هم مجرد « رهائن » ليثبت الإمام حسن نيته تجاه العثمانين ، وخاصة أن هذا الشيخ كان معروفا ـــ حينذاك ـــ بولائه للامام يحيى ؟ أم أن عزت باشا كان يريد أن يقلّم أظافر يحيى قبل أن يذهب إلى مقابلته لإبرام الصلح ، فاشترط أن يرسل اليه ـــ فى صنعاء ـــ تلك العناصر المحاربة التى يعتمد عليها ؟

ومن ناحية أخرى ، لماذا شك « العمرى » فى نشاط العزى وإخلاصه فى إتمام الصلح ، فطالبه بسرعة الحضور الى « خمر » ، كما حثه على إكمال الخطوات المتفق عليها ؟

وهذه جميعها أمور لم تتضح فى الوثيقة ، كما لم تسعفنا المراجع المعاصرة بتوضيحها ، مما يشير إلى أننا مازلنا فى حاجة الى مزيد من الوثائق لتوضيح أبعاد تلك الفترة .

□■□



(صورة الوثيقة رقم ٢٨)

ناظر الرباط

بسم الله الرحمن الرحيم

قد وقع الاطلاع على هذا من ناظرنا [illegible] المولى امير المؤمنين

اطال الله عمره [illegible] وايده ونصره [illegible]

[illegible] الذكر المبين [illegible] على هذه الوصية [illegible]

بوجهه ويرسل اليه وصية سيدي المرحوم عبد القادر

بن محمد ليكون العمل بحسبها او صورتها مصدقة

واذا كانت الوصية بصرف للفقراء [illegible] المال

على [illegible] المعرفة بها ويجوز له ان [illegible]

حيث [illegible] الموصي [illegible]

[illegible] الوصية من اهل المعرفة الا [illegible]

[illegible] بالمعروف [illegible] الموصي [illegible]

[illegible] سيدي [illegible] الينا والسلام

[illegible] ١٣٣[illegible]

(صورة الوثيقة رقم ٢٨)

نَص الوثيقة

بسم الله الرحمن الرحيم

(الختم : أمير المؤمنين المتوكل على الله رب العاملين) (١)

القاضي العلامة العزى محمد بن يحيى اليماني (٢) حماه الله ، والسلام عليكم ورحمة الله و بركاته .

أوجب هذى (هذا) اليكم أنه كتب الينا الصنو الجمالى على بن احمد بن محمد (٣) من أجل وصية الوالد عبد القادر بن محمد (٤) بالسدس ، وذكر أنه من فقراء الهاشميين أو غيرهم ، والمعرّف وأقار به محرومون من تلك الوصية مع أنه من الذرية . هذى (هذا) ما كان من حكاية الكاتب ، وانا لا ندرى بالوصية ما تضمنت قدرًا ومصرفا وصفة المصْرَف (٥) ، فنأمركم أن تبحثوا عن الوصية وما تضمنت ، وتعملوا بما يطابق مقصد المُوصى ، واذا كان الصنو الجمالى (٦) ممن شملته عموم الوصية حولتم له ما يقتضيه حالته وحاجته ، فقرابته من المُوصِى مع تناول الوصية له تزيده قربا لا بعدا ، والسلام عليكم ورحمة الله ، ٨ رجب ٣٠ (٧) .

(ثم يأتى الرد فى ظهر الوثيقة نفسها)

بسم الله الرحمن الرحيم

(التوقيع : ناظر الوصايا

محمد يحيى (٨)

قد وقع الاطلاع على ماتحرر باطنا (٩) من سيدى المولى أمير المؤمنين أطال الله عمره وعافاه وأيده ونصره وحفظه بما حفظ به الذكر المبين . ونأمر المتولى على هذه الوصية أن يعمل بموجبه ، و يرسل الينا بوصية سيدى المرحوم عبد القادر بن محمد ليكون العمل بموجبها أو صورتها مصدقة . واذا كانت الوصية مصرف للفقراء فسيدى الجمالى على بن احمد يستحق الصرف منها ، و يوفر له النصيب منها حيث وهو من

أقارب الموصى وصاحب عائلة ، والقائم على الوصية من أهل المعرفة الكاملة معلوم لدينا (١٠) ، فنأمره بالصرف طبق مراد الموصى ومراد الله ، واذا تمنع المتولى من الصرف ، راجع سيدى الجمالى الينا ، والله الموفق ، بتاريخه ٢٤ رجب ٣٠ . (١١)

الهوامش :

(١) الختم ، هو الختم الكبير ذو البسملة الذى للامام يحيى ، وهو يختلف عن ختم الوثيقة السابقة مما يدل على أنه كان يستخدم الختمين معا فى وقت واحد .

(٢) هو القاضى محمد بن يحيى اليمانى اليدومى ناظر الوصايا حينذاك .. وكان حاكما لدى الإمام عندما كان الاخير فى مدينة «السودة» ، كما ظل يعد الحاكم الثانى بصنعاء مدة طويلة ، كذلك «ناظر وصايا» كما جاء بالوثيقة .

(٣) على بن أحمد ، سبق ترجمة حياته بالهامش : ٦ بالوثيقة : ١٦ .

(٤) عبد القادر بن محمد ، سبق ترجمة حياته بالهامش : ٢ ، بالوثيقة : ١٦ .

(٥) صفة المصرف ، أى الجهة التى ستقوم بالصرف ، وكيف سيكون الصرف ، ووضع الامام هذه التساؤلات وغيرها لفهم أبعاد القضية كما سنرى .

(٦) الجمالى ، هو على بن أحمد صاحب الهامش الثالث ، اذ أن هذا هو لقب كل من يسمى «عليا» فى اليمن الى الآن ، اذ يطلق عليه الجمالى .

(٧) التاريخ بالكامل هو ١٣٣٠ هـ ، و يوافق : يولية ١٩١٢ م .

(٨) سبق ترجمة حياته بالهامش رقم : ٢ .

(٩) باطنا ، أى بباطن الوثيقة ، أو ما جاء بأولها ، أما ظاهرها ، أى ما خلف الوثيقة ــ كما نقول حاليا ــ فهو الذى جاء به رد ناظر الوصايا .

(١٠) أشرنا اليه فى الهامش رقم : ١٠ ، بالوثيقة رقم : ١٦ .

(١١) التاريخ بالكامل هو سنة ١٣٣٠ هـ ، و يوافق يولية ١٩١٢م .

التعليق :

تتفق هذه الوثيقة من الناحية الشكلية مع أغلب وثائق العصر ، فهى لا تبدأ عند أول الورقة ، ثم تلف الكتابة حول نفسها . أما الختم فهو الكبير ذو الأهلّة التى تعلوه البسملة . أما مايلفت النظر هنا ، فهو أن ناظر الوصايا قد وضع رده فى ظهر الورقة وليس فى ورقة مستقلة كما يجرى حاليا ، ولا ندرى هل يرجع ذلك إلى نقص الورق حينذاك بالمؤسسات الحكومية ، أم لأن العثمانيين كانوا هم المصدر الوحيد للأوراق فى اليمن ، لذلك الأوراق شحيحة الوجود ، وانعكس هذا على استعمالها .

أما من الناحية الموضوعية ، فربما كان أهم مايلفت النظر الى هذه الوثيقة هى أنها الأولى ــ مما لدينا ــ التى كتبت بعد عقد صلح «دعان» الشهيربقليل (انظر كتابنا : تكوين اليمن الحديث ، ملحق ــ ٢ ، ص ٤٩٥ ــ ٤٩٧) بين الامام يحيى وأحمد عزت باشا ، والذى جاء فيه : (المادة ــ ١ ــ) أن ينتخب الإمام حكاما لمذهب الزيدية ، وتبلغ الولاية ذلك ، وهذه تخبر الآستانة لتصدق المشيخة على ذلك الانتخاب» . وجاء فى المادة الثانية : «تشكل محكمة استئنافية للنظر فى الشكوى التى يعرضها الإمام .» كما جاء فى المادة التاسعة : «تكون مسائل الأوقاف والوصايا منوطة بالإمام» .

وازاء هذا الصلح ، وماجاء به من المواد التى أشرنا اليها ، فيمكن القول بأنه يتضح فى هذه الوثيقة أن الإمام قد بدأ يمارس الصلاحيات الممنوحة له بمقتضى هذا الصلح ، فقد اعترف به زعيما للطائفة الزيدية باليمن ، وحق له تعيين القضاة (الحكام) فى المناطق التى يقطنها الزيديون ، كما عيّن أعضاء المحكمة الاستئنافية عند تشكيلها طبقا لمواد الصلح ، لهذا فهويرفع هنا إحدى شكايا أبناء الطائفة إلى «ناظر الوصايا» حينذاك للنظر فى قضية من قضايا الوصايا ، و يطلب منه أن يرفع مايتوصل اليه من رأى ، وهذا مانلمسه بوضوح من خلال الوثيقة .

والقضية المثارة فى هذه الوثيقة قضية قديمة أثيرت من قبل فى عهد الحكم التركى (تراجع الوثيقة رقم : ١٦) ، و بت فيها ناظر الوصايا حينذاك بمنح الشاكى جزءا من السدس المنصوص عليه فى الوصية ، عن طريق ملتزم تنفيذ الوصية . و يبدو أن الجزء الذى تقرر سابقا كان قليلا ، أو أن ملتزم تنفيذ الوصية لم يقم بدوره كما يجب نظرا لغياب السلطة المهيمنة ، لذا تجددت الشكوى مرة أخرى أمام الإمام يحيى بعد عقد صلح «دعان» .

و يلاحظ أن الإمام كان متعاطفا مع صاحب الحق مما يدل على حرصه على جمع الأنصار حوله لتدعيم نفوذه بين الأهالى ، وفى نفس الوقت على أن يعمل على تأكيد صلاحياته الجديدة ــ بعد عقد صلح دعان ــ بأنه المشرف على القضاء ــ وخاصة بالنسبة للطائفة الزيدية ــ وأنه صاحب سلطة فى تنفيذ الوصايا والوقف .

وقد حرص ناظر الوصايا محمد يحيى اليدومى على طلب عدة أمور هامة :

أولا : الاطلاع على نص الوصية من ناحية ، وعلى استحقاق السيد على بن أحمد وأولاده فى الوصية من ناحية ثانية ، وعلى دفع ملتزم تنفيذ الوصية الى صرف المستحقات من ناحية ثالثة . و يبدو أنه شك فى هذا الملتزم فكتب : «واذا تمنع المتولى من الصرف ، راجع سيدى الجمالى الينا» ، أى رجع السيد على بن أحمد صاحب الحق الى ناظر الوصايا ، وهذا ما سنلمسه فى بعض الوثائق التالية .

وسنلاحظ أيضا أن هذه القضية ستمتد طويلا بعد ذلك ، وستظهر من حين إلى آخر .



(صورة الوثيقة رقم ٢٦)

نص الوثيقة

بسم الله الرحمن الرحيم
الختم : (المتوكل على الله أمير المؤمنين يحيى بن محمد حميد الدين) (١)

نظير (٢) للصنو على بن احمد بن محمد بن الحسين (٣) فى ربع ريال وثمن ونصف ثمن (٤) عن واجب لله (٥) ، تقبل الله منه ، وأسبل عليه أنواع الخيرات ، وحرر شهر صفر ١٣٣١ . (٦)

الهوامش :

(١) يعتبر هذا الختم هو الأول من نوعه الذى ظهر على الوثائق التى لدينا ، والذى يتميز عن باقى الأختام التى إستعملها الإمام يحيى قبل الإستقلال أو بعده . فهو مطبوع بالحبر الأزرق ، بينما جميع الأختام التى لدينا كانت تطبع باللون الأحمر . ومن ناحية أخرى فهو صغير الحجم بالنسبة للأحجام الأخرى التى إستعملها الإمام . وقد قيل لى أن هذا الختم المميز كان مخصصا ليضعه الإمام على الأوراق الخاصة بإستلام قيمة الزكاة أو الهدايا التى تقدم اليه مباشرة .

(٢) النظير، وتعنى الايصال أو السند أو الوثيقة التى تقدم عند استلام مبلغ معين .

(٣) سبق تقديم ترجمة له بالهامش رقم : ٦ ، للوثيقة رقم : ١٦ .

(٤) كان الريال اليمنى حتى سنوات قليلة يساوى أربعين بقشة (وهو لفظ تركى قديم) ، ومنذ عام ١٩٧٦ ، ولظروف اقتصادية بحتة ، أصدرت الحكومة قرارا بتقسيم الريال الى مائة فلس . واذا حاولنا أن نعرف المبلغ المشار إليه ، فيمكن القول بأنه يساوى : ١٠ + ٥ + ٢,٥ = ١٧,٥ بقشة ، أى أقل من نصف ريال ، غير أن العملة حينذاك كانت مرتفعة القيمة الشرائية .

(٥) واجب لله ، أى الزكاة المستحقة عليه .

(٦) يوافق فبراير ١٩١٣ م .

التعليق :

تعتبر هذه الوثيقة جد يدة ــ بالنسبة لما لدينا من وثائق ــ فى جميع النواحى . فمن الناحية الشكلية ، نلمس الى جانب صغر الوثيقة وقصرها ، أنها تحمل ختما صغيرا و باللون الأزرق ، يختلف

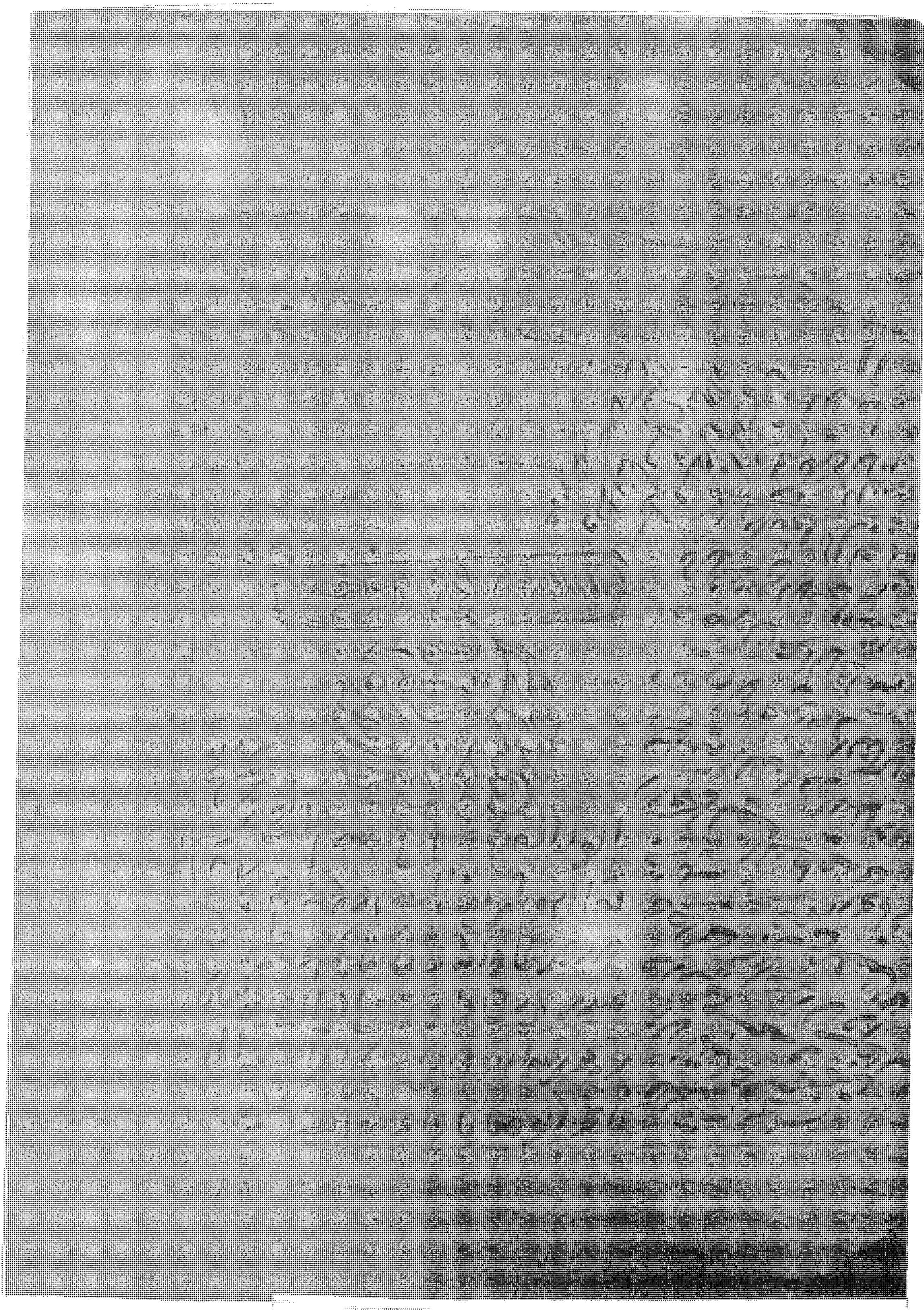
فى شكله ولونه عن باقى أختام تلك الفترة ، وكما ذكرت فى الهامش رقم : ١ ، فقد قيل لى أنه خاص باستلام الزكاة ، أى أنه يستعمل فى المعاملات الذاتية الخاصة بالإمام .

أما من الناحية الموضوعية ، فالوثيقة تلفت الأنظار إليها أيضا ، فهى عبارة عن ايصال لتوثيق أن الامام قد تسلم قيمة الزكاة التى قدرها السيد على بن أحمد على نفسه . وقدمها هدية للامام باعتباره رئيس أبناء المذهب الزيدى .

ومما يزيد الأمر غرابة هو صغر المبلغ المدفوع ، فالسيد على بن أحمد يحاسب نفسه بكشل دقيق ــ وهو معروف بفقرة كما اتضح من الوثائق السابقة الخاصة به ــ ليحدد هذا المبلغ القليل ثم يقدمه إلى الإمام ، وفى نفس الوقت ، يحرص الإمام على إصدار هذا الإيصال ليؤكد وصول المبلغ اليه .

وأخيرا ، فيجب أن نشير الى أن هذه الوثيقة قد كتبت عام ١٣٣١ هـ أى بعد حوالى عامين من عقد صلح «دعان» عام ١٣٢٩ هـ (١٩١١م) ، وهى الفترة التى كان الإمام يعمل فيها على تدعيم نفوذه سياسيا ومذهبيا كما سمحت بذلك شروط الصلح . ولا شك فى أن المصاعب التى واجهته بعد الصلح كانت لاتقل أهمية عن تلك التى كانت تواجهه قبل الصلح ، رغم اختلاف طبيعة كل منهما ، إذ كانت الظروف الأولى ذات طابع حربى ، أما الصلح وشروطه ، فقد أدى أن تكون الظروف المحيطة به ذات طابع سلمى ، وهذا ما كان يسعى اليه . فى هذه الظروف السلمية ، سيعمل الإمام على مد أصابعه إلى أنحاء المنطقة الشمالية ، ليؤكد هناك أنه الإمام الوحيد الذى اعترف به العثمانيون (طبقا للصلح) ، وفى هذا قضاء على منافسيه . وفى نفس الوقت أصبح الوحيد الذى له الحق فى «انتخاب الحكام» (أى القضاة) فى هذه المنطقة ، وبهذا يستطيع أن يثبت وجوده بتلك المناطق ، بل وسوف يتضخم هذا الوجود بين رجال القبائل الشمالية ــ رويدا رويدا ــ لأنه هو ورجاله أصبحوا يمثلون الشريعة الاسلامية هناك ، وهم الذين سيقومون بتطبيقها باعتراف الحكم القائم فى البلاد حينذاك ، وهو الحكم العثمانى . وضمن هذا الإطار الذى رسمناه ، نستطيع أن نفهم الدافع الذى أدى الى إرسال هذا المبلغ إلى الإمام ، كذلك الظروف السياسية والاجتماعية والمذهبية التى نبعت منها هذه الوثيقة ، أى أحاطت صدورها .

ويجدر بنا فى النهاية أن نربط بين ما جاء فى هذه الوثيقة وبين المادتين الخامسة عشر والسادسة عشر من مواد صلح «دعان» ، فهما معا يدلان على ذكاء المفاوض العثمانى ومعاونيه ، إذقضت المادة الأولى منهما بالسماح للامام بأن يتلقى الهدايا من أتباعه ، إما مباشرة أو : «بواسطة مشايخ الدولة أوالحكام» ، وهى مادة تعبر عن فهم هؤلاء العثمانيين لواقع المنطقة الزيدية ، واحتمال أن يقدم بعض أبنائها الأموال الى الإمام ، وأنهم لايستطيعون عمليا منع الإمام من استقبال هذه الأموال . أما المادة الأخرى فتقضى بأن : «على الإمام أن يسلم عشر حاصلاته للحكومة» ، حتى يتمكن العثمانيون من تحديد حجم مايتلقاه الإمام من زكاة وهدايا عن طريق تسليم هذا العشر ، مع افتراض أن الإمام سيكون أمينا فى تحديد هذا العشر ، طالما أنه يرفع الشعارات الدينبة التى حاربهم بها ، والتى عقد على أساسها هذا الصلح .



(صورة الوثيقة رقم ٣٠)

نَص الوثيقة

بسم الله الرحمن الرحيم
(الختم : أمير المؤمنين المتوكل على الله رب العالمين) (١)

الولد العلامة جمال الاسلام على بن احمد بن محمد (٢) حفظه الله تعالى ، وشريف السلام ورحمة الله و بركاته .

صدورها وأنه وصل كتابكم وما طيه ، قد صدر وشأن وقف الوالد عبدالقادر بن محمد (٣) رحمه الله ، فلتكن منكم المراجعة الى ناظر الوصايا ، وأعرضوا هذا عليه ، ليكن منه الإنتباه والحزم ، والدعاء مستمد . ونحن يا جمالى فى أهوال وأشغال جزيلة قد عرفتم ما علينا من التكاليف العظيمه فى الجهاد لحماية العباد ، والبلاد ليس لها غير الله ، والناس معرضون عن الإعانة بالنفس والأموال حتا (حتى) كان البخل بالواجبات ، فلم يكن فى اليد إلا ما سلمه بعض المؤمنين ، وشريف السلام ، لتاريخه ٢٤ شهر صفر ١٣٣١ هـ (٤) .

الهوامش :

(١) الختم الهلالى الكبير الذى تعلوه البسملة .

(٢) سبق تقديم ترجمة حياته بالهامش رقم : ٦ ، بالوثيقة رقم : ١٦ .

(٣) سبق تقديم ترجمة حياته بالهامش رقم : ٢ بالوثيقة رقم : ١٦ .

(٤) يوافق : مارس ١٩١٣ م .

التعليق :

ترتبط هذه الوثيقة بسابقتها ، إذ أنهما مرسلتان إلى شخص واحد ، وأيضا فى شهر واحد شهر صفر ، وان كانت الإولى غير محددة اليوم ، وزيادة على ذلك فقد وردت بالوثيقة عبارة تدل على أنها رد من الإمام على الكتاب الذى وصله من السيد على بن أحمد ، ومعه «ماطيّه» ، ونرجح أن ماطيّه

هو المبلغ المشار اليه فى الوثيقة السابقة ، مما يؤكد ماذهبنا اليه ، وهو أن الوثيقة السابقة كانت عبارة عن إيصال من الإمام بإستلامه المبلغ ، أما هذه الوثيقة ، فهى الرد الموضوعى على ماجاء بكتاب السيد على بن أحمد .

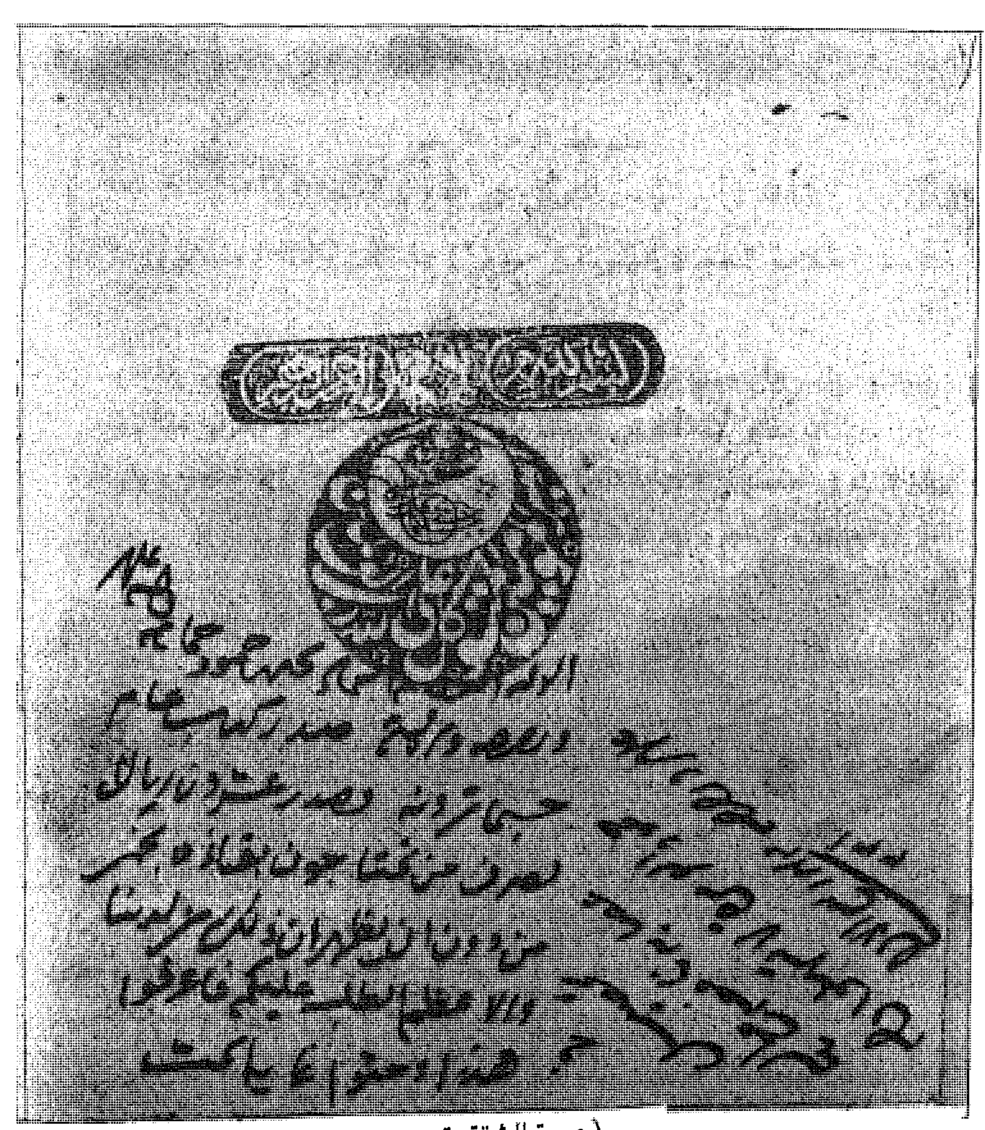
غير أن أكثر مايلفت النظر فى هذه الوثيقة هما ناحيتا التودد والشكوى فى وقت واحد من قبل الإمام ، فهو من ناحية يتودد إلى السيد على بن أحمد فيخاطبه بلقبه وليس باسمه ، أى « ياجمالى » ، وهذا نوع من التفخيم والتعبير عن الاعزاز. أما الشكوى فقد بدت فى الجملة التالية للقب مباشرة فيقول : « ونحن ياجمالى فى أهوال وأشغال جز يلة ، قد عرفتم ماعلينا من التكاليف العظيمة فى الجهاد لحماية العباد » ، ثم تبلغ الشكوى ذروتها عندما يشير إلى الضائقة المالية ، وأن الناس يبخلون بالواجبات ، أى بالزكاة . يبدو أن الإمام قد حاول أن يبرز هذا الجانب المالى ليتهرب من الاستجابة لطلب السيد على بن أحمد الذى كان يمر بضائقة مالية كما اتضح فى الوثائق السابقة (١٦ ، ٢٧ ، ٢٨) ، وربما يرجع هذا الى بخل الإمام الذى اشتهر به ، أو إلى أنه كان قليل الدخل والايرادات فى الفترة التى تلت عقد صلح « دعان » ، « لبخل الناس » كما عبّر الإمام بالوثيقة ، « فلم يكن فى اليد الا ماسلمه بعض المؤمنين » .

والحقيقة أن شكوى الإمام هذه ، التى استغرقت نصف الوثيقة ، تثير أمامنا تساؤلات عديدة ، فهل يريد الإمام أن يفهم صاحبه أن صلح « دعان » قد أتى بمشاكله الخاصة التى جعلته فى « أهوال وأشغال جز يلة » حتى لايثقل هذا الحاكم « على بن أحمد » بمشاكله الخاصة كاهل الإمام ؟ أم أنه أراد أن يعلن أن هذا الصلح قد ألقى على عاتقه أعباء جديدة هى : « التكاليف الباهظة » .. كما قال ؟

كذلك تثير عبارة الامام : « والبلاد ليس لها غير الله » الإستغراب .. فهل أراد الإمام أن يثيرهم الجميع للاشتراك فى مواجهة مشاكل مابعد صلح « دعان » ، أم أنه عبّر بذلك فعلا عن « حالة استسلاميه » وأنه ير يد أن يقول أنه قد أدى ماعليه من « جهاد » أمام العثمانيين ، وأنه قد اضطر إلى عقد صلح « دعان » المعروف تحت ظروف حر بية قاسية ؟

وربما أراد الإمام أن يعبر بهذه العبارة ـــ بصدق وإخلاص ـــ عن إحساسه بأن الصلح قد أدى إلى انفضاض الأنصار من حوله ، إذ لم يعد هو الإمام الذى يقف أمام العثمانيين ، بل هو الشخص المتحالف معهم . لذلك ضعف إيمان الأنصار، وأصبح : « الناس مُعرِضون عن الإعانة بالنفس والأموال حتى كان البخل بالواجبات » ، وأن هذه المواقف السلبية من جانب الأهالى ـــ كما اشتكى الإمام ـــ إنما ترجع الى فهمهم هذا ، وهو أن الإمام قد تخلى عن القضية العامة من أجل القضية الخاصة ، وهى الإعتراف به « زعيما للطائفة الز يدية » .

□■□



(صورة الوثيقة رقم ٣١)

نَص الوثيقة

بسم الله الرحمن الرحيم

(الختم : أمير المؤمنين المتوكل على الله رب العالمين) (١)

الولد العلامة العماد يحيى بن حمود (٢) حماه الله ، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

صدر كتاب عام حسبما ترونه وصدر عشرون ريالا لصرف من تحتاجون بقاءه بخمر (٣) من دون أن يظهر أن ذلك من لدينا ، والا عظم الطلب عليكم فاعرفوا هذا . وحثوا غاية الحث فى تحصيل عصابة نافعة مع الشيخ حمود العريزة (٤) لا تسهلوا ، والسلام عليكم ورحمه الله ، ٢ شهر ربيع الأول سنة ١٣٣١ (٥)

الهوامش :

(١) هو الختم ذو الأهلّة الكبير الذى تعلوه البسملة .

(٢) يحيى بن حمود ، هو يحيى بن حمود بن محمد ... شرف الدين ، ومولده فى صنعاء ١٢٩٤ هـ (١٨٧٧ م) وبها نشأ وترعرع فى حجر والده حمود بن محمد ، واخذ العلم عن والده وعن مشاهير عصره ... وكان عالما فى كل فن وخاصة علم المنطق وعلم الفروع .. وعين حاكما فى «خمر» . وبعد دخول الإمام يحيى صنعاء عند جلاء الأتراك عيّنه حاكما فى « شبام كوكبان» .. وتوفى قبل والده عام ١٣٤٠ هـ (١٩٢١ م) . وأخذ الكثير العلم عنه ومنهم : على بن حمود شرف الدين .

(٣) خمر مدينة الى الشمال من صنعاء ، سبق التعريف بها فى الهامش الرابع للوثيقة رقم : ٢٥ .

(٤) الشيخ «حمود العريزة» ، لم نعثر له على ترجمة فى المصادر المعاصرة ، وأن كنا نرجح أنه من مشايخ حاشد ، إذ ذكر اسمه عقب الاشارة الى خمر ، وقد أعجبنا الاسم الأخير حسب مانسمع أو حسب أسماء الشهرة حيث أنه غير معجم فى الوثيقة كما نرى .

(٥) يوافق هذا التاريخ : مارس ١٩١٣ م .

التعليق :

تنتسب هذه الوثيقة إلى باقي وثائق العصر المعاصرة ـــ من الناحية الشكلية ـــ من ناحية الختم الذى يشبه امثاله حينذاك ، ومن ناحية أن تبدأ كتابة الوثيقة فى وسط الورقة ، ثم تلف الكتابة حول نفسها . و بالإضافة الى هذا وذاك ، فالكتابة نفسها قليلة التنقيط ، أى قليلة الإعجام ، وإن كانت أكثر نسبيا من غيرها ، و يقال إنها بخط الإمام نفسه .

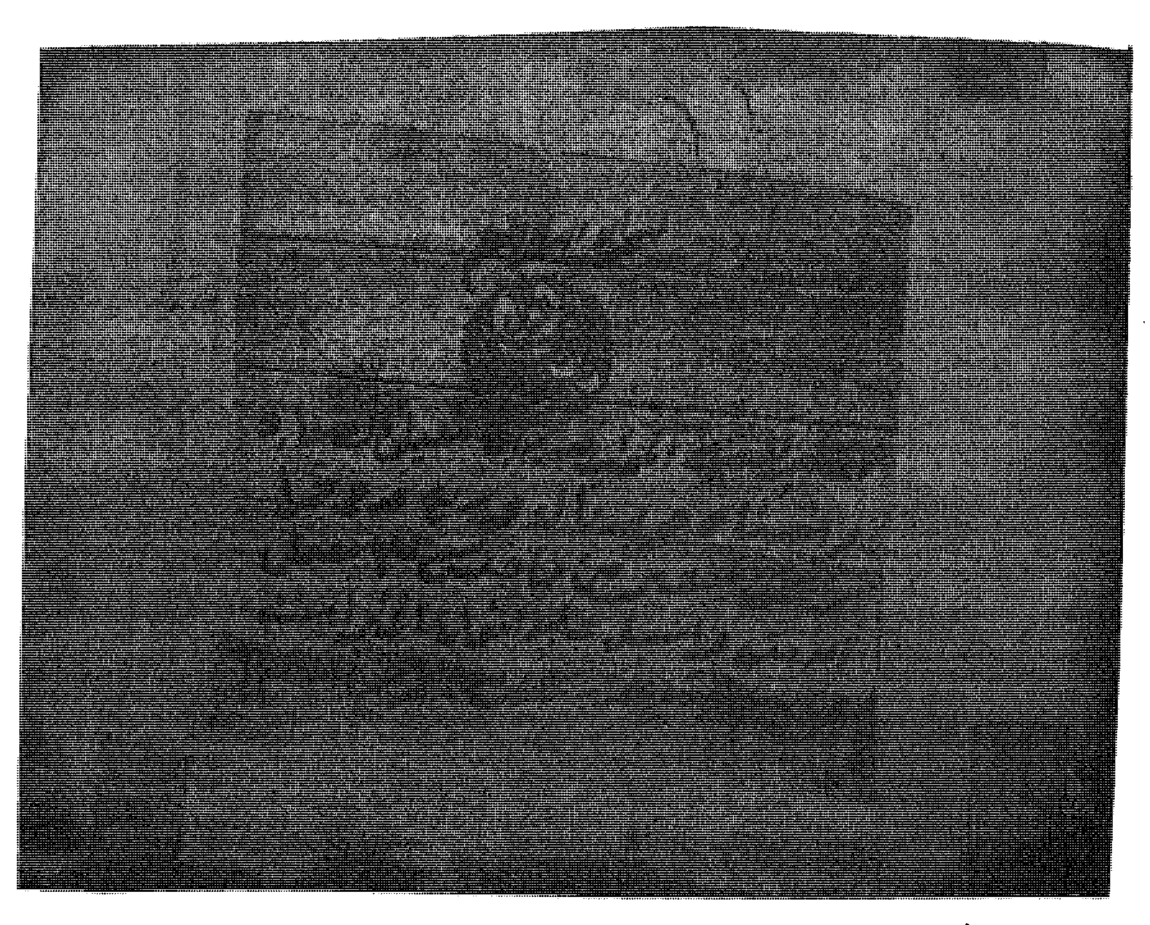
يصعب فى الواقع التعليق على هذه الوثيقة تعليقا موضوعيا كاملا لضياع وثيقة أخرى أشار الإمام إليها فى البداية بقوله : « صدر كتاب عام حسبما نرونه » ، إذ لم يقع هذا الكتاب فى أيدينا . غير أننا نعتقد أنه كان خاصا بتنظيم أعمال «الحكام» (القضاة) فى المناطق المختلفة ، اذ أن الوثيقة هذه مرسلة الى أحد الحكام ، ومن ناحية أخرى ، فإنها صدرت فى ظل صلح «دعان» المعروف ، الذى حوّل الإمام حق انتخاب حكام «الزيدية» ، فقد جاء فى مادنه الأولى : « ينتخب الإمام حكاما لمذهب الزيدية ، وتبلغ الولاية ذلك » . . ، (تكوين اليمن الحديث : ملحق ٢ ، ص : ٥١٦) ورغم ذلك ، فاننا نظل لا نعلم محتويات هذا الكتاب المشار اليه .

ومن ناحية أخرى ، نرى أن الإمام أرسل مبلغا إلى الحاكم للصرف منه على « حاشيته » اذا صح هذا التعبير ، حتى يصبح ـــ كما نعتقد ـــ مهاب الجانب ، إذ لا شك فى أن الإمام كان يهمه تدعيم هذه المظاهر بعد عقد صلح « دعان » حتى يؤكد وجوده السياسى من خلال هؤلاء الحكام ، لذلك حث على تشكيل : « عصابة نافعة » حول أحد مشايخ المنطقة المقربين اليه لكى تعلو درجة الحاكم بين الأهالى .

غير أنه من الطريف أن نشير الى عبارة الإمام وهى أن على الحاكم أن يوزع المبلغ المرسل إليه دون أن يشير الى أنه قد جاءه من قبل الإمام حتى لا يطمع الملتفون حوله فيه ، فقال : « .. دون أن يظهر أن ذلك من لدينا ، وإلا عظم الطلب عليكم فاعرفوا هذا » .

وقد تؤكد هذه العبارة رأيا قديما وهو أن الإمام يحيى قد إستفاد من فترة وجوده إلى جانب أبيه المنصور فى فهم بواطن الأمور . . . وأنه ظل يدير الأمور بصفته شيخ قبيلة كبيرة ، فكان يكتب الى أعوانه وأنصاره فى المناطق المختلفة ، وكأنه يعيش الى جانب كل منهم و يفكر بتفكيره . وقد حرص الإمام على أن يقوم بهذا الدور وبهذا السلوك ـــ خاصة عقب صلح « دعان » ـــ حتى يؤكد وجوده السياسى فى المنطقة الشمالية من البلاد ـــ إعتماداً على وجوده المذهبى ـــ وذلك داخل الإطار الذى رسمه صلح « دعان » ، والذى سمحت به الظروف السياسية والعسكرية التى يفرضها الوجود العثمانى فى البلاد .

□■□



(صورة الوثيقة رقم ٣٢)

نَص الوثيقة

بسم الله الرحمن الرحيم

(الختم : المتوكل أمير المؤمنين يحيى بن محمد حميد الدين) (١)

نظير (٢) لشيخ (للشيخ) المحب عبدربه مقبل الصياد (٣) ، راضاه (راضيناه) (٤) فى ريال ، وربع قدح حمرا (٥) ، وثمنه (٦) شعير ، من واجب سنه ٣٠ (٧) تقبل الله منه ، وأسبل عليه أنواع الخيرات والبركات ، حرر شهر ربيع آخر سنة ١٣٣١ . (٨)

الهوامش :

(١) يلاحظ أن هذا الختم هو الختم الذى وضع على الوثيقة رقم : ١٨ ، وهذا يؤكد ماوصلنا اليه فى الهامش رقم : ١ للوثيقة المذكورة ، وهو أنه كان يستخدم لأغراض خاصة للإمام ، أى تقبل الزكاة أو الهدايا من الأهالى .

(٢) نظير ، سبق تفسير هذا اللفظ ، وهو يعنى السند والإيصال .

(٣) عبد ربه الصياد لم نعثر لهذا الشيخ على ترجمة فى المراجع المعاصرة ، ولكن عرفنا أنه أحد المشايخ بالمنطقة القريبة من مدينة « رداع » .

(٤) راضيناه ، صعب قراءة هذا اللفظ ، وقد رأينا رسمه كما هو ، ثم وضعنا مافهمناه من السياق بداخل القوسين ، وربما يعنى أن الامام قد أرضاه بقبول المبلغ المذكور بالوثيقة مقابل ما عليه من زكاة ، أو أن الإمام قد رضى بقبول هذا المبلغ مقابل ما عليه من متأخرات .

(٥) حمرا ، اشارة الى الذرة الحمراء ، التى تعرف فى مصر باسم الذرة العويجة (أو الصيفى) ، وهى التى تختلف عن الذرة البيضاء المسطحة التى تعرف «بالشامية» .

(٦) وثُمنه ، أى ثُمن القدح .

(٧) واجب سنة ٣٠ ، أى الزكاة المستحقة على الشيخ عن سنة ١٣٣٠ هـ (١٩١٢/١١م) .

(٨) يوافق : أبريل ١٩١٣ م .

التعليق :

تطابق هذه الوثيقة شبيهتها الأخرى رقم : ٢٨ ، من كافة النواحي الشكلية ، فهى صغيرة الحجم ، محددة المعانى والمقاصد ، اذ أنها فى النهاية سند أو ايصال مقابل مبلغ تسلمه الامام من أحد المشايخ ، وقد وُضع عليها الختم الصغير الأزرق الخاص بمثل هذه الحالات كما ذكرنا من قبل . و يلاحظ هنا أيضا ضعف الاملاء ، وربما يشير هذا إلى أن كاتب « النظير » هو أحد المحصلين « الجباة » الذين تسلموا فيمة الزكاة ، وأن الإمام وضع ختمه فقط عندما وصلته هذه القيمة لتوثيق ما كتبه أحد أتباعه .

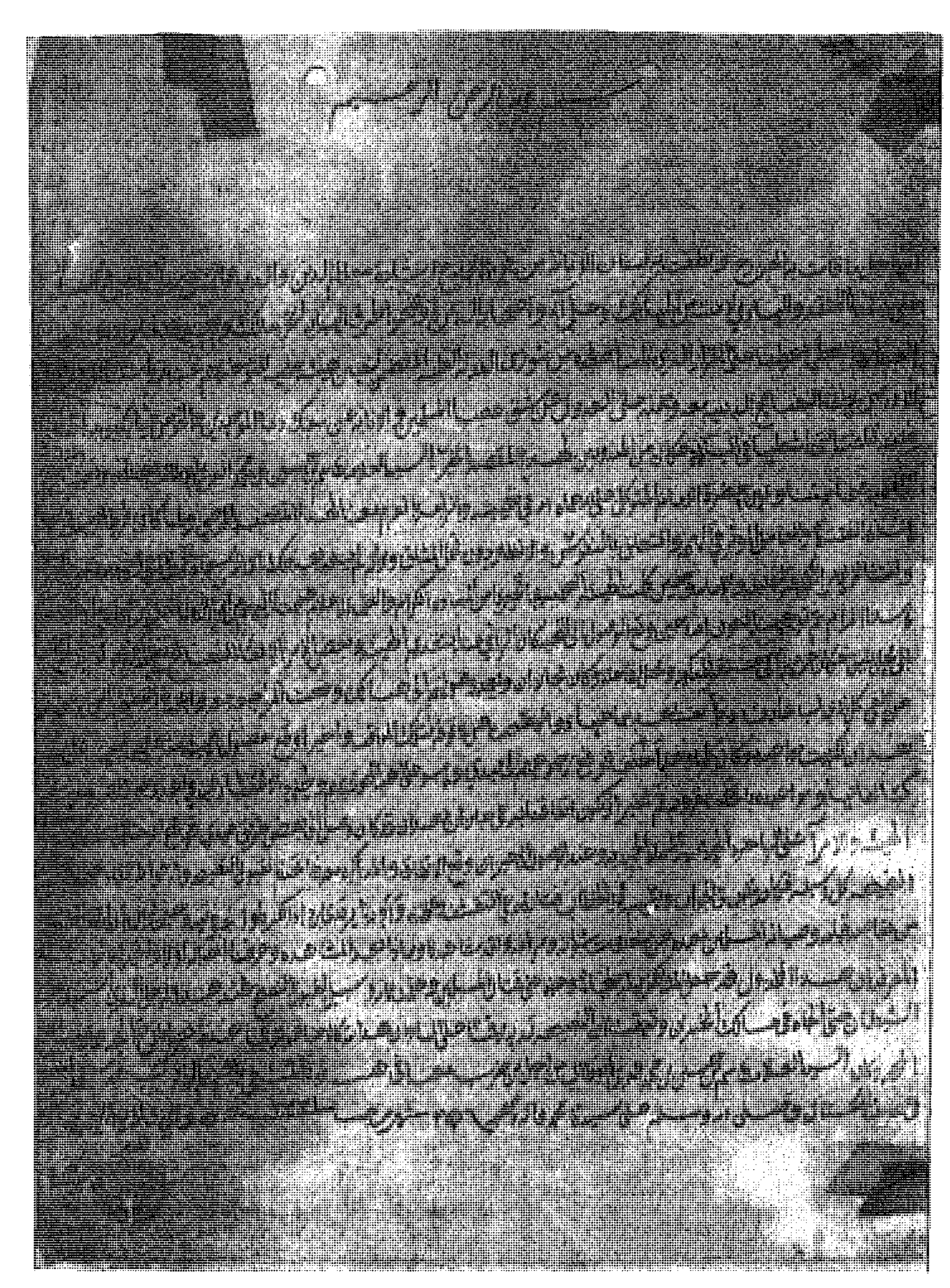
أما من الناحية الموضوعية ، فتدور هذه الوثيقة حول أن الشيخ عبد ربه قد سلم ما عليه من زكاة مستحقة عن العام السابق ، وأن الإمام يقدم له الشكر على ماقدم . غير أنه يلاحظ أن الزكاة هذه المرة — بالنسبة للوثيقة رقم : ٢٨ — تجمع بين الناحيتين المادية والعينية ، فهناك ريال ، والى جانبه ربع قدح ذرة « حمراء » وثمن قدح « شعير » .

و يبدو أن هناك اختلاف أيضا بين الوثيفة السابقة وهذه الوثيقة ، ففى الأخيرة قد تحدد بها أن المقدم هذا إنما هو زكاة سنة بعينها ، أو بالأحرى « من واجب سنة ١٣٣٠ هـ » ، وربما لا يكون « الواجب كله » ، أما فى الأولى ، فقد كان التحديد مطلقا ، فقيل : « عن واجب لله » ولم يعين السنة ، مما يشير الى أن الزكاة بالنسبة لصاحب الوثيقة الأولى كانت : « أمانة » .

أما بالنسبة للظروف التاريخة والسياسية والمذهبية التى أحاطت صدور هذه الوثيقة ، فانها تتشابه مع الظروف التى أحاطت الظروف التى أو ضحناها فى التعليق الخاص بالوثيقة رقم : ٢٨ ، إذ صدرت هذه الوثيقة أيضا فى ظل صلح « دعان » أى عقب عقد هذا الصلح ، حيث كان الإمام يعمل على إثبات وجوده السياسى من خلال وجوده المذهبى ، اذ عن طريق تقديم هذه الواجبات — مهما قلّت قيمتها — وعن طريق مثل هذه المستندات ، استطاع الإمام أن يربط اليه الأنصار والأتباع ، وأن يؤكد أنه الرئيس الروحي الوحيد — بالنسبة لمنافسيه — لأبناء المذهب .

وربما تبرز أهمية هذه الوثيقة فى أنها لأحد أبناء منطقة « رداع » التى تبعد كثيرا عن المنطقة الشمالية التى يتركز فيها نفوذ الامام المذهبى ، وهذا يعمق الشرح الذى وضعناه فى التعليق على الوثيقة رقم : ٢٨

□■□



بسم الله الرحمن الرحيم

(صورة الوثيقة رقم ٣٣)

نَص الوثيقة

بسم الله الرحمن الرحيم

إن أجلّ ما قامت به الجوارح ، ونطقت به لسان الإبانة من فن المادح ، إشادة معالم الدين ، والذب عما شرعه رب العالمين ، والصلاة والسلام على نبينا المنقذ والهادى لأمته من المهالك ، وعلى آله وأصحابه الذين أوضحوا طرق الهداية لكل سالك ، و بعد .

فإنه لما ورد الأمر إلينا من مقام الصدارة العظما « العظمى » (١) ، عطفا على القرار الذى ناسب إصداره من شورى الدولة العلية (٢) المتضمن لتعيين هيئة علمية للتوجه بهم تحت ر ياستنا الى مقر محمد بن على الادر يسى (٣) لإلقاء النصائح الدينية معه ، وحمله على العدول عن شق عصا المسلمين ، والإنابة عن سفك دماء الموحدين ، والخوض فيما يكون به إطفاء نار فتنته المضلة التى أشعلها فى البلاد ، فكان من المندو بين لهذا المقصد الخير ، السيد العلامة قاسم بن حسين بن محمد العزى ابو طالب (٤) ، بعد أن وقعت المخابر القلمية فيما بيننا و بين حضرة الامام المتوكل على الله حماه الله فى تعيينه ، وإلزامه بالعزم معنا لهذا المقصد المرضى (٥) .

ولما كان فرط الرغبة فى سد باب هذه الفتنة هو العامل المؤثر فى الهمم ، والمتعلق بالنفوس والأنظار دون تحمل المشاق والألم ، لم يسعه بعد ذلك إلا الا سعاد ، طمعا فى رضى الله وخدمة الإسلام ، وإمتثالا لأمر الحكومة الجليلة والإمام .

وحين كملت الهيئة العلمية بما تخيرنا من السادة الكرام ، والعلماء الأعلام ، ضممنا إليهم من أمراء الدولة العلية (٦) من هو أهل لسلوك مفاوز هذا المرام ، ثم توجهنا بعون الله . وحين وقع الوصول الى « اللحية » (٧) كان الرأى منا بتقديم الهيئة و بعض الأمراء لإلقاء النصائح مع المذكور وتقر يبه لمواجهتنا إلى محل يليق ، فكان عزمهم الى مستقر المذكور ومحل اقامته وكان « بجازان » (٨) . و بعد وصولهم إلى هنالك وقعت المراجعة معه وإبلاغ النصيحة التى يرعوى بها عن الغّى كل ذى لب عارف ، و يأنف بعد سماعها

ذو البصيرة عن وقوفه بتلك المواقف . وأخيرا وقع حصول الهيئة منه على مواجهتنا الى « ميدى » (٩) بعد أن تكررت مواعيده ، وكان كلما وعد أخْلف ، فوقع رجوعهم الى « ميدى »وهو على أهبة اللحوق بهم ؛ وجُدد الإنتظار « بميدى » بعد وصولنا إليه ، ومرت الأيام كسالفاتها ومواعيده بالخُلف مقرونة ، ثم تخير أن يكون إتفاقنا به فى « جازان » بعد أن قد كان وصل إلى بعض طريق « ميدى » ، فوقع عزمنا إلى هنالك وبمعيتنا الهيئة والأمراء على الباخرة الحربية المسماة « الحميدية » . وعند الوصول الى « جيزان » وقع الإتفاق والمذاكرة معه ، فاتخذنا لقبول النصيحة وإرعوائه عما هو عليه من الطريقة القبيحة كل وسيلة ، فكان يتلون فى الجواب ، و يسهب فى الخطاب ، فتارة يدعى التقشف والولاية ، وآونة يرتدى برداء الكبرياء والجبروتية . وحين تبين أن إقامة الدين ليست من مقاصد قيامة ، وصيانة المسلمين بعيدة عن متعلقات شئونه ومرامه . ولقد شاهدنا وماذا بعد المشاهدة ، وعرفنا أحواله أولا وأخيرا وماذا بعد المعرفة ، أن هذا المخذول قد جعل الملة الكفريه له ملجأ وعونا على قتال المسلمين ، وعلمنا أنه لا سبيل لقبول النصح عند هذا الرجل الذى إستحوذ عليه الشيطان حتى ألجأه فى مسالك الخسران ، وتيقنا أن النصيحة لديه « رقما على الماء » ، وأن هدايته« كالاضاة (كالاضاءة) للأعمى » ، عدنا بعد إبلاغ الحجة ، وإيضاح المحجة . وكان السيد العلامة قاسم بن حسين بن محمد العزى ابو طالب من أجلّ من ضرب معنا فى هذا المسعى بالسهم الوافر ، كتب الله سعى الجميع فى صحائف الحسنات ، وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه ٢٥ شهر رجب ١٣٣١ هـ . (١٠)

والى ولاية اليمن

الحقير

التوقيع (١١)

(محمود نديم) الختم محمود نديم

الهوامش :

(١) الصدارة العظمى ، هى رئاسة الوزارة بالتعبير الحديث .

(٢) شورى الدولة العلية ، هو مجلس المبعوثان ـــ أى النواب ـــ المنتخب الذى إنبثق عن الإنقلاب الدستورى فى تركيا عام١٩٠٨ ، وإعلان الدستور ، أما المجلس الثانى الذى نشأ بجانبه حينذاك ،

فهو مجلس « الأعيان » ، و يقابله حديثا مجلس الشيوخ أو مجلس اللوردات ، وكان أعضاؤه يعينون من قبل السلطان العثمانى .

(٣) هو محمد بن على بن محمد بن أحمد الادريسى ، ولد بمدينة « صبيا » فى ذى القعدة ١٢٩٣ هـ (يناير ١٨٧٧ م) ، وتلقى العلم عن شيوخه هناك .. ثم سافر إلى القاهرة ودرس بالأزهر... ثم عاد الى « صبيا » وإنخرط فى سلك السياسة .. وثار على العثمانيين .. (محمد زيارة : نزهة النظر فى رجال القرن الرابع عشر ، ح ٢ ، ص ٥٦٥ — ٥٦٦) وقد شغل محمد الادريسى حيزا كبيرا فى تاريخ اليمن فى تلك الفترة التى صدرت فيها الوثيقة ، وللتوسع فى معرفة التفاصيل عن هذه الشخصية ودورها ، يرجع إلى كتابنا : تكوين اليمن الحديث ، اليمن والإمام يحيى ، (١٩٠٤ — ١٩٤٨) فى عدة فصول منه .

(٤) قاسم العزى ، سبق ترجمة حياته فى الهامش رقم ١ للوثيقة رقم : ٢٦ ، وقد جاء ذكر رحلته هذه إلى الادريسى فى ترجمته الطويلة فى : (زيارة : نزهة النظر ، ح ٢ ، ص : ٤٧٨ — ٤٧٩) .. وكان الإمام قد عينه فى ١٣٣٠ هـ (١٩١٢/١١م) فى نظارة الأوقاف الداخلية ، فباشر الأعمال بنزاهة وعفة .. وفى سنة ١٣٣١ هـ (١٩١٣/١٢م) آمره الامام أن يرحل مرافقا للوالى محمود نديم و... إلى السيد محمد الادريسى للمراجعة فيما يكون به حقن الدماء وتسكين الدهماء... وله فى هذه الرحلة رسالة سماها (محادثة الجليس بصفة العزم الى ابن ادريس) .. هذا و يلاحظ أن قاسم العزى قد أبدى فى الادريسى رأيا سيئا بعد مقابلته .. (يرجع الى ترجمته فى : نزهة النظر...)

(٥) يفهم من العبارة أن قاسم العزى قد ذهب ضمن الوفد الى الادريسى بناء على اختيار الإمام يحيى وحثه على السفر كما ذكرنا عند ترجمته .

(٦) المقصود هو: « رئيس تدقيقات المحكمة الحنفية حسين كامل أفندى وهو رجل عالم عامل » (الواسعى : تاريخ اليمن ، ص ٢٥١) ، وهناك غيره من اليمنيين سنشير اليهم فى التعليق .

(٧) اللحية ، إحدى الموانىء الهامة التى تقع على البحر الأحمر الى الشمال من ميناء « الحديدة » المعروف ، وفى نفس الوقت يعتبر عاصمة لقضاء « اللحية » إحدى قضوات لواء « الحديدة » (الويسى : اليمن الكبرى ، ٩٨ — ١٠٠) .

(٨) « جازان » هو أحد الموانىء الهامة بمنطقة عسير ، وتكتب جازان وجيزان .

(٩) « ميدى » ، هو ميناء تاريخى هام ، كان يستقبل السفن الشراعية قديما ، و يقع بالقرب من أقصى الحدود الشمالية لليمن ، و يتبع إداريا لواء « حجة » ، كما أن « ميدى » يعتبر عاصمة لقضاء ميدى ، أحدى قضوات هذا اللواء (الويسى : اليمن الكبرى ، ص ١٠٢ ، ١٠٩ — ١١٠) .

(١٠) يوافق يولية ١٩١٣م .

(١١) يوجد الختم الى جانب التوقيع ، و يلاحظ أن الختم قد طبع باللون الأزرق ، وهو صغير الحجم ، على الأقل بالنسبة لحجم ختم الإمام ، وقد وضع فوق الختم لفظ « الحقير» ، وهو من الألفاظ التى اعتاد الجميع استعمالها فى تلك الفترة للتعبير عن التواضع .

التعليق :

تختلف هذه الوثيقة ـــ من الناحية الشكلية ـــ عما يعاصرها من وثائق فى عدة نواح : فمن ناحية ، نرى أن مقدمة الوثيقة قد طالت ، وهى التى كانت تعرف « بفاتحة الخطاب » ، وهى تدعو الى إشادة معالم الدين ، والصلاة والسلام على رسول الله .

ومن ناحية ثانية ، نجد أن سطور الوثيقة قد كتبت فى خطوط مستقيمة وليست دائر ية كما هى العادة فى باقى وثائق ذلك العصر التى بين أيدينا .

ومن ناحية ثالثة ، نرى أن ختم صاحب الوثيقة ـــ أى الذى اصدرها ـــ قد وضع عند نهاية السطور وليس فوقها كما كانت العادة حينذاك .

ولا شك فى أن هذه الأمور جميعها هى التى تميز بين وثائق تلك الفترة ، أى التى صدرت من جهة الأئمة ، والأخرى التى صدرت من جهة العثمانيين ، والتى تجعلنا نقول أن هؤلاء الأخيرين حاولوا أن يدخلوا الى اليمن وسائل وأساليب مغايرة تختلف عن المألوف السائد حينذاك .

أما من الناحية الموضوعية ، فتعتبر هذه الوثيقة من قبل المنشورات العامة التى يصدرها الحاكم العام لنشر أخبار ومعلومات معينة الى كافة الأهالى ، وان كانت تبدو فيها روح الود بين الوالى التركى ـــ محمود نديم بك ـــ والامام يحيى ، وهى الروح التى سادت بين الطرفين عقب صلح « دعان » .

وفى نفس الوقت ، تعبر الوثيقة جيدا عن وجهة نظر الوالى التركى فى المفاوضات التى دارت بين الأتراك والادريسى ، فقد ذكر كل من المؤرخين اليمنيين ـــ الواسعى والجرافى ـــ بعض التفاصيل عن الخطوة التى اتخذها الوالى محمود نديم من أجل التصالح مع الإدريسى ، ولكنهما لم يعطيا التفاصيل الوافية التى قدمتها هذه الوثيقة ، والتى تتعلق بوجهة نظر الوالى نفسه فى المفاوضات وفى الإدريسى ، وما انتهت اليه هذه الاتصالات من نتائج .

وتدور هذه الوثيقة ، أو بالأحرى هذا المنشور ، حول موضوعات محددة .... فالوالى يبرز هنا أنه بذل جهده الجهيد من أجل الاتفاق مع محمد الإدريسى ـــ فضم الى وفده ـــ وتحت رياسته ـــ الشقاة من الموظفين الأتراك فى اليمن ، كذلك الشخصيات العامة الهامة من اليمنيين مثل قاسم العزى ...

ومن ناحية ثانية ، نرى أن الوالى و باسم الدين ــ يتهم الإدريسى بأنه مراوغ فى مفاوضاته ، وأنه يتهرب من لقاء الوالى والوفد ، فحينا يحدد المكان والزمان ثم يتهرب ، وحينا آخر ، عندما يتم اللقاء ، يدعى التدين والتقشف ، من وجهة نظر هذا المنشور، وحينا آخر يكابر « و يرتدى رداء الكبرياء والجبروتية ، وأنه يلجأ إلى الملة الكفرية » وفى هذا إشارة إلى تحالف محمد الادريسى مع ايطاليا أثناء الحرب الطرابلسية كما هو معروف .

ومن ناحية ثالثة ، فان هدف المنشور فى النهاية ، هو هدف سياسى ، اذ أنه نوع من أنواع الحرب النفسية التى ترمى إلى كسب الرأى العام اليمنى ضد محمد الإدريسى الذى راوغ وتهرب أثناء المفاوضات ، فأفسد بذلك : المساعى الطيبة والغايات النبيلة التى كان الوفد يهدف اليها .

وكانت الدولة العثمانية ــ بعد عقد صلح « دعان » مع الامام ــ ترغب أيضا فى إنهاء الخلاف مع الإدريسى لتهدئة الأوضاع فى المنطقة . وقد التقت رغبتها هذه مع رغبة الإمام الذى كان يأمل من وراء عقد صلح « دعان » مع الأتراك أن يتفرغ لحل مشاكلة الداخلية وعلى راسها مشكلة الإدريسى ، وكان يود أن يستعين بقوة الأتراك للقضاء على الإدريسى ، أوإجباره على الخضوع له على الأقل . (للتوسع فى هذه النقطة يرجع الى كتابنا : تكوين اليمن الحديث ، الفصل الثالث من الباب الثانى) .

وكان الوفد يتألف من شخصيات هامة بارزة من الجانبين ، اليمنى والتركى ، لزيادة الضغط والتأثير على الإدريسى ، وهم : الوالى التركى محمود نديم بك رئيسا ، وعضوية كل من رئيس تدقيقات المحكمة الحنفية حسين كامل أفندى ، السيد قاسم العزى ناظر الأوقاف الداخلية بصنعاء ، والقاضى عبدالكريم مطهر كاتب الوالى حينئذ ، وانضم الى الوفد نائب الامام فى حجور السيد أحمد ابن يحيى عامر، كذلك بعد مدة انضم كل من السيد عبدالبارى الأهدل ، من أعيان تهامة ، ومتصرف الحديدة .

أما الغرض من هذه المظاهر السياسية الذى هدف اليه هذا الوفد الكبير ، فهو ــ كما جاء بكتابى الجرافى والواسعى ــ « نصحه وإجراء الصلح بينه و بين الامام ، و يكون رئيسا على تلك الجهات بماهية كافية شهرية ، و يكون تحت طاعة الامام يحيى و يترك التعلق بالأجانب ومحاربته لإخوانه المسلمين فى اليمن بلا وجه شرعى » ، غير أن طموحات الادريسى كانت أكبر مما يعرض عليه حينذاك ، كما أنه ــ من ناحية أخرى ــ كان يشك فى نوايا الامام والأتراك معا تجاهه ، لهذا فشلت المفاوضات وعادت الحرب من جديد بين تلك الأطراف (الجرافى ، المقتطف من تاريخ اليمن ص ٢٢٤ ، الواسعى : تاريخ اليمن ، ص ٢٥١) . غير أن ماذهب إليه هذان المؤرخان لم يتضح فى الوثيقة وربما يرجع هذا الى أن المنشور كان للعامة ، فلم يرد به إلا الخطوط العامة دون الاشارة إلى نقاط الاختلاف .

و يلاحظ أن هذا النص قد كتب بعد عودة الوفد إلى صنعاء بحوالى شهر واحد ، كما يلاحظ أنه كتب بخط حسن واضح ، و يرجح أنه بخط عبدالكريم مطهر كاتب الوالى حينذاك ، والذى أبقاه الامام فى وظيفته عند الإستقلال .

كذلك كتب قاسم العزى تقريرا مفصلا إلى الإمام يحيى بعد عودة الوفد ، وهو مؤرخ فى ١٣ جماد الآخر ١٣٣١ هـ (يونية ١٩١٣م) ، بيّن فيه باسهاب انطباعاته و وجهة نظره فى شخصية محمد الادريسى من خلال مقابلاته أثناء هذه الرحلة ، ويحسن الرجوع إليه للوقوف على الظروف التى أحاطت صدور المنشور الذى بين أيدينا ، وخاصة أنه كتب قبل المنشور بحوالى شهر. (زبارة : ائمة اليمن ، ح ٣ ، ص ٢٧٢ ـــ ٢٧٧) .

□■□



(صورة الوثيقة رقم ٣٤)

نص الوثيقة

بسم الله الرحمن الرحيم

(الختم : أمير المؤمنين المتوكل على الله رب العالمين) (١) .

الشيخ الماجد المقدم الضياء مرشد بن عبدالله الوادعى (٢) أصلح الله شأنه ، وشريف السلام ورحمة الله .

وصل الكتاب وقد كثرنا المراجعات(٣) فى شأنكم إلى صنعاء وأطلنا المخابرة ، وحاصل ما وقفنا عليه من النتيجة الإصرار بأن مقتضى المواد التى كان عليها قرار الائتلاف (٤) حصر المعاملة المقررة فى المواد المذكورة فى القضوات المعلومة من الجبال والنواحى التى يكون من سكانها النصف فما فوقه ز يديين ، ومرام الحكومة أن محاكمتكم بهذا الإعتبار لا تعلق لها بغير محاكم اللوا المذكور. وقدعرفتم أن الباعث لا ستثناء لواء تعز عند تقرير الائتلاف هو ماكان من جهة مشايخ اللوا ومن وافقهم . فلتكن المراجعة منكم إلى مقام (٥) الولاية ، ونحن أيضا لا نترك المراجعة ، ولكنها ربما طالت لما ذكرنا لكم لأنها تستلزم الكلام من أجل العموم لا من أجل شخص بعينه ، وإذا تيسر لنا الكلام الآن إن شاء الله فلا نتركه فلا تظنوا تقصيرا ، وشريف السلام ، ١٧ شعبان سنة ٣١ . (٦)

الهوامش :

(١) الختم الدائرى الكبير الذى بداخله الأهلّة ولكن بدون البسملة الحديدية التى تلتصق به .

(٢) هو صاحب الوثيقتين رقم ٢٣ ، ورقم ٢٤ ، التى اتضحت بها روح الود والتقرب مما كان يبديه الامام للأهالى قبيل الصلح ، أى أثناء حصار صنعاء الأخير عام ١٩١١م (١٣٢٩هـ) .

(٣) المراجعات ، ومفردها المراجعة ، وتعنى التوسط أوالتدخل ، ومازال التعبير شائعا الى الآن فيقال أن شخصا يراجع من أجل آخر أولدى آخر للوصول الى شيء .

(٤) الإئتلاف ، و يقصد به إتفاق أوصلح « دعان » المشهور.

(٥) المقام ، هو مقر الحكومة وعرف أيضا بالديوان ، وأحيانا كان يقصد به الحاكم نفسه ، أى أستخدم للتعبير عن الجانب المعنوى وليس المادى فقط وهو المكان . وقد ظلت هذه التسمية مستعمله إلى قيام ثورة ١٩٦٢م ، إذ كان يطلق على القصر الذى يقيم فيه الإمام لفظ : (المقام) أو « المقام الشريف » للتفخيم والتعظيم .

(٦) السنوات بالكامل هى : ١٣٣١هـ ، والتاريخ يوافق : أغسطس ١٩١٣م .

التعليق :

تتشابه هذه الوثيقة ــ من الناحية الشكلية ــ مع مثيلاتها من وثائق العصر ، فهى لاتبدأ مع بداية الورقة ، ثم تلف الكتابة حول نفسها ، و يعلوها الختم الأحمر ، و يقال أنها بخط الإمام نفسه .

أما من الناحية الموضوعية : فتعتبر هذه الوثيقة من أهم الوثائق التى عثرنا عليها ، فهى تلقى أضواء جديدة دقيقة على مواده « الصلح » لم تتضح فى مواده نفسها أو فى ثناياها .

فمن ناحية ، نلاحظ أن أهم أهداف الإمام من وراء عقد هذا الصلح كان السعى إلى الاعتراف بوضعه الخاص فى البلاد ، باعتباره زعيما لأبناء المذهب الزيدى ، وذلك من جانب الأهالى والعثمانيين على السواء ، لهذا نصت المادة الأولى من الصلح على أن : « ينتخب الإمام حكاما لمذهب الزيدية ، وتبلغ الولاية ذلك ... » و يعنى هذا أنه قد أصبح من حق الأمام يحيى تعيين الحكام (القضاه) فى المناطق التى يقطنها أبناء المذهب دون تحديد للمناطق نفسها .

ومن ناحية أخرى ، فانه عند استعراض باقى مواد الصلح ، نرى أن العثمانيين لم يتنازلوا للإمام عن كافة حقوقهم القضائية فى البلاد ، وذلك لهدف سياسى أكثر من أى شىء آخر . وربما يتضح هذا بشكل كبير إذا أشرنا الى مواد بعينها : فالمادة السادسة تنص على أنه : ــ « يحق للحكومة أن تعين حكاما للشرع من غير اليمانيين فى البلاد التى يسكنها الذين يتمذهبون بالمذهب الشافعى والحنفى » وونصت المادة السابعة على أن : « تتشكل محاكم مختلفة من حكام الشافعية والزيدية للنظر فى دعاوى المذاهب المختلفة » ، كذلك نصت المادة العاشرة على الآتى : « الحكومة تنصب الحكام للشافعية والحنفية فيا عدا الجبال . »

وهكذا يتضح أن كلا المفاوضين الامامى والعثمانى ، كان ذكيا يقظا أثناء وضع هذه المواد ، فالإمام يريد أن يؤكد وجوده بين أبناء المذهب أمام منافسيه ، كما يريد أن يحقق هذا الوجود فى كافة المناطق اليمنية حتى يستطيع أن يرث أملاك العثمانين جميعها فى اليمن ، وحتى لايقتصر الأمر على المناطق الشمالية الجبلية فقط التى ينتشربها المذهب الزيدى . أما المفاوض العثمانى ، فكان يريد أن يحد من نفوذ الإمام وطموحاته ، فنصّت المواد المختلفة ــ المشار إليها سابقا ــ على أن لهم الحق فى مشاركة الإمام فى تعيين أعضاء « الهيئة القضائية » فى البلاد طبقا للتوزيع المذهبى ،

فحصر بذلك نفوذ الإمام ، وحدده فى انتخاب حكام (قضاة) الزيدية فى المناطق الجبلية فقط ، بالأحرى فى المناطق التى ينتشر بها المذهب الزيدى . و يلاحظ أن هذا «الانتخاب» للحكام من قبل الإمام لم يكن مطلقا ، بل كان مقيدا بموافقة السلطات العثمانية فى اليمن ، وفى «استانبول» على التوالى .

وفى ضوء هذه التوضيحات ، يمكن أن نتعرض لما جاء بهذه الوثيقة ، حتى نصل إلى تحديد الضوء الجديد الذى ألقت به على مواد الصلح .

فمن ناحية ، فهى موجهة من الإمام إلى أحد أعوانه المقيمين فى «تعز» يعتذر له فيها بأنه لايستطيع أن يساعده فى عرض قضيته على محاكم معينه ، بل لابد أن تعرض على محاكم لواء «تعز» ، وذلك بناء على إصرار السلطات العثمانية فى صنعاء ، ورغم كثرة توسط الإمام لدى هذه السلطات بإلحاح شديد ، أو كما قال : «وقد كثرنا المراجعات فى شأنكم الى صنعاء وأطلنا المخابرة» .

ومن ناحية ثانية ، فالوثيقة تكشف نوعا من المشاكل التى واجهت الإمام بعد الصلح ، فالشيخ «الوادعى» من أنصار الإمام الذين ساعدوه أثناء شدته مع العثمانيين ، هو وأسلافه ، ورغم ذلك فهو لايستطيع الآن أن يحل مشكلته القضائية لأنه أصبح مقيدا بمواد الصلح . لذلك نراه فى وضع حرج ، ونشم هذا من ثنايا الوثيقة ، فهويؤكد لصاحبه أنه «توسط» لدى سلطات صنعاء دون فائدة ، وأنهم فى رفضهم لمطالب الإمام ، إنما يعتمدون على مواد الائتلاف (الصلح) ، والتى تقضى بأنه لايحق للإمام وحكامه أن ينظروا فى تلك القضية التى يقيم صاحبها فى «تعز» إذ أن هذا اللواء لا يدخل فى دائرة نفوذه .

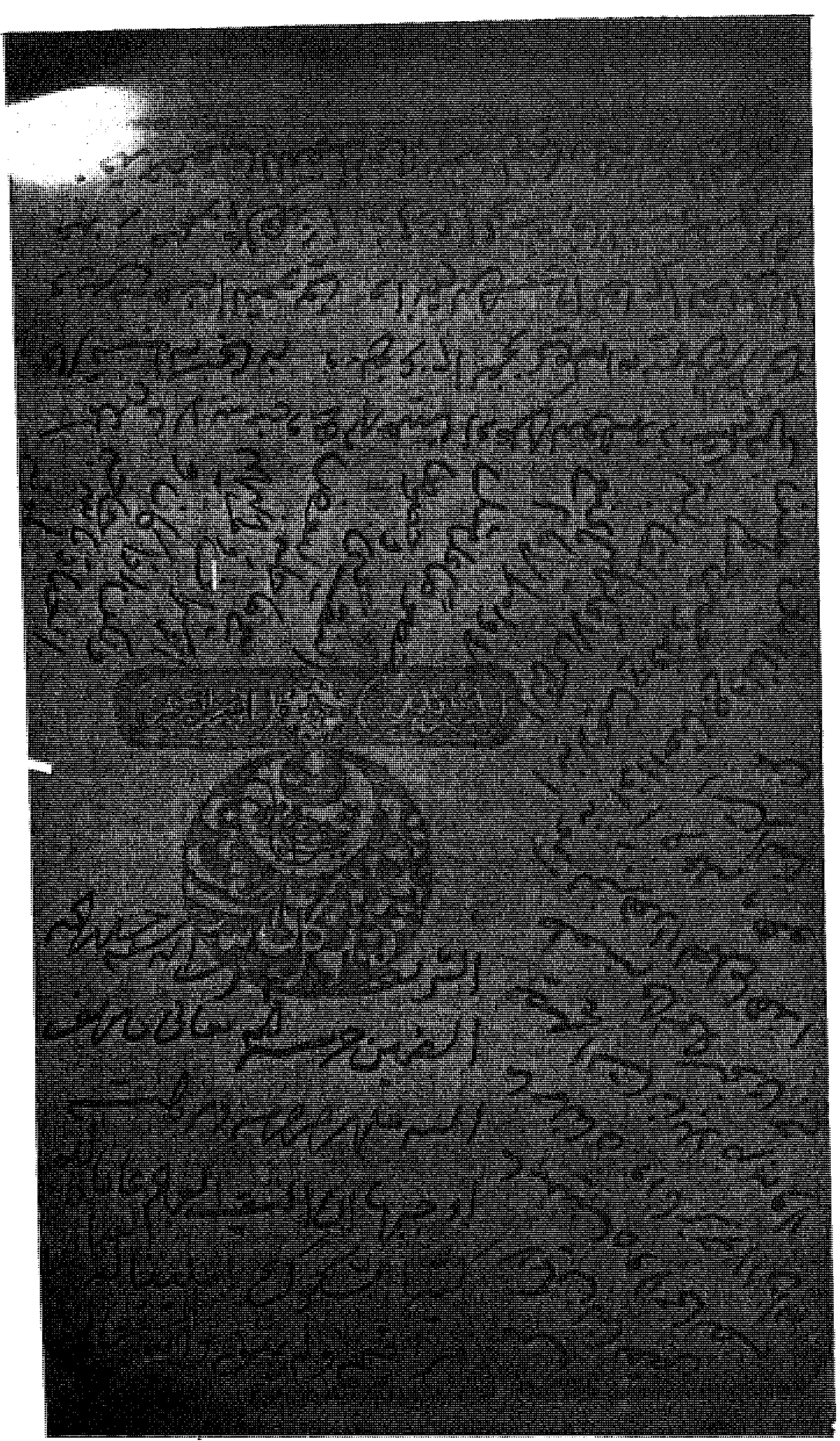
ومن ناحية ثالثة ، يعبّر الإمام فى الوثيقة عن قة شكواه ، وهى أن خروج لواء «تعز» عن مناطق نفوذه ، انما يرجع الى ظروف خارجة عن إرادته ، اما أنها ترجع الى ما ذكره بالوثيقة وهو: «ما كان من جهة مشايخ اللوا ومن وافقهم» ، أى أن هؤلاء قد وقفوا ضد أن يكون لواؤهم تحت نفوذ الامام ، وامّا أن الأتراك هم الذين استغلوا الفروق المذهبية لصالحهم حتى يحاصروا نفوذ الامام داخل مناطق محددة .

ومن ناحية رابعة ، رأى الامام ـــ نتيجة لما سبق ـــ أن يدعو صديقه الى أن يتحمل مسئولية نفسه : «فلتكن المراجعة منكم إلى مقام الولاية» ، غير أن العلاقة الطويلة السابقة بين أسرتى الإمام والشيخ الوادعى ، جعلت الأول يسارع الى الإعتذار للشيخ ، فقال له : «ونحن أيضا لانترك المراجعة ... واذا تيسر لنا الكلام الآن ان شاء الله فلا نتركه فلا تظنوا تقصيرا» .

وأخيرا يمكن أن نقول أنه أمام سكوت مواد الصلح عن تحديد مناطق النفوذ الخاصة بالإمام ، وأنها تركتها مطلقة كما إتضح فى المادة الأولى من الصلح ، فإن هذه الوثيقة تعد الأولى ـــ من بين

المراجع أو الوثائق المتاحة ـــ التى توضح أمامنا المناطق التى سمح للإمام أن يعين بها حكاما ـــ كما جاء بالمادة الأولى ـــ : « ينتخب حكاما للزيدية ... » ، والمناطق الأخرى التى حرم عليه ذلك فيها ، فقد إعترف هو أمام صاحبه فى هذه الوثيقة ، أن سبب عجزه عن مساعدته ، انما يرجع الى : « حصر المعاملة المقررة فى المواد المذكورة فى القضوات المعلومة من الجبال والنواحى التى يكون من سكانها النصف فما فوقه زيديين » ، و يبدو أنه قد تم الإتفاق على هذا التحديد شفاهة خلال الإجتماعات فى قرية « دعان » ، دون أن ينص عليه صراحة فى مواد الصلح ... وهذا هو الجديد الذى أتت به الوثيقة .

□■□



(صورة الوثيقة رقم ٣٥)

نَص الوثيقة

بسم الله الرحمن الرحيم

(الختم : أمير المؤمنين المتوكل على الله رب العالمين) (١)

الشريف الهمام شرف الاسلام حسين بن محمد الضمين (٢) حرسه الله تعالى ، وشريف السلام عليكم ورحمه الله و بركاته .

أوجبها أن النقيب « العماد » (٣) عافاه الله اكثير الشكوك ، أملينا له البياض (٤) مراقيم (٥) ولم يثق والله المستعان ، نحن لا يمكن لنا نقض مابنيناه ولا مخالفة ما حملناه (٦) ، وإنا نرجو أن الله يصلح الشأن بلا ضربة ولا طعنه ، « والعماد » سنحتاجه لغير هذا العمل ، ما هذا آخر عمله ، وهو أشار الينا عن المونة (٧) إذا إحتاج ، ولنا أمل أنه لا يحتاج ، فذو حسين (٨) من أحسن الناس ، لا يمكنهم المقابلة لأوامر الإمام بالمنع ، وخصوصا على مثل النقيب يحيى ، وخصوصا مع ما حمله لبعض الأشراف ومن اليهم ، ولكن إذا كان والعياذ بالله حاجة لمونة سلمتهم ما لابد منه ، وهى لكم علينا أو على الدولة ، وذمتكم فيها ، والرقيب الله سبحانه . و بلغ عزم الفخرى (٩) مكه (١٠) ، الله يسهل له الطريق ، و يدفع عنه التعويق ، وأنتم إن شاء الله فى العام القابل بلا عذر، صمموا على هذا ، إذا جاء الموت فالنية تكفيكم إن شاء الله ، وقد حققنا للنقيب « العماد » بعض أخبار (١١) ، والسلام عليكم ، ٢٢ ذى القعدة ٣٢ (١٢) .

الهوامش :

(١) الختم الدائرى الكبير ذو الأهلّة الذى تعلوه البسملة .

(٢) حسين بن محمد بن ناجى الضمين ، من أشراف الجوف ، ومولده فى « الزاهر» بالجوف الأعلى فى عام ١٢٨٥ هـ (١٨٦٩/٦٨ م) كما قيل ، وتوفى عام ١٣٦٥ هـ (١٩٤٦/٤٥ م) . وكان لوالده مكانة كبيرة فى منطقة « الجوف » مما جعل الأتراك يحبرونه على جمع الخيالة والهجانة من « الجوف » للخدمة معهم لشهرة المنطقة بالخيول العربية الأصيلة و بالجمال . وقد اختلف

الشريف حسين مع الأتراك وانضم الى صفوف الإمام وحارب إلى جانبه ضدهم ، وبعد صلح « دعان » اعتمد عليه الإمام فى ضبط أمور « الجوف » حتى أصبح بمثابة الحافظ « هناك ، اذ كان يتصرف فى كل صغيرة وكبيرة بالنسبة للمنطقة ، هذا بالاضافة إلى اشتراكه فى كثير من المعارك ضد الأتراك ، أو لمساندة أخيه عبد الله الذى أصبح أمير الجيش فى عهد الاستقلال كما سنرى .

(٣) العماد ، هو لقب كل من يسمى يحيى كما تأكد فى الوثيقة نفسها ، وهو اختصار : عماد الدين وعماد الاسلام . وقد صعب تحديد شخصية « العماد يحيى » ، ولكن بالبحث فى حوليات تلك الفترة وترجماته يتضح أنه قد ورد ذكر يحيى بن يحيى الشائف عاقل « ذو غيلان » من جهة برط ، وأنه لم يكن على إتفاق تام مع الإمام كما سيتضح فى بعض الوثائق التالية ، ونرجح أنه صاحب الشخصية التى وردت بالوثيقة . (محمد بن زبارة : أئمة اليمن ، حـ٣ ، ص٣٣ ــ ٣٣٤ ، نزهة النظر ، جـ١ ، ص٤٧٨) .

(٤) البياض ، أى الورقة البيضاء التى تستخدم للكتابة ، وتأتى التسمية من بياض اللون ، ومازال اللفظ مستعملا فى اللغة الدارجة ، فيقال : « اعطنى بياضه » ، أى ورقة بيضاء للكتابة عليها .

(٥) مراقيم ، أى الأوراق المكتوبة ، ومفردها مرقوم ورقم ، وهى تستخدم حاليا فى لغة العامة بمعان كثيرة ، فالرقم يعنى : الأمر ، التعهد ، الوثيقة ، وأحيانا الورقة المكتوبة فحسب لأى غرض من الأغراض ، أى صعب تحديد معناها فى اللغة الشائعة فى اليمن . واللفظ من اللغة العربية الفصيحة ، فالرقم والترقيم : تعجيم الكتاب ، ورقم الكتاب يَرْقُمُه رقما : أعجمه و بينه ، وكتاب مَرْقُوم أى قد بينت حروفه بعلاماتها من التنقيط ... والمِرْقَم : القلم .. والرَّقْم : الكتابة والختم .... وأيضا النقش والأصل فيه الكتابة .. (ابن منظور : لسان العرب ، حـ١ ، ص : ١٠ ــ ١٢١١) .

(٦) يفهم من هذه العبارة أن يحيى الشائف يريد أن يتخذ موقفا ، وأن الامام كان يعارضه لالتزامه وتمسكه بما جاء فى صلح « دعان » المعروف .

(٧) المونة ، أى الذخيرة كما إتضح من عدة وثائق سابقة ، وربما كانت تعنى هنا السلاح أيضا .

(٨) ذو حسين ، كذلك ذو محمد هما أهم قبائل منطقة « برط » التى تقع الى الشمال الشرقى من اليمن . وبرط جبل عال تتميز قمته بأنها فسيحه مزروعة ، كما أن سكانه اشتهروا بأنهم محاربون أقوياء .

(٩) الفخرى ، هو لقب كل من يسمى عبد الله ، والمقصود هنا هو الشريف عبد الله بن محمد بن ناجى الضمين الشقيق الأكبر للشريف حسين الضمين (هامش : ٢) ، وهو من مواليد عام ١٢٨٢هـ (٥ ــ ١٨٦٦م) ، وقد إشتهر أمره كثيرا عند الأتراك والإمام على السواء حتى أن

الأخير أطلق عليه لقب أمير الجيش كما سنرى فى الوثائق التالية ، لإشتراكه فى كثير من الحروب ضد الأتراك أو لمساندته حكم الإمام بعد الإستقلال . وقد تعلم اللغة التركية ، كما اشترك فى حروب الإمام مع الإدريسى وغيره من المخالفين للحكم عقب الاستقلال ، وظل كذلك مرهوب الجانب حتى توفى عام ١٣٦٢ هـ (٣ — ١٩٤٤م) .

(١٠) عزم مكة ، أى سافر الى مكة للحج ، ومازال لفظ : « عزم » مستعملا فى لغة الناس ، فيقال : متى العزم بمعنى متى السفر.

(١١) بعض أخبار، صعب فى الواقع معرفة هذه الأخبار لعدم وجود المراجع أو الوثائق المتصلة بهذه الوثيقة .

(١٢) التاريخ بالكامل هو ١٣٣٢ هـ ، و يوافق أكتوبر ١٩١٤ م .

التعليق :

تُعَد هذه الوثيقة — من الناحية الشكلية — ابنة عصرها فى اليمن ، فالكتابة تبدأ عند منتصف الصفحة ، ثم تلف حول نفسها كما نرى . وقد وضع الختم الكبير ذو البسملة ، وربما يرجع سبب استخدامه هنا إلى ميل الإمام إلى التظاهر بالعظمة أمام أحد رجالا ته حينذاك .

اما من الناحية الموضوعية ، فلم نتمكن فى الواقع من فهم أو تحديد القضايا التى دارت فى هذه الوثيقة ، فقد كانت قضايا متداولة بين الطرفين : أى الراسل والمرسل إليه ورغم ذلك يمكن أن نستنتج النقاط التالية :

فمن ناحية ، يشكو الامام الى أحد أشراف الجوف وصاحب النفوذ هناك من تطرف « العماد يحيى » فى تصرفاته رغم أن الإمام قد بذل له العهود الكثيرة ، فقال : « أملينا له البياض مراقيم (هامش : ٥) ولم يثق والله المستعان » .

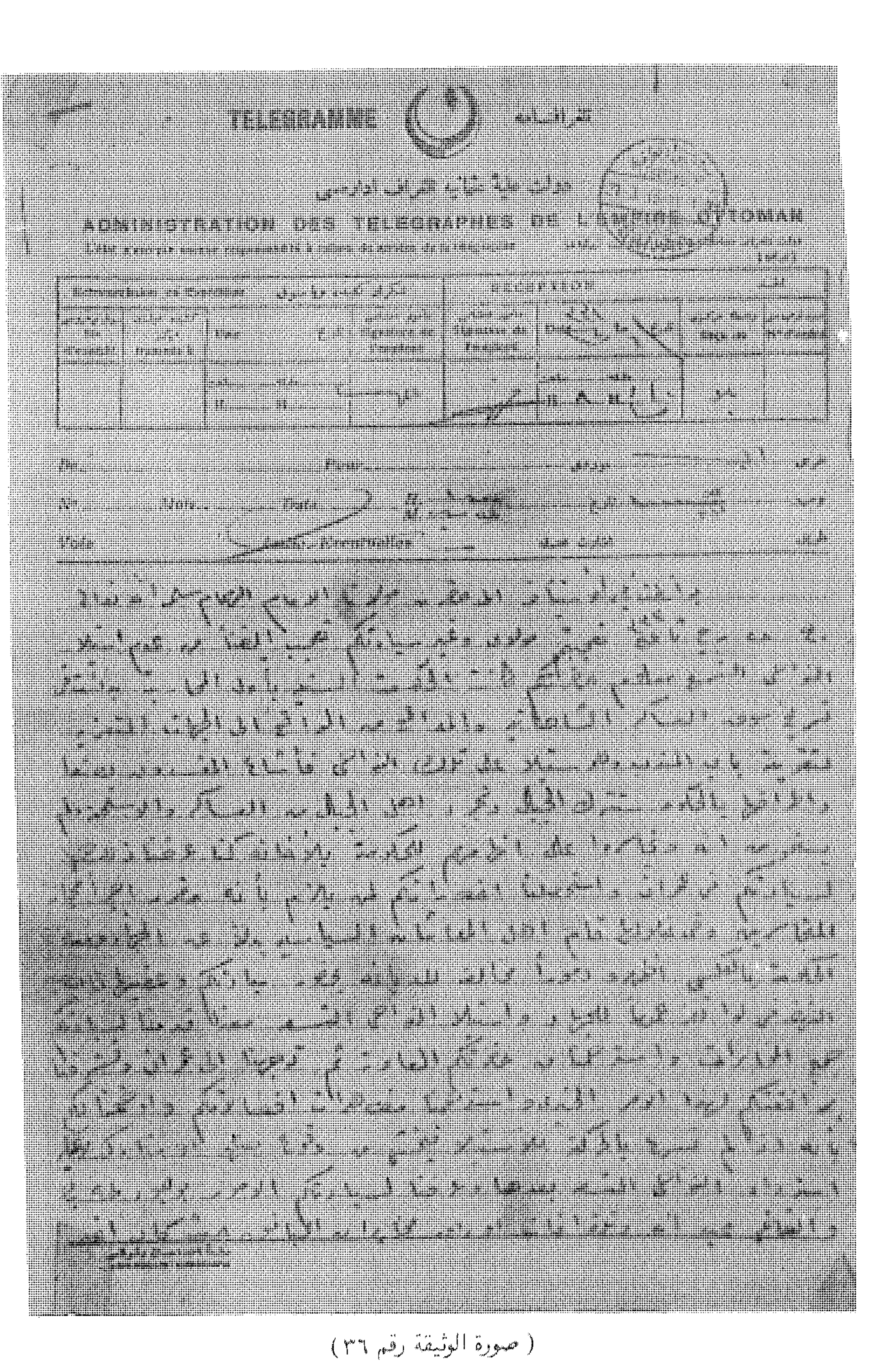
و يبدو أن أمر الصدام كان يتعلق بالأتراك حينذاك ، وكان الإمام قد عقد معهم صلح « دعان » المعروف ، لايريد ان ينقض هذا الصلح ، فقال : « .. نحن لايمكن لنا نقض مابنيناه ولامخالفة ماحملناه ، وانا نرجو أن الله يصلح الشأن بلاضربة ولا طعنة » . ومما يرجح أن الخلاف كان مع الأتراك هو أن الإمام أراد أن يطمئن النقيب « العماد » الى أن هناك مهام كثيرة مازالت تنتظره ، فقال : « والعماد سنحتاجه لغير هذا العمل ، ماهذا آخر عمله ، وهو أشار الينا عن المونة اذا احتاج ، ولنا أمل أنه لايحتاج ، فذو حسين من أحسن الناس ، لايمكنهم المقابلة لأوامر الإمام بالمنع .. » .

(ولاندرى هل كان هذا الاستعداد العسكرى الذى ينويه النقيب يحيى يتعلق بقضية مقتل النقيب حسن أبوراس أم لا ، أنظر وثيقة : ٤٥)

ومن ناحية ثانية ، فإن عبارة : وهى لكم علينا أوعلى الدولة (أى المونة) تلفت النظر ، فهى لا تعبر فحسب عن التعاون الذى بدأ حينذاك بين الإمام والدولة أى السيادة التركية فى اليمن ــ بل تشير أيضا إلى حقيقة هامة ، وهى أن الشريف حسين وأسرته ــ آل الضمين ــ كانوا يمتلكون أسلحة وذخيرة كثبرة نتيجة وفرة الغنائم التى حصلوا عليها من الأتراك ، أوحتى الهدايا التى كانوا يتلقونها منهم عندما كانوا موالين لهم .

ومن ناحية ثالثة ، يتضح فى هذه الوثيقة ــ بصورة كبيرة ــ مدى حرص الإمام على تهدئة الأمور حوله بعد عقد صلح « دعان » ، حتى يتمكن ــ خلال الهدوء والإستقرار فى البلاد من أن يدعم نفوذه وسيطرته ، وليس أمام الأتراك فحسب ، بل أمام منافسيه على الإمامة وأمام الإدريسى وأمام القبائل أيضا ، وكان هذا هو الغرض الجوهرى من وراء موافقته على عقد هذا الصلح .

□■□



TELEGRAMME

ADMINISTRATION DES TELEGRAPHES DE L'EMPIRE OTTOMAN

(صورة الوثيقة رقم ٣٦)

TELEGRAMME

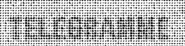


تلغرافنامه

دولت عليهٔ عثمانيه تلغراف ادارهسى

ADMINISTRATION DES TELEGRAPHES DE L'EMPIRE OTTOMAN

(صورة الوثيقة رقم ٣٦)





TELEGRAMME

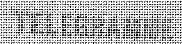
ADMINISTRATION DES TELEGRAPHES DE L'EMPIRE OTTOMAN

(صورة الوثيقة رقم ٣٦)

TELEGRAMME

ADMINISTRATION DES TELEGRAPHES DE L'EMPIRE OTTOMAN

(صورة الوثيقة رقم ٣٦)

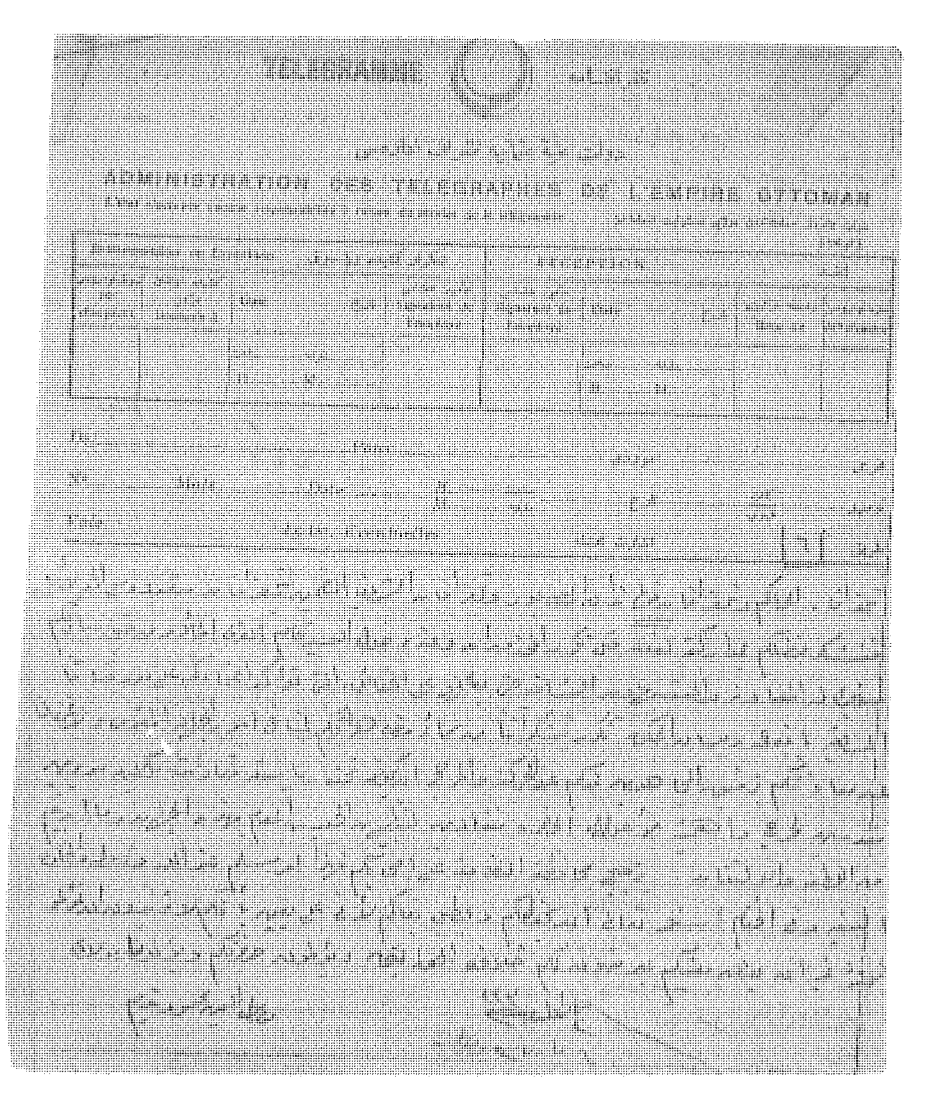



TELEGRAMME

ADMINISTRATION DES TELEGRAPHES DE L'EMPIRE OTTOMAN

RECEPTION

(صورة الوثيقة رقم ٣٦)



TELEGRAMME

ADMINISTRATION DES TELEGRAPHES DE L'EMPIRE OTTOMAN

(صورة الوثيقة رقم ٣٦)

(صورة الوثيقة رقم ٣٦)

(صورة الوثيقة رقم ٣٦)

نَص الوثيقة

نص برقية والى اليمن
محمود نديم
الى الامام يحيى ، فى ٦ مارت ٣٣١ ، الموافق جماد الاول ٣٣٣ هـ

بواسطت (بواسطة) رئيس الاستئناف (١) إلى حضرة مولانا الإمام الهمام سلمه الله تعالى .

ج : ٢٨ ربيع الثانى ٣٣٣ (٢) ، تعجببتم مولاى ، وغير سيادتكم تعجّب أيضا من عدم استيلا (الإستيلاء على) النواحى التسع ، معلوم حضرتكم :ــ كانت الحكومة السنية بأول المحاربة (٣) بدأت فى تسريع سوق العساكر الشاهانية (٤) والمدافع من المواقع إلى الجهات « التعزية » لتقوية « باب المندب » والاستيلاء على تلك النواحى ، فأشاع المفسدون بصنعاء وأطرافها بالحكومة (بأن الحكومة) سُتترك الجبال ، وتجرد أهل الجبال من العساكر والأسلحة ولم يستحوا من الله ، وتجاسروا على اتهامهم للحكومة بالأخانة (بالخيانة) . كنا عرضنا ذلك لسيادتكم فى « عمران» (٥) واستحصلنا اخطاراتكم لمن يلزم بأنه مقرر إجراء مجازاة المتجاسرين . وفى خلالها قام أهل المعاشات السياسية (٦) بدلا عن الجهاد ومعاونة الحكومة بالعكس أظهروا أمورا مخالفة للديانة بحضور سيادتكم وعقبيها لما حصلت النهضة (٧) فى « لواء تعز» عموما للجهاد واستيلاء النواحى التسعة معنا ، قدمنا لسيادتكم جميع المخابرات واسترحمنا من حضرتكم المعاونة ، ثم توجهنا إلى « عمران » وتشرفنا بموافقتكم لهذا الأمر الخيرى ، واسترحمنا مظاهرات افضالاتكم ، وأوضحنا لكم بأنه إذا لم نسرع بالحركة للاستيلاء فيخشى من وقوع صُلح أومتاركة لايمكن استرداد النواحى التسعة بعدها ، وعرفنا لسيادتكم الأمور بوجود طه باشا(٨) والقاضى عبدالله(٩) ، وتلغرافات أوراق مخابرات البانق(١٠) حيث كان أُخْبِر إليكم من المزورين المعلومين بصنعاء بأنا أخذنا مليون ليرا(١١) من البانق و بأنه

يوجد فى صندوق الفيلق مايه ألف ليرا ، ومع إنصاف سيادتكم حصلت لديكم القناعة بما نحن فيه من المضايقة وإنسداد البر والبحر واحتياجات العسكر حتى تفضلتم بالمساعدة لإقراضنا اثنا عشر الف قدح حبوبا لأجل ادارة العساكر المظفرة للحركات (للتحركات) ، وأمرتم حاكم « يريم »(١٢) ومن يلزم بذلك ، والحال المسلم إلى حد التاريخ ألف وتسعة مايه وأربعون قدحا لاغير، والباقى عند الحاكم خمسمائة وثمانية وعشرون قدح بعد تكرر معروضاتنا ، وترادف أوامركم بكل وقت ، ثم أمرتم بتجهيز ثلا ثة آلاف مجاهدين من طرف حضرتكم لمظاهرة(١٣) العساكر الشاهانية ======(١٤) .

ولعلمنا بوجود « ذات مدارى ممتزج « (١٥) كنا استرحمنا تعيين السيد الجليل السيد عبد الله (١٦) وإلا سيف الاسلام (١٧) أو السيد احمد عامر (١٨) فتوجهنا الى صنعاء ، وانتظرنا سوق المجاهدين شيئا فشيئا ، وتاريخ أول سوقهم معلوم لديكم ولدينا ، والحال آخر قسم من المجاهدين هم المرسلون مع السيد عباس (١٩) خرجوا من صنعاء قبل عزمنا بيومين أو ثلاثة وعينتم رئيسا على المجاهدين حاكم « النادرة » (٢٠) الذى منذ أشهر لمعلوم عدم حسن إدارته مازال يتجادل مع مأمورين (٢١) اللواء والقضاء حتى استعمل المجاهدين لمنع مأمورى الحكومة عن دخول ناحية « النادرة » ، وأعقبة السيد على الحملى (٢٢) الذى بدأ مع المجاهدين فى نهب السماسرة (٢٣) بنفس صنعاء . ولا يخفاكم أنّا منذ سنة وكسور نرجو منكم رفع الحَمَلِي من « الخميس » بناء على الشكايات ، ثم باشر هو ومعيته بنهب القرى من أول قرية فى الطريق إلى كل قرية يدخلوها حسب الشكايات الواقعة إلينا أثناء الطريق ، ثم توجه إلى جبل « بعدان » (٢٥) فوق « إب » بعيدا عن الطريق المستقيمة ، و بدلا عن مظاهرته الحكومة بجهاد الكفار أحرق وأخرب بيوت ضعفاء الأهالى من « بعدان » ، ونهب أموالهم وقتل النفوس حسبما ثبت لدى حضرتكم أيضا فسارعتم برفعه وتبديله . كذلك المجاهدون المرسلون مع العرشى(٢٦) الى « رداع » (٢٧) فعملوا أشنع من ذلك ، وتركوا المفرزة العسكرية تحت الحرب ، ونهبوا العباد وفروا هاربين حسب اشعار سيف الاسلام والقائمقام . وقد شاهدنا الهاربين فى الطريق دفعة بعد دفعه من « وعْلان » (٢٨) الى أن وصلنا « ذمار» (٢٩) . وعندما وصلنا الى « اب » طلبنا حاكم « النادرة » معتمدين على إطاعته لأوامركم فقابل بالوقوعات المدهشة وعدم إجابتنا لهذا اليوم ، وتجاسره لنهب أهالى « قعطبة » (٣٠) ،

وتعرضاته للطرق ومنعه لمن وصل إلى مركز القضاء من أهالى النواحى التسعة المتحتم إستجذاب قلوبهم بحسن الإستقبال لإخراجهم من تحت حوزة إستيلاء الكفار (٣١) بل زاد طردهم جبرا عن دخول الحكومة (٣٢)، وأوحشهم بعد استمالة الحكومة السنية بالسياسة لهم ——— (٣٣) فدوامه على هذه الحال حسب معروضاتنا التلغرافية المتعددة وغيرها من المخابرات الرسمية، وعدم مساعدتكم أولا بتوجهنا لهذه الجهات بوقتها، وإخطاركم لنا بعدم إجراء الحركات العسكرية إلا بعد إستمالة أهالى النواحى التسعة وبعدم التعرض الى «يافع» (٣٤) و«لحج» (٣٥). وكنتم تفضلتم معلنا ——— بالاصلاح مسألة «يافع» من أيام أسلافكم العظام قدس الله أرواحهم، وأيام ساكن الجنان سنان باشا (٣٦)، وفصلتم لنا كيفية نفوذهم ومن تبعهم من القبائل الى حد مأرب (٣٧) والجوف (٣٨) وأحذرتوهنا (كذا) (وحذرتمونا) وأنذرتمونا بذلك، وآخر تدبير أفضلتم به عند توجهنا من صنعاء قبل شهر هوإرسالكم للنصائح اللازمة، فتلك الأسباب هى المجبرة على تأخر الحركات للاستيلاء (للاستيلاء على) النواحى التسع. بل ومعلوم مولاى أنه بعد ماتكررت الأوامر والنصائح الأكيدة منكم لم يمكن إستخراج إعانات جهادية (٣٩) من المترتبين (٤٠) فى صنعاء غير ثمانمائة ليرا، واعظم من هذا قيام السياسيين (٤١) على الحكومة فى طلب المطلب الغير المشروعة وابداء التهديدات عكس الواجب بمقتضى الحمية والغيرة الدينية، لكيف يتيسر تسريع الحركات وهجمات أهالى الولاية منبسطة الى هذه الدرجة المؤسفة. وكذلك أخبرنا أخيرا لسيدتكم بعكس معاملات السيد محمد شريف (٤٢) المأمور للنصايح أمرا، وأوضحنا اليكم بأن الشريف عبدالله الضمين (٤٣) عند عودته سيوضح لسيادتكم، والحال الشريف توجه الى «عدن» وتوجه مع الوالى بصفة كونه وكيلا لحضرة الإمام وحاشا ذلك. وبكل حال فالتفصيلات ستقدم إليكم من طرف الشريف الضمين، ومع حدوث وصلوا كل هذه المواقع (٤٤)، فقد وفق الله بالاستيلاء على الضّالع (٤٥) وجُحَاف (٤٦) والحَواشِب (٤٧) ودخولهم تحت طاعة الدولة العلية، ولله الحمد، ونُصبت الرايات العثمانية، هنالك بحسن توجهاتكم (توجيهاتكم) وصالح دعواتكم، وسيوفقنا الله قريبا لنصره دينه وانقاذ اخواننا المسلمين من تحت أيدى الكافرين. ولاشك أنه بعد وقوفكم على هذه الأسباب المعروضة لا نظن يبقى محل للعجب والإستغراب، بل ولله المنه مستلزم للدعاء والثناء للعساكر الإسلامية التى توفقت لتلك

المظفرية ، رغما على المواقع المذكورة . وأنّا بغاية الجد لاستكمال التشبسات النافعة ، وإن شاء الله كل ما يحصل من مُوَفَّقية نبادر بتبشير حضرتكم تلغرافيا تضمينا لصلابة ديانتكم وحمية سيادتكم . وما أشرتم فى أمركم التلغرافى عن صيرورة الوهميات بحق حاكم « النادرة » كالضروريات ، فكما لكم أعرف بصدق وجداننا فى الصفح عن قصور كل من بمعيتكم . وليس للحاكم (٤٨) أعداء شخصيين ، لأن جميع رؤساء هذا مشيدون لدعائم الائتلاف (٤٩) مقدرون لحقوقكم واتّباعِكم (٥٠) ، وانما ستجلى لكم حقائق تجاوزات وعادات الحاكم المذكور بتحقيقات الشريف والعموم أيضا ووقوعات ظاهرة كالشمس . وكنت قد قدمت لسيادتكم خلاصة تلغرافات الحاكم ، وتلغرافات قوماندان (قومندان) الطابور (٥١) ، وتلغرافات الشريف الضمين ، تلغرافات متعددة مع الدلائل ، فنشكر فضلكم بمداركه لفعله قبل تكرار المحظورات . عند وصول السيد قاسم العزى المأمور من قبل سيادتكم سنجرى له المعاونه والتسهيلات الشافية حتى يطلع على الحقائق التى تؤكد اعتمادكم على معروضاتنا السابقة بأفعالة . وبلسان الحكومة نكرر تشكراتنا من سائر مظاهراتكم لنا فى أمور الجهاد المقدس . ولاغنى لنا عن معاونتكم بترفيق (٥٢) المجاهدين منكم عند الحركة . والمرجع أن يكونوا تحت رئاسة مقادمة (٥٣) مكملين مدّبرين مقدرين لحرج وأهمية الأحوال الحاضرة منقادين لتنبيهات الجيش العام بهذه الجهات . وما أبديتم من اللطف والإلتفات ترجيح محافظة النظامية (٥٤) على أصحابكم ، فهذا أمر مسلم عند الله ورسوله والحكومة السنية .

وفى الختام أسئلة (أسأله) تعالى أن يحفظكم و يطيل بقاكم ، لأنى على يقين بأنكم لا تريدون أن تؤملوا غلبة أهل ملته ، غير أن بعض معيتكم يعرضون لكم خلاف الحقائق ، و يؤلمون حضرتكم و يؤلمونا مولاى .

٢ جماد أول ١٣٣٣هـ   والى اليمن

٦ مارت   (توقيع)   محمود نديم

(رد الإمام يحيى على برقية الوالى محمود نديم) (٥٥)

من عبد الله المفتقر الى عفو الله الإمام يحيي إلى حضرة الوالى الأكرم حرسه الله بواسطة رئيس الاستئناف . (٥٦)

ج . أخذنا تلغراف حضرتكم المؤرخ ٦ مارت (٥٧) المشتمل على ايضاحات أسباب

تراخى الحركة لإسترجاع التسع النواحى وهوجواب علينا ، وما أردنا بما كتبناه الا الحث لحضرتكم ، وإعلامكم أن ثمة من يثبط عن الحركة خدمه للأفكار الانكليزية . وقد تفضلتم فى هذا التلغراف بالايضاحات المعلومة حقائقها ، تلك الإشاعة من السفهاء بارادة الحكومة تخلية الجبال وتبديل المركز الى « تعز » كما ذكرتم ، وسبب ذلك ماسلف لنا إيضاحه لحضرتكم من كثرة شداد (٥٨) الاثقال من الأسلحة والمدافع والمهمات بما لم يكن مثله حتى كان شداد مايعده الناس فيما لا حاجة اليه . وقد كان منا تهديد من أشاع ذلك وايضاح عدمه . حركة السياسة الأولى (٥٩) كما ذكرتم ، وكان منا كلية الاهتمام بتفريقهم بصور مختلفة وايضاح الحال لهم ، واعلامهم بقبح التصديع (٦٠) لحضرتكم . ولقد أشرتم إلينا إمكان المصالحة فى المحاربة العمومية (٦١) ، وأنه إن كان ذلك فلا سبيل لحركة لإسترجاع شيء من النواحى ، وهذا هو السبب الباعث لنا على التحريض على سرعة الإسترجاع . وكان أشاع بعض الأشرار أن المأخوذ من بنك « الحديدة » (٦٢) مايقرب من مائة الف جنية (٦٣) ، ولقد أوضحنا لكل واصل الينا من أهل المعاشات (٦٤) كذب ذلك وأرينـاهم الحقيقة . الحبوب التى من « الشرف » (٦٥) إنساقت ، والتى من « شيبان » (٦٦) نظن أنه لم يبق عنده الآن شيء (شيئا) مما حولنا به . أما حاكم « يريم » (٦٧) فإنا كتبنا إليه بشدة وعاد جوابه تلغرافيا أن التساهل ليس منه وانه من مأمور الحكومة السّوق . الحملى لمّا أمرتم بإرجاعة وعدم بقائه ببلاد « قعطبة » طلبناه إلينا ، وهو الآن بحضرتنا . وقد وصل بعض شكاه صرفناهم إلى الحاكم الثانى ولم يصح شئ منها (مما) ادعاه بل ربما الشاكى أرش جناية (٦٨) لبعض العسكر زيادة على ماسلم هـ (٦٩) اما ما كان من الحملى « بالاملوك » (٧٠) فسببه تمنّع أهل « الأملوك » عن اجابة الحاكم للجهاد وسوق كفاية المجاهدين ومقابلاتهم المجاهدين بالحرب . أما ما كان من بلاد « بعدان » من العدوان على المجاهدين فيهم فهذا أمر عايد على حضرتكم وسموكم لايرضى بقتل أحد من المجاهدين ولولا أمركم لمّا وصل منهم أحد الى هناك هـ أما شأن حاكم « النادرة » فقد أوضحنا لحضرتكم ما كان أولا من العدوان على أهل الناحية ونهبهم وجمع الفاف الناس عليهم والقتل فيهم ، والحاكم يكتب انهم باذلون أموال الحكومة ولم يحصل التفات الى ذلك ، بل كان الإصرار على كلام الزبير (٧١) المعلوم ، قُبح طريقته ، وارادته الإلتزام (٧٢) لظلم الرعية ونهبهم لنفسه لا لله ولا فى سبيله كما

كان مع المنهوبين من أهل الناحية فانها أخذت أموالهم وطاحت هبآء ، ثم لما توجه الحاكم الى مركز القضاء كان من المأمورين سوء إستقباله وتحقيره وتحقير من معه ومنع السياقات (٧٣) اليهم ، وتهييج أهل البلاد على المجاهدين ورميهم والترتيب (٧٤) عليهم فى نفس المركز، والترتيب على الماء . ولا ننكر أن فى المجاهدين من لاديانة ولا شيمة ولا حميه له ، إتخذ تلك المقابلات سببا للإفساد . ثم تفضلتم بالأمر بمنع أخذ أو طلب شئ من البلاد لكفايات المجاهدين وهو غير ماكنا إعتمدناه ، ومع ذلك طلبتم الحاكم إلى حضرتكم ، وكتبنا إليه من لدينا غير مرة نأمره بالتوجه إلى حضرتكم ، فرجعت الجوابات منه بحصول الشقاق بين المجاهدين والمأمورين بعدم الكفايات للمجاهدين ، وأنه إن عزم لايأمن حدوث أى محذور ولا بد تنقطع الكفايات عن المجاهدين ، وقد أجبنا عليه أن حضرة الوالى أفاد أنه سيستحصل كفايات المجاهدين و يأمر بسوقها ، فاذا حصل ذلك كان التوجه الى حضرتكم وإصلاح أحوال المجاهدين والمأمورين ، فرجع جوابه أنه لم يصل اليه ولا إلى غيره شئ من كفايات المجاهدين ، وأنها تناقصت على المجاهدين الكفايات ، وتزايدت الضغائن بينهم و بين بعض المأمورين . وجاءتنا كتب كثيرة تفيد عدم أمن حدوث محذور بين المجاهدين والمأمورين وانقطاع الكفايات عن المجاهدين ، وخشينا حدوث مايؤلم الجميع ، ورأينا وقد حصل إسترجاع « جُحَاف » وماليه ، ونُصبت الأعَلام العثمانية وذلك منتهى الأرب من سوق المجاهدين الى البلاد القعطبية ، فأمرنا بعود المجاهدين الينا وتحويل جوامكهم منا سنسلمها من « السودة » (٧٦) ، وأمرنا الحاكم أن يستقرض لهم ما يكفيهم للطريق ، و يُبقى طائفة لديه بمركز الناحية لإبقاء هيبة الإجتماع والتظاهر. ولقد سرنا ولله الحمد ما تفضلتم به من التبشير بالإستيلاء على « جحاف » و « الضالع » و « الحواشب » ، وذلك من الطاف الله سبحانه وحسن سعيكم وموفقياتكم ويحسن إغتنام الفرصة باسترجاع ما بقى أن شاء الله . أما رأينا فى شأن « يافع » فهو كما أوضحنا لحضرتكم شفاها وكتابة لا نرا (نرى) غير ذلك . السيد محمد الشريف أفاد إلينا أن سلاطين « لحج » لا خلاف عندهم وأن غاية مطلوبهم صيانة بلدهم عن الجيش خوفا من تعديات الانكليز مع قرب بلدهم إلى « عدن » وإمكان وصول قنابل المدافع إليهم ، وأنهم طايعون للحكومة لا سعى لهم ضدها ، حافظون أنفسهم عن كل عناد على الحكومة ، هكذا أفادنا ولم يصل الينا الى الآن هـ . ذكرتم

فرار المجاهدين من « رداع » وقد أوضح إلينا سيف الاسلام (٧٧) أن سببه مأمور المفرزة بأخذه الغنيمة وعدم الإنصاف فيها ، وقد كان شهداء من المجاهدين ومجاريح ودخلوا الى بلاد لم تُدخل ، على أن الأحوال فى الجهة الرداعية فى غاية الصلاح والأمن والتناصف . وقد بقى من المجاهدين مع سيف الاسلام القدر الكافى وأمرنا من يصل اليه بمشايخ « مراد » (٧٨) و « المصعْبَين » (٧٩) لإستكمال الأمن فى الجهات الشرقية وإعلان المباينة (٨٠) الكلية لصاحب عدن هدا وقد وصل التلغراف المؤرخ ٨ مارت سنة ٣ (٨١) المفيد أنكم إستصلحتم توجهكم بالدات الى بلاد « العُدين » (٨٢) لإكمال الإصلاحات نسأل الله لكم التوفيقات الصمدانية ، والتسهيلات الربانية ، وصلاح كل قول وعمل ونية . ولا تخلونا عن أفكاركم ومعاهداتكم والتبشيرات المتجددة إن شاء الله ، وننتظر كمال الإستيلاء على جميع بلاد مصر (٨٣) بحول الله وطوله ودمتم محروسين ، ١٠ جمادى الاولى سنة ٣٣ هـ (٨٤) .

الهوامش :

(١) رئيس الاستئناف ، هو القاضى الحسين بن على العمرى الذى اشتهر حينذاك بأنه شيخ الإسلام. وتأكد ذلك من خلال الكتيب الذى وُضِعَ لترجمة حياته ، اذ أنه عقب عقد صلح « دعان » ، وطبقا لإحدى مواده ـــ وهى المادة الثانية التى نصّت على تأسيس محكمة إستئنافية فى صنعاء ـــ فقد أمر الإمام : « بتأسيس ديوان الاستئناف بصنعاء مرجعا للنظر فى أحكام القضاة وإبرامها أونقضها ، وعين جماعة من العلماء العارفين بمدارك الخصومات والفقه ، ورأس عليهم صاحب الترجمة ... فقام بتلك الوظيفة أحسن قيام ... ولم يزل مجدا مجتهدا فى ذلك حتى أدركه الضعف بعلو السن فاستقال من الوظيفة عام ١٣٤٩ هـ (١٩٣٠/١٩٣١م) ولزم العبادة والذكر ودرس القرآن والتدريس » . (عبد الله بن عبد الكريم الجرافى : تحفة الاخوان .. ، ص : ١٤٢).

(٢) التاريخ بالكامل هو ١٣٣٣ هـ ، و يوافق فبراير ١٩١٥ م .

(٣) أول المحاربة ، المقصود هو بداية الحرب العالمية الأولى ، أوبالأحرى عند دخول تركيا الحرب إلى جانب ألمانيا فى أكتوبر ١٩١٤ م .

(٤) الشاهانية ، مثل السّنية ، كذلك الخاقانية وغيرها ، كانت من ألقاب التفخيم التى تستعملها الدولة العثمانية ، وكانت بعضها من أصول فارسية أوتركية قديمة .

(٥) عمران ، سبق التعريف بها . (الوثيقة رقم : ٢٤ ، الهامش رقم : ١٣) .

(٦) اهل المعاشات السياسية ، هم الذين تسلموا المرتبات من الحكومة العثمانية عقب عقد صلح « دعان » أمثال المشايخ والعقال والأعيان لضمان الاستقرار والهدوء ولتأكيد انضمامهم إلى صفوف الحكومة والإمام .

(٧) النهضة ، المقصود بها هو قيام واندفاع أهالي لواء « تعز » إلى الانضمام الى صفوف الاتراك للهجوم على الإنجليز في عدن والمحميات .

(٨) طه باشا ، كان أحد قادة الأتراك في اليمن ، ولكن لم نعثر له على ترجمة كاملة .

(٩) القاضي عبدالله وهو عبدالله بن حسين العمري المعروف ، وقد سبق ترجمة حياته (الوثيقة : ٢٧ ، الهامش : ٩) .

(١٠) البانق ، صعبت قراءة هذا اللفظ وفهم معناه في البداية ، غير أنه من سياق الحديث بالوثيقة ، اتضح أن صحته هو البنك ، وأنه كان في الحديدة ، وربما كان هذا هو النطق **التركي** كما تعود الأتراك حينذاك .

(١١) ليرا ، هي العملة التركية التي كانت سائدة حينذاك ، و يبدو انها سُكّتْ بعد الانقلاب الدستوري عام١٠٩٨م ، وكان الجنيه « المجيدي » هو السائد حتى ذلك الوقت ، وهو نسبة الى السلطان عبدالمجيد .

(١٢) بريم ، مدينة أثرية هامة من مدن لواء « إب » ، تقع الى الشمال من مدينة « اب » نفسها ، عند سفح جبل « يُصبِح » على ارتفاع ٢٤٠٠م من سطح البحر ، وهي باسم ملك من ملوك حمير (الويسي : اليمن الكبرى ، ص ٤٥) . أما حاكم « يريم » المشار اليه بالوثيقة فهو السيد عبدالوهاب بن أحمد الوريث من مواليد مدينة « ذمار » في شوال ١٢٨٧هـ (٧٠/ ١٨٧١م) ، وبها نشأ وتلّقى علومه ... وله مواقف ضد الأتراك فقبضوا عليه عند استرجاعهم « ذمار » ، وتمكن من الفرار إلى « الحدا » حتى تم عقد صلح « دعان » فولاه الإمام قضاء « يريم » عام ١٣٣٠هـ (١٩١٢/١١) إلى حين وفاته عام ١٣٥٢هـ (١٩٣٤/٣م) ، وهو والد أحمد بن عبد الوهاب الوريث ، رئيس تحرير مجلة الحكمة اليمنية عند بداية صدورها في صنعاء .(زبارة : نزهة النظر جـ١ ، ص ٤٠١ — ٤٠٧ ، الجرافي : تحفة الاخوان ، ص٩٤ — ٩٥) .

(١٣) لمظاهرة ، بمعنى لمساندة .

(١٤) == استخدمت الشرطتان للدلالة على نهاية الحديث في هذا الجزء .

(١٥) لم نفهم معنى هذه العبارة رغم التأكد من صحة قراءتها . لكن حسب اللهجة الصنعانية فهي تعني الشخص المرن ذو العلاقات الاجتماعية العريضة .

(١٦) السيد عبد الله ، لم نتعرف على صاحب هذا الاسم ، غير أنه قيل أنه السيد عبد الله بن أبراهيم الذى كان الإمام يعتمد عليه فى النواحى العسكرية فى بداية حياته السياسية .

(١٧) سيف الاسلام ، الذى اشتهر بهذا اللقب فى تلك الفترة هو سيف الاسلام أحمد بن قاسم حميد الدين ، ومما يؤكد أنه الشخص المشار اليه أنه قد جاء ذكره — وبهذا اللقب — فى حوليات تلك الفترة ، وفى نفس المهمات العسكرية . (زبارة : أئمة اليمن ، حـ٣ ، ص : ٣٠١ — ٣٠٢) ، وهو من آل القاسم ، أحمد بن قاسم بن عبد الله بن يحيى حميد الدين ، ومولده بقرية « القابل » فى صفر سنة ١٢٧٧هـ (أغسطس ١٨٦٠م) وأخذ العلم بصنعاء وغيرها ... وقد شارك أئمة تلك الفترة معارضتهم للأتراك وهو: الامام الهادى شرف الدين ، والامام المنصور محمد والامام يحيى ، وعند ماعقد صلح « دعان » أصبح من الأعمدة الأساسية التى يستند عليها حكم الإمام يحيى ، وظل كذلك من أشهر رجالات عصره حتى توفاه الله فى قرية « القابل » — مسقط رأسه — فى ربيع الأول سنة ١٣٥٣هـ (يونيه ١٩٣٤م) (زبارة : نزهة النظر ، حـ١ ، ص : ١٢٠ — ١٢٣ ، الجرافى : تحفة الاخوان ، ص : ٥٢ — ٥٣) .

(١٨) أحمد عامر ، هو السيد أحمد بن يحيى عامر ، نائب الامام يحيى فى « حجور » عند عقد صلح « دعان » ، وهو من مواليد جمادى الآخرى سنة ١٢٨٢هـ (نوفبر ١٨٦٥م) بجبل الأهنوم .. وكان عالما فقيها بكثير من علوم عصره ، عابدا حسن الخلق .. تعاون مع الامام المنصور محمد ضد الأتراك ، واعتمد عليه الإمام يحيى فى كثير من الأمور ، منها ضبط أمور « خولان الطيال » .. كما كان أحد أعضاء الوفد التركى اليمنى إلى الادريسى (وثيقة : ٣٢) ، واعتمد عليه الإمام فى تنظيم أمور بلاد « الشرف » .. وأخذ العلم عنه الكثير ، وتوفى فى شعبان ١٣٥٦هـ (يناير ١٩٣٨م) فى « الأهنوم » . (زبارة : نزهة النظر ، حـ١ ، ص : ١٦١ — ١٦٤) .

(١٩) السيد عباس ، يتضح من أحداث هذه الفترة أن المقصود هو السيد عباس بن عبد الله المؤيد الذى أرسله الإمام ضمن مجموعة من القادة إلى مناطق « قعطبة » (زبارة أئمة اليمن ، حـ٣ ، ص ٣٠٢) .

(٢٠) النادرة ، إسم قضاء — وناحية — من قضوات لواء « إب » المعروف بخضرته وكثرة مياهه . (الويسى : اليمن الكبرى ، ص : ٤١) ، غير أننا لم نتعرف على شخصية « حاكمها » حينذاك .

(٢١) المأمورون ، والمقصود هم كبار موظفى الدولة العثمانية ، وهو لقب تردد فى جميع كتابات تلك الفترة .

(٢٢) على الحملى ، لم أعثر له على ترجمة كاملة ، غير أنى وجدت له ذكرا فى عبارة قصيرة فى الحولية نفسها التى أرّخت بها الوثيقة (١٣٣٥هـ — ١٦/١٩١٧م) ، اذ قال زبارة : « وجهز الامام

الشيخ على المقداد والسيد عباس بن عبد الله المؤيد والسيد على الحملى مع عصابة من المجاهدين الى أطراف بلاد « قعطبة » وما اليها .. (زبارة : أئمة اليمن ، حـ٣ ، ص ٣٠٢) .

(٢٣) السماسرة ، هل المقصود هم أصحاب السماسر ، أما السماسر نفسها ، نرجح أنها الأخيرة ، فهى التى يمكن أن تنهب ، ومفردها السمسرة ، وتعادل فى بعض البلاد العربية : الخان ، وهو المكان الذى كان ينزل فيه المسافرون ــ التجار ــ للنوم والإقامة ، هم وتجارتهم ودوابهم .

(٢٤) الخميس ، أى سوق الخميس ، و يرجح أنه خميس بنى سعد ، وهو السوق الشهير الذى يقع حاليا على الطريق الرئيسى المرصوف بين صنعاء والحديدة ، وهو يتبع قضاء حراز التابع للواء صنعاء . (الويسى : اليمن الكبرى ، ص : ٦٠) .

(٢٥) بعدان ، جبل عال مزروع ، وتقع **مدينة** « إب » عند سفحه ، و يتبع إداريا قضاء « إب » التابع للواء « إب » (الويسى : اليمن الكبرى ، ص: ٤١) .

(٢٦) العرشى ، يصعب تحديد هذه الشخصية لعدم ذكر الاسم كاملا ، فربما كان حسين العرشى ، أو عبد الله العرشى ، وكلاهما من الشخصيات المعروفة فى تلك الفترة ، ولكننا نرجح أنه عبد الله بن أحمد العرشى ، حيث جاء ذكره فى أحداث ذلك العام ، وأن الامام قد عينه حاكما « لجبن » . (زبارة : أئمة اليمن ، حـ٣ ، ص: ٣٠٢) .

(٢٧) رداع ، إسم قضاء ، ومدينة ، وواد ، والقضاء يتبع إداريا لواء البيضاء ، كما أن المدينة تعتبر من المدن الشهيرة باليمن ، وهى من ناحية الارتفاع ، فى مستوى مدينة صنعاء ، كما أنها مدينة أثرية ، و يقال أنه سكنها شمّر يُرْعش الحميرى ، كذلك السلطان عامر بن عبد الوهاب الطاهرى فى القرن التاسع الهجرى (الخامس عشر الميلادى) (الويسى : اليمن الكبرى ، ص : ٤٦ ــ ٤٩) .

(٢٨) وِعْلان : إحدى المدن الصغيرة التى تقع على الطريق بين صنعاء وذمار ، أى تقع الى الجنوب من صنعاء .

(٢٩) ذمار ، اسم قضاء ومدينة ، والقضاء يتبع اداريا لواء صنعاء ، أما المدينة فهى من أشهر مدن اليمن ، وهى مزدهرة بالعلم والعلماء ، وكانت تشتهر فى احدى الفترات بأنها كرسى الزيدية ، بمعنى أنها المدينة التى اجتمع فيها علماء الزيدية وعلماء المذاهب السنية المختلفة للمناقشة والدرس ، **فكأنها** كانت الخط الأمامى للدفاع عن المذهب الزيدى ، وهى تقع الى الجنوب الشرقى من صنعاء ، كما أن بها كثيرا من المساجد والآثار ، وقد سميت باسم ملك من ملوك حمير هو: ذمار على (الويسى : اليمن الكبرى ، ص : ٥١ ــ ٥٥) ، وقد ظهر بها عدد من الشخصيات البارزة فى تاريخ اليمن المعاصر مثل : أحمد عبد الوهاب الوريث ، وزيد الموشكى .

(٣٠) قَعْطَبة ، اسم ناحية ومدينة من نواحى قضاء النادرة ، التابع اداريا للواء اب ، وهى أقرب الأماكن الى الحدود بين الشطرين اليمنيين . (الويسى : اليمن الكبرى ، ص : ٤١) .

(٣١) الكفار ، المقصود حينذاك هم الانجليز فى عدن ومحمياتها ، وكانت هذه هى لغة العصر .

(٣٢) الحكومة ، أى مبنى المركز الرسمى للادارة المحلية فى منطقة معينة ، وهو تعريف مازال مستخدما الى الآن للاشارة الى مقر السلطة .

(٣٣) ـــــ تكرر وضع خط هكذا من حين الى آخر خلال البرقية ، وهو موضوع فوق فراغ خلال الاسطر ، والمرجح أن كاتب البرق كان يضعها فوق الكلمات التى لايستطيع التقاطها أوفهمها ، مع ترك فراغ مكان هذه الكلمات .

(٣٤) يافع ، العليا والسفلى ، وهى أحدى محافظات الشطر الجنوبى من اليمن حاليا ، وهى تقع الى الشمال الشرقى من مدينة «عدن» ، وهى منطقة مرتفعة كثيرة السكان ، وتعد قبائل يافع من أمنع قبائل الجنوب وأكثرهم عددا ، و يقدر ارتفاع جبالها بين ١٥٠٠ ، ٢٥٠٠ مترا فوق سطح البحر ، وأهم مراكزها «الموسطه» (حسين الويسى : اليمن الكبرى ، ص ١٣) .

(٣٥) لحج ، من أهم محافظات الشطر الجنوبى من اليمن ، وأهم مدنها «الحوطة» التى كانت تعتبر عاصمة لها أيام حكم السلاطين ، وكانت تعد أحدى المحميات فى زمن هذه البرقية و «لحج» اسم منطقة وواد ، وهو واد كثير الخيرات ، وأشتهر بزراعة القطن فى القرن الحالى ، وتقع «لحج» إلى الجنوب مباشرة من لواء «تعز» .

(٣٦) سنان باشا ، أحد القادة العسكريين العثمانيين الكبار الذين ظهروا فى القرن السادس عشر الميلادى (العاشر الهجرى) ، و يعده بعض المؤرخين اليمنيين صاحب الفتح العثمانى الثانى لليمن ، لأنه أعاد الوجود العثمانى إلى البلاد بعد إنكماشه فى «زبيد» وما حولها ، وقد جاء الى اليمن على رأس حملة كبيرة لتحقيق هذا الهدف فى الفترة من : ١٥٦٩ ــ ١٥٧٠م ، وللتوسع فى معرفة السبب فى الإشارة اليه هنا يرجع الى كتابنا : (الفتح العثمانى الأول لليمن ، الفصل الخامس) .

(٣٧) مأرب ، من أشهر مدن اليمن الأثرية ، وكانت عاصمة دولة سبأ القديمة ، ومازال بها آثار سد مأرب الشهير ، وقد امتد اليها حاليا طريق مرصوف ، هو طريق صنعاء ــ مأرب .

(٣٨) الجوف ، هو حاليا ناحية من نواحى قضاء «حوث» التابع للواء صنعاء ، ومنطقة الجوف ــ وهى تقع الى الشمال الشرقى من صنعاء على الحدود الشرقية للبلاد ــ تعدُ من أهم المناطق الأثرية فى اليمن ، فالى جانب كثرة الوديان الخصبة بها ، فقد كانت موطن دولة «معين» القديمة ، التى تعدُ من أقدم الدول اليمنية ، ومن مدنها الأثرية : «معين» و «براقش» و «خَرِبَة

همدان» . (الويسى : اليمن الكبرى ، ص : ٨٤ــ ٨٦) . و « الجوف » الآن محافظة مستقلة .

(٣٩) إعانات جهادية ، كان الأتراك من حين الى آخر يفرضون أنواعا من الضرائب بأسماء مختلفة ، لحاجتهم الى المال ، و « معونة الجهاد » هذه من هذا النوع الذى فرضوه بمناسبة قيام الحرب العالمية الأولى .

(٤٠) المترتبين ، غير واضحة فى الأصل تماما ، والمقصود بها هم أصحاب الرواتب التى تفررت لهم بعد عقد صلح « دعان » ، وربما تشير « المترتبين » الى القيادات العسكرية نسبة الى « الرتبة » ، وهى وحدة عسكرية ، ولكننا نرجح التفسير الأول .

(٤١) السياسيين ، و بقصد بهم بعض أعيان صنعاء وما حولها ممن تقاضوا مرتبات بناء على صلح «دعان» ، و يبدو أن هؤلاء قد أثاروا المتاعب للأتراك بسبب انقطاع رواتبهم نظرا لظروف الحرب العالمية ووقوع الأتراك فى ضائقة مالية .

(٤٢) السيد محمد شريف ، لم نستدل على تعريف به ، و يبدو أنه كان من أبناء « لحج » ، أو من أبناء «تعز» المطلعين على الأمور.

(٤٣) الشريف عبد الله الضمين ، سبق ترجمة حياته بالهامش : ٩ للوثيقة ٣٥ .

(٤٤) يبدو أن عامل البرق لم يلتقط هذه الجملة كما يجب ، والرأى أن تركيبها الصحيح هو: « ومع حدوث كل هذا (أى المخالفات والمضايقات) وصلوا (أى الجنود العمثانية واليمنية) هذه المواقع » ..

(٤٥) الضالع ، إحدى المناطق الداخلة حاليا ضمن حدود الشطر الجنوبى لليمن ، ويحدها شمالا « قَعْطَبة» وجنوبا « رِدْفان» و « الحَواشِب» ، (الويسى : اليمن الكبرى ، ص : ١٣) .

(٤٦) جُحَاف ، جبل مشهور بمنطقة الضالع ، ويمر بغربه وادى « ميتم » النازل من « اب » ، و يزرع به البن والحبوب ، ونرتفع قممه الى ٢٥٠٠م فوق سطح البحر. (الويسى : اليمن الكبرى ، ص ١٣ــ ١٤) .

(٤٧) الحواشب ، هى احدى مناطق الشطر الجنوبى حاليا ، وتحدها شمالا منطقة الضالع وماويه ، وجنوبا منطقة العبادل ولحج ، وشرقا وادى أبين ، وغربا الحجرية من لواء تعز، وهى منطقة جرداء الاماكان فى طريق وادى لحج ، وتشقها طريق السيارات بين تعز وعدن . (الويسى : اليمن الكبرى ، ص : ١٤) وكانت تعتبر ضمن « النواحى التسع » كما كان يقال حينذاك .

(٤٨) للحاكم ، أى حاكم « النادرة» .

(٤٩) الائتلاف ، أى صلح « دعان» المعروف .

(٥٠) إتباعكم ، أى إتباع والتزام الامام بمواد صلح « دعان » .

(٥١) الطابور، تعبير تركى ، و يقصد به فرقة عسكرية ، وهى التى كانت تحارب فى مناطق النواحى حينذاك .

(٥٢) بترفيق ، ربما كان المقصود هو: « إرسال » المجاهدين .

(٥٣) مقادمة ، ومفردها مقدّم ، وقد سبق تعريفها ، والمقصود هنا أن على الإمام أن يختار رؤساء جند ممن يقدرون المسئولية يشتهرون بحسن الخلق .

(٥٤) النظامية ، ربما كان المقصود هو تطبيق « النظام » — والانضباط على المتطوعين الذين يرسلهم الامام الى الحرب — أوأنه لايرسل أفرادا إلا من « الجيش النظامى » الذى عرف بهذا الأسم بعد ذلك .

(٥٥) جاء رد الامام على ظهر برقية الوالى محمود نديم ، ولعل هذا يرجع الى نقص الأوراق لديه ، أو الى بخله الذى إشتهر به .

(٥٦) سبق التعريف به فى الهامش : ١ ، للوثيقة نفسها .

(٥٧) ٦ مارت ، هو نفس التاريخ المسجل فى رأس البرقية ، وقد وضع البداية للاشارة على أنه الرد على هذه البرقية المرسلة من الوالى ، كما يحدث فى الخطابات الرسمية حاليا .

(٥٨) شدّادْ ، من شّد يشد ، والمقصود هو رفع الأحمال على الدواب وشّدها بالحبال ، وسبق التعريف بلفظ : شداد .

(٥٩) السياسة الأولى ، لم نفهم هذه العبارة عند الوهلة الأولى ، وإعتقدنا أنها إشارة خاصة إلى موضوع سبق ذكره فى الخطابات السابقة المتبادلة بين الإمام والوالى ، ولكن يبدو أنها إشارة الى « حركة السياسيين » التى جاء ذكرها خلال برقية الوالى ، (انظر هامش : ٤١) .

(٦٠) التصديع ، المقصود هو تصديع جبهة الأتراك المهاجمين للانجليز فى المحميات وعدن ، وإشغالهم بمشاكل جانبية .

(٦١) الحرب العمومية ، هكذا كان يطلق على الحرب العالمية الأولى عند كثير من المعاصرين حينذاك .

(٦٢) بنك الحديدة ، لم نصل الى شىء للتعرف على هذا البنك ، هل أنشأه الأتراك لتسهيل الاجراءات المالية بين اليمن واستانبول ؟ ومتى ؟ هل كانت به سيولة مالية كافية لسحب الأموال التى يحتاجها الوالى ؟ أم ضاق به الحال نتيجة الحرب ؟ وقد فسرنا بهذه العبارة ماجاء قبل ذلك فى البرقية نفسها عند ذكر لفظ : البانق . (انظر هامش : ١٠) .

(٦٣) جنيه ، سبق ذكر: « ليرا » خلال برقية الوالى ، والآن يأتى ذكر الجنيه ، و يبدو أن الجنيه هو الذى اشتهر فى اليمن باسم « المجيدى » ، غير أننا فى الواقع لم نتوصل الى العلاقة بين « الجنيه » و « الليرا » الواردتين بالوثيقة لنقض المراجع ، وإن كان يبدو من سياق الحديث خلال الوثيقة أن هناك علاقة بين العملتين .

(٦٤) أهل المعاشات ، هم أصحاب الرواتب كما ذكرنا فى الهامش : ٤٠ .

(٦٥) الشرف ، سلسلة جبلية كبيرة تقع الى الشمال الغربى من مدينة « حجة » ، وتتبع اداريا لواء حجة ، و يطلق عليها أيضا الشرفين ، نسبة الى الشرف الأعلى والشرف الأسفل ، والمركز الرئيسى للشرف هى مدينة المحابشة . (الو يسى : اليمن الكبرى ، ص/١٠٧/٦) .

(٦٦) شيبان ، اسم أسرة هامة من أسر « حجة » ، و يشير الامام هنا الى شخص معين .

(٦٧) حاكم يريم ، سبق التعريف بهما فى الهامش : ١٢ .

(٦٨) ارش ، هو تحديد قدر الجناية ، والتعرف على أن جراح المصاب جراح سطحية أو عميقة ، وعلى ضوء « الأرش » تحدد العقوبة أو الغرامة . وهو تعبير من عبارات الأحكام الشرعية .

(٦٩) هـ ، الهاء كانت تستعمل للتدليل على إنتهاء الجملة ، سواء فى المخطوطات أو فى الوثائق .

(٧٠) الأملوك ، عزلة من ناحية قَعْطَبة التابع لقضاء النادرة بلواءاب .

(٧١) الزبر ، لم نتعرف على تلك الشخصية ، و يبدو أنه أحد مشايخ المنطقة .

(٧٢) الالتزام ، هو نظام جمع الأموال الأميرية الذى كان سائدا فى كثير من البلاد العربية ، وكان الشخص الذى يجمع أموال منطقة يسمى : ملتزم ، وقد سبق شرح هذا النظام . (وثيقة : ١٦ ، هامش ٩) .

(٧٣) السياقات ، أى أن يسوق الى أتباع الامام احتياجاتهم من حبوب وغيرها ، من ساق يسوق ، وتكرر لفظ السَّوْق أيضا بنفس المعنى .

(٧٤) الترتيب عليهم ، نرى أن الترتيب نسبة الى الرتبة العسكرية بمعنى الفرقة ، وأن المقصود هنا هو أن الموظفين الأتراك حاصروا أتباع الإمام فى مركز القضاء وضيقوا عليهم من ناحية الماء والطعام .

(٧٥) جوامكهم ، وهى الجوامك ، مفردها جامكية ، وهى كلمة تركية وتعنى رواتب الجند من نقدية وعينية ، وكانت من الألفاظ المنتشرة حينذاك .

(٧٦) السّودة ، اسم ناحية تتبع قضاء عمران التابع للواء صنعاء ، كما أنها اسم المدينة التى تعتبر مركز الناحية ، وهى مدينة بذروة جبل تطل على وادى « أخرف » و« لقمان » الشهيرين فى بلاد

حاشد بالبن الجيد . (الويسى : اليمن الكبرى ، ص : ٨١) . وكان الامام يحيى قد اتخذها مقرا له بعض الوقت بعد عقد صلح « دعان » ، كما كان بها خلال الأحداث الواردة بهذه الوثيقة .

(٧٧) سيف الاسلام ، هو أحمد بن قاسم حميد الدين . (هامش : ١٧) .

(٧٨) مُراَد ، اسم قبيلة مشهورة من قبائل اليمن ، تعيش فى شرق البلاد ، وهى فرع من قبيلة « مذحج » التى تضم قبائل جنوب اليمن ، وموطن مُرَاد جبال مراد التى تتبع اداريا لواء البيضاء . (الويسى : اليمن الكبرى ، ص : ٤٨ ، ١٩٢) .

(٧٩) المُصْعَبين ، احدى قبائل مشرق اليمن ، وتعيش على مجرى وادى « بيحان » الذى يمر بلواء البيضاء .

(٨٠) المباينة ، أى المقاطعة للانجليز فى عدن .

(٨١) ٨ مارت ٣ ، ونرى أن صحة التاريخ هو ٣٣١ كما جاء على رأس البرقية ، و يشير الامام ــ فيما يبدو ــ الى برقية أخرى وصلته بعد يومين من وصول الأولى ، فجمع بين البرقيتين عند الرد .

(٨٢) العُدّين ، قضاء من قضوات لواءاب ، و يشمل عدة نواح هى : العدين ، والمذيخرة ، والفرع ، والحزم . (الويس : اليمن الكبرى ، ص : ٤١) .

(٨٣) بلاد مصر ، إستغربنا الاشارة الى « مصر » فى هذا المجال ، لكن يبدو أن الإمام يريد أن يلفت نظر الوالى الى أنه مُلِمّ بأخبار العالم العربى ، فحينذاك كان جمال باشا المعروف يزحف بحملته الكبيرة ــ عبر الشام ــ لغزو مصر ، لكن انتهت الحملة بالفشل ، وكأن الامام يريد أن يربط بين تقدم الأتراك الى المحميات و بين تقدمهم الى مصر .

(٨٤) السنة بالكامل هى ١٣٣٣ هـ ، و يوافق التاريخ : أبريل ١٩١٥ م .

التعليق :

تمثل هذه الوثيقة ــ من الناحية الشكلية ــ نموذجا مختلفا عن وثائق تلك الفترة ، فهى وثيقة رسمية ، كُتبت على أوراق حكومية ــ هى أوراق إدارة البرق التركية ، وهذا الشكل الخاص للأوراق يبرز لنا تلك الظاهرة الجديدة التى وجدت فى اليمن حينذاك . وورقة البرقية تحمل جميع البيانات اللازمة التى نراها فى الأوراق المستعملة حاليا فى مكاتب البرق ، وذلك فى داخل مربعات أو على أسطر مستقيمة واضحة . وقد كتبت البيانات المطلوبة باللغتين : التركية والفرنسية ، و يبدو أن شركة فرنسية هى التى كانت قد حصلت على أمتياز إنشاء وتشغيل ادارة البرق التركية ، كما كان المعروف حينذاك أن اللغة الفرنسية هى لغة الثقافة والتعامل عالميا ، وخاصة فى حوض البحر المتوسط .

و يـغـلـب على لغة برقية الوالى الركاكة ، إذ يبدو منها بوضوح أن صاحبها يستعمل اللغة العربية بـاعـتـبـارها لغته الثانية ، ففيها الكثير من النحت والتكسير ، هذا فضلا عن بروز اللكنة التركية عند استخدام بعض الألفاظ ، أو عند تركيب كثير من الجمل . وقد شككنا فى البداية فى أن يكون عامل الـبـرق هـو الـسـبب فى ركاكة الاسلوب وتفكك العبارات غير أنه يتضح عند استكمال قراءة البرقية أنها تحمل الطابع العام الذى أشرنا اليه ، مما يدل على أن كاتبها أو ممليها هو المسئول عن هذا الطابع . أما عـامـل الـبـرق ، فـقد برأ نفسه ــ فى حدود مسئوليته ــ فقد وضع خطوطا تعلو فراغات بين الأسطر، للإشارة إلى الكلمات التى لم يستطع إلتقاطها أو فهمها ، وقد أشرت إلى ذلك خلال الهوامش .

وقد جـاء رد الإمـام يحيـى على ظهـر أوراق بـرقية الوالى ، ولا ندرى هل يرجع ذلك الى افتقار الإمام الى الـورق فى فـترة الحرب العالمية الأولى ، أم أنه أراد أن يضمن أن يتم الرد عن طر يق إدارة الـبـرق . ويحـمـل رد الإمـام نـفـس الـطـابـع الـذى تعودناه فى وثائق تلك الفترة من ناحية الأسلوب والخـط ، بـل ومـن نـاحـيـة شـكلية الكتابة التى تلف حول نفسها ، كما نرى فى الصفحة الثانية من الرد .

أمّا مـن الناحية الموضوعية ، فنجد أن الوثيقة تزخر بشتى الموضوعات التى تكشف عن كثير من أبـعـاد تـلـك الفترة ، وهو مما عجزت مراجع تلك الفترة عن رصده وتسجيله أو كشفه . لهذا فاننا نعّد هذه الوثيقة من أهم الوثائق التى عثرنا عليها .

وفى الـبـداية ، يمكن القول بأن الوثيقة جميعها هى ردّ على مكاتبات سابقة ، سواء كانت ردّا من الـوالـى الـتـركـى على خطاب الإمام ، أو ردّا من الإمام على خطاب سابق من الوالى . وهذا ما دفع كلا منهما على أن يـضـع حـرف «ج» أى «جـواب» عـنـد بـداية جوابه ، كما هو المعتاد عند كتابة الـبـرقـيـات ، غير أنـه لم تقع فى أيدينا تلك الوثائق الأولى التى نشير إليها وذلك كما يتضح من خلال الكتابات نفسها .

ورغـم ذلـك ــ أى رغـم عـدم الـوصـول الى الـبـرقيات أو المحادثات السابقة ــ فقد كشفت هذه الـوثيقة العديد من الصور مما كان يحدث فى اليمن فى تلك الفترة الحرجة من تاريخه ، وهى فترة الحرب الـعـالمـيـة الأولى . و يدور المحور الأساسى هنا حول أن الرجلين المسئولين حينذاك قد تبادلا التهم فيما بينهما ــ لـكـن فى دبلوماسية ودهاء ــ وأن كلا منهما حاول الدفاع عن نفسه وعن أتباعه ، ورد التهم إلى أربـابـهـا ، أو بـالأحـرى إلـقـاء الـتـبعة والمسئولية على الطرف الآخر . وكان الرجلان ــ كما بدا بالوثيقة قد التقيا فى «عمران» بعد إعلان تركيا الحرب الى جانب ألمانيا ضد الحلفاء ، وتفاهما حول الـتـعـاون بـينهما لمحـاربـة الـقـوات الانجليز ية فى «عدن» والمحميات . ونظرا لظروف الحرب ، اضطر الأتـراك إلى سـحـب قـواتهـم مـن المـناطق الشمالية إلى الجنوب ، استعدادا لشن الحرب على الانجليز هـنـاك ، عندئذ راجت الأقاو يل والإشاعات حول تفسير هذا الانسحاب ، واتهام الأتراك بأنهم تخلوا

عن الشمال تحت وطأة الحرب المعلنة . وفى هذا الاجتماع أيضا تم الاتفاق على أن يقدم الامام المساعدات الممكنة ، فوافق على إقراض الأتراك : « اثنا عشر ألف قدح حبوبا » ، كما جاء فى برقية الوالى ، كذلك : « أمرتم — أى الامام — بتجهيز ثلاثة آلاف مجاهدين من طرف حضرتكم لمظاهرة العساكر الشاهانية » .

غير أن الامام — كما يبدو من برقية الوالى — عاد فتساءل عن سبب التهاون الذى أدى الى تأخر الاستيلاء على « النواحى التسع » ، رغم أن الوالى كان قد أفهمه — فى اجتماع « عمران » — أنه يحسن الإسراع فى الاستيلاء على هذه النواحى قبل أن يُعقد الصلح بين انجلترا وتركيا ، فتفوت فرصة استرجاع عدن والمحميات الى اليمن الأم . و يبدو أن سوء الفهم الذى حدث بين الرجلين خلال ذلك الاجتماع هو الذى أدى الى كل ما ظهر بالوثيقة من اتهامات وردود ، فالوالى أراد أن يدفع الامام إلى مساعدة الأتراك بالأموال والرجال فى وقت ضيقت الأساطيل البريطانية الحصار البحرى عليهم ، وأغراه بأنه يجب الإسراع بتقديم هذه المساعدات حتى يتم الهجوم على الانجليز فى المحميات قبل فوات فرصة الحرب بين « الدولة العلية » وانجلترا . و بالنسبة للإمام ، فقد رأى أن المساعدة التى أمر بها تعطيه الحق فى أن يتساءل عن سبب التأخير باعتباره قد أصبح مشاركا فى الجهود الحربية المبذولة ، وربما تعاظمت لديه فكرة الإسراع فى الإستيلاء على النواحى التسع قبل أن يعود السلام بين الدولتين التركية والانجليزية ، كما أوحى اليه محمود نديم ، وربما أيضا قد طمع فى أن يقوم الأتراك بالاستيلاء على النواحى التسع أثناء وجودهم فى اليمن ، إذ أن هذا سيفتح أمامه المستقبل على مصراعيه ، وخاصة بعد أن اعترف به الأتراك « إماما » طبقا لمواد صلح « دعان » ، و بعد أن أصبح هو السياسى الأول فى البلاد الذى يستطيع أن يفاوض — ندّالندّ — الحاكم السياسى والعسكرى والادارى — أى الوالى التركى .

ولا شك أن هذه الاستنتاجات كلها أو بعضها ، كانت فى ذهن المسئولين — الإمام والوالى وأتباع كل منهما — حينذاك . ولا شك فى أن سوء الفهم هذا الذى أفرز جميع ما جاء بالوثيقة من شك وإتهام ، كذلك من ردود . و يبدو أن تساؤل الإمام عن سبب التأخر فى الزحف إلى المحميات قد لمس وترا حسّاسا لدى محمود نديم ، وأثار عنده شجونا مؤلمة مما كان يعانيه فى خضمّ الأحداث حينذاك ، لذلك نراه قد فجّر جميع ما لديه من قضايا وشكاوى ضد الأوضاع المحلية التى يرى أنها كانت المعوق الأساسى أمام سرعة الإستيلاء على النواحى التسع . وقد عبر الوالى عن تضجره من كثير مما حدث فى تلك الفترة ، إذ أساء أهالى الشمال فَهْم سحب الحاميات العثمانية من مناطقهم وأطلقوا الاشاعات ضد الأتراك ، ثم أتهموا الوالى نفسه أنه سحب الأموال الطائلة من بنك « الحديدة » ، دون أن يصرف المرتبات المطلوبة لأصحابها الذين نص عليهم صلح « دعان » ، وزيادة على ذلك ، قام هؤلاء ، أى : « أهل المعاشات السياسية » بما يخالف تعاليم الدين . وثم

يقدموا شيئا مما يتطلبه : « الجهاد ومعاونة الحكومة » ، سواء كان ذلك بالنفس أو بالمال كما يتضح من ثنايا برقية الوالى ، هذا فى الوقت الذى هبّ فيه أهالى جنوب اليمن ، وتطوعوا فى صفوف العثمانيين ، أو كما قيل : « لما حصلت النهضة فى لواء تعز عموما للجهاد واستيلاء النواحى التسعة معنا » .

وتبلورت شكاوى الوالى أيضا حول أفعال « المجاهدين » ـــ كما أطلق الإمام على أتباعه ـــ وأول هؤلاء هو حاكم « النادرة » ـــ الذى لم نتعرف على شخصيته ـــ فقد قال عنه الوالى : « الذى منذ أشهر لمعلوم عدم حسن إدراته .. » ، كما قال : « وأعقبه السيد على الحملى ، الذى بدأ مع المجاهدين فى نهب السماسرة بنفس صنعاء ... ثم باشر هو ومعيته بنهب القرى من أول قرية فى الطريق الى كل قرية يدخلونها حسب الشكايات الواقعة الينا أثناء الطريق » .. وواصل الوالى اتهاماته لأتباع الإمام فقال : « .. كذلك المجاهدون المرسلون مع العرشى إلى « رداع » فعملوا أشنع من ذلك ، وتركوا المفرزة العسكرية تحت الحرب ، ونهبوا العباد وفروا هاربين ... » ، بل عاد فاتهم حاكم « النادرة »بأنه تعرض بالأذى لأهالى المحميات الذين تركوا بلادهم تحت تأثير الحرب ، رغم أن حكومة « الدولة السنية » ـــ أى العثمانية ـــ فى اليمن تعمل على استمالتهم إلى جانبها ، وتعمل على جذبهم بعيدا عن حكومتهم السابقة ، وهى الحكومة الانجليزية فى عدن .

وهكذا امتلأت برقية الوالى بالشكوى من تصرفات أتباع الإمام حتى يثبت له سبب التأخر الذى يُتهم به . بل وصل هذا الدفاع ـــ عن النفس ـــ الى قمته ، فانقلب الى هجوم ، فقد أشار إلى الإمام ـــ خلال ذكره للأسباب المتعددة التى أدت الى التأخير ـــ أنه هو نفسه من أسباب التأخير ، فقد قال له عندما بدأ يعدد الأسباب : « وعدم مساعدتكم أولا بتوجهنا لهذه الجهات بوقتها ، وإخطاركم لنا إجراء الحركات العسكرية الا بعد استمالة أهالى النواحى التسعة ، و بعدم التعرض إلى « يافع » و « لحج » ...» . وأن آخر أقوال الامام الى الوالى قبل خروج الأخير من صنعاء كانت ـــ كما قال الوالى : « ..ارسالكم للنصائح اللازمة » .

ورغم كل ما ذكرناه ـــ من ناحية اتهامات الوالى للإمام وأتباعة ، فقد عاد الوالى ليُطمئن الإمام ، بأنه رغم كل العراقيل التى سبق ذكرها ،....« فقد وفق الله بالاستيلاء على « الضالع » و « جُحاف » و « الحواشب » ، اى مناطق الحدود بالنسبة « لعدن » و « محمياتها » ، وأنه سوف يخبره بكل جديد من الفتوحات ، حتى يهدىء من قلقه .

وأكثر من هذا ، فقد أراد الوالى أن يطمئن الإمام بأنه يقبل كل التبريرات التى قدمها بالنسبة لأحد أتباعة ـــ مثل حاكم النادرة ـــ أو غيره ، فليس هناك ـــ بين صفوف الأتراك ـــ من يشك فى دابا الإمام ، أو من يرفض مواد الصلح التى عقدها معه أحمد عزت باشا .

ولكي يؤكد الوالى ماذهب اليه من اتهام ودفاع ، أراد أن يستشهد بشخصين كبيرين ، كانا موضع اهتمام الإمام وثقته ، وهما : سيف الاسلام أحمد بن قاسم حميد الدين ، والشريف عبد الله الضمين ، وهما ممن اشتركوا فى أحداث تلك الفترة . ولم ينس الوالى — فى أواخر برقيته — أن يجامل الامام و يتقرب إليه ، ولا شك أنه كان محقا فى هذا ، فهو لا يريد — رغم ماحدث من مضايقات ومعاناه — أن يعادى الإمام ، فيفتح بذلك جبهتين أمامه ، جبهة خارجية مع القوات الانجليزية ، والأخرى الداخلية ، لذلك قال له : « و بلسان الحكومة نكرر تشكراتنا من سائر مظاهراتكم لنا فى أمور الجهاد المقدس ، ولاغنى لنا عن معاونتكم بترفيق المجاهدين منكم عند الحركة » . وإن كان قد عاد ليذكّر الإمام بأن عليه أن يحسن اختيار القيادات بعد ذلك ، ممن يقدرون أهمية تلك الفترة الحرجة .

أما ردّ الإمام ، فقد كان أيضا يحمل نفس الطابع لبرقية الوالى ، أى الهجوم والدفاع ، كذلك كان الامام لا يريد أن يقطع أواصر الصلة بينه و بين الوالى ، لا لتمسكه بمواد صلح « دعان » فحسب ، بل ليستفيد من وراء فترة السلام التى أحدثها الصلح ، حتى يقضى على منافسيه ، وحتى يزيد من نفوذه بين القبائل التى لم تكن قد خضعت له بعد لضعف قبضته عليها . لهذا نراه يقول فى بداية برقيته : « وما أردنا بما كتبناه الآ الحث لحضرتكم واعلامكم أن ثمة من يثبط عن الحركة خدمة للأفكار الانكليزية » . وقد أشار أحد مؤرخى تلك الفترة الى الاحداث التى أشار اليها بهذه العبارة ، فقال : « وفى صفر (١٣٣٣هـ = يناير ١٩١٥م) جهز الامام سيف الاسلام أحمد بن قاسم حميد الدين فى جيش الى « رداع » لما بلغ من ميل بعض الأشرار من مشايخ « يافع » وما اليها إلى النصارى ، فكان وقعة فيما بين أجناد الإمام ومن كان ميلهم الى الكافرين ... وجهز الامام الشيخ على المقداد والسيد عباس بن عبدالله المؤيد والسيد على الحملى مع عصابة من المجاهدين الى أطراف بلاد « قعطبه وما اليها لذلك السبب ...» (زبارة : ائمة اليمن ، جـ٣ ، ص : ٣٠١ — ٣٠٢) .

و يلاحظ أن الامام بعد أن اعتذر بالأسلوب الذى ذكرناه ، عاد فسّب من أطلقوا الاشاعات حول نقل القوات والمعدات التركية من المناطق الشمالية الى « تعز » ونعتهم : « بالسفهاء » ، ثم برر للوالى سبب الاشاعات بأنها هى : ... « كثرةُ الشداد » . كذلك أوضح الامام — إرضاء للوالى — أنه دافع عنه ضد « السياسيين » الذين هاجموه ، وضد أصحاب المرتبات الذين اتهموه بأنه سحب مبلغا كبيرا من بنك « الحديدة » دون أن يعطيهم مستحاقهم . وواصل الإمام توضيح باقى النقاط التى أثارها الوالى فى برقيته ، مثل عدم وصول « قرض الحبوب » — المتفق عليه بينهما — الى الجيوش التركية بجنوب اليمن ، فذكر أن أغلبها قد أرسلت إليه ، أو أنها فى طريقها اليه على الأقل .

و بعد ذلك ، أخذ الإمام يشرح موقفه تجاه أتباعه الذين جاء ذكرهم خلال برقية الوالى ، فقال أن « الحملى » وصل اليه فحوله إلى القضاء وثبت براءته ، كذلك أوضح باقى مواقف هذا الحاكم

فى « ناحيه الأملوك » ، وما تعرض له من إهانات ، رغم أن الوالى قد ألقى عليه الكثير من التهم . وقد مسّ الامام فى هذا المضمار نظاما هاما كان من النظم السائدة تحت الحكم العثمانى ، هو نظام « الإلتزام » الخاص بجمع الأموال الأميرية ، فانتقده وعدّه سببا هاما من أسباب الفتن التى حدثت فى « السادره » ، هذا الى جانب سوء معامله « المأمور بن » لحاكمها عندما توجه الى مركز القضاء .

وقد إعترف الامام بسوءات أتباعه فقال : « ولا ننكر أن فى المجاهدين من لا ديانة ولا شيمة ولا حمية له ...» ، غير أن هذا الاعتراف تبعه هجوم على الوالى ومأمور به وانهامة لهم بأنهم هم الذين أثاروا تلك الفتن عندما إمتنعوا عن صرف مستحقات أتباع الامام ، فأوجدوا بذلك الضغائن بين « المأمورين والمجاهدين » ، مما أدى الى بقاء الحاكم بين رجاله — فلم يستجب الى أوامر الوالى — خوفا من ازدياد تلك الضغائن ، وهذا ماعبرّعنه الامام بقوله : « ثم تفضلتم بالأمر بمنع أخذ أوطلب شىء من البلاد لكفايات المجاهدين وهو غير ما كنا اعتمدناه » ، و يبدو أنه كان هناك إتفاق بين الإمام والوالى — لكننا لانعرف حقيقته — يقضى بأن على الإمام أن يرسل المحاربين إلى الوالى ، مقابل أن يدفع الوالى أجور هؤلاء الرجال ، لكن هذا الا تفاق لم ينفذ ، مما أدى الى الصدام بين أتباع كل منهما .

وواصل الإمام هجومه المغلف بالدفاع عن أتباعه ، وكان الوالى قد اتهم أتباع الإمام الذين أرسلهم الى « رداع » بانهم فروا من المعركة : « ... وتركوا المفرزة العسكرية تحت الحرب ، ونهبوا العباد وفروا هاربين حسب إشعار « سيف الإسلام » و « القائمقام » ، وقد شاهدنا الهاربين فى الطريق دفعه بعد دفعه من وعلان الى أن وصلنا ذمار ...» ، فجاء فى رد الامام مانّصه : ... وقد أوضح إلينا سيف الاسلام أن سببه - أى الهروب - مأمور المفرزة بأخْذِه الغنيمة وعدم الإنصاف فيها ...» ، ثم أكمل تعاطفه مع موقف أتباعه ، فقال : « وقد كان شهداء من المجاهدين ومجاريح ودخلوا إلى بلاد لم تُدخل » ، أى أكد أنهم كانوا يستحقون اقتسام الغنائم مع الأتراك . ومما يلفت النظر هنا أن الرجلين قد استشهدا بسيف الاسلام (أحمد بن قاسم حميد الدين) ، وأن الروايتين قد أوضحتا أن الخلاف بين الجانبين كان حول توزيع الغنائم .

ولم يكن الإمام — فى واقع الأمر — ينكر سوء تصرفات بعض أتباعه كما أشرنا من قبل ، وليس هذا لإرضاء الوالى فحسب كما ظهر فى هذه البرقية ، بل وأيضا لرغبته فى كشف الحقائق بنفسه ، نظرا لكثرة ما بلغه من شكايات و برقيات ، لذلك قيل : « وفى سادس عشر ربيع الثانى (١٣٣٣ هـ) عزم من صنعاء عن أمر الامام ناظر أوقافها السيد العلامة قاسم بن حسين أبو طالب الى قضاء « رداع » للكشف فيما بين سيف الاسلام أحمد بن قاسم وحاكم جبن القاضى عبد الله ابن أحمد العرشى ، وكان قد وصل الى سيف الأسلام الى مدينة « رداع » بعض أهل مخلاف « الحبيشية » و « الرياشية » و « صباح » شاكين بالعرشى الى سيف الاسلام ، فامتنع عن الوصول لإنصافهم ،

فكثرت المكاتبة منها إلى الإمام فى ذلك ، فكتب الإمام إلى ناظر أوقاف صنعا ..... ولما علم العرشى وصول الناظر الى مدينة « رداع » ارتفع من « دمت » الى « خبان » فالى « ذمار » فالى الامام .» (زبارة : أئمة اليمن ، حـ٣ ، ص ٣٠٢) . وكان الوالى يعلم بمهمة « الناظر » ، فقال فى برقيته : « وعند وصول السيد قاسم العزى المأمور من قبل سيادتكم سنجرى له المعاونة والتسهيلات الشافية حتى يطّلع على الحقائق التى تؤكد اعتمادكم على معروضاتنا السابقة بأفعاله » . و يبدو أنه ظهرت براءة العرشى أيضا ، إذ أوكل إليه الإمام مهاما كثيرة بعد ذلك ، منها إرساله الى عدن بعد نهاية الحرب العالمية للتفاوض مع الانجيز هناك .

بقيت أمامنا الاشارة الى أنه كان هناك اختلاف حول موقف « السيد محمد الشريف » (هامش : ٤٢) ، فقد قال عنه الوالى أنه « المأمور للنصايح أمرا » ، أما الامام فقد دافع عنه ، فقال : « .. السيد محمد الشريف أفاد الينا أن سلاطين « لحج » لاخلاف عندهم وأن غاية مطلوبهم صيانة بلدهم عن الجيش خوفا من تعديات الانكليز مع قرب بلدهم الى « عدن » وإمكان وصول قنابل المدافع إليهم ، وأنهم طايعون للحكومة ، لا سعى لهم ضدها ، حافظون انفسهم عن كل عناد على الحكومة ، وهكذا أفادنا ولم يصل إلينا إلى الآن » . والحقيقة أن الأحداث التالية أثبتت خطأ رأى : « السيد محمد الشريف » والإمام معا ، اذأن « لحج » لم تُفتح الاعِنوة (زبارة : أئمة اليمن ، حـ٣ ، ص : ٣٠٢) ، كما أن الأحداث التالية أوضحت ـــ عبر السنوات ـــ أن سلاطين « لحج » لم يتعاطفوا مع الإمام فى يوم من الأيام ، بل على العكس تماما ، فقد ظلوا معادين له وحتى وفاته . وقد شرح زبارة هذه الأحداث بقوله : « .. وفى رمضان (١٣٣٣ هـ أى غسطس ١٩١٥ م) استفتح سعيد باشا بمن لديه من الجنود السلطانية والعربية من أهل اليمن الأسفل بلاد لحج عدن وما اليها ، وذلك بعد حصول معركة مهيلة بين الجنود العثمانية وأتباع سلطان « لحج » ومن كان لديه من عسكر الإفرنج ..) .

وأخيرا ، فقد امتلأت الوثيقة ـــ كما ذكرنا عند بداية التعليق ـــ بالصور الدقيقة والعميقة عن مجريات الأمور داخل اليمن . فبمجرد اشتعال الحرب العالمية تحركت الأحداث الراكدة ، و بدأت الأطراف المختلفة تحدد موقفها من بعضها البعض . وقد نشطت الأجهزة الانجليزية فى عدن ، واستطاعت أن تجذب إليها محمد الإدريسى فى « عسير » ، فعقدت معه معاهدتين ، الأولى عام ١٩١٥م و الثانية عام ١٩١٧م ، كذلك نجحت فى جذب أحد مشايخ ماوية اليها بمعاهدة فى ١٩١٥م ، وهذا وذاك لفتح جبهات داخلية ضد الاتراك لعرقلة زحفهم إلى « عدن » ومحمياتها . و بقدر نجاح الادريسى فى إثارة المتاعب فى وجه الأتراك فى « عسير » والى ميناء « اللحية » جنوبا ، بقدر ما فشل شيخ « ماوية » بعمل شيء يذكر ـــ من وجهة نظر الانجليز ـــ كما ذكرت وثائقهم (انظر بحث الاستاذ جون بولدرى الذى ترجمناه مؤخرا بعنوان : (العمليات البحرية البريطانية ضد اليمن ابان الحكم التركى ، ١٩١٤ ـــ ١٩١٩م) . ولاشك فى أن نجاح الادريسى

هذا كان يرجع الى المساعدة البحرية التى قدمتها بريطانيا بضرب أسطولها للموانى والسواحل اليمنية ، أما من الداخل ، فقد كان الفشل محققا ، وذلك لتضامن الأهالى مع الأتراك ، وخاصة ــ أبناء «لواء تعز» ــ كما جاء بالوثيقة ــ واشتراكهم مع حملة على سعيد باشا فى الزحف إلى «لحج» وغيرها .

من هذا كله ــ سواء مما أشرنا اليه من قبل خلال التعليق ، أو مما لايزال بين ثنايا سطور الوثيقة ــ ومن الظروف التاريخية التى أحاطت صدورها ، تتضح أمامنا النقاط التالية :

من ناحية ، نرى أن الامام والوالى قد تبادلا الاتهامات ــ لشخص كل منهما أو لأتباع أى منهما ــ والرد عليها فى هذه الوثيقة ، ورغم ذلك ، فقد جرى هذا التراشق بالتهم فى جو ودى من ناحية كل منهما ، إذ كان كلاهما يحرص على التسمك بمواد صلح «دعان» وما يترتب عليها من سلام بين الطرفين ، كما أن كليهما كان يأمل فى ألا يفتح أمامه أكثر من جبهة ، داخلية كانت أو خارجية .

من ناحية ثانية ، يؤكد ماجاء فى هذه الوثيقة ، أن صلح «دعان» قد خدم الأتراك ، كما كان فى صالح الإمام ، فهدوء الأحوال بعد عقد الصلح (١٣٢٩ هـ ــ ١٩١١م) هو الذى دفع الإمام إلى إقراض الأتراك : «الحبوب والرجال» أثناء فترة الحرب ، هذا فضلا عن انهم أمِنُوا عدم هجوم الامام على مؤخرتهم عندما توجهوا بكليتهم إلى الجنوب لمهاجمة الانجليز فى عدن والمحميات . وزيادة على هذا ، فقد أتاح هذا الهدوء فرصة انضمام أهالى لواء «تعز» إلى صفوف الأتراك عند هجومهم على المحميات دون أن يشعروا بحرج ، أو بأنهم معرضون لعداوة الإمام وأتباعه فى شمال اليمن ، وذلك دون الخوض فى تفسير الأسباب الاقتصادية والاجتماعية والتاريخية التى دفعتهم إلى اتخاذ هذا الموقف .

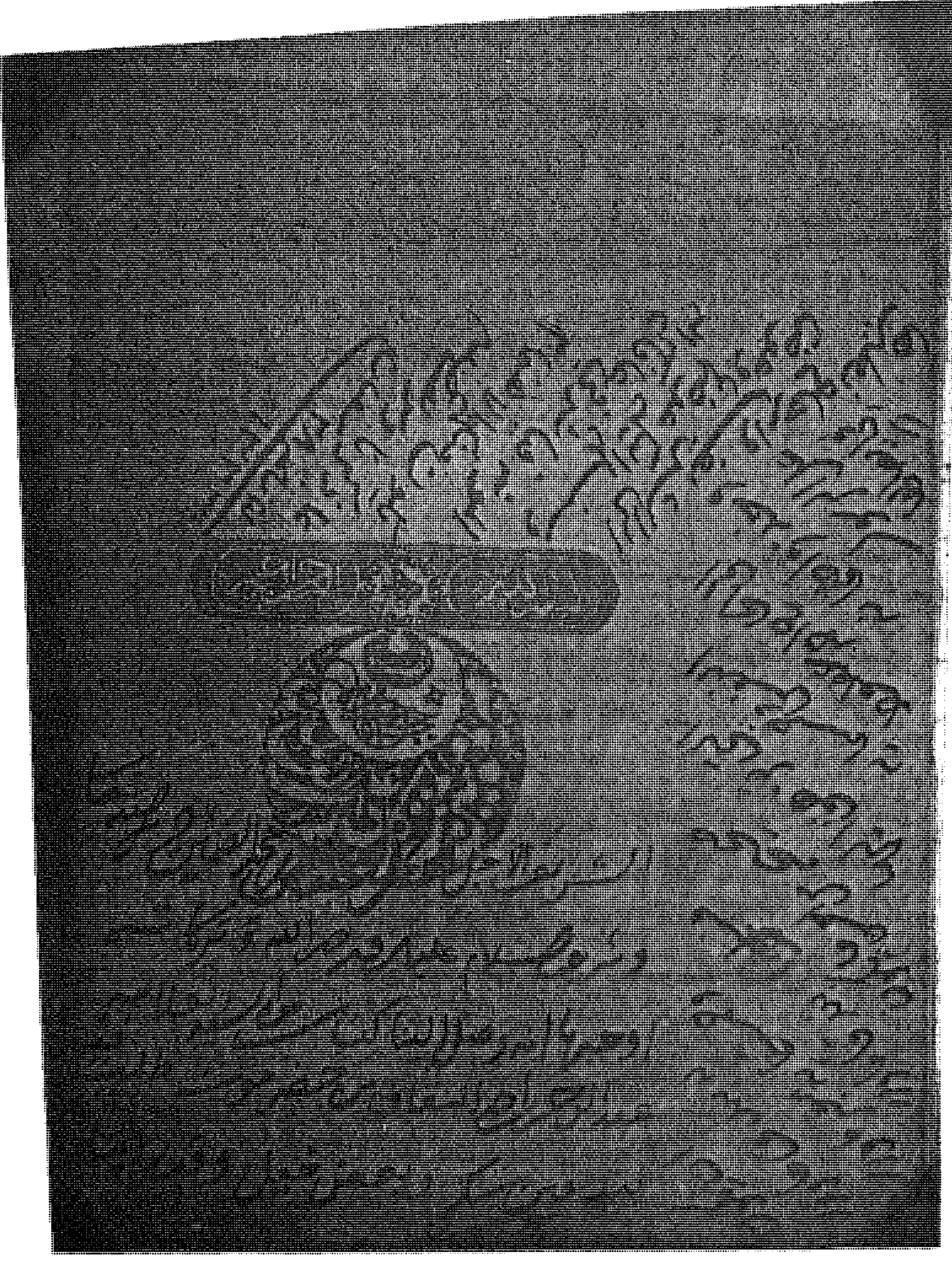
ومن ناحية ثالثة ، فرغم كل ماجاء فى الوثيقة من مظاهر سلبيات الامام وأتباعه ، كما عبر الوالى عن ذلك فى برقيته ، فقد كانت هذه المواقف نفسها هى السبب فى إحباط نشاط الانجليز فى جنوب اليمن ، سواء فى لواء تعزوما حوله ، أوفى المحميات نفسها ، وهذا ماساعد حملة على سعيد باشا على الوصول الى محاصرة الانجليز داخل مدينة «عدن» بعد أن اكتسح جهات «لحج» جميعها .

من ناحية رابعة ، حاول كل من الرجلين السياسيين فى اليمن حينذاك ــ الامام والوالى ــ أن يثبت أنه على مستوى من المسئولية التى تتطلبها ظروف اليمن أثناء تلك الفترة الحرجة من تاريخ اليمن : ومن أجل ذلك ، تضافرا وتظاهرا من أجل تحقيق مصالحهما المشتركة ، وهى القضاء على الإدريسى ، ومهاجمة الإنجليز وأعوانهم فى جنوب اليمن ، وذلك تحت وطأة الحصار البحرى البريطانى ، ونشاط الادريسى ، وضيق ذات يد الأتراك من ناحية المال والرجال نتيجة الحصار ، وضعف قبضة الامام على الأحوال فى اليمن . ورغم ذلك ، فقد كان لكل من الرجلين مصلحته الخاصة ، فالوالى ــ بحكم مسئوليته السياسة والادارية كان عليه أن يحافظ على الوجود العثمانى فى

اليمن بكل مايملك من امكانيات ، هذا بالاضافة إلى دوره السياسى والعسكرى ضد انجلترا فى ذلك الميدان المحلى ــ وهو عدن والمحميات ــ طالما أن دولته قد دخلت الحرب ضد الحلفاء . أما الامام ، فكانت مصالحه تتركز فى المحافظة على ماقضى به صلح « دعان » ، ثم القضاء على نفوذ الإدريسى فى أنحاء اليمن ، كذلك القضاء على منافسيه على الإمامه ، وأيضا تقوية قبضته على الأوضاع الداخلية ، وخاصة على أوضاع القبائل الشمالية ، وأخيرا أن يتمكن الأتراك من القضاء على النفوذ الانجليزى فى عدن ومحمياتها حتى يتمكن ذلك من مّد نفوذه الى هذه المناطق . لذلك كله رأينا الهجمات المتبادلة بين الطرفين ، وفى نفس الوقت لاحظنا عمق المجاملة بينهما حتى يحققا تلك المصالح المشتركة وغيرها أيضا .

وفى النهاية ، يمكن القول بأن هذه الوثيقة قد وضعت لبنة أساسية لموضوع تاريخى هام هو: كيف كانت أوضاع اليمن خلال فترة الحرب العالمية الأولى ، ولكن لن تكتمل أبعاد هذا الموضوع إلا بعد العثور على مزيد من مثل هذه الوثيقة ، كذلك على المراجع الكافية التى تغطى أخبار تلك الفترة .

□■□



(صورة الوثيقة رقم ٣٧)

نَص الوثيقة

بسم الله الرحمن الرحيم
(الختم : أمير المؤمنين المتوكل على الله رب العالمين) (١)

الشريف الأجل الأكمل حسين بن محمد الضمين (٢) حرسه الله تعالى وشريف السلام عليكم ورحمة الله و بركاته .

أوجبها انه وصل الينا كتاب من السيد العلامة عبدالرحمن بن احمد السقاف (٣) من حضرموت طلب فيه بندقية « سك » (٤) و بعض خيل ، وقد رأينا أن يكون له بندق « ماوزر» (٥) وخمسمائه معبر (٦) « ماوزر» ، فسلموا بندقا « ماوزر» صحيحة من أحسن ما يكون التى تزهق اليها النفس وخمسمائه الى الحاج احمد عطعط (٧) ، وخذوا ضمانة على الرسول فى ايصالها الى الشريف ، وارجاع نظيرها (٨) ، وسنسلم اليكم عوضها وعوض المونة (٩) ، فيا شرف (١٠) عافاكم الله يكون منكم الاهتمام بما ذكرنا ، فيا شرفى السلام عليكم ، لتاريخه ٢٨ شعبان سنة ١٣٣٣ هـ . (١١)

(وجاء على ظهر الوثيقة)

أرسلنا الإفادة الواصلة من حضرموت الى الامام حفظه الله فى ٢٦ شوال سنة ٣٣ (١٢) ولنا فوق ذلك عشرة ريال كرا وأجره .

الحقير
(توقيع)

الهوامش :

(١) الختم المستدير الكبير ذو الأهلة والذى بأعلاه البسملة .

(٢) حسين الضمين ، سبق تقديم ترجمة له ، وثيقة : ٣٥ ، هـ : ٢

(٣) عبد الرحمن بن احمد السقاف ، لم نعثر له على ترجمة ، وإن إعتقدنا فى البداية أنه عبد الرحمن السقاف الشهير الذى زار الامام فى صنعاء عام ١٣٤٩ هـ (٣٠/١٩٣١ م) ، والذى كان

يتبادل معه القصائد ، ثم جمعها ـــ مع وصف رحلته ـــ وطبعها بالقاهرة فى كتيب صغير تحت عنوان « الاماميات » .

(٤، ٥) سك وماوزر، نوعين من أنواع البنادق التى كانت منتشرة فى اليمن حينذاك ، و يبدو أن الأخيرة كما قيل كانت أجود صنعا واغلى ثمنا .

(٦) معبر، هو « الطلقة » بالتعبير السائد حاليا ، ومازال اللفظ مستعملا شائعا الى الآن

(٧) احمد عطعط ، أحد تجار منطقة « الجوف » المعروفين فى ذلك الوقت ، وكان يتنقل بين الجوف وحضرموت بتجارتة ، لذلك طُلب منه أن يقوم بتلك المهمة .

(٨) نظيرها ، سبق أن ذكرنا أن « النظير» هو السند أوالايصال .

(٩) المونة ، ذكرنا من قبل أنها تعنى الذخيرة .

(١٠) فياشرفى، هى الكنية التى تطلق على من يسمى حسين أوحسن فى اليمن ، ومازال الاستعمال منتشرا حتى الآن

(١١) يوافق : يولية ١٩١٥م .

(١٢) تكملة التاريخ هو: ١٣٣٣هـ ، و يوافق : سبتمبر١٩١٥م .

التعليق :

تعد هذه الوثيقة من الوثائق التقليدية ـــ من الناحية الشكلية ـــ التى تنتمى الى ذلك العصر، فالكتابة تبدأ عند منتصف الصفحة ثم تلف حول نفسها ، وفى نفس الوقت يعلوها الختم الكبير ذو البسملة باللون الأحمر. و يبدو أنها كتبت بخط الامام يحيى وخاصة لأنها تحمل موضوعا خاصا .

أما من الناحية الموضوعية ، فهذه الوثيقة ـــ الى جانب بعض زميلاتها المعاصرات اللائى ننشرها هنا ـــ تصور كيف كان الامام يدير أموره عقب صلح « دعان » . فهو من ناحية يعتبر زعيما لطائفة مذهبية فى اليمن كما إعترف الا تراك به فى هذه الحدود ، غير أنهم ظلوا يقبضون على الأمور من كافة النواحى ، لذلك نراه خالى الوفاض يلجأ الى أنصاره لتقديم الأشياء التى تطلب منه . ومن ناحية أخرى ، كانت حروب الامام مع الأتراك قد رفعت من شأنه بين معاصرية اليمنيين والعرب على السواء ، لذلك نرى أحد المحبين يتصل به ليرسل اليه بعض المعدات الحربية .

ومن الناحية الأولى ، نرى الامام يلجأ الى أحد أنصاره فى الجوف ليقدم ماقد طُلب منه ، اذ كانت منطقة الجوف تشتهر بالخيول العربية الأصيلة ، كما كان الشريف حسين الضمين وأسرته يمتلكون الكثير من الأسلحة الحديثة التى غنموها من الأتراك قبل عقد صلح « دعان » ، لهذا طلب منه الامام أن يستجيب لطلب : « عبدالرحمن السقاف » . مقابل ماتعهد به الامام وهو كما قال :

« وسنسلم اليكم عوضها وعوض المونة » ، وان كان لم يوضح كيفية « التعو يض » ، و يبدو أن الشر يف الضمين كان أحرص من الامام فى الحصول على حقوقه ، لذلك سجل على ظاهر الوثيقة عبارة « .. ولنا فوق دلك عشرة ر يال كرا وأجرة » ، وكان لهذا المبلغ قيمة كبيرة حينذاك ، لارتفاع قدر العملة الفضية المستعملة وقتئذ ــ وهى الر يال الفرنسى ــ ولقلة السيولة النقدية .

ومن الناحية الثانية ، فقد كانت سمعة الامام قد انتشرت بين معاصر يه ، وليس لحرو به الكثيرة ضد الاتراك فحسب ، بل أيضا لأنه أجبرهم على عقد صلح معه ــ مهما كانت طبيعة هذا الصلح ــ وفى وقت كان زعماء « الدولة العلية » يندفعون نحو رفع شعارات « المركز ية والتتر يك » . وقد وصلته بعض الدعوات من شمال الوطن العر بى ، وخاصة من مصر والشام والعراق تدعوه لأن يلعب دور الزعامة داخل الحركة القومية العربية كما فعل الشر يف حسين بعد ذلك فى الحجاز ، غير أن الامام كان يماطل و يسوف فى ردوده ، لأنه كان من نوع الرجال الذين يعرفون قدر أحجامهم . (ذكر بعض مؤرخى تلك الفترة مثل ز بارة والواسعى والجرافى هذه الرسائل بين كتاباتهم) .

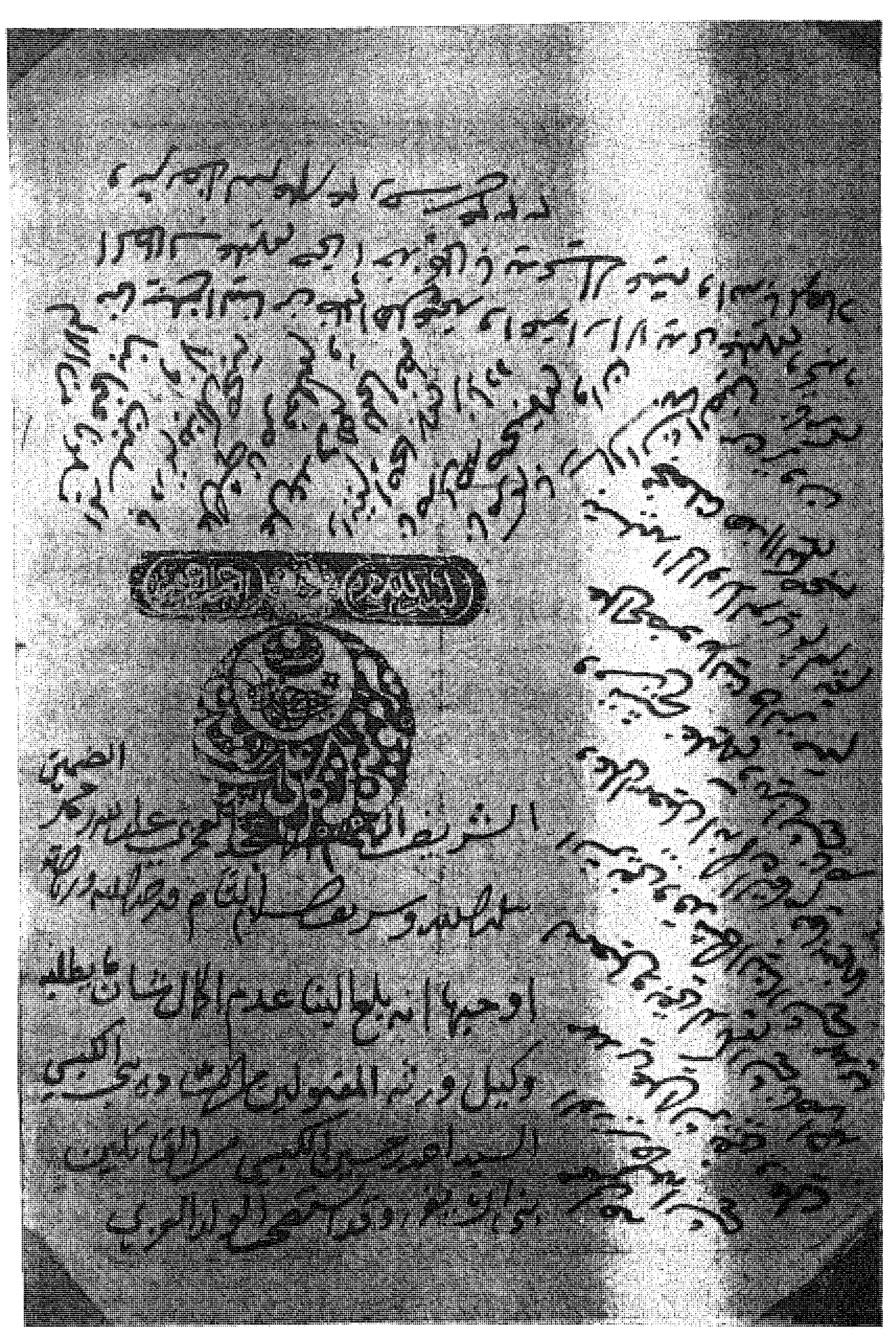
أما الآن فنحن أمام احد أبناء الجنوب ــ من حضرموت ــ الذى يلتمس من الامام أن يمده ببعض المعدات الحربية ــ وهى السلاح والخيول ــ لكن الامام لم يكن يمتلك شيئا حينذاك ، لذلك يحيل الطلب الى أحد أعوانه وهو الشر يف حسين الضمين . ولم يستجب الامام لكل ماطلب « السقاف » من مطالب ــ كما جاء بالوثيقة ــ بل إختصر هذه المطالب الى شيء محدود ــ هى البندقية (ماوزر) ومعابرها ــ وان كانت تعد ذات قيمة كبيرة حينذاك .

ولقد كان الرسول الذى سيحمل هذه المعدات هو أحد تجار منطقة الجوف ــ احمد عطعط ــ الذى اشتهر حينذاك بالتنقل بين الجوف وحضرموت على حافة « الربع الخالى » ، وكان مثل هذا التاجر هم الذين يحملون الأشياء السر ية ــ مثل الرسائل والمعدات ــ بين اليمن الشمالية و بين عدن ومحمياتها فى عهد الاتراك أوبعد الاستقلال ، وذلك داخل ثنايا بضائعهم .

واذا صح ماذهبنا اليه فى الهامش : ٣ ، وهو أن عبدالرحمن ابن احمد السقاف هو من أسرة عبدالرحمن ابن عبيدالله السقاف صاحب كتيب « الاماميات » ، فان هذا يؤكد ماذهبنا اليه ، وهو إرتفاع سمعة الإمام حينذاك ــ نتيجة موقفه مع الأتراك ــ وفى نفس الوقت كان لايرغب فى القيام بدور كبير فى الحركة العربية كما كان يطلب منه . فقد أرسل اليه صاحب « الاماميات » رسالة طو يلة : « يستحسه على العمل الجاد فى تخليص بلده حضرموت من قبضة الاستعمار البر يطانى ... وقد رد عليه الامام يحيى برسالة مشفوعة بقصيدة من نفس البحر والقافية ، وفى الرد شيء من التسو يف والمماطلة ، وفى آخر الرد مانصه : « ولوتم لنا وجود الاسباب لما وسعنا التأخير عن اجابة النداء الار يثما توضع الرجل على الركاب ، ولكننا الآن مشغولون بتقر ير قواعد البلاد الدانية حتى يتم

التمكن من الالتفات الى القاصية .. (زبارة : نزهة النظر ، ح ٢ ، ص : ٣٤٥ــ ٣٤٦) . ولقد كانت هذه هي حجة الامام الدائمة ، وهي أن عليه أن يهتم بأمور البلاد القريبة منه قبل أن يتطلع الى البعيدة ، وهذا ماعبرنا عنه بأنه كان ممن يعرفون قدر أنفسهم ، أوممن كانوا يختفون وراء هذه الأسباب والمبررات .

□■□



(صورة الوثيقة رقم ٣٨)

نص الوثيقة

بسم الله الرحمن الرحيم

(الختم : أمير المؤمنين المتوكل على الله رب العالمين) (١)

الشريف الهمام الأمجد الفخرى عبدالله بن محمد الضمين (٢) سلمه الله ، وشريف السلام التام ورحمة الله و بركاته .

أوجبها أنه بلغ إلينا عدم إكمال شأن مايطلبه وكيل ورثة المقتولين من السادة بنى الكبسى (٣) السيد احمد بن حسين الكبسى (٤) ، من القاتلين بنى الشريفى (٥) . وقد استصحب الولد العزى محمد بن احمد الوزير (٦) حرسه الله الشيخ مهدى على الشريفى وعلى اسماعيل ، و بقى لديكم الشيخ ناصر احمد الشريفى . وقد شكا الينا الشيخ مهدى وعلى اسماعيل انه كان التمام فيما بينهما ومن تشيخ (٧) عليهم و بين الشيخ ناصر على الحضور الينا ، والتزمتم بتسليمه الى الولد العزى (٨) ثم لم يتم ، فجعلنا هدا اليكم صحبة من ترون . نأمركم (مكررة) (٩) بارسال الشيخ الضياء ناصر بن احمد صحبتهم ، وإن رأيتم إصحابهم زيادة على عددهم للمحافظة على الشيخ ناصر فعلتم ، و بادرتم (١٠) بدلك صحبة المرسلين . ولا تسلونا عنما بنا من الألم منما يبلغ الينا من ظلم أهل « عُتمة » (١١) واعتوار الأيدى عليهم ، وتجدد المطالب عليهم ، حتى أُخد كلما بأيدى الرعية والله بالمرصاد ، وشريف السلام عليكم ، ٤ رجب سنة ١٣٣٤ (١٢)

الهوامش :

(١) الختم الكبير الذى تعلوه البسملة المتصلة به .

(٢) عبد الله الضمين ، سبق تقديم ترجمة له بالهامش : ٩ ، للوثيقة : ٣٥

(٣) السادة بنى الكبسى ، نسبة الى هجرة الكِبْس بخولان ، الى الجنوب الشرقى من صنعاء بقليل ، وقد ظهر من الكبس الكثير من العلماء والفقهاء والأدباء والشعراء ، ومازالت شهرتهم باقية الى الآن . (انظر : أئمة اليمن ، ج ٢ ، ق ٢ ، ص ٢٩ — ٣٠) . وتقع الكبس عند السفح الشرقى

لجبـل «كَتَنْ» ، وهو جبل أثرى يقع على بعد خمسين ك . م . من صنعاء ، والكبس مقر السادة الكبـاسيـة المعروفين فى اليمن (الـو يسـي : اليمـن الكبرى ، ص : ٧٠) وللتعرف على طبيعة « الهجرة » فى اليمن يرجع الى هوامش وتعليق الوثيقة : ٢٣ .

(٤) احمد بن حسين الكبسى ، لم نتوصل الى ترجمة له .

(٥) بنـى الـشر يفـى ، لم نـتعرف عليهم ، كما لم نعثر على ترجمات للشخصيات التى ذكرت بالوثيقة والتى تنتمى اليهم ، ونرى أنهم من مشايخ خولان أوغيرها من المناطق الشمالية .

(٦) محمـد بـن احمد الوز ير ، أحد السادة آل الوز ير ، من مواليد ١٣٠٥ هـ (١٨٨٨/٨٧ م) وأخذ عن مـشايـخ عـصره ، وتـولـى الـقضاء والأعمال بمدينة ذمار ، وقد سجن بحجة بعد فشل ثورة ١٩٤٨ (١٣٦٧ هـ) وقـتـل ابـنه عبدالله مع من قتل حينذاك ، ثم أفرج عنه وعاش الى أن تجاوز الثمانين (زبارة : نزهة النظر ، ح ٢ ، ص ٥١٤)

(٧) تـشبـخ ، أى أصبـح شـيخا بين قومه ، وهو الرئيس أوالزعيم ، وكانت العادة أن تتوارث إحدى الأسر فى الـقـبيلة وظيفة « المشيخة » ، وعندما تضعف الأسرة ينتخب أبناء القبيلة شيخا جديدا لهـم ، كما أن الـعـادة أيضا أن يكون هناك شيخ لكل قسم من أقسام القبيلة ، وعلى رأسهم شيخ المشايخ اى الرئيس الاعلى .

(٨) العزى ، يشير بهذا الى محمد بن احمد الوز ير سابق الذكر .

(٩) نأمركم ، تكرر هذا اللفظ للربط بين أجزاء الكتابة التى تلف حول نفسها كما نرى .

(١٠) و بادرتم ، يبدأ من هذا اللفظ إضافة وضعها الإمام بخط يده ليكمل مايريد كتابته ، بعد أن أنهى كاتب الديوان الخطاب .

(١١) عُـتـمَـه ، نـاحية من نواحى قضاء آنس التابع للواء صنعاء ، وتتكون من عدة جبال تسمى جبال عُتمه . (الو يسى : اليمن الكبرى ، ص ٥٥ ــ ٥٦)

(١٢) تكملة التاريخ هو ١٣٣٤ هـ ، و يوافق بأكمله يونيه ١٩١٦ م .

التعليق :ــ

تـتـشـابـه هـذه الوثيقة ــ من الناحية الشكلية ــ مع معاصراتها من ناحية الخط وطريقة الكتابة التى تلف حول نفسها ، والتى يعلوها الختم الكبير ذو البسملة الذى وضع باللون الأحمر . غير أنه يظهر بها أمـران يـلـفـتـان الـنـظـر ، أولها : أن كاتب الديوان قد كرر لفظ : « نأمركم » حتى يربط بين الـسطور التى التفت حول نفسها ، وحتى لا تتوه متابعة القارىء . وثانيها ، أن الإمام قد خط بقلمه بـاقـى الـوثـيـقـة إبـتـداء مـن لـفـظ : « و بادرتم » . وكانت العادة أن يقوم كاتب الديوان بالرد على

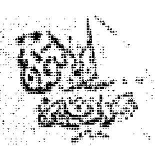
الخطابات الواردة ، ثم يعرضها على الامام للاطلاع عليها واعتمادها تمهيدا لإرسالها ، فكان الامام ينهيه بوضع التاريخ ثم الختم ، أما إذا وجد نقصا فيكمله بما يشاء بخطه ، كما كان أحيانا يعيده الى كاتبه ليصيغه ثانية .

ومن الناحية الموضوعية ، فهذه الوثيقة تزيد من توضيح الإطار الذى تحرك فيه الامام يحيى بعد عقد صلح « دعان » ، وبالتحديد لمدة سبع سنوات ، أى من ١٣٢٩ هـ = ١٩١١ م الى ١٣٣٧ هـ = ١٩١٨ م ، وخروج الأتراك من اليمن . وقد حددت مواد الصلح هذا الإطار تحديدا كبيرا ، إذ أصبح الامام زعيما للطائفة الزيدية باليمن ، وأصبح له حق انتخاب حكام (قضاة) المذهب الزيدى (مادة : ١) وتشكيل محكمة استئنافية للنظر فى الشكوى التى يعرضها الامام (المادة : ٢) ، وأن عليه أن ينتخب هو رئيسها وأعضاءها (المادة : ٣) ، وهكذا تستمر المواد لتنتقل من موضوع الى آخر ، ولكنها تنتهى الى تحديد الإطار الذى تحرك فيه الامام فى تلك الفترة التى سبق الإشارة اليها . أما أبعاد — أوحدود — ذلك الاطار ، فهى اعترفت للامام بأنه زعيم لطائفة مذهبية فى اليمن ، كما قررت له حق تعيين حكام المذهب للنظر فى قضايا أبنائه . من هذه الزاوية ، يمكن القول بأن هذه الوثيقة توضح كيف كان الامام يحيى يتصرف « داخل الإطار » الذى رسمته له الظروف السياسية والادارية حينذاك — كذلك مواد الصلح — فى إحدى قضايا القتل الذى عرضت عليه أوالتى وصلته . وكما يبدو من النص ، فان الامام يستحث أحد أتباعه من أصحاب النفوذ على أن يسرع بارسال أحد المتهمين فى إحدى قضايا القتل ، حيث أن وكيل ورثة القتيل يستعجل النظر فى القضية . ويذكّر الشريف عبدالله الضمين أنه إلتزم بتوصيل الشيخ ناصر الشريفى — محاطا بمن يشاء من الحرس — الى حاكم « ذمار » محمد ابن احمد الوزير ، حتى يأتى الجميع بعد ذلك الى الامام كما كان قد تم الاتفاق فيما بينهم على ذلك .

ومن ناحية أخرى ، أبدى الامام ألمه وأسفه فى نهاية الوثيقة لما وقع من ظلم على أهل « عتمه » ولما يجمع منهم من أموال « حتى أخذ كل ما بأيدى الرعية . . » ويبدو أن ناحية « عتمة » كانت ضمن المناطق المعفاة من التكاليف الأميرية لمدة عشرة سنوات كما جاء ببعض مواد الصلح ، كما يلاحظ أيضا أن بعض المواد الأخرى نصت على أنه يحق للإمام ولحكام الشرع أن يبلغوا الوالى وكبار المسئولين عن الاساءات التى تقع بالأهالى من قبل موظفى الحكومة .

لهذا ، تضم هذه الوثيقة الى باقى معاصراتها — وهذا هوسبب أهميتها — لتوضح لنا الأوضاع التى سادت اليمن فى ظل صلح « دعان » هذا .

□■□



(صورة الوثيقة رقم ٣٩)

نَص الوثيقة

يمن ولايتى
مكتوب قلمى (١)

(ـــ) (٢)
صورت (صوره) مكتوب (ماكتبه)
الشيخ على المقداد (٣)

نعرض الى أعتاب دولتكم أفندم أن بحمد الله تعالى وسعادت (سعادة) الدولة والامام (٤)، وقع تمام الصلح فى ناحية جهران (٥) بواصطة (بواسطة) الصميل (٦) الواقع، ووقع عزم القومانى (٧) ومثنى حسين رصابة (٨) وعاقل أفق (٩) ومن عسم (١٠) لدى الامام بموجب طلبهم لذلك، وصار استرداد مأخوذات التلغراف وارجاع الأخشاب وماحصل من التل وقد رأينا الآن أول (أولا) نبدأ فى تغير (تغيير) السلك حيث الاحتياج للمخابرة مع وجود الأجناد فى جهاد أعداء الدين (١١)، وعند عود الذى (الذين) عزمو (عزموا) لذى المولا (المولى) الامام يقع ضبط من تعدا (تعدى) على أخذ السلك وأخشابه، لأن الآن هو وقع منهم شرط على حاكم ذمار (١٢) فى عدم الطلب على أهل المحلات من محسن قوبانى وكف عنهم كل شئ، وحيث قدوقع على ما فى النفس فى الضبط لما بعد، وكفلو (١٣) (وكفلوا) فى كلما ما بدا على خط السلك والطريق وفى كل شئ. وقد نبهنا على المولا (المولى) الامام أن جهران موقع مهم، اول (أولا) فيها السلك والطريق عدن (١٤) وشرق، وفى جوار بلاد الحدا (١٥) الا تساع (لا تساع) (١٦) اهل الفساد، وانه يلزم أخذ عليهم من كل محل رهين (رهينة)، و يكونو (و يكونوا) حق العادة مثل السابق فى كل محل عاقل، ولا يحتاجو (لايحتاجون) شيخ (١٧) الذى يجلبو (الذين يجلبون) الفساد، وهم من سابق من دون شيخ عليهم جميع (جميعا). ونرجو من جنابكم تنبهوا حضرت (حضرة) مولانا الامام، و بينو (بينوا) له المهمات الازمة (اللازمة) لأنه غير خبير فى جهران و بلاد آنس، وربما يقع عليه تغرير من الذى (الذين) عزموا لديه. وقد وقع منا ومن حاكم ذمار وسيدى

العلامة محمد بن على الشامى (١٨) عرفناهم بمافيه الصلاح ، وحال الرقم (١٩) واحنا (ونحن) فى حالة ترميم العزم (٢٠) الى بلاد « الحدا » بعد اتمام صلاح الخط حق السلك ، وهذا مايلزم عرضه الى مقام دولتكم فرمان (٢١) ، ١١ شوال سنة ١٣٣٤ (٢٢) .

الهوامش :ــ

(١) يمن ولايتى ؛ مكتوبى قلمى : وضعت هذه العبارة على شكل ختم بالطرف الأيمن أعلى الورقة ، وهى تعنى : ولاية اليمن ؛ ادارة السكرتارية . و يبدو أن هذا الختم كان يوضع عند التقدم بالوثيقة الى المسئولين أوعند حفظها بأرشيفهم ، و يدل على ذلك أنه يوجد رقم تحت الختم ولكنه لم يظهر بالصورة ، ولاشك أنه رقم التسجيل بالادارة .

(٢) ـــــو ، علامة لاختصار عبارة : بسم الله .

(٣) الشيخ على المقداد ، يعد من أشهر مشايخ منطقة آنس الذين ظهروا على سطح الأحداث فى تلك الفترة ، وحاربوا الاتراك الى جانب كل من الامام المنصور والامام يحيى حتى أنهما كانا يخاطباه بلقب « نصير الدين » ، وهو على ابن احمد بن عبدالله راجح الآنسى ، نشأ بوطنه من جبل الشرق فى بلاد آنس ، وكان من كبار مشايخ جهته فى البلاد الآنسية ، وتولى للأتراك الجباية فى ناحيته فأساءوا معاملته ، وتعمد بعض قادة الأتراك إهانته بقصد إخضاعه وكسر شوكته بسبب العائدات التى تجبى من الرعية بواسطته ، ولعزة نفسه وايمانه بوطنه تجرد وإخوته و بعض ذو يه وغيرهم من أبناء آنس لمقاومة الاتراك وأعلن حربه عليهم .. (زبارة : نزهة النظر ، ح ١ ، ص ٤٥٧) . وقد طالت أخبار مقاومته هو ومن معه للأتراك فى منطقة آنس حتى قيل : « ولقد طار ذكره وشاعت أعماله النضالية فى كل أرجاء اليمن » . (نفس المرجع والصفحة) . « وقد استشهد شقيقه محسن المقداد ، وكذلك شقيقه محمد المقداد فى معاركه مع جيوش الأتراك ، أما الشيخ على المقداد فقد جمع بين شرف الحياة وشرف الجهاد ، وامتدت به حياته حتى سنة : ١٣٤١ هـ » (١٩٢٣/٢٢ م) ، (زبارة : نفس المرجع ، ص : ٤٥٨) . و يروى الواسعى ماحدث للشيخ مع الأتراك فقال : « أنه كان للدولة (أى للاتراك) عونا عظيما وناصرا كبيرا قائم بالجد والاجتهاد فجاء أحد قواد الترك ممن يسعى بالإفساد بين العرب والترك ولا يعرفون شيئا من العدل والسياسة فدعا الشيخ على المقداد وأمر العسكر بربط الشيخ بعجلة المدفع وحصل له من الاهانة مالا مزيد عليه وكسرت يده وكادت روحه تخرج من صدره ثم فكه وقد أغمى عليه فلما أفاق عاهد الله تعالى أن يقف حياته وأولاده لمحاربة هذه الشجرة الظالمة الباغية » .. عندئذ انضم الى صفوف الامام فاسرع الاتراك « باحراق بيوته ، ولم يزل قائما بالمحاربة نحو ثلاثين سنة الى أن توفى سنة ١٣٤٠ هـ » (الواسعى : تاريخ اليمن ، ص : ١٥٣)

(٤) الدولة والإمام ، شاع هذا الاستعمال بعد عقد صلح « دعان » للاشارة الى الا تراك والامام ، وكان يشار الى الا تراك ايضا باسم : الحكومة .

(٥) ناحية جهران : ناحية من نواحى قضاء آنس ، وهى عبارة عن وادى كبير تصب اليه المياه من الجبال المحيطة بها ، و يشتهر باسم قاع جهران حيث انه منطقه سهليه فسيحة خصبة .

(٦) الصميل أى العصا ، ومازال اللفظ مستعملا للدلالة على اللجوء الى القوة عند تنفيذ شىء .

(٧) القومانى : هو محسن بن احمد القومانى ، أحد مشايخ ناحية جهران

(٨) مثنى حسين رصابة ، شيخ آخر من مشايخ الناحية ، ولم نتوصل الى ترجمات لهما .

(٩) أفق ، اسم قرية تقع جنوب قاع جهران .

(١٠) عسم ، اسم قرية تقع جنوب شرق مدينة « معبر » بوسط جهران .

(١١) يقصد الحرب مع الانجليز فى عدن والمحميات .

(١٢) حاكم ذمار ، لم نتمكن من تحديد شخصيته ، ولكننا نرجح أنه محمد بن احمد الوزير (هامش : ٦ ، وثيقة : ٣٨) حيث انه هو الذى جاء ذكره بأنه تولى قضاء هذه المدينة فى تلك الفترة .

(١٣) وكفلوا ، و يقصد أنهم قدموا الكفالة اللازمة للمحافظة بعد ذلك على ما ذكره الشيخ على المقداد .

(١٤) عدن ، المقصود بذكر عدن هنا هو الاشارة الى ا لاتجاه الجنوبى من المكان المذكور، ومازال الاستعمال مستمرا الى الآن ، فيقال : مكان عدنى ، أى يتجه الى الجنوب ، نسبه الى مدينة « عدن » التى كانت تمثل الحدود الجنوبية لكل من كانوا فى شمال اليمن فى تلك الفترة .

(١٥) الحدا ، ناحية من نواحى قضاء صنعاء التابع للواء صنعاء ، وهى بالجنوب الشرقى من صنعاء على بعد « ٥٠ » ك . م . مركزها الرئيس « زِرَاجة » ... ومن الغرب منها يقع قاع جهران من قضاء آنس .. (الو يسى : اليمن الكبرى ، ص : ٦٨) .

(١٦) لا تساع ، رأينا أن يقرأ هذا اللفظ هكذا دون حرف (الألف) الذى فى بدايته لا تفاقه مع سياق المعنى والأسلوب ، والمقصود أن مايزيد من خطورة ما يحدث فى جهران هو أنه يقع على حدود ناحية « الحدا » التى إتسع فيها الفساد حينذاك كما سنرى .

(١٧) عاقل وشيخ ، من هذه العبارة يتضح أن العاقل أقل درجة فى « المشيخة » (أى الرئاسة) من الشيخ ــ وهذا ماذهبنا اليه من قبل ــ فالعاقل هو شيخ منطقة محدودة مثل القرية أو الحى والحارة فى المدينة أو جزء من قبيلة ، أما الشيخ فهو يعلوه مرتبة .

(١٨) محمد بن على الشامى ، هو محمد بن على بن احمد بن عبدالله بن الحسن بن عبدالله بن احمد الشامى ، مولده سنه ١٢٩٣ هـ (١٨٧٧/٧٦ م) (وقيل انه ولد عام ١٢٩٠ هـ) بهجرة « جحانه » بخولان ونشأ بها ، ثم التحق بصهرة هاشم الشامى فى مناخه الذى كان يشرف على أوقاف حراز من قبل الاتراك وعمل معه امينا للصندوق بعض الوقت ، ثم هرب الى الامام يحيى عند اعلان مبايعته بقفلة عذر بعد أن تضايق من أفعال الأتراك والموظفين فى حراز. وظل فترة الى جوار الامام فى وظيفة كاتب ، ثم عين سنة ١٣٣٤ هـ (١٩١٦/١٥ م) عاملا على بلاد « الحدا » وتمكن من تهدئة الأوضاع بها ، وفى سنة ١٣٣٧ هـ (١٩١٩/١٨) عين عاملا على بلاد ريمه لتمرد أهلها واتصالهم بالادريسى حينذاك ، فقام بحروب كثيرة هناك حتى حوصر ، فقام ابنه على ابن محمد بنجدته على رأس جيش كبير ، وكان قد عين نائبا لأبيه فى الحدا ، وفك الحصار ، وعملا على تهدئة الأوضاع بها ، وخاصة بعد أن إنقطعت مساعدات الادريسى للأهالى ، وفى ١٣٤٠ هـ (١٩٢٢/٢١ م) عاد الاب الى وظيفته بالحدا ، و بقى الابن عاملا على ريمه . وفى ١٣٤٢ هـ (١٩٢٤/٢٣ م) أرسله الإمام على رأس نجدة الى البيضاء لفك حصار قائده هناك عبدالله بن احمد الوزير ، ثم عاد الى الحدا و بقى بها حتى توفى عام ١٣٤٦ هـ (١٩٢٨/٢٧ م) (زبارة : نزهة النظر ، ح ٢ ، ص : ٥٦٨/٢٧) ، (من معلومات ولد المترجم له السيد احمد ابن محمد بن على الشامى) .

(١٩) وحال الرقم ، أى عند كتابة هذه الرسالة ، وسبق أن ذكرنا أن الرقم : هو المكتوب أوالوثيقة .

(٢٠) ترميم العزم ، تعبير محلى مازال مستعملا الى الآن ، و يعنى الاعداد والتجهيزللسفر .

(٢١) فرمان ، تعبير تركى بمعنى قرار كما هو معروف ، ولكن نستغرب وضعه هنا لأنه لايتمشى مع سياق الحديث ، إلا اذا كان يعنى أن الشيخ على المقداد يريد من الوالى أن يصدر قرارا فيما عرضه عليه .

(٢٢) يوافق : سبتمبر ١٩١٦ م .

التعليق :

تختلف هذه الوثيقة ــ من الناحية الشكلية ــ عن معاصراتها اللائى عثرت عليها فى أمرين هامين ، الأمر الأول : وضع ختم الإدارة التركية على طرف الوثيقة الأعلى ناحيه الجنوب (هامش : ١) وذلك كما تفعل الوزارات والمؤسسات حاليا ، مع وضع رقم التسجيل بأسفل هذا الختم ، وهو « الإكليشيه » كما يسمى أحيانا . أما الأمر الثانى ، فهو أن سطور الوثيقة قد وضعت فى خطوط مستقيمة ، وليس فى خطوط دائرية تلف حول نفسها كما هى العادة حينذاك . وربما يرجع هذا الى أن هذه الوثيقة قد كتبها كاتب الأرشيف بتلك الادارة ، يرجح ذلك العبارة التى وضعت بأعلاها وهى : « صورة مكتوب الشيخ على المقداد » ، ثم عدم وجود توقيع الشيخ فى نهاية الوثيقة .

ونلاحظ أيضا ضعف الأسلوب والتعبير الى حد كبير، وربما يرجع ذلك الى ضعف لدى كاتبها وهو الشيخ على المقداد، حيث ظهر أنه يكتب كما يتكلم و بنفس اللغة العامية الدارجة، وربما يرجع الضعف أيضا الى كاتب الأرشيف عندما بدأ ينسخها.

أما من الناحية الموضوعية، فتعد هذه الوثيقة من الوثائق الهامة لماتتضمنه من صور توضح طبيعة تلك الفترة الحرجة من تاريخ اليمن، وهى فترة الحرب العالمية، التى عجزت المراجع اليمنية المعاصرة — على تدوينها — عن إعطاء أبعاد الفترة هذه بما يشفى الغليل، فلم يرد بهذه المراجع إلا نتفا متفرقة من الأخبار وذلك فى مرجع دون الآخر، وأحيانا تتشابه هذه النتف مع بعضها فى جميع المراجع. وقد إنفرد زبارة بإعطاء إشارة طفيفة عن الخلاف الذى وقع بين بعض المشايخ حينذاك ممن جاء ذكرهم بالوثيقة فقال: « فيها (أى فى ١٣٣٤ هـ وهو تاريخ كتابة الوثيقة) وقعت فتنة بين الشيخ على المقداد ومن معه من آنس وغيرهم و بين محسن أحمد القوبانى ومن اليه من أهل جهران » (زبارة: أئمة اليمن، ح ٣، ص: ٣٢)، ولكنه لم يتابع تطور هذه الفتنة أو يفسر اسبابها.

وقد بدأ الشيخ المقداد رسالته بإخبار الوالى أن الصلح قدتم بين الأطراف المتنازعة فى ناحية « جهران » بفضل تدخله هو والامام، وإن كان هذا الصلح قد تم نتيجة الضغط والقوة أى « الصميل ». غير أنه بعد ذلك طرح رأيه فى معالجة ماحدث، فاقترح أن تكون البداية هى الاهتمام باصلاح خطوط البرق نظرا لأهميتها « الاستراتيجية » الكبيرة بالنسبة للحرب الدائرة فى المحميات حول عدن، وضرورة استمرار الاتصال بين داخل اليمن و بين تلك الصفوف العسكرية المتقدمة هنالك. و بقدر إهتمام الشيخ باصلاح خطوط البرق، فقد كان مهتما أيضا بالتحقيق فى قضية الاعتداء عليها ونهب أسلاكها وأعمدتها ومحاكمة المعتدين، إذأنه فى البداية حرص على أن يخبر الوالى أن عددا من المشايخ — وهم من أطراف النزاع — قد توجهوا الى الامام بناء على طلبه، وطلب بعد ذلك مباشرة أنه يجب أن يبدأ التحقيق عقب عودتهم. و يبدو أن الشيخ على كان يريد أن يلفت نظر الوالى الى « فداحة » ماحدث — من وجهة نظره، والى « أهمية التحقيق » — من ناحية ثانية، و« خوفه » من ضياع القضية و« تمييعها » من ناحية ثالثة. لذلك، نراه ينبه الى أن من ذهب الى الامام، كانوا قد اشترطوا على حاكم « ذمار» أن يتناسى الماضى — أى ماحدث — وأنهم تعهدوا بالمحافظة على خطوط البرق « وفى كل شىء » كما قال، هذا بالاضافة الى قوله أنه كان قد نبه الامام الى أهمية « جهران » الاستراتيجية، أى من ناحية موقعها، كذلك لقربها من مناطق التمرد فى « الحدا ». وزيادة على هذا كله، فهويلح على الوالى أن يتصل بالامام من أجل هذه القضية فقال: « ونرجو من جنابكم تنبهوا حضرة مولانا الامام، و بينوا له المهمات اللازمه لأنه غيرخبيرفى « جهران » و بلاد « آنس »، وربما يقع عليه تغرير من الذين عزموا لديه .. ».

وتصل اقتراحات الشيخ المقداد الى ذروتها — حتى لاتهمل هذه القضية، وحتى لايتكرر ماحدث من إعتداء على خطوط البرق — عندما إقترح على الوالى: « أنه يلزم أخذ عليهم من كل

محل رهينه » ، وأيضا يجعل : « فى كل محل عاقل » ، دون أن يكون هناك شيخا عاما فى المنطقة ، و يعنى هذا تفتيت المنطقة الى محلات وعُقَّال ، فلايتم التجمع مرة أخرى تحت زعامة مشيخة واحدة .

وعندما يصل الشيخ على الى هذه النقطة ، حاول أن يبرىء ساحته بقوله أنه بذل النصيحة لهؤلاء « الخارجين » ، ومعه كل من حاكم « ذمار» والسيد محمد بن على الشامى ، وأنه أيضا مع آخرين يعدون العدة للتوجه الى « الحدا » لتنظيم الأمورها ، ودلك بعد الانتهاء من اصلاح خطوط البرق أى « الخط حق السلك » ، كما كان يقال حينذاك . وقد أكمل زبارة — فى عبارة قصيرة — أخبار الحملة هذه على « الحدا » فقال « وفى ذى القعدة (١٣٣٤ هـ) وصلت البشرى الى مولانا الامام وهوبالقفلة باستيلاء الأجناد الامامية الذين بمعية عامل الحدا السيد محمد بن على الشامى والسيد بن احمد الوزير والشيخ على المقداد راجح على « الميثال » وما اليه من « الحداد » ...» (زبارة : أئمة اليمن ، ح ٣ ، ص : ٣٢٠) . و يبدو أن السيد عبدالله بن أحمد الوزير كان هو حاكم « ذمار» حينذاك الذى أشار اليه الشيخ على المقداد فى رسالته وليس السيد محمد ابن أحمد الوزير الذى سبق الإشارة اليه ، وأن الأخيرعين فى هذا المنصب فيما بعد .

من هذا العرض الموجز لما جاء بالوثيقة نشعر أنها قد ألقت بعض الأضواء على ما كان يجرى داخل اليمن أثناء فترة الحرب العالمية الأولى ، وأنها قد أضافت جديدا الى ماجاء بالمراجع اليمنية المعاصرة كما ذكرنا ، وأنها أكملت — الى جانب بعض ماننشره هنا من وثائق معاصرة لها (مثل الوثيقة رقم : ٣٦) — بعض أطراف تلك الصورة التى لم تكتمل أبعادها التاريخية بعد .

ومن الأبعاد الرائعة التى تضيفها هذه الوثيقة هى إعطاء مزيد من الأضواء على شخصية الشيخ على المقداد — وتطورها — التى تصلح لأن تكون « شخصية درامية » لمسرحية كبيرة تتبلورحولها خيوط تلك الفترة التاريخية الحرجة من تاريخ اليمن . وقد بدأ الشيخ على المقداد حياته السياسية « جابيا » للأموال الأميرية لصالح الاتراك باعتبارهم أصحاب السلطة العليا فى البلاد ، ثم إنقلب عليهم إنقلابا شرسا عندما أساء معاملته أحد قادتهم ، وطالت المحاربة بين الطرفين فى قضاء آنس ، وإن كان هذا قد كلف المنطقة الكثيرمن الخسائرحتى تم عقد صلح « دعان » . (انظر هامش : ٣) . عندئذ كان لزاما على الشيخ المقداد أن يتعاون مع « الدولة والامام » معا طبقا للظروف التى أوجدتها مواد هذا الصلح . وهنا — فى هذه الوثيقة — تبلغ « الدراما » ذروتها ، إذ نرى أن الشيخ قد تجاوز الموقف بثاقب نظره ، وأصبح ينادى باصلاح خطوط البرق أولا لأهميتها فى حالة الحرب الدائرة . حقا ، لقد إهتم الشيخ على — الى جانب هذا — بقضية أعدائه — أومنافسيه فى المنطقه — الذين اعتدوا على خطوط البرق ، وربما يقول البعض أن إهتمامه بتلك الخطوط كان لتغطية هدفه الأساسى وهوالقضاء على الآخرين من المشايخ لتزداد مكانته عند الوالى والامام ، غير

أن هذا كله لايقلل من قدر فهمه لحرج اللحظة التاريخية التى يعيشها ، وأنه إرتفع الى مستوى مسئولياتها ومتطلباتها .

ومن الأبعاد الاخرى الواردة بالوثيقة ، هى أنها تؤكد ماسبق أن أشرنا اليه عدة مرات ، وهو أن صلح « دعان » لم يفرش الطريق بالورود أمام الإمام يحيى لبسط نفوذه فى اليمن ، أوحتى فى المناطق الشمالية ، بل رمى الامام من وراء عقد الصلح أن يتفرغ لتدعيم نفوذه بين القبائل . لذلك نراه هنا يلجأ الى السلم أحيانا والى الحرب أحيانا أخرى ، فهويطلب بعض المشايخ اليه للتفاهم معهم سلما من أجل الهدوء والمحافظة على ممتلكات « الدولة » ومنشآتها ، و يبدو أن الاستدعاء كان ودياحتى أنه أثار مخاوف الشيخ المقداد ، فظن أنهم قد يؤثرون على الامام . ومن ناحية أخرى ، كان الامام عن طريق بعض الحكام (القضاه) الذين بدأ يعينهم بالمناطق الزيدية ، و بالتعاون مع بعض المشايخ من أتباعه ، بتشجيع من الأتراك ، كان الامام يلجأ الى الأسلوب الحربى فى أحيان أخرى ، كما فعل هنا فى منطقة « الحدا . » ، وكما ظهر من ترجمة السيد محمد بن على الشامى (هامش : ١٨) عندما توجه الى منطقة « ريمة » بعد « الحدا » ، وكانت أصابع الادريسى قد إمتدت إلى هناك لإثارة المتاعب للاتراك والإمام معا .

و بُعد آخر يمكن أن نخرج به من هذه الوثيقة ، وهو أن اليمن كانت تموج بالأحداث والقلاقل خلال فترة الحرب العالمية الأولى ، ولايرجع هذا فحسب الى الجهود الحربية التى قام بها الأتراك واليمنيون معا ــ وخاصة من أبناء لواء تعز ــ ضد الانجليز، وتوجيه هذه الجهود الى الجنوب ، أوبالأحرى الى المحميات وعدن ، بل يرجع أيضا إلى وقوع اليمن تحت مؤثرات خارجية وأخرى داخلية . وقد تمثلت الظروف الخارجية فى الصراع الأنجلو تُركى ، وأن اليمن قد أصبحت مسرحا لهذا الصراع ، ولو أنه كان مسرحا جانبيا بالنسبة لميادين الحرب العالمية الأولى ، لهذا.وجه الاتراك جهودهم الى جهة الجنوب ، ووظّفوا طاقات اليمن ــ البشرية والمادية ــ لخدمة هذا الغرض ، وفى نفس الوقت حرك الانجليزالادريسى و بعض مشايخ الجنوب لفتح جبهات داخلية أمام الاتراك ، وتحركت قطع الأسطول البريطانى أمام السواحل اليمنية لمساعدة الادريسى ولفرض الحصار البحرى على اليمن ، مما كان يعانى منه الجميع حينذاك .

أما الظروف الداخلية التى أثرت فى الأحداث حينذاك ، فتتمثل فى انه لم تكن هناك حكومة مركزية تسيطر على الأحداث وتوجهها لخدمة المصلحة ــ أوالقضية ــ العامة ، فقد غابت تلك الحكومة نظرا لانشغال الاتراك فى أمور الحرب مع الأنجليز، بالاضافة الى أنه لم تكن لهم السيطرة الكاملة على الأمور فى البلاد سواء قبل قيام الحرب العالمية الأولى ، أو قبل أو بعد عقد صلح « دعان » كما توضح أحداث التاريخ . ومن ناحية الامام ، فلم يكن هو الآخر يمثل الحكومة المركزية المطلوبة فى ذلك الوقت . فلم يكن صلح « دعان » يعطيه إلا قدرا يسيرا من السلطة ، وفى

جـانب واحد فقط هو الجانب القضائى ، بل وفى جزء معين فقط أيضا هو الجزء الزيدى من البلاد . وفى داخـل هـذا الجزء لاحظنا أن قبضته كانت ضعيفة ، وأنه لم يكن يملك المال أو الرجال الكافيين لإقامة حكومة مركزية ــ تسيطر على الأحداث ــ ولو فى منطقة محدودة من مناطق اليمن .

لهـذا كـلـه ، كان لابد أن نتوقع مثل تلك الأحداث التى ظهرت فى الوثيقة ، كما علينا أن نتوقع تـلـك المـواقـف أيـضـا الـتـى برزت بها سواء سلمية أوحربية ، أوكانت تعبيرا عن مواقف بطولية ــ تـتـجـاوز الأحـداث ــ كما ظـهـر من جانب الشيخ المقداد ، أوكانت لتغطية مواقف سلبية لكشف الآخرين كما حدث منه أيضا .. وبهذا كله تبرز أهمية هذه الوثيقة .

□■□

بسم الله الرحمن الرحيم

١٧٢

الى حضرة مولانا الامام المعظم المتوكل على الله رب العالمين حفظه الله

بعد اهداء مزيد السلام وتقبيل اياديكم الكرام اعرض انه قبل شهرين ورد الينا تلغراف من قائمقام آنس مقتضاه ان طرف مشايخ عزلت سماه التابعه لناحية عتمه [illegible] من حقوق الحكومه السنيه وانهم لم يدفعوا بتأديتها وتمنعوا وحرروا الى حضرتكم الشريفه وبناءً عليه اعرضنا لحضرتكم في [illegible] ونومرو (٩٢) ان تتفضلوا بتحصيل المبلغ المذكور منهم او ارجاعهم الى مركز القضا. واليوم تقدمت الينا تحريرات من القائمقام المومى اليه يذكر ان المشايخ المذكورين باقين في مقامكم الشريف ولم يتحصل منهم شيئاً ولم يرجعوا الى مركز القضا. بناءً عليه نكرر الرجا بسرعة تحصيل ما بطرفهم او ارجاعهم الى مركز القضا

واطال الله تعالى بقاكم مولاي في [illegible] ذي الحجة [illegible]

والي ولاية اليمن

نص الوثيقة

يمن ولايتى
مكتوبى قلمى
١٧٢ (١)

بسم الله الرحمن الرحيم

الى حضرة مولانا الامام الهمام المتوكل على الله رب العالمين حفظه الله ، بعد إهداء مزيد السلام وتقبيل أياديكم الكرام ، أعرض أنه قبل شهرين ورد الينا تلغراف من قائمقام (٢) آنس (٣) متضمن أن بطرف مشايخ عزلت (عزلة) سَماه (٤) التابعه لناحية عتمه (٥) ثلاثه آلاف ريال من حقوق الحكومة السنية ، وانهم طولبوا بتأديتها وتمنعوا وعزموا الى حضرتكم الشريفة ، و بناء عليه أعرضنا لحضرتكم فى ٧ شعبان سنة ٣٣٤ (٦) ونومرو (٧) (٩٧) أن تتفضلوا بتحصيل المبلغ المذكور منهم او ارجاعهم الى مركز القضا واليوم تقدمت الينا تحريرات من القائمقام المومى اليه يذكر أن المشايخ المزبورين (٨) باقين فى مقامكم الشريف ، ولم يتحصل منهم شيئا ، ولم يرجعوا الى مركز القضا ، بناء عليه نكرر الرجاء بسرعة تحصيل ما بطرفهم أو إرجاعهم الى مركز القضأ (القضاء) ، وأطال الله تعالى بقاكم (بقاءكم) مولاى ، ١٤ شوال ١٣٣٤ (٩) ، ٣١ تموز سنة٣٣٢ .

والى ولاية اليمن
(الختم)
محمود نديم

الهوامش :ـــ

(١) يمن ولايتى ؛ مكتوبى قلمى ، نفس الختم أو« الاكليشيه » الذى ظهر على الوثيقة السابقة

(رقم : ٣٩) وفى نفس المكان ، وان كان هنا قد ظهر الرقم (أى رقم التسجيل) بشكل أوضح ، و يبدو أن هذا يرجع الى أن الوثيقة موجهة من الوالى نفسه الى الامام .

(٢) قائمقام ، من الألقاب التركية التى شاعت فى العالم العربى مدة طويلة وهى تعنى الشخص الذى يقوم مقام الوالى أوالشخص الرئيسى ـــ الأول ـــ فى الفرقة العسكرية أوالمنطقة اوالادارة الحكومية وهكذا .

(٣) آنس ، إسم قضاء هام واسع من قضوات لواء صنعاء ، وعاصمته « ضوران » ، و يشمل عدة نواحى هى ناحية ضوران وناحية عتمة وناحية جهران معبر وناحيه الشرق ومركزها الجمعة (الويسى : اليمن الكبرى ، ص : ٥١) .

(٤) سما ، اسم عزله من عزل نواحى عتمة ، وتنتسب اليها عدة شخصيات معروفه .

(٥) عتمة ، ناحية تتبع قضاء آنس كما ذكرنا (هامش : ٣)

(٦) تكملة التاريخ هو ١٣٣٤ هـ ، و يوافق يوليه ١٩١٦م .

(٧) نومرو ، كلمة فرنسية تعنى : رقم ، وهذا يؤكد استعمال اللغة الفرنسيه داخل الامبراطورية العثمانية بشكل واسع .

(٨) المزبورين ، المذكورين أو المشار اليهم .

(٩) يوافق : سبتمبر ١٩١٦م .

التعليق :ـــ

تتشابه هذه الوثيقة مع سابقتها (رقم : ٣٩) من الناحية الشكلية إلى حدما ، ليس من ناحية وضع ختم الإدارة التركية على الطرف الأيمن من االوثيقة فحسب ، بل أيضا من ناحية إستقامة أسطرها ، وانها ليست دائرية كالمعتاد حينذاك . و بالإضافة الى ذلك فقد وضع فى نهاية الوثيقة ، التاريخ السريانى الى جانب الهجرى ، وهو التاريخ الذى تعود الأتراك على إستعماله ، والذى ظهر على وثائقهم من حين الى آخر. ورغم هذا التشابه ، فما يلفت النظر بين الوثيقتين هو حسن الخط وجودته فى الوثيقة الأخيرة بالنسبة للوثيقة الأولى ، فإذا صحّ ما ذكرناه بالنسبة للوثيقة الأولى من أنها كانت بخط كاتب « الأرشيف » كما ذكرنا ، فلاشك بأن الوثيقة الثانية كانت بخط كاتب ديوان الوالى ، لذلك نجد التأنق فى الخط ـــ بالنسبة للأولى ـــ والإجادة فى التعبير، هذا بالقياس الى وثائق تلك الفترة ، إذ أن أسلوب هذه الوثيقة لايخلو من ركاكة كما يتضح عند قراءتها .

أما من ا لناحية الموضوعية ، فتكمل هذه الوثيقة ما جاء بسابقتها ، إذ أنها تضيف بعدا الى الأبعاد التى أعطتها تلك الوثيقة . و يتبلور هذا البعد الجديد ، فى أنه يدور حول الناحية المالية ، فهنا يشكو

الوالى الى الامام من مشايخ عزلة « شماه » التابعة لناحية « عتمة » بقضاء « آنس » ، فهم لم يدفعوا ماعليهم من مستحقات للحكومة ، بل وأكثر من ذلك ، ذكر الوالى أن هؤلاء المشايخ قد لجأوا الى الامام إما تهربا من دفع هذه الأموال ، أوللتغيب عن المنطقة حتى لايطالبهم أحد بها و يبدو هنا أيضا صيغة العتاب الخفية من جانب الوالى للامام ، فهويذكره بأنه قد كتب إليه قبل ذلك بحوالى شهرين بنفس هذا الموضوع وطلب إما تحصيل المبالغ المطلوبة من هؤلاء ، وإما إعادة تلك الشخصيات الى المنطقة ، وأخيرا كرر الوالى — فى هذه الوثيقة — رجاءه السابق وهو تحصيل الأموال المطلوبة أوإعادة المشايخ الى منطقتهم حتى تتمكن : « الحكومة » من مطالبتهم بما عليهم .

وهكذا يتضح البعد الجديد الذى يمكن أن تضيفه هذه الوثيقة الى الأبعاد السابقة التى قدمتها الوثيقة الأخرى ، أوتلك الأخريات التى دارت موضوعاتها حول أحداث الحرب العالمية الأولى فى اليمن (مثل الوثيقة رقم : ٣٦) . وهنا أراد الوالى أن يقول للإمام أن من يتهرب من دفع أموال « الدولة » إنما يلجأ اليه ، وأنه قد سبق له أن كاتبه بهذا الخصوص دون فائدة ، ولذا فهويكرر الرجاء فى هذه الوثيقة .

و بالإضافة الى هذا فيمكن أن نخرج بالاشارات التالية :—

فمن ناحية ، نرى أن هناك خلافا بين الامام والوالى بالنسبة للسياسة التى يتبعها كل منها تجاه القبائل الشمالية ، فأحدهما — وهو الوالى — لايرى إلا ضرورة « الضبط والربط » ، أما ثانيهما — وهو الامام — فهو يركن الى « السياسة » احيانا حتى يضمن أن يخضع الجميع اليه ، نظرا لضعف قبضته حينذاك .

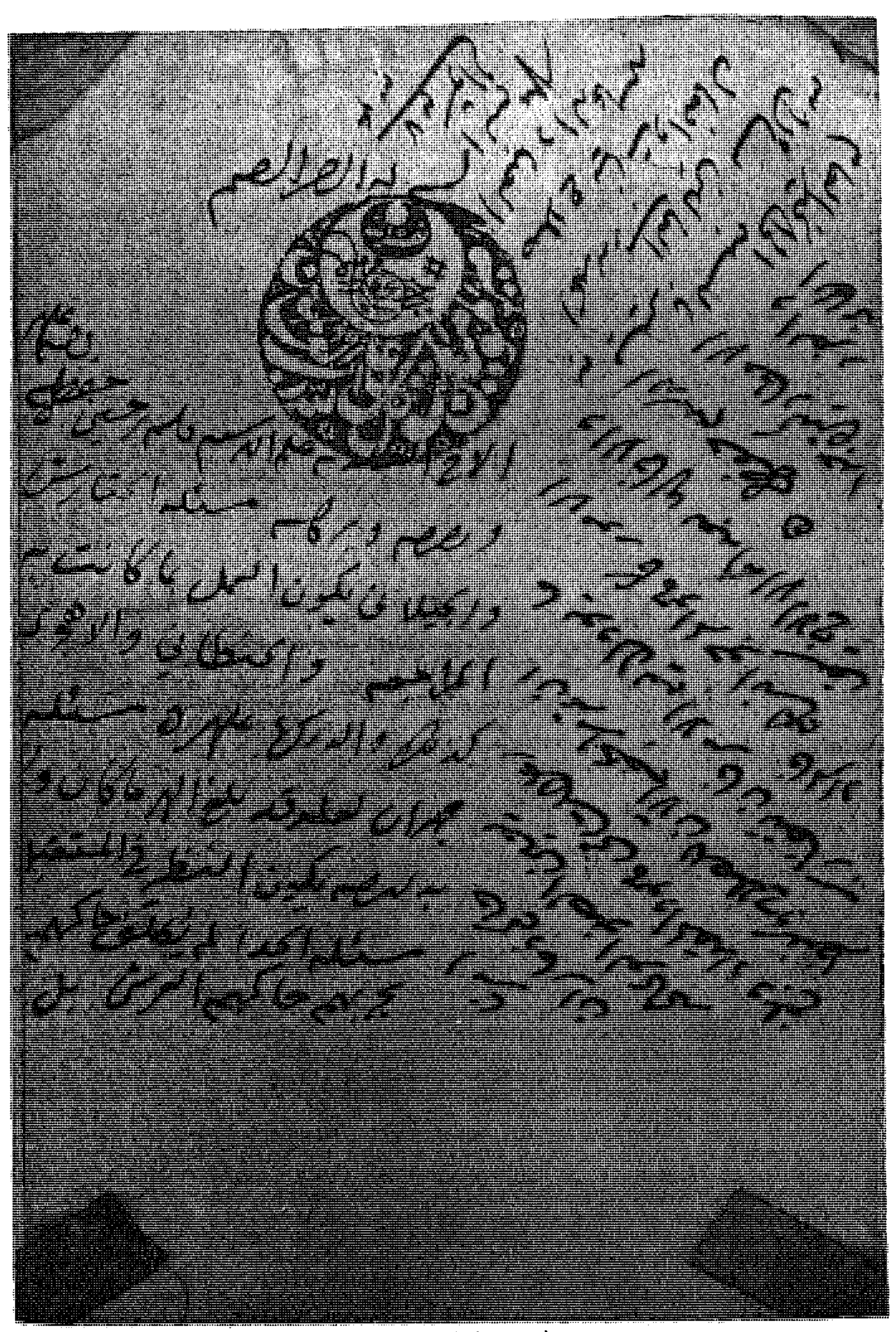
ومن ناحية ثانية ، لقد إعتقدنا أن قضاء « آنس » بأكمله كان قد أعفى من الضرائب « الأميرية » طبقا لصلح « دعان » ، غير أن هذه الوثيقة تؤكد عكس ذلك تماما ، إذ أن الوالى هنا يطالب بعض أبناء القضاء — وهم من ناحية « عتمة » — بدفع ماعليهم من متأخرات .

ومن ناحية ثالثة ، فبالرجوع الى مواد صلح « دعان » يتضح أن المادة : ١٧ تنص على : « عدم جباية الأموال من جبل الشرق لمدة عشر سنوات » ، وهذا يعنى أن ناحية « جبل الشرق » هى فقط الناحية المعفاة من بين نواحى قضاء « آنس » ، أما ناحية « عتمة » وعزلها فغير معفاه . وربما يرجع إعفاء « جبل الشرق » من « الجباية » الى الرغبة فى مجاملة الشيخ على المقداد ، والى الخراب الذى وقع بالأهالى أثناء فترة الحرب — قبل عقد صلح « دعان » — بين الشيخ والأتراك .

ومن ناحية رابعة ، نلاحظ أنه بالربط بين ماجاء بالوثيقة رقم : (٣٦) والوثيقة رقم : (٣٩) و بين ماجاء بهذه الوثيقة ، نجد أن الأمور فى اليمن أثناء فترة الحرب العالمية الأولى لم تكن مستقرة ، وأنه لم تكثف الجهود حينذاك لتوجه من أجل خدمة الحرب الدائرة فى المحميات وحول عدن ، نظرا

للظروف المتعددة التي كانت تمر بها البلاد حينذاك ، وهى إنشغال الأتراك فى الحرب الدائرة فى المحميات ، وغياب حكومة مركزية من جانب الأتراك أوالامام ، وضعف قبضة الامام حتى بالنسبة للقبائل الموالية له ، والقلاقل القبلية ، بما فى ذلك تهربها من دفع ماعليها من أموال (كما نرى فى هذه الوثيقة) ، وأخيرا الحصار البحرى البريطانى للسواحل اليمنية وأثره على الداخل من يمنيين وأتراك . (للتوسع فى فهم هذه النواحى ، أنظر التعليق على الوثيقة : ٣٩) .

لهذا ، فيمكن فى النهاية أن نشير الى أن أهمية هذه الوثيقة تتركز فى أنها قد أضافت سببا جديدا الى ضيق الأتراك المالى فى اليمن أثناء فترة الحرب الأولى ، وهو إمتناع بعض الجهات عن دفع ماعليها من أموال ، بالاضافة الى مافرض عليهم من حصار بحرى حينذاك ، كما أن وجود مركز قوى آخر فى البلاد ــ وهو الامام ــ بعد عقد صلح « دعان » قد أضعف قبضتهم فى البلاد ، أو على الأقل قد أصبح الأتراك مضطرون الى الرجوع اليه لحل مايعترضهم من مشاكل حتى لا يثيروا أمامهم المتاعب فى ذلك الوقت الحرج .



(صورة الوثيقة رقم ٤١)

نَص الوثيقة

بسم الله الرحمن الرحيم
(الختم : أمير المؤمنين المتوكل على الله رب العالمين) (١)

الأخ العلامة علم الاسلام « قاسم بن حسين » (٢) حفظه الله ، السلام عليكم ورحمة الله و بركاته .

مسئلة (مسألة) « الحتارش » « والجيلانى » يكون العمل بما كانت به « المراجعة » (٣) « والحنظانى » و « والأهجرى » كذلك والدرك عليكم . هـ (٤)

مسئلة (مسألة) « جهران » (٥) لعله قد بلغ اليكم ماكان ولا بد إن شاء الله يكون النظر فى المستقبل .

مسئلة (مسألة) « الحدا » لم يكلف حاكمهم بحربهم ، حاكمهم (٧) « العرشى » (٨) بل أمرنا حاكم « ذمار» (٩) أن يعين الصنو العزى بن على الشامى (١٠) هو والمقداد (١١) . و بلغ أن ثمة مراجعة الآن للصلاح ، وسننظر مايؤول اليه الأمر ، فان تتقارب الأمور كما هو المرجو ان شاء الله فالمراد ، وإلا فمالها بعد الله الا الأخ سيف الأسلام (١٢) حفظه الله هـ .

الأمطار كثيرة جدا ، والضرر الكائن به يسير بالنسبة الى الخير العام ، الحمد لله رب العالمين ، ونسأل الله صلاح نيات وأفعال العباد ، والدعاء مستمد ، والسلام عليكم .
٢٧ شوال سنة ٣٤ (١٣)

الهوامش :

(١) الختم ، هو للامام يحيى ، وهو الختم الدائرى الكبير الذى يداخله عدة أهلة ، و وضع باللون الأحمر .

(٢) سبق تقديم ترجمه له بهوامش بعض الوثائق السابقة ، وكان ناظرا للأوقاف الداخلية حينذاك من قبل الأتراك ثم أبقاه الإمام فى منصبه .

(٣) المراجعة ، يقصد بها الوساطة والتوسط لدى صاحب السلطة ، أومن أجل حل مسألة معينة ، و يستعمل التعبير محليا الى الآن .

(٤) هـ ، سبق القول أن هذا الحرف كان يوضع عند نهاية الجملة .

(٥) جهران ، سبق التعريف بها كناحية وقاع .

(٦) الحدا ، ناحية من نواحي قضاء صنعاء التابع للواء صنعاء (الويسى : اليمن الكبرى : ص :٥٢٠).

(٧) العرشي ، سبق التعريف به (وثيقة : ٣٦ ، هامش : ٢٦) ، ولاشك أن تعيينه فى وظيفة حاكم « الحدا » يدل على ثبوت براءته من اتهامات الوالى حينذاك محمود نديم .

(٨) حاكمهم ، التكرار هنا لهذا اللفظ يرمى إلى التأكيد ، وسبق أن ذكرنا أن الحاكم هو القاضى الشرعى ، وهذا هو سبب التأكيد ، إذ أنه ليس من مسئولية القاضى أن يحارب إلا إذا كان هناك أمر بهذا كما كان يحدث فى ذلك الوقت ، وقد اتضح هذا فى باقى العبارة .

(٩) حاكم ذمار ، اتضح من خلال أحداث تلك الفترة ـــ كما تشير المراجع المعاصرة ـــ أن الحاكم حينذاك هو: عبدالله بن احمد الوزير ، وقد سبق التعريف به .

(١٠) الشامى ، سبق التعريف به .

(١١) المقداد ، هو الشيخ على المقداد وسبق التعريف به .

(١٢) سيف الاسلام ، المقصود به هو: احمد بن قاسم حميد الدين ، وقد سبق التعريف به ، وجاء ذكره أكثر من مرة بالوثائق السابقة .

(١٣) تمام التاريخ هو: ١٣٣٤ هـ ، و يوافق سبتمبر ١٩١٦ م .

التعليق :ـــ

تتشابه هذه الوثيقة مع معاصراتها من الناحية الشكلية ، فالكتابة لا تبدأ مع بداية الورقة ، ذلك حتى يوضع الختم الأحمر بأعلاها ، ثم تلف الرسالة حول نفسها ، وقد قيل أنها بخط الإمام يحيى نفسه ، و يُرجح هذا أهمية الشخص المرسل اليه الخطاب ، وهو قاسم العزى ، الذى اختاره احمد عزت باشا ليكون وسيطا لدى الامام عند عقد صلح « دعان » ، والذى إختاره الوالى محمود نديم بك ليكون رفيقه الى الإدريسى ، كما كان حينذاك ناظر الأوقاف الداخلية بصنعاء ، وقد سبق تفصيل هذا كله . و يلاحظ أن الإمام كان تقليديا فى كتابته ، فقد استعمل حرف الهاء (هـ) فى كتابته (هامش : ٤) أكثر من مرة ، كما كان يرسم الضمير « .. كم » وكأنها : « .. هم » ، كما

يتضح فى : « والدرك عليكم ، وبلغ اليكم » ، و يشبه هذا الطر يقة التى كانت متبعة فى كتابه المخطوطات القديمة .

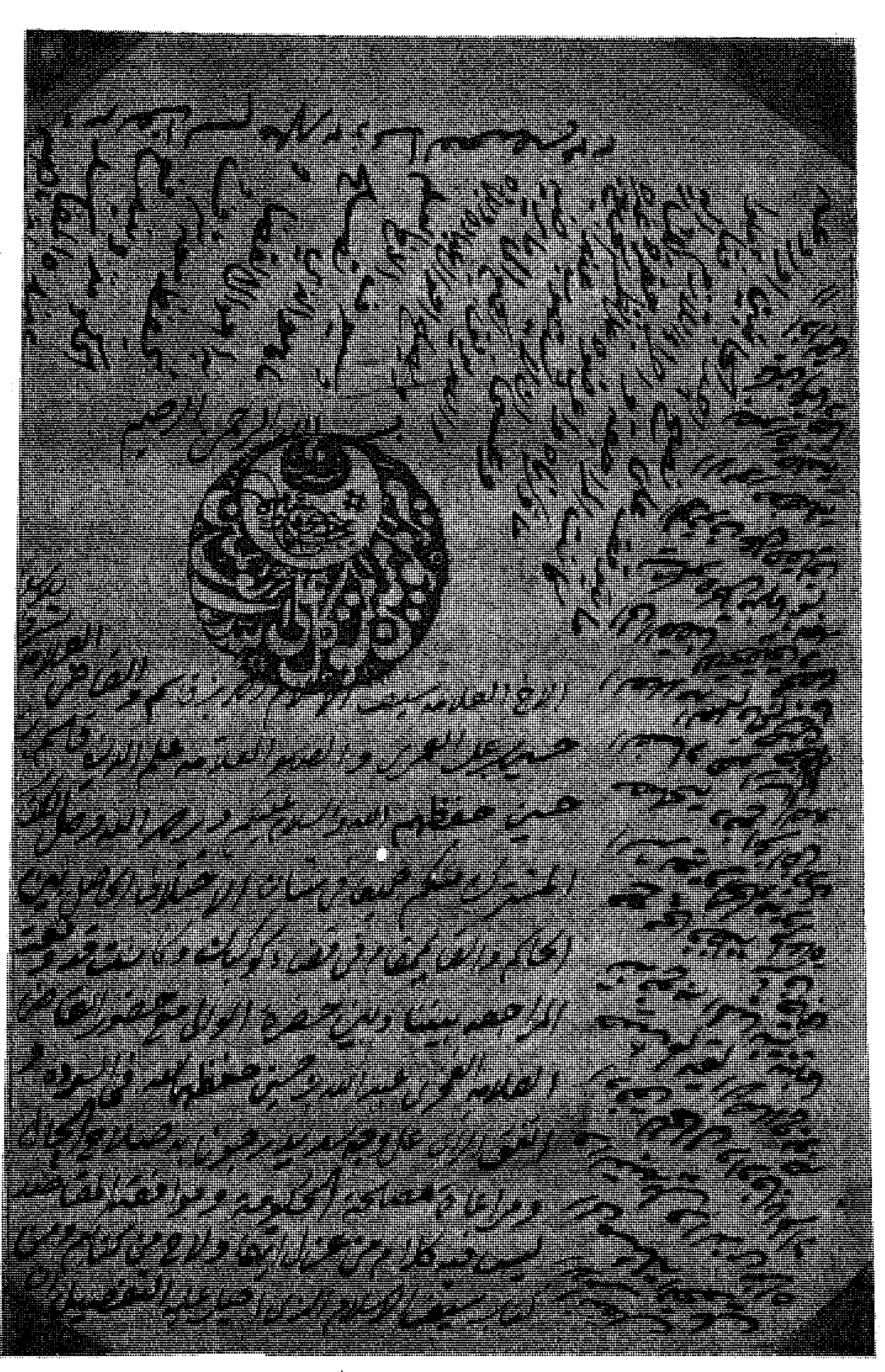
ومن الناحية الموضوعية ، فقد أمتلأت الوثيقة بالموضوعات الغامضة ، و يبدو أن هذا يرجع الى أن ما أشار اليه الامام ، إنما كانت موضوعات مثارة بينه و بين قاسم العزى ، لذلك كانت الكتابه مختصرة موجزة تشبه البرقيات حاليا . و يتضح هذا إذا أشرنا الى ما جاء بالوثيقة مثل : « ومسألة الحنارش والجيلانى ... والحنظانى والأهجرى كذلك . . » ، وهى جميعها قضايا مثارة ، وسبق « المراجعه » فيها وكأن الامام الآن يدلى برأية فيقول : « . . بما كانت به المراجعة » و« كذلك » ، وهى عبارات تدل على تفهمه لهذه القضايا قبل ذلك .

ورغم هذا الغموض ، فيمكن أن نمسك ببداية خيط بعض القضايا التى وردت بالوثيقة ، فربما ترجع « مسألة جهران » الى المحاولة التى قام بها البعض هناك فقطعوا أسلاك البرق ، واستدعاهم الامام ، وقلق الشيخ على المقداد بسبب ذلك (وثيقة ٣٩) . وربما تشير « مسألة الحدا » هذه إلى تمرد أبنائها ، وأن الامام أرسل محمد بن على الشامى وعلى المقداد الى هناك لتهدئة أوضاعها (وثيقة : ٣٨) . وكان السيد محمد بن على الشامى قد حاول تهدئه الأحوال سياسيا دون حرب ، و بدت بوادر النجاح كما ألمح الامام ، فذكر بالوثيقة : « و بلغ أن ثمة مراجعة الآن للصلاح » ، ثم أبدى ميله الى أنه يرغب أن تهدأ الأحوال دون حرب ، وإن استمر متمسكا بأسلوب التهديد فقال : « وإلا فمالها بعد الله إلا الأخ سيف الاسلام » .

وواصل الامام حديثة بطر يقة ودية لتأكيد عمق العلاقة بينه و بين قاسم العزى أوبالأحرى لتعميق العلاقة ، فغير الحديث وتكلم عن الامطار فقال : والامطار كثيرة والضرر الكائن . .

وقد كان الامام فى ذلك الوقت الحرج من تاريخ اليمن ـــ وهو مابعد إندلاع الحرب العالمية الأولى ـــ ومابعد عقد صلح « دعان » ـــ كان الامام يريد أن يوثق علاقته بالأتراك عن طريق الأعوان الموثوق بهم لدى الطرفين ، أوبالأحرى يقوى « الجسور » أو « الخيوط » التى تربط بينهما . وهو يرمى من وراء تلك الخطة السياسية أن يأمن جانب الأتراك من ناحية رغم انشغالهم عنه حينذاك بسبب حربهم مع الانجليز، ومن ناحية ثانية يريد أن يفرغ نفسه لمواجهة المشاكل القبلية والتغلب عليها . ولقد كانت هذه هى طبيعية العلاقة بين الامام والأتراك عقب صلح « دعان » ، فقد كان يسودها التفاهم والتعاون بين الطرفين من أجل التغلب على المشاكل التى واجهت كل منهما سواء فى الداخل أومع الانجليز فى الجنوب ، وأهمية هذه الوثيقة هى أنها توضح أمامنا طبيعية هذه العلاقة ، وطبيعة القنوات التى كانت تمر بها .

□■□



(صورة الوثيقة رقم ٤٢)

نَص الوثيقة

بسم الله الرحمن الرحيم
(الختم : أمير المؤمنين المتوكل على الله رب العالمين) (١)

الأخ العلامة سيف الإسلام أحمد بن قاسم (٢) ، والقاضى العلامة شرف الإسلام حسين بن على العمرى (٣) ، والصنو العلامة علم الدين قاسم بن حسين (٤) ، حفظهم الله ، والسلام عليكم ورحمة الله .

وصل الكتاب المشترك منكم جميعا فى شأن الإختلاف الحاصل بين الحاكم والقائمقام (القائم مقام) فى قضاء « كوكبان » (٥) وكانت قد وقعت المراجعة بيننا وبين حضرة الوالى مع حضور القاضى العلامة الفخرى عبد الله بن حسين العمرى (٦) حفظهما الله فى « السودة » (٧) ، وإتفق الرأى على وجه سديد رجونا به صلاح الحال ، ومراعاة مصلحة الحكومة ، وموافقة المقاصد ، ليس فيه كلام من عزل أيهما .

ولاح من كتابكم ومن كتاب سيف الإسلام الذى أحيل عليه التفصيل أن الأمر إنتقل الى مسألة التحويل والتبديل . والذى نراه أوفق للحال ، وأوفا (أوفى) بالمراد ، حيث لم يتم الإصلاح بوجه تندفع به المباينة (٨) بينهما مع محافظة شرف جانبى الشريعة والحكومة (٩) ، ومراعاة مصلحة دفع أغراض ذوى الفساد هو إرسال الصنو العلامة العلم قاسم بن حسين حفظه الله الى « القضاء » للتحقيق وفحص ما يشكوه كل منهما ، ثم بعد الوقوف على حقائق الأمور مفصلة بصورة جلية يمكن إعتمادها ، إذا بقى ما يتوقف على نصح أحد الجانبين أو ردعه كانت المراجعة واجراء اللازم ، فتأملوا ماذكرناه ، وأعرضوه على نظر حضرة المشار اليه ، وعسى أن لايستصوب عند الجمع غيره ، والله يوفق الجميع الى مايرضيه ، ويصلح أحوال عباده وبلاده .

وسيعرف الأخ العلم ماهو الذى تصلح به أحوال القضاء ، ويحفظ معه شرف الحكومة ، ويندفع عنده المفاسد إن شاء الله ، وشريف السلام عليكم ٢٠ ذى القعدة سنة ٣٤/ (١١)

الهوامش :

(١) الختم ، هو ختم الامام يحيى المستدير الأحمر اللون الذى بداخله عدة أهلة ، والذى كثر استعماله فى تلك الفترة .

(٢) احمد بن قاسم ، سبق تقديم ترجمة له .

(٣) حسين العمرى ، سبق تقديم ترجمة له ، وكان يعرف حينذاك شيخ الإسلام ، وقد وضع تلميذه عبدالله الجرافى كتيبا خاصا عنه ، وقد أشرنا اليه بين المراجع .

(٤) قاسم بن حسين ، هو قاسم العزى ابوطالب ، وسبق تقديم ترجمة لحياته .

(٥) قضاء كوكبان ، كان هذا القضاء يتبع حينذاك لواء صنعاء و يتبع حاليا لواء « المحو يت » ، ولهذا القضاء شهرة تاريخية طو يلة ، وقد سبق التعر يف به .

(٦) عبدالله العمرى ، سبق التعر يف به ، و يلاحظ أن بداية شهرته كانت فى تلك الفترة بعد أن صحب والده حسين العمرى وقاسم العزى لمقابلة الامام يحيى تمهيدا لعقد صلح « دعان » .

(٧) السودة ، سبق التعر يف بها ، وكانت مقرا للامام يحيى فى تلك الفترة ، وهى مدينة مشهورة الى الآن .

(٨) المباينة ، أى المقارنة وتفضيل أحد المتخاصمين على الآخر.

(٩) الشر يعة والحكومة ، اللفظان يشيران الى الامام والوالى التركى ، وكانا يمثلان قطبى السلطة فى البلاد حينذاك ، وسوف نتوسع فى الحديث عن هذين اللفظين خلال التعليق .

(١٠) القضاء ، المقصود به هو قضاء كوكبان الذى سبق الاشارة اليه .

(١١) تكملة التار يخ هو: ١٣٣٤ هـ ، و يوافق أكتوبر ١٩١٦م .

التعليق :ـــ

تعتبر هذه الوثيقة ــ من الناحية الشكلية ــ نموذجا لوثائق تلك الفترة ، فهى تحمل الشكل التقليدى الذى كان سائدا حينذاك ، من حيث نقطة البداية ، ووضع الختم الأحمر الإمامى بأعلا السطور، ودوران الكتابة حول نفسها . وتحمل الوثيقة أيضا أسلوبا كان يستعمله الإمام مع كُتّاب ديوانه ــ كما سبق الاشارة عند التعليق على بعض الوثائق وهو أن يعرض الكتاب ردودهم على الإمام ليضع التار يخ والختم إذا وافق على الردود ، أو ليضيف مايشاء ثم يضع التار يخ والختم إعلانا عن إنتهاء الخطاب . وقد وضح هذا فى الوثيقة ، إذ أضاف الإمام بخط يده العبارة الأخيرة التى تبدأ

بقوله : « وسيعرف الأخ العلم . . » ، كذلك وضع الإمام التاريخ ناقصا وهو: سنة ٣٤ ، نتيجة السرعة والتعود على التاريخ الهجرى ، وصحته هو: ١٣٣٤ هـ .

وتوضح الوثيقة ــ من الناحية الموضوعية ــ طبيعة العلاقة السائدة بين أصحاب السلطة فى البلاد حينذاك ، ويمثل هذا سبب أهمية الوثيقة . و يوجه الإمام هنا حديثه الى ثلاثة من أبرز شخصيات تلك الفترة ، وهم : أحمد بن قاسم ، وحسين العمرى ، وقاسم العزى . وكما يظهر من ترجماتهم السابقة ، فالأول كان رجلا عسكريا واداريا وعالما ، و يد الامام الضاربة منذ مدة طويلة وقبل أن يبايع الإمام يحيى بالإمامة ، أما الآخران فهما من العلماء المشهورين ذوى المكانة العلمية والمهابة الشخصية ، كما أن لكل منهما باع ملحوظ فى المجال السياسى . لذلك فإنا لانغالى إذا قلنا أنهم جميعا كانوا من « صانعى الأحداث » طبقا للتعبيرات السياسية الحديثة ، كما كانوا موضع احترام وتقدير كل من الإمام والأتراك ، وهما قطبى الحياة السياسية حينذاك .

وكما يبدو من الوثيقة فهى بخصوص الخلاف الدائر بين حاكم كوكبان ــ أى ممثل الإمام ــ و بين القائم مقام ــ أى ممثل الوالى التركى ــ وأن هذا الخلاف كان قد طال واحتد ، فأصبح موضع حديث بين الوالى والإمام فى مقره فى « السودة » ــ مما يدل على أهميته ــ كما دفع هؤلاء الثلاثة الكبار الى الكتابة الى الإمام بشأنه ، وأكثر من ذلك ــ كما نرى بالوثيقة ــ إقتراح الإمام أن يذهب القاسم العزى بنفسه الى قضاء « كوكبان » لتحقيق أسباب الخلاف ، ووضع مايراه من حلول .

ولاندرى تماما موضوع هذا الخلاف ، كما لانعرف المحور الذى دار حوله ، ولكنّا نرى أنه كان يدور حول الصراع على السلطة ، ومحاولة كل من الطرفين ــ الحاكم والقائم مقام ــ أن تكون له اليد العليا فى « القضاء » المذكور. و يبدو أيضا أن الخلاف كان عميق الجذور، فلم يكن محدودا محليا ــ أى فى قضاء كوكبان بل كان عاما وعلى مستوى مرتفع ، أى بين الامام والوالى ، وأنه قد أثير بينهما فى اجتماع « السودة » وإتفقا على راى عبر عنه الإمام بقوله « رجونا به صلاح الحال ، ومراعاة مصلحة الحكومة ، وموافقة المقاصد . . » ، غير أن هذا اللقاء لم يؤت أكله فقد ظل الخلاف قائما .

و يبدو أن خطاب هؤلاء الثلاثة الكبار الموجه إلى الإمام ــ وإن كنا لم نعثر على نصه ــ كان يحمل بعض العتاب ، ويحضونه على التدخل لحل تلك المسكلة ، أوبالأحرى يلقون عليه مسئولية الحل ، كما يبدو أن الإمام كان يميل الى السلم كما كان فى حاجة اليه ، فهويعبر هنا عن استغرابه لتغيير ما كان قد أتفق عليه ، ثم يدعو إلى الإتفاق بين المتنازعين ، و يرفض فكره « المباينة » بينهما حتى لا يشعر أحدهما أنه أفضل من الآخر كما كان يرمّى الى ذلك « ذوى الفساد » .

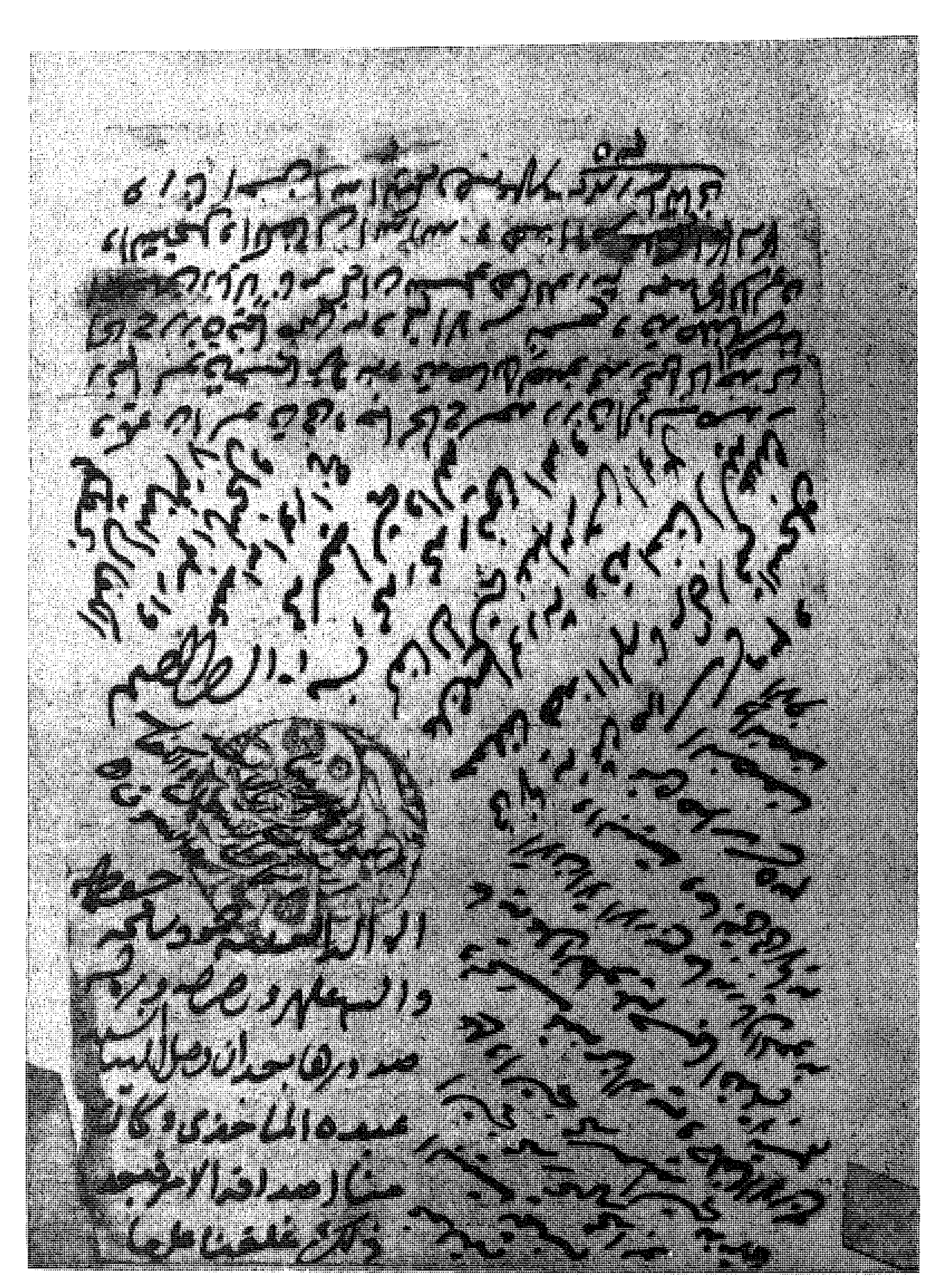
ورغم أن الإمام كان يجنح الى السلم كما ذكرنا ، غير أنه كان حريصا على ألا يهزم ممثله « فى كوكبان » لأن فى ذلك هزيمة له ، وإضعافا لما حصل عليه من مكتسبات منذ عقد صلح « دعان » ، لذلك نص فى خطابه — إلى هؤلاء الثلاثة على أن اتفاقه مع الوالى فى « السوده » كان يهدف الى التهدئة ، وكما قال : « ليس فيه كلام عن عزل أيهما » ، وربما كان هؤلاء قد ألحوا إلى ذلك .

و يواصل الإمام تأكيده على أنه يرغب فى بقاء العلاقة الطيبة بينه و بين الأتراك حينذاك تنفيذا لمواد صلح « دعان » ، لذلك يعلن أمام هؤلاء فى خطابه أنه حريص على إنهاء الخلاف ، « مع محافظة شرف جانبى الشريعة والحكومة » ، مما يدل على أنه كان لا يريد أن يتنازل عن مكاسبه — التى حصل عليها عند عقد الصلح — وفى نفس الوقت لا يريد أن يصطدم مع الأتراك أو يغاضبهم اذا صح التعبير .

وهنا ، علينا الرجوع الى مواد الصلح حتى يزداد فهمنا لعبارة : « الشريعة والحكومة » التى لاحظنا أنها ذكرت بالوثيقة كما أنها ترددت فى المراجع اليمنية المعاصرة الخاصة بتلك الفترة . وعند استعراض هذه المواد يتضح أن الأتراك قد احتفظوا بالسلطة العليا فى البلاد ، وأنهم أعطوا الأمام فقط حق تعين قضاة الشرع لأبناء الطائفة الزيدية باعتباره زعيما لهم . و يبدو أن هذا هو (سبب الخلاف فى واقع الأمر ، فأن التفريق بين السلطتين التنفيذية والقضائية فى المنطقة الشمالية بصفة خاصة ، لاشك أنها تؤدى الى الصدام بين أصحاب السلطتين ، ويجعل كل منهما يتشدد فى مواقفه ضد الآخر لتكون له اليد العليا . (يرجع الى كتابنا : تكوين اليمن الحديث ، الملحق الثانى ، للإطلاع على مواد صلح « دعان » . ومن هنا إنتشر لفظ « الشريعة » حينذاك للتعبير عن السلطة القضائية فى البلاد ويمثلها الإمام ومن يعينهم من حكام الشرع ، وعبر لفظ « الحكومة » عن السلطة التنفيذية ، ويمثلها الوالى ، ومن يعينهم من قائم مقامين ومديرين .

وأخيرا ، يبدو أن قاسم العزى — الذى كان معروفا بقوة الشخصية والعنف قد رفع نغمة العتاب للإمام ، فأراد الأخير أن يرد له النغمة بمثلها ، فطلب منه أن يذهب بنفسه الى قضاء « كوكبان » لفهم أسباب الخلاف ، ثم أضاف بخط يده عبارة « سيعرف الأخ العلم ... » الى نهاية الخطاب ، وهو يؤكد فيها أنه حريص على مصلحة الطرفين — « الشريعة والحكومة » — وأنه ليس فى حاجة الى المزايدة حول « شرف الحكومة » ، وكأنه بذلك يصد عن نفسه تهمة قد اشتمّها فى الخطاب المرسل اليه .

□■□



(صورة الوثيقة رقم ٤٣)

نَص الوثيقة

بسم الله الرحمن الرحيم

(الختم : أمير المؤمنين المتوكل على الله رب العالمين) (١)

الوالد العلامه حمود بن محمد (٢) حفظه الله والسلام عليكم ورحمه الله و بركاته .

صدورها بعد أن وصل الينا السيد عبده الماخذى (٣) وكان منا إصداقه الأمر فبعد ذلك غلقنا (٤) على مافعلتم . البيت يثمنه الشيخ محمد بن يحيى بن محمد ابو على (٥) والشيخ محمد سعيد الشيخ(٦) بذمتها ، ويحتسب ثمنه من الدية ، وحملنا الأربع مائة على الطويلة(٧) حسبما أفدتم لايتسلم الآن الا الاربع مائة ريال المعونة والبيت ، وما بقى فى نهاية ثمرة « صراب »(٨) سنة٥٣(٩) النصف ، والنصف الآخر فى نهاية ثمرة « صراب » سنة٣٦ ، وجعلنا هذا اليكم نأمركم برقم السجل(١٠) على جميع الورثة . وقد اختار السيد عبده كفال(١١) الشيخ عبدالله بن حسن ابوعلى (١٢) ومحمد بن محمد رفيق الله (١٣) ومحمد سعيد الشيخ والسيد عبدالله ابوراجح(١٤) ، وارسلوا بالسجل والكفال الينا مقررا بخطكم(١٥) . و يكون السوق(١٦) فى وجه الحاج سعد رزق الزلب ،(١٧) ، صدر رقم السوق حسبما ترونه . وقد صان(١٨) الصنو محمد بن يحيى الماخذى(١٩) الحاج رزق فيما ضمن به ، وتم الأمر نعم ، وقد حملنا من أنفسنا اربعين ريالا نأمركم أن تسلموها للورثة بعد اكمال السوق والتسجيل والكفال(٢٠) الله الله(٢١) وهذا أمر عليكم إكماله كما حررنا ، أحسن الله اليكم والسلام عليكم ٢٦ ربيع الثانى سنه ٣٥(٢٢) .

المحول عليكم منا اربعون ريالا بعد إكمال السجل والكفال والسوق (٢٣)

الهوامش :

(١) الختم الامامى الكبير الذى بداخله عدة أهلة ذو اللون الأحمر.

(٢) حمود بن محمد ، وهو حمود بن محمد شرف الدين ، ومولده « بكوكبان » سنة ١٢٦٧ هـ (١٨٤٩/٨ م) ونشأ بحجر جده لأمه الأمير محمد بن شرف الدين ، اختلف مع خاله على إماره كوكبان ثم تصالح معه واتجه الى العلم ... ثم صمد مع أقاربه اثناء محاصرة الأتراك لكوكبان سنة ١٢٨٩ هـ (١٨٧٣/٢ م) ... ولى القضاء بمدينة « عمران » ومدينة « ذمار » و بلاد « حجة » و« الطويلة » وغيرها ، وكان فيصلا فى الحكومات فويا فى ذات الله لاتأخذه فى الله لومة لائم .. وتعين ناظرا لأوقاف « ثلا » فعمل فيها عمل الناصح واستخرج كثيرا من المغتصبات وأعاد للجوامع والمساجد حفوقها ونشر العلم واستفاد منه كثير من الناس .. ولما دعا الامام يحيى هاجر صاحب الترجمة الى « خيوان » فى بلاد سفيان ورافقة الى هنالك القاضى شيخ الاسلام على بن على اليمانى ... و بعد الصلح .. ولاّه الامام القضاء على بلاد « الطويلة » فحمدت سيرته وكان كثير الأذكار والعبادة ملازما للتدريس .. وأخذ عنه ولداه المعروفان يحيى وعلى .. وكانت وفاته بمدينة « الطويلة » سنة ١٣٤٤ هـ (١٩٢٤/٣ م) . (زبارة : نزهة النظر ، حـ ١ ، ص : ٥ ــ ٢٩٦) .

(٣) عبده الماخذى ، لم نعثر له على ترجمة فى المراجع المعاصرة ، و يبدو أنه كان من الشخصيات البارزة فى كوكبان ، أومن أصحاب الصلة بالفضية المعروضة ، و بالامام .

(٤) غلّقنا ، صعب علينا فهم المقصود من هدا اللفظ فى البداية ، ولكن رأينا ــ حسب الإستعمال المحلى ــ أن المقصود هو أنه يعنى : أتممنا ووافقنا .

(٥) محمّد بن يحيى .. ، لم نعثر له على ترجمة .

(٦) محمد سعيد الشيخ ، لم نعثر له على ترجمة .

(٧) الطويلة ، مدينة مشهورة باليمن ، وقد سبق التعريف بها ، والمفصود هنا هو: مالية الطويلة ، أى ادارة المالية بناحية الطويلة .

(٨) صراب ، اسم موسم الحصاد الرئيسى تفريبا باليمن ، و ينتسب الى إسم شهر من الأشهر اليمنية (الحميرية) القديمة وهو ذوصراب ، وقد سبق أن تكلمنا عن هذه الأشهر (بالوثيفة : ٨ ، هامش : ١١)

(٩) سنة ٣٥ ، ليس المقصود هنا هو السنة الهجرية كما يتبادر الى الذهن ، بل هى السنة التى إشتهرت باسم الجريجوريانية التى تبدأ بشهر كانون الثانى (و يقابله يناير ومحرم فى التقويمين الميلادى والهجرى) ، وكان الاتراك يعتمدون عليها و يستعملونها فى تواريخهم فإشتهرت فى اليمن . وقد ظل الامام يحيى يعتمد عليها فى الأمور المالية حيث أنها تتبع التقويم الشمسى . وسبق أن أشرنا إلى هذا التقويم بهوامش احدى الوثائق (رقم : ١٦ ، هـ : ١٥) .

(١٠) برقم السجل ، أى كتابة الوثائق وتسجيلها بسجلات محكمة القضاء ، ومازال اللفظ مستعملا ، وهو « رَقَّم » ومشتقاته بمعنى كَتَب ، المكتوب هو المرقوم .

(١١) كفال ، أى ضمان، من كفل يكفل .. والاسم هو الكفيل .

(١٢) عبد الله بن حسن ابوعلى ، لم نعثر له على ترجمة .

(١٣) محمد بن محمد رفيق الله ، لم نعثر له على ترجمة .

(١٤) عبد الله ابو راجح ، لم نعثر له على ترجمة فى المراجع المعاصرة .

(١٥) بخطكم ، لم ندرك تماما الغرض من وراء هذه الكلمة ، هل الغرض هو أن تكون كتابة الوثائق المطلوبه جميعها بخط « الحاكم » ؟ أم كان المقصود « بخطكم » هو التوقيع أوالتعميد فقط ؟

(١٦) السوق ، من ساق يسوق ، والمقصود هنا هو تسليم الدية

(١٧) سعد رزق الزلب ، لم نعثر له على ترجمة .

(١٨) « صان » ، أى كَفُل الكفيل ، والاسم من صان هو « الصَوَّان » أى « كفيل الكفيل » (هامش : ١١) وهو الذى يضمن الضامن .. ومازال اللفظ « صان » بكل مشتقاته مستعملا بنفس المعنى الى الآن .

(١٩) محمد بن يحيى المأخذى ، لم نعثر له على ترجمة ، و يبدو أنه من بيت الماخذى والذى كان منه عبده المأخذى الذى ذكر بأول والوثيفة ، وأنه ربما كان فى صنعاء حينذاك وعلى صلة بالامام لذلك قبل ضمانته .

(٢٠) السوق والتسجيل والكفال ، هى التعبيرات الشرعية التى كانت سائدة حينذاك ، وهى تعنى بالترتيب : دفع الدية ، ثم توثيق أحكام القضية ، ثم التأكد من الكفيل ، ومازالت الألفاظ متداولة الى الآن بالنسبة للقضايا الشرعية .

(٢١) الله الله ، سبق أن ذكرنا أن تكرار لفظ الجلاله كان يرمى الى التأكيد ، ومازال يستعمل الى الآن فى الأحاديث الشفوية أيضا .

(٢٢) اكمال التاريخ هو سنة ١٣٣٥ هـ ، و يوافق مارس سنة ١٩١٧م .

(٢٣) وضعت العبارة بأكملها فوق الختم نفسه لعدم وجود فراغ بالورقة كما نرى ، كما نلاحظ أن الامام قد كرر هذه العبارة لتأكيد ما سبق أن ذكره خلال سطور الوثيقة .

التعليق :

تعد هذه الوثيقة ــ من الناحية الشكلية ــ من أكثر الوثائق ــ التى عثرنا عليها ــ تعبيرا عن

طبيعه الكتابة فى ذلك الوقت . فقد لايدرك المرء ، عند النظرة الأولى ، أين تبدأ سطورها وأين تنتهى . وزاد الأمر تعقيدا أن هناك عبارة (هامش : ٢٣) قد كتبت فوق الختم نفسه ، وهو الذى كنا نسترشد به للتعرف على بداية الكتابة . وقد بدأت الكتابة قرب نهاية الصفحة كالمعتاد ، حتى يوضع الختم الإمامى بأعلى السطور ، وعندما طالت الرسالة ، اتجهت السطور يمينا للبدء فى الدوران حول نفسها ، وبعد ذلك بدأ الكاتب إستغلال الفراغ العلوى للورقة الذى لم يكن قد أستغل من قبل عندئذ إنتهت الكتابة وقد أصبحت مقلوبة بالنسبه للسطور الأولى للوثيقة لذلك لم يجد الكاتب فرصة ليضيف مايشاء الإفوق الختم نفسه ، بعد أن وجد الصفحة قد امتلأت بالكتابة عن آخرها . ولم نصل فى الحقيقة الى تفسير معين لشرح أسباب اللجوء الى هذا الأسلوب من الكتابة ـــ أو بالأحرى ترتيب السطور هكذا سوى أنها كانت العادة المتبعة حينذاك . وقد تساءلنا أيضا أمام هذه السطور المعقدة الترتيب ، لماذا لم يستغل الإمام ظاهر الورقة ـــ وقد كتبها بخط يده بعد أن أكمل الكتابة فى باطنها ؟ وذلك كما يحدث الآن فى المكاتبات العادية ؟ أولماذا لم يبدأ الكتابة عند أعلى الصفحة حتى تستقيم سطورها ؟ وهل كان هذا يرجع الى نوع الورق وطبيعته بحيث أنه كان لايتحمل الكتابة فى باطنه وظاهره معا ؟ مثل هذه الأسئلة وغيرها يؤكد لنا أن أسلوب الكتابة ـــ وخاصة الرسمية ـــ قد تغير فعلا ، وأن الدراسات التاريخية هى الكفيلة بكشف صور الماضى .

وتكمل الوثيقة فى واقع الأمر ـــ من الناحية الموضوعية ـــ أجزاء الصورة التى نحاول أن نرسمها لأوضاع اليمن فى الفترة التالية لعقد صلح « دعان » فبالإضافة الى تلك الأجزاء السابقة التى وضعناها لهذه الصورة ، فالوثيقة توضح أمامنا أن الإمام كان بمثابة الحاكم الشرعى الأعلى لجماعة الزيدية ، فهو يحاول هنا أن يبت فى قضية شرعية إذهنالك قتيل ـــ أوقتلى ـــ لم توضح الوثيقة ذلك وان هناك « دية » يجب أن تدفع ، وأنه بعد أن تمت إجراءات المحاكمة ، فقد رأى الامام أن يضع النقاط الاخيرة على الحروف بالنسبة للقضية ـــ إذا صح التعبير ـــ وخاصة بعد أن حدث جديد فى القضية وهو وصول السيد عبده المأخذى الى الإمام وتفاهمها حول القضية : « فبعد ذلك غلقنا على مافعلتم » .

ويتضح من الوثيقة أن القضية قد إنهت صلحا ، وأن أهل القتيل قد قبلوا « الدية » لذلك اهتم الإمام هنا فقط بتحديد أسلوب التسديد ، فأمر أن يثمن منزل القاتل بمعرفة اثنين من الثقات حددهما بالوثيقة ، ويحتسب ثمنه من الدية ، وأن تتحمل ادارة المالية « بالطويلة » أربع مائة ريال ، ولا أدرى لماذا ؟ هل لأن القاتل كان فقيرا ولايملك سوى البيت وقطعة أرض صغيرة قد تساعده على دفع ماتبقى عليه بالتقسيط فى « صرابين » متتالين ؟ أم هل ستدفع « مالية الطويلة » هذا المبلغ ثم تتقاضاه من القاتل بطريقة أو بأخرى ؟ أم ستدفعه لإرضاء الورثة ولتكمله مايستحقونه من « دية » ؟ وبالاضافة الى ذلك أمر الإمام الحاكم أن يسلم « الورثة » أربعين ريالا من لدية أو كما قال حملنا من أنفسنا .. وكأنها هدية من قبَله لهؤلاء . وربما كان دافع الامام الى تقديم هذا المبلغ دافعا سياسيا

أكثر من أى شىء آخر، إذ نعتقد أنه أراد أن يكسب «الورثة» الى صفه طالما أنهم مالوا الى السلم وقبلوا «الدية» فى فترة كان يحتاج فيها الى السلم والهدوء وهى فترة ما بعد عقد صلح «دعان».

وهكذا تتضح أمامنا أهمية هذه الوثيقة، فهى تكمل جزءا من الصورة التى نريد أن نرسمها لتلك الفترة التاريخية الممتدة من عقد «دعان» الى خروج الأتراك من اليمن، وهو الجزء الذى رسمت إطارة مواد الصلح كما ذكرنا من قبل عند التعليق على أكثر من وثيقة و يتمثل الجزء الذى أمامنا فى أن الامام قام بدور القاضى الأعلى بالنسبة للطائفة الزيدية، فهو يأمر «الحاكم» بكوكبان أن ينهى قضية قتل بالصورة التى شاهدناها، وأن عليه أن يقوم بتسليم «الدية»، وأن يكمل باقى الاجراءات الشرعية اللازمة .. وهى «.. والسوق والتسجيل والكفال».





(صورة الوثيقة رقم ٤٤)

نَص الوثيقة

بسم الله الرحمن الرحيم

(الختم : أمير المؤمنين المتوكل على الله رب العالمين) (١)

قد نصبنا القاضي عز الاسلام محمد بن علي العلفي (٢) حماه الله ، حاكما في « شَعْب » . (٣)

للمحبين الكرام أهل « شَعْب » ومن ورد اليه « بالتراضي » (٤) من غيرهم ، وأمرناه أن يحكم بالمذهب الشريف (٥) أعزه الله ، و باختياراتنا (٦) المعلومة ، و بالتسوية بين الخصوم ، واستماع حجج « الغرماء » بامعان (٧) وتأمل ، وتقديم الضعفاء ، ومنع الأقوياء عن التطاول على الضعفاء ، والتثبت في أحوال الشهود ، والبحث عن أحوالهم سرا وجهرا ، ونوصيه بتقوى الله ، والورع ، وعدم الاستعجال على الأحكام قبل وضوح الحق بما لا شبهة فيه ، والمراجعة الينا فيما أشكل عليه ، وعليه تخفيف الأجر ، واصلاح النية ، وعدم القضاء في الأوقات والحالات المنهى عن القضاء فيها ، وأن يتخذ له من الاخوان ذوي الديانة والأمانة ، ولا يسمع كلام خصم في غيبة خصمه ، ولا يقبل هدية من المتخاصمين ، ثبته الله و وفقه . ونأمر المشايخ والأعيان بإعانته لإنفاذ أحكام الله ، وزجر من لم يعرف للقاضي العزي قدره ، لتاريخه عاشر جمادى الأولى سنة ١٣٣٥ هـ (٨) .

الهوامش :ـــ

(١) الختم المستدير ذو اللون الأحمر وقد ساد استعماله حينذاك .

(٢) القاضي محمد بن علي العلفي ، هو محمد بن علي بن حمود العلفي ولد عام ١٣٠٦ هـ (١٩٠٤/٣م) في « دار أعلا بشَعب » بناحية « ارحب » ، وهي ناحية من نواحي قضاء صنعاء

التابع للواء صنعاء وتقع الى الشمال منها بقليل ونشابها ، و واصل دراسته بمدينة « شهارة » على يد كبار علماء ذلك العصر ، ثم انتقل الى صنعاء طلبا للعلم فأكمل دراسته فى مختلف علوم أصول الدين والفقة والفروع والصرف والنحو والبلاغة . وتولى القضاء الشرعى فى الثامنة والعشرين من عمره ، فعين « حاكما » فى « بنى الحارث » من « ارحب » ثم فى « الضالع » ، كما عين حاكما وعاملا فى « بيت الفقية » بتهامة ، ثم فى « الزيدية » ، و بعد ذلك عين حاكما وعاملا لقضاء « اللحية » لمدة ستة عشر عاما ، ثم « حاكما » لناحية « سنحان » التابعة لقضاء صنعاء الى أن قامت ثورة ١٣٦٧ هـ (١٩٤٨ م) فأودع السجن فى « حجة » على أثر فشلها ، وعندما أطلق سراحه بعد ثلاث سنوات عين « حاكما » لناحية « همدان » بلواء صنعاء الى أن قامت ثورة سبتمبر ١٩٦٢ م فعين على أثرها بقرار جمهورى « عاملا » و « حاكما » لناحية « ارحب » ، وظل بها الى أن توفاه الله عام ١٣٩٤ هـ (١٩٧٤ م) عن عمر جاوز الثمانين (من معلومات ابن المترجم له : الأخ عبدالملك العلفى ، نائب محافظ لواء صنعاء حاليا) .

(٣) شعب ، و يعرف باسم : « شَعب بنى مرّان » ، و يعتبر من الأودية الهامة بناحية « ارحب » التابعة لقضاء صنعاء ، و يشتهر بزراعة الفواكه والحبوب ، وفى أعلى « شَعب أرحب » يوجد مشهد الامام المنصور احمد ابن هاشم الويسى الذى عاش فى منتصف القرن الثالث عشر الهجرى (١٩ م) (الويسى : اليمن الكبرى ، ص : ٣/٧٤) .

(٤) بالتراضى ، المقصود هنا هو القاضى الشرعى الذى يقبل أو « يرتضى » الأهالى الرجوع اليه ليفصل بينهم فيما يثار من قضايا ، لذلك يطلق عليه : « حاكم التراضى » ، وفى هذه الحالة يُلزم كل من الأهالى والحكومة بتنفيذ ما يقضى به ، كما أن « الغرماء » الذين يتقاضون أمامه هم الذين يدفعون أجرته ، ودائما يكون هذا الحاكم موضع إحترام من يحيطون به ، لذلك يلجأون اليه عن طواعيه ، و يرتضون مايحكم به ، وقد سبق أن توسعنا فى شرح وظيفة « حاكم التراضى » .

(٥) المذهب الشريف ، أى المذهب الزيدى .

(٦) و باختياراتنا ، أى « إختيارات » الإمام أوبالأحرى الإجتهادات الفقهيه التى يصل اليها الامام ، وقد سبق أن ذكرنا أن شروط الامامة الأربعة عشرة تلزم أن يكون الامام « مجتهدا » ، أى عالما الى الحد الذى يبلغ فيه درجة « الاجتهاد » ، وكانت هذه الإجتهادات تجمع وتوزع على الحكام ليسترشدون بها فى أحكامهم .

(٧) الغرماء ، ومفردها « غريم » وهو الخصم ، واللفظ مازال مستعملا للإشارة الى المتخاصمين فى قضية ، أوالملتجئين الى المحاكم أوالتحكيم فى أمرما .

(٨) يوافق ابريل ١٩١٧ م .

التعليق :

يتبع شكل هذه الوثيقة الشكل التقليدى الذى ساد أغلب الوثائق التى عثرنا عليها ، فسطورها تبدأ عند بداية الصفحة كما كانت العادة حتى يوضع الختم الامامى بأعلاها ، كذلك تلتف الكتابة حول نفسها ، ولمّا كانت السطور قد وضعت بعرض الورقة وليس بطولها ، فقد بدت الصفحة فى النهاية وكأنها صفحتان متقابلتان ولكن كل منها ظهر مقلوبة بالنسبة للاخرى . وقد ظهر حرف الهاء عند نهاية الكتابة بشكل واضح بالنسبة لغيرها من الوثائق ، كذلك تتميز الوثيقة أيضا بأنها كتبت بخط واضح كما أن حروفها معجمة الى حدما .

أما من الناحية الموضوعية فتعد الوثيقة من الوثائق الهامة التى لدينا ، لا لما تحتويه من موضوع جديد فحسب وهو تعيين « حاكم » فى إحدى المناطق الشمالية من البلاد ، بل أيضا لأنها تعد الوحيدة ــ مما وقع فى أيدينا ــ التى تحتوى هذا الموضوع ، والتى ترجع الى تلك الفترة . حقا لقد تعرضنا لبعض الوثائق التى تبادلها الامام يحيى مع بعض « الحكام » الذين سبق له تعيينهم كما ذكرنا من قبل طبقا لمواد صلح « دعان » ، لكن لم يظهر أمامنا من قبل ، كيف كان يتم التعيين كما يتضح لنا الآن من هذه الوثيقة ؟

و يدور موضوع الوثيقة حول تعيين القاضى محمد العلفى حاكما شرعيا « بشعب » بناحية « أرحب » (هامش : ٣) بالاضافة الى تعيينه « حاكم تراضى » كما قيل : « ومن ورد اليه بالتراضى من غيرهم » . وعندئذ ترسم الوثيقة الواجبات الملقاة على عاتق « الحاكم » ، و بعض هذه الواجبات واجبات خاصة ترتبط بوضع تلك الفترة مثل تطبيق قواعد المذهب الزيدى و« اختيارات » الامام عند اصدار الأحكام ، والبعض الآخر واجبات عامة تتمثل فى أنها اخلاقيات يجب أن يتمسك بها القضاة عموما ، وهى فى واقع الأمر جزء من التراث الإسلامى العام ، اذترددت هذه الاخلاقيات فى كتب الأقدمين الذين تناولوا آداب القضاة ومايجب أن يتحلوا به . وقد بدأت الوثيقة هذه التعليمات بلفظ : « وأمرناه » . ثم توالت ــ التعليمات ــ فى شكل نهى أحيانا وترغيب أحيانا أخرى ، مثل : « . . و بالتسوية بين الخصوم . . . والمراجعة الينا فيما أشكل عليه ، وعليه تخفيف الأجر . . (عند « التراضى » كما ذكرنا » . . . وهكذا الى القول : « . . ولايقبل هدية من المتخاصمين ، ثبته الله ووفقه » . وتشبه هذه التعليمات اللوائح الداخلية أوالتنفيذية التى تضعها الوزارات حاليا لتنظيم العمل بها .

ولا تقف أهمية الوثيقة عند هذا الحد ، بل هى تثير أمامنا الكثير من التساؤلات إذا استطردنا فى قراءة باقى سطورها ، فقد جاء فى نهايتها : « ونأمر المشايخ والأعيان باعانته لإنفاذ أحكام الله ، وزجر من لم يعرف للقاضى العزى (محمد العلفى) قدره . . . » . ولا ندرى فى الواقع حقيقة الأمر الذى دفع الامام إلى إستعمال لفظ « نأمر» عندما وجه حديثه الى « المشايخ والاعيان » ، فهل

التابع للواء صنعاء وتقع الى الشمال منها بقليل ونشابها ، و واصل دراسته بمدينة « شهارة » على يد كبار علماء ذلك العصر ، ثم انتقل الى صنعاء طلبا للعلم فأكمل دراسته فى مختلف علوم أصول الدين والفقة والفروع والصرف والنحو والبلاغة . وتولى القضاء الشرعى فى الثامنة والعشر ين من عمره ، فعين « حاكما » فى « بنى الحارث » من « ارحب » ثم فى « الضالع » ، كما عين حاكما وعاملا فى « بيت الفقية » بتهامة ، ثم فى « الز يدية » ، و بعد ذلك عين حاكما وعاملا لقضاء « اللحية » لمدة ستة عشر عاما ، ثم « حاكما » لناحية « سنحان » التابعة لقضاء صنعاء الى أن قامت ثورة ١٣٦٧ هـ (١٩٤٨ م) فأودع السجن فى « حجة » على أثر فشلها ، وعندما أطلق سراحه بعد ثلاث سنوات عين « حاكما » لناحية « همدان » بلواء صنعاء الى أن قامت ثورة سبتمبر ١٩٦٢ م فعين على أثرها بقرار جمهورى « عاملا » و « حاكما » لناحية « ارحب » ، وظل بها الى أن توفاه الله عام ١٣٩٤ هـ (١٩٧٤ م) عن عمر جاوز الثمانين (من معلومات ابن المترجم له : الأخ عبدالملك العلفى ، نائب محافظ لواء صنعاء حاليا) .

(٣) شَعب ، و يعرف باسم : « شَعب بنى مرّان » ، و يعتبر من الأودية الهامة بناحية « ارحب » التابعة لقضاء صنعاء ، و يشتهر بزراعة الفواكه والحبوب ، وفى أعلى « شَعب أرحب » يوجد مشهد الامام المنصور احمد ابن هاشم الو يسى الذى عاش فى منتصف القرن الثالث عشر الهجرى (١٩ م) (الو يسى : اليمن الكبرى ، ص : ٣/٧٤) .

(٤) بالتراضى ، المقصود هنا هو القاضى الشرعى الذى يقبل أو « يرتضى » الأهالى الرجوع اليه ليفصل بينهم فيما يثار من قضايا ، لذلك يطلق عليه : « حاكم التراضى » ، وفى هذه الحالة يُلزم كل من الأهالى والحكومة بتنفيذ مايقضى به ، كما أن « الغرماء » الذين يتقاضون أمامه هم الذين يدفعون أجرته ، ودائما يكون هذا الحاكم موضع إحترام من يحيطون به ، لذلك يلجأون اليه عن طواعيه ، و يرتضون مايحكم به ، وقد سبق أن توسعنا فى شرح وظيفة « حاكم التراضى » .

(٥) المذهب الشر يف ، أى المذهب الز يدى .

(٦) و باختياراتنا ، أى « إختيارات » الإمام أو بالأحرى الإجتهادات الفقهيه التى يصل اليها الامام ، وقد سبق أن ذكرنا أن شروط الامامة الأربعة عشرة تلزم أن يكون الامام « مجتهدا » ، أى عالما الى الحد الذى يبلغ فيه درجة « الاجتهاد » ، وكانت هذه الإجتهادات تجمع وتوزع على الحكام ليسترشدون بها فى أحكامهم .

(٧) الغرماء ، ومفردها « غريم » وهو الخصم ، واللفظ مازال مستعملا للإشارة الى المتخاصمين فى قضية ، أو الملتجئين الى المحاكم أو التحكيم فى أمرما .

(٨) يوافق ابر يل ١٩١٧ م .

التعليق :

يتبع شكل هذه الوثيقة الشكل التقليدى الذى ساد أغلب الوثائق التى عثرنا عليها ، فسطورها تبدأ عند بداية الصفحة كما كانت العادة حتى يوضع الختم الامامى بأعلاها ، كذلك تلتف الكتابة حول نفسها ، ولماّ كانت السطور قد وضعت بعرض الورقة وليس بطولها ، فقد بدت الصفحة فى النهاية وكأنها صفحتان متقابلتان ولكن كل منهما ظهر مقلوبة بالنسبة للاخرى . وقد ظهر حرف الهاء عند نهاية الكتابة بشكل واضح بالنسبة لغيرها من الوثائق ، كذلك تتميز الوثيقة أيضا بأنها كتبت بخط واضح كما أن حروفها معجمة الى حدما .

أما من الناحية الموضوعية فتعد الوثيقة من الوثائق الهامة التى لدينا ، لالما تحتو يه من موضوع جديد فحسب وهو تعيين « حاكم » فى إحدى المناطق الشمالية من البلاد ، بل أيضا لأنها تعد الوحيدة ـ مما وقع فى أيدينا ـ التى تحتوى هذا الموضوع ، والتى ترجع الى تلك الفترة . حقا لقد تعرضنا لبعض الوثائق التى تبادلها الامام يحيى مع بعض « الحكام » الذين سبق له تعيينهم كما ذكرنا من قبل طبقا لمواد صلح « دعان » ، لكن لم يظهر أمامنا من قبل ، كيف كان يتم التعيين كما يتضح لنا الآن من هذه الوثيقة ؟

و يدور موضوع الوثيقة حول تعيين القاضى محمد العلفى حاكما شرعيا « بشعب » بناحية « أرحب » (هامش : ٣) بالاضافة الى تعيينه « حاكم تراضى » كما قيل : « ومن ورد اليه بالتراضى من غيرهم » . وعندئذ ترسم الوثيقة الواجبات الملقاة على عاتق « الحاكم » ، و بعض هذه الواجبات واجبات خاصة ترتبط بوضع تلك الفترة مثل تطبيق قواعد المذهب الز يدى و« اختيارات » الامام عند اصدار الأحكام ، والبعض الآخر واجبات عامة تتمثل فى أنها اخلاقيات يجب أن يتمسك بها القضاة عموما ، وهى فى واقع الأمر جزء من التراث الإسلامى العام ، اذترددت هذه الاخلاقيات فى كتب الأقدمين الذين تناولوا آداب القضاة وما يجب أن يتحلوا به . وقد بدأت الوثيقة هذه التعليمات بلفظ : « وأمرناه » . ثم توالت ـ التعليمات ـ فى شكل نهى أحيانا وترغيب أحيانا أخرى ، مثل : « .. و بالتسو ية بين الخصوم ... والمراجعة الينا فيما أشكل عليه ، وعليه تخفيف الأجر.. (عند « التراضى » كما ذكرنا) ... وهكذا الى القول : « .. ولايقبل هدية من المتخاصمين ، ثبته الله ووفقه » . وتشبه هذه التعليمات اللوائح الداخلية أوالتنفيذية التى تضعها الوزارات حاليا لتنظيم العمل بها .

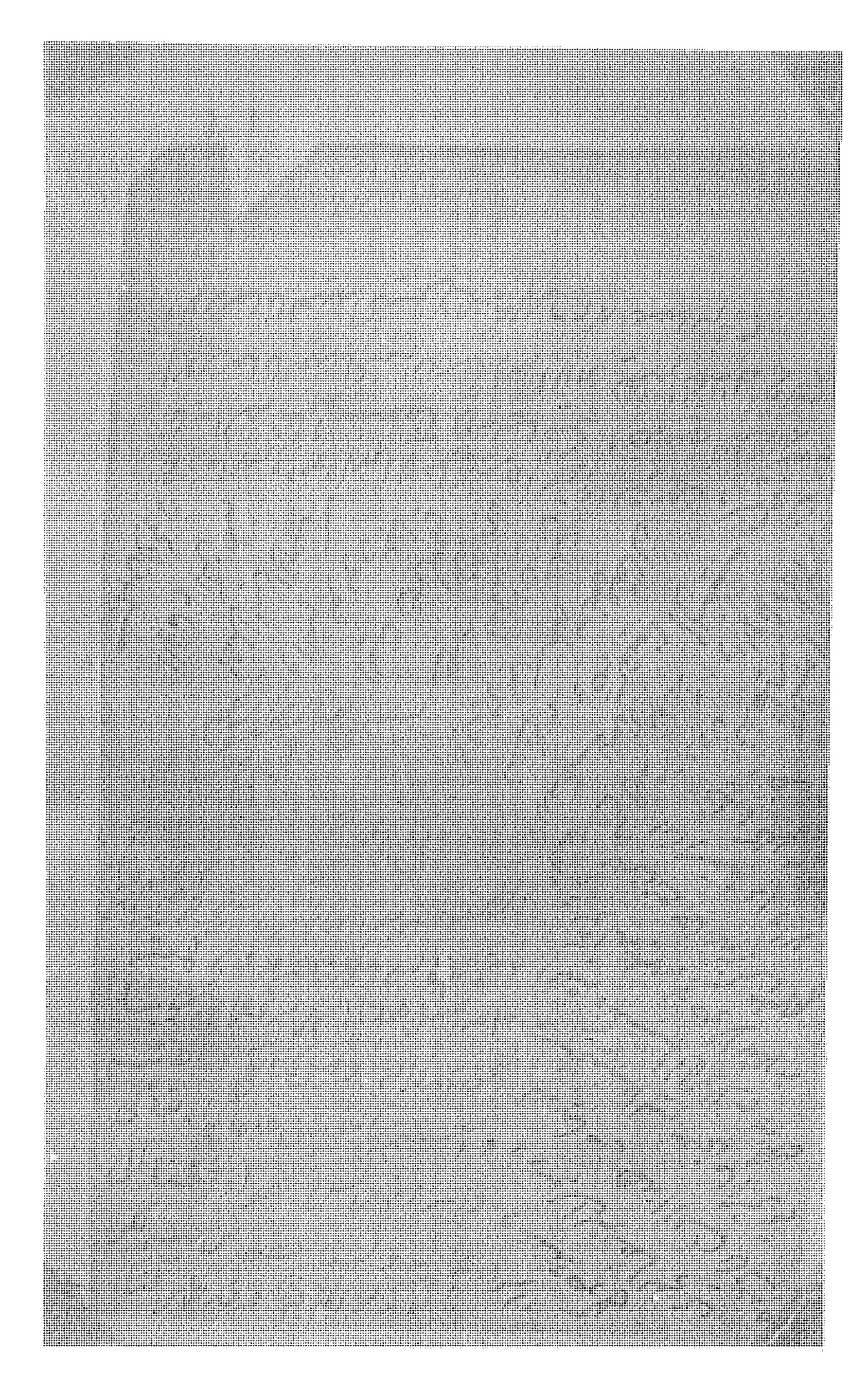
ولاتقف أهمية الوثيقة عند هذا الحد ، بل هى تثير أمامنا الكثير من التساؤلات إذا استطردنا فى قراءة باقى سطورها ، فقد جاء فى نهايتها : « ونأمر المشايخ والأعيان باعانته لإنفاذ أحكام الله ، وزجر من لم يعرف للقاضى العزى (محمد العلفى) قدره ... » . ولا ندرى فى الواقع حقيقة الأمر الذى دفع الامام إلى إستعمال لفظ « نأمر » عندما وجه حديثه الى « المشايخ والاعيان » ، فهل

يرجع ذلك الى العلاقة الطيبة ــ لسبب أولآخرــ التى كانت بين قبيلة « أرحب » و بين الامام المنصور والامام يحيى خلال فترة الحرب ضد الا تراك حتى صلح « دعان » ، الى الدرجة التى حرص عندها الامام على أن يرعى هذا الصلح جانب « أرحب » فتنص المادة الثانية عشرة منه على : « على عدم جباية التكاليف الأمير ية لمدة عشرة سنوات من أهالى أرحب وخولان لفقرهم وخراب بلادهم وارتباطهم التام بالحكومة » . وربما يرجع استعمال الإمام لصيغة الأمر هنا أيضا الى غرض سياسى ، فهويريد أن يفرض نفوذه فى ناحية « أرحب » و يشعرهم بأنه الزعيم الروحى الوحيد فى البلاد ، وأنه للعلاقة السابقة بينه و بينهم ، وفى ظل الأوضاع التى هيأها الصلح ، فانه يستطيع أن يملى عليهم أوامره . و يرتبط الهدف السياسى هذا فى الواقع بتعيين القاضى محمد العلفى حاكما « بأرحب » ، فبالرجوع الى ترجمة حياة القاضى يتضح أنه من مواليد « شعب » نفسها ، أى من أبناء قبيلة « أرحب » ، وانه عالم متفقه حسن السمعة كما عرف عنه ، لذلك عينه الإمام هناك وهومطمئن الى أنه سيحسن السيرة ، و بناء عليه يتمكن الإمام من كسب الأهالى اليه ، وخاصة أن قبيلة أرحب عرفت فى تار يخ تلك الفترة بأنها قبيلة قو ية محار بة يصعب قيادتها والسيطرة عليها .

ولقد كان هذا الهدف السياسى هوأهم أهداف الإمام فى فترة مابعد عقد صلح « دعان » ، فقبل عقد الصلح إستطاع الامام أن يجمع الأهالى حوله ــ وخاصة فى المنطقة الشمالية ــ وأن يدفعهم تحت قيادته تحت شعار عام هومحار بة الأتراك ، أما بعد الصلح فقد تغيرت النظرة اليه لدى البعض ، لذلك اعتمد على أسلوب آخر يتناسب مع الحالة السلمية التى فرضها « الصلح » ، فأخذ يعين « الحكام » فى المناطق الز يدية ــ طبقا لمواد الصلح ــ ويحسن اختيار هؤلاء الحكام كلما أمكن ذلك ، حتى يتغلغل نفوذه فى هذه المناطق ، باعتباره الزعيم الروحى « للطائفة الز يدية » ، عن طر يق فض منازعاتهم ونشر العدل بينهم .

وأخيرا ، فانه ممايز يد من أهمية هذه الوثيقة ، هى أنها تبرز لنا البساطة ــ من ناحية الشكل والتعبيرــ التى كانت تصدر بها وثائق تلك الفترة عندما كان الامام يقيم فى « قفلة عذر» أوفى « السوده » ، وذلك إذا قارنا بينها و بين الوثائق التى كانت تصدرمن « صنعاء » بعد جلاء الا تراك منها عقب الحرب العالمية الاولى ، واستقرار الامام بها ، فقد زاد الاهتمام بكتابة أوامر تعيين « العمال » و« الحكام » ، واصبحت جميلة الخط بل ومنمقة وطو يلة وكثيرة التفصيلات .

□■□



(صورة الوثيقة رقم ٤٥)

نَص الوثيقة

بسم الله الرحمن الرحيم

(الختم : أمير المؤمنين المتوكل على الله رب العالمين) (١)

الصنو الشريف الهمام الشرفى حسين بن محمد الضمين (٢) حرسه الله ، وشريف السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ، والله يجعل هذا الشهر مرتحلا بذنوبنا بحق محمد وآله .

وصل كتابكم وماطيه ، وأحسنتم بالتحقيق عافاكم الله تعالى ، وأمر ابوراس (٣) هو أوجعنا الى غاية ، ولسنا بمقصرين فيه لكن بأمور لا إثم فيها ، وقد ظهر لنا المراد ، وعند وصولكم ورسول الشريف الفخرى (٤) لدينا من هذا الشأن وغيره وسنجيب اليه بمعنى ما أشرتم ، ونكتب الى الولاية (٥) بذلك ، ونؤكد عليهم بوصول الثلاثة لكن مع جماعة تركن عليهم إن أسعدوا (٦) ، وإلا فلنا كلام آخر إن شاء الله من دون تقصير ، فاكتبوا « للنقيب » العماد (٧) بهذا والإفادة اليكم إن شاء الله . وقد كتبنا الى النقيب العماد بواسطة بعض « عقال » (٨) أرحب قبل أن يبلغ إلينا وصوله « ذيبين » (٩) ، وأنتم تعرفون خباثة أهل اليمن الى جناب الامام ، لكن هم مسلمون لايجوز فى دمائهم وأموالهم إلا مايجيزه الشرع الشريف ، وسيكون غاية الضرر على الضعفاء والله يعافيكم .

وقد صح أول شهر رمضان الأربعاء فالعيد الجمعه إن شاء الله إلا أن يظهر آخر يوم الأربعاء فالعيد الخميس ، والسلام عليكم ، ٢٦ شهر رمضان سنة ٣٥ (

الهوامش

(١) الختم المستدير ذو اللون الأحمر الذى تعودنا رؤيته فى تلك الفترة .

(٢) الشريف حسين الضمين ، سبق تقديم ترجمة له .

(٣) ابوراس ، هو حسن بن قائد ابوراس ، وعائلة ابوراس من العائلات الكبيرة فى « برط » التى

عـند أقصى الشمال الشرقى من البلاد ، وكان حسن ابوراس قد قتل حينذاك على يد الأتراك فى لواء تعز ، وسنتوسع فى شرح هذه الحادثة عند التعليق .

(٤) الشريف الفخرى ، المقصود هوالشريف عبدالله بن محمد الضمين ، وقد سبق تقديم ترجمة له .

(٥) الولاية ، أى الوالى وحكومته فى صنعاء .

(٦) ان أسعدوا ، لفظ شائع الى الآن فى الأحاديث والمكاتبات بمعنى إن وافقوا .

(٧) النقيب العماد ، هوا لنقيب يحيى بن يحيى الشايف من مشايخ « برط » ، وقد ذكره بلقبه فقط ــ أى العماد ــ من باب التودد كما سنرى عند التعليق .

(٨) عقال ، ومفردها عاقل ، وهو درجة من المشيخة ، ولكنها أقل من التيخ والنفيب ، كما تستعمل فى المدن بمعنى شيخ أورئيس فيقال : عاقل الحارة ، وعاقل الحى .

(٩) ذيبين ، (وذى بين) ، مركز من مراكز قضاء « عمران » التابع للواء صنعاء ، و يقع الى الشمال الشرقى من مدينة عمران نفسها (الو يسى : اليمن الكبرى ، ص ٨١ــ ٨٢) .

(١٠) يوافق أغسطس ١٩١٧م .

التعليق :

تمثل صورة هذه الوثيفة الشكل التفليدى البحت الذى ساد تلك الفترة ، و يُرى هنا أن الكتابة تدور حول نفسها ــ كالمعتاد ــ بل وأكملت الكتابة بأعلاها فى سطور مستقيمة فتبدو عند أول وهلة وكأنها بداية الوثيقة ، غير أن التعود على قراءة الوثائق التى ترجع الى تلك الفترة يجعل المرء يبحث أولا عن أين توجد « البسملة » ــ وأحيانا البسملة والختم الامامى أوالتوقيع ــ ثم يبدأ فى تقليب الصفحة ولفها بين يديه حتى يأتى الى نهاية الوثيقة حيث يجد ماعليها من تاريخ . وتعد هذه الوثيقة من الناحية الشكلية من النماذج الواضحة التى تبرز ماأشرنا اليه .

أما من الناحية الموضوعية فالوثيقة على درجة من الأهمية ، إذتدور حول موضوع معلق بين الامام والشريف حسين الضمين وأخيه الشريف عبدالله ــ وهما ممن كان يعتمد عليهم الامام فى تلك الفترة ــ وهو موضوع يوضح أمامنا الى حد ما كيف كانت تجرى الأحداث حينذاك ؟ وكيف كان يتم التصرف إزاءها ؟ وما هى القوى السياسية والتنفيذية القادرة على إتخاذ المواقف ؟ وما هى طبيعة العلاقة بين الامام والأتراك خلال تلك الفترة ــ أى مابعد الصلح ــ و بينهم و بين القوى القبلية ؟ وإن كنا فى الواقع لا نُحمل هذه الوثيقة أكثر مما تحتمل فنقول أنها تستطيع أن تجيب على هذه الأسئلة وغيرها الإجابات الشافية ، ولكنها فقط تلقى بعض الأضواء على ماحدث إزاء حادثة معينة وقعت حينذاك ، وكيف كان تحرك القوى المختلفة لمواجهة تطوراتها . والواقع أنه عند القراءة الأولى للوثيقة

يشعر المرء انه أمام قضية غامضة تدور أسرارها بين الامام والشريف حسين الضمين المرسل إليه الخطاب ، فقد تعددت الأسماء بالوثيقة ، كما لم تشر الى الأحداث أوالعلاقات إلا لماما و بسرعة خاطفة ، مما يوحي الى أن الوثيقة تدورحول موضوع خاص بين أطراف سياسية .

ولم تنقذنا المراجع التى عاصرت تلك الوثيقة من الحيرة ، غير أن المؤرخ اليمنى الكبير محمد ز بارة يعتبر الوحيد من بين معاصر يه الذى ألقى أمامنا الضوء الأخضر لفهم ماجاء بالوثيقة ، وإن لم تجب كتاباته عن كل الأسئلة التى تثيرها . وقد ذكر ز بارة فى حولياته (١٢٣٥ هـ=١٦/١٩١٧م) أن « الياس بك متصرف اللواء التعوى وحسنى بك أمير الجنود السلطانية » قد قتلا النقيب حسن بن قائد ابو راس فى لواء تعز ، وعندما علم « بعض قرابته من « ذى غيلان » ، خرجوا فى جمع عظيم من « برط » للأخذ بثأره» . وقد وصل هذا الجمع الى « بنى الحارث » ــ الى الشمال من صنعاء بقليل ــ فخاف أهل صنعاء على أنفسهم ، لأن هؤلاء كانوا ير يدون المرور الى « خولان » ثم الى اليمن الأسفل لمواجهة الترك فى « تعز » . عندئذ استقر الرأى على إرسال قاسم العزى لمقابلة عاقل هذه الجموع وهو النقيب يحيى بن يحيى الشائف لصده عن الذهاب الى لواء تعز ومحاربة الترك واللجوء إلى الحل السلمى ، ولكنهم أصروا و واصلوا السير الى حصن « التعكر» ، و وقعت بينهم و بين الترك معركة هناك فانهزموا فيها ... وقد انتهت القضية بعد دلك عن طر يق الرجوع الى « المحاكمة الشرعية » على يد الامام يحيى ، وحُكِمَ على الياس بك وحسنى بك بدفع دية كبيرة لأقارب المقتول (ز بارة : أئمة اليمن ، حـ٣ ، ص : ٣ــ ٣٣٤) . وأضاف ز بارة ضوءا جديدا على هذه القضية فى مجال آخر عندما قدم ترجمة لحياة قاسم العزى فقال أن : « الوالى محمود نديم قد أرسل اليهم (أى إلى الشايف وجماعته) بعض المال مع صاحب الترجمة » (أى قاسم العزى) ، ولكنهم أصروا على رأيهم : « فساروا الى اليمن الأسفل ووقع حرب بينهم و بين الأتراك .... » (ز بارة : نزهة النظر، ح٢ ، ص : ٤٧٩) .

وهكذا يتضح أمامنا الخيط الأول الذى سيساعدنا على جمع شتات ماجاء بهذه الوثيقة من خيوط ، ولكى نفهم عبارة الإمام الأولى ــ على سبيل المثال ــ وهى : « . . وأمر أبوراس هوأوجعنا الى غاية » ، إذلاشك أن قتل أحد أبناء عائلة أبوراس على يد بعض قادة الترك سيؤدى لامحالة الى : « تحشد بعض قرابته » ــ كما قال ز بارة ــ وطلبهم أخذ الثأر ــ وهذا ماحدث فعلا كما ذكرنا ــ وهو مما يزعج الامام حقا ، لان الصدام بين الطرفين سيؤدى الى تحطيم حالة السلام التى أوجدها صلح « دعان » ، والتى كان الامام يحرص على بقائها .

و يبدو أن الشريف حسين الضمين قد حث الإمام ــ فى خطابه الذى أشار اليه الامام هنا بعبارة : « وصل كتابكم » ــ على التدخل الايجابى فى قضية ابو راس ، كما أخبره أن النقيب الشايف وجماعته خرجوا من « برط » لمحاربة الأتراك . لذلك دافع الامام هنا عن نفسه بقوله :

«ولسنا بمقصرين فيه لكن بأمور لا إثم فيها ..» ، أى بالطرق الشرعية السلمية وليس بالحرب طلبا لأخذ الثأر ، ثم أكمل ما يريد من وراء عبارته هذه فى نهاية الرسالة فقال : « ..وسيكون غاية الضرر على الضعفاء والله يعافيكم » ، أى أن الضعفاء هم الذين سيتضررون من وراء هذه الحرب .

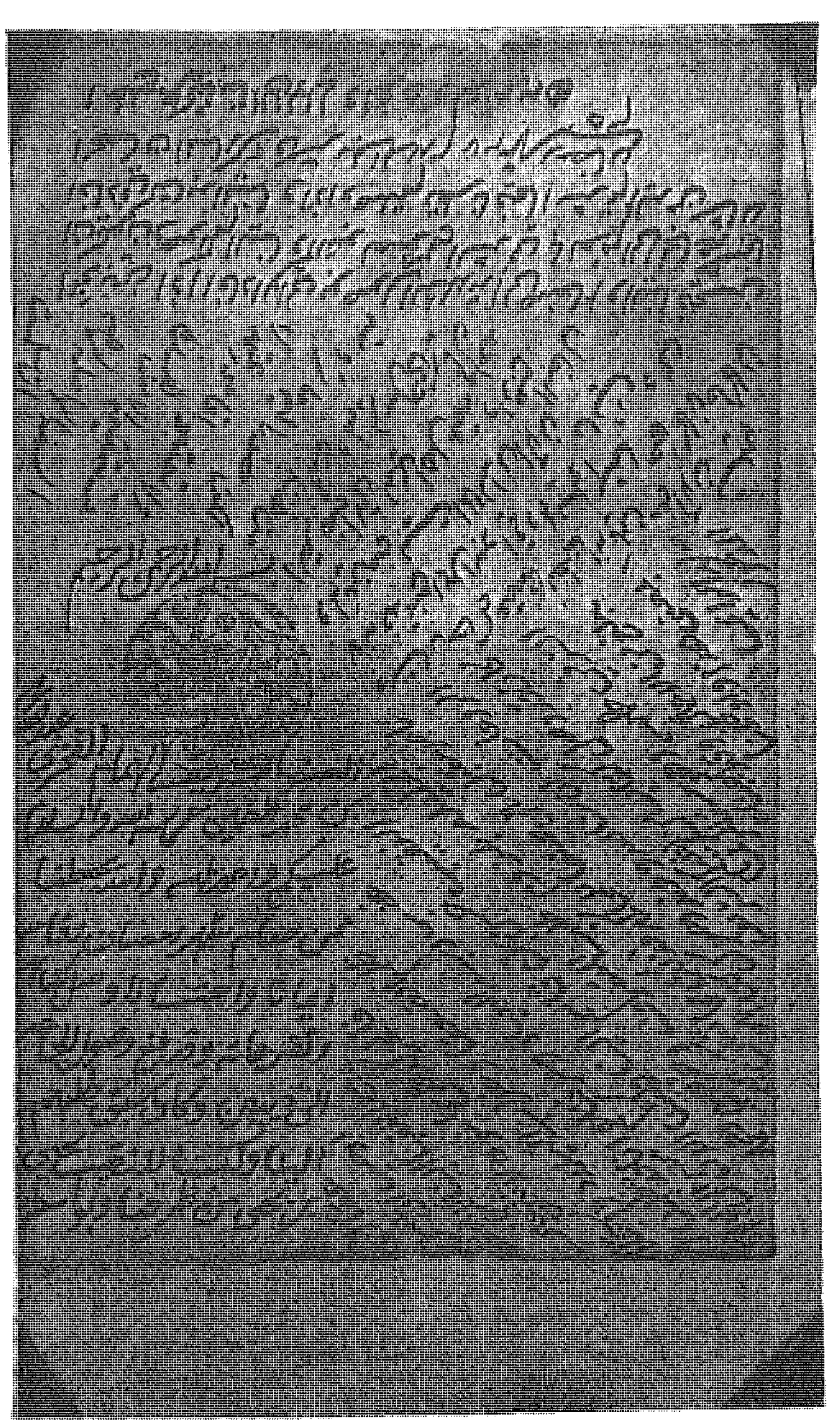
و يبدو كذلك أن الشريف حسين الضمين قد أشار على الإمام أن يكتب الى الوالى محمود نديم لتدارك الأمر قبل استفحاله ، فوافقه الامام ، وذكر أنه سيكتب الى الشريف عبد الله بذلك حيث أنه كان من المهتمين بهذه القضية . وكان الرأى المقدم الى الوالى هو أن يرسل ثلاثة أشخاص إلى الإمام ليحاكموا أمامه ، ونرجح أن الاثنين الأولين هما الياس بك وحسنى بك ، أما الثالث فلا ندرى من هو ، أما إذا لم يوافقوا على الحضور للمحاكمة « ..فلنا كلام آخر إن شاء الله من دون تقصير» ، كما قال الإمام . و يتضح من هذه العبارة أن الإمام فضل أن يتخذ خطوة سلميه فى البداية بالنسبة لهذه القضية قبل أن يفكر فى خطوة أخرى ، لهذا طلب من الشريف حسين أن يكتب الى النقيب يحيى الشايف بهذا الرأى ، كما أنه كان قد كتب بنفسه رساله خاصة أرسلها الى النقيب الشايف مع بعض عقال «أرحب» قبل أن يعلم أن الشايف قد وصل بجموعه الى «ذيبين» .

وقد أساء الامام استخدام التعبير القديم عند العرب للإشارة الى الشمال واليمين بكلمتى : الشام واليمن ، فقد إستغربنا أن يصف أهل اليمن جميعا «بالخباثة» رغم أنه كان يكاتب بعضهم من أبناء المنطقة الشمالية . و يبدو أنه كان يقصد «أهل» لواء تعز وما حوله أى جنوب اليمن ـــ وهو ما كان يُطلق عليه اليمن الأسفل ، و يطلق البعض عليه حاليا الهضبة الوسطى ـــ ذلك لأن الإمام كان يدرك أنهم أكثر ميلا الى الأتراك ويخافون امتداد حكمه اليهم كما ظهر من قوله فى وثيقة سابقة (رقم : ٣٤) ، وربما كان الامام يميل الى اتهامهم بأنهم هم الذين حرضوا الأتراك على قتل النقيب أبو راس وأن هذا سيؤدى الى قيام الحرب التى قد تؤذى الضعفاء من الأهالى .

وهكذا يتضح أمامنا أهمية هذه الوثيقة ، فقد ألقت أمامنا أضواء وإضافات جديدة بالنسبة لما قاله المؤرخ زبارة ، وإن كان المصدران لم يوضحا لنا سبب قتل النقيب أبو راس . واذا أردنا أن نشير الى بعض هذه الأضواء ، فيمكن أن نذكر أنها كانت تدور حول اوضاع اليمن فى فترة ما بعد صلح «دعان» وأنها كانت تتصف بالتفكك والتسيب : فقد قام «متصرف» لواء تعز وأمير جنوده بقتل أحد مشايخ جهة «برط» المعروف أهلها بانهم محاربون أقوياء ، فيقوم بعض أبنائها بالزحف الى لواء تعز أخذا بالثأر ، دون مبالاة لنداء الإمام بالتريث واللجوء الى « حكم الشرع » رغم محاولات الإمام لدفع الأشراف «آل الضمين» أو عقال «أرحب» للتدخل ، ورغم أن الإمام حينذاك كان يمثل إحدى القوى السياسية باعتباره الزعيم الروحى للطائفة الزيدية ، ودون مبالاة أيضا للقوة السياسية التنفيذية الممثلة فى الوالى التركى بصنعاء ، رغم أن هذا الوالى ومعه سادة صنعاء قد

ارسلوا إلى النقيب «الشايف» وجماعته شخصية كبيرة ــ هو قاسم العزى ــ ومعه بعض المال لإقناعه بالعدول عن الحرب واللجوء الى المحاكمة الشرعية . لكن «الشايف» ــ رغم هذا كله ــ يصر على مواصلة الزحف ، ولم يأبه لتلك القوى السياسية الموجودة بالبلاد ، حتى وصل الى حصن «التعكر» فَهُزِم هناك أمام الأتراك ، عندئذ تحولت الأحداث الى مجرى جديد . لهذا لانبالغ إذا ذكرنا أن صلح «دعان» ــ بناء على مايمكن أن نخرج به من هذه الوثيقة ــ لم يؤد الى استقرار وسلام فى البلاد كما كان متوقعا ، ولم يجعل من الوالى والإمام الممثلين الوحيدين للقوى السياسية الموجودة حينذاك ، بل ظلت بعض القوى الداخلية الأخرى قادرة على تحريك الأحداث وإلهابها ، سواء من جانب القوى القبلية أو من جانب كبار الموظفين الأتراك . و يدل هذا على أن الإمام لم تكن له ــ فى تلك الفترة ــ سلطة فعلية على القبائل الشمالية ، وانه كان فى بداية تحسسه الطريق الى السلطة والنفوذ ، فكان يدعو دائماً الى اللجوء الى التحكيم والشرع ــ وهو الشعار الذى رفعه حينذاك ــ و يعمل على تعيين الحكام هنا وهناك وخاصة فى المنطقة الشمالية لما سمح له صلح «دعان» ــ وذلك لضعف امكانياته وللظروف التاريخية التى أحاطت به . أما الأتراك ــ ممثلون فى واليهم محمود نديم بك ــ فلم يكونوا أحسن حالا من الإمام ، ليس للصعاب الطبيعية والبشرية التى كانوا يواجهونا فى اليمن حتى أطلقوا عليه حينذاك : «مقبرة الأتراك» بل لإنشغالهم أيضا فى الحرب مع الانجليز حول «عدن» .

□■□



(صورة الوثيقة رقم ٤٦)

نَص الوثيقة

بسم الله الرحمن الرحيم

(الختم : أمير المؤمنين المتوكل على الله رب العالمين) (١)

الصنو الشريف الهمام الفخرى عبدالله بن محمد الضمين (٢) حرسه الله ، والسلام عليكم ورحمة الله ، والله يجعلنا ممن صام شهر رمضان وقامه إيمانا وإحتسابا .

وصل كتابكم وتضرعاته ، وقد بلغ وصول الجماعة (٣) الى « ذيبين » (٤) ، وكان سبق طلبهم إلينا ، كتبنا للنقيب يحيى بن يحيى (٥) من طرفنا ، و بواسطة عقال « أرحب » ، أن يصل مع النقباء إلينا للمراجعة ، فالحركة على ما بنوه لا تثمر غير ظلم الضعفاء وخراب البلاد وإستجلاب غضب رب العباد ، وعرفناهم إنا قد طلبنا النقيب حسن بن قاسم (٦) الينا ، وكتبنا الآن الى الولاية الجليلة بلزوم طلب المتصرف وحسنى ومحمد ناصر مقبل (٧) الى صنعاء للمحاكمة ، فذلك مما تسكن به الروعات إن شاء الله . وعند وصول كتابكم كان قد وصل كتاب من أخيكم الشريف الشرفى (٨) حرسه الله ، وهو مستنكر لما يبلغ من الأعمال ، وقد أجبناه بمعنى هذا وأوضحنا له الرأى المذكور. وشأن « حاكم » « عتمة » (٩) فما نظن أنه يمكن منه الآن تسليم لأنه قد اهلَّ البواقى (١٠) ولم يسلموا شيئا حتى كان ما كان ، ولم يكن منه لبيت المال الى الآن ما يساوى القرضة (١١) التى لدى أهل « عتمة » ، وأرجع البغال من هنالك ، ولم يرسل حتى ريال واحد ، لكن صدر اليه ماترونه ، ولا تعتبوا فأمور « عتمة » لا تستقيم إلا من هذه السنة الواصلة إن شاء الله إن سَلِمتْ الخربين . إذا أفاد الوالى بوصول الثلاثة الى صنعاء أو الينا ، فيحسن أن يكون وصولكم الينا ، واكتبوا لصنوكم الشرفى بالعزم الى الجماعة حسبما أفاد فى كتابه الينا ، واذا وصلتم نظرنا فيما أشرتم اليه من شأن الحصان المبارك (١٢) ، وشريف السلام ، ٢٧ شهر رمضان سنة ٣٥ (١٣) .

أطلع على كتابنا الى الوالى (١٤) وإغْرِه وأعزم به هـ

الهوامش :

(١) الختم الدائرى الكبير المعتاد ذو اللون الأحمر.

(٢) الشريف عبدالله الضمين ، سبق تقديم ترجمة له .

(٣) الجماعة ، و يقصد بها جماعة الغاضبين من « ذى غيلان » الذين خرجوا من « برط » للانتفام من الترك (انظر الوثيقة السابقة)

(٤) ذيبين ، سبق التعريف بها .

(٥) النقيب يحيى بن يحيى ، هو يحيى بن يحيى الشايف وسبق التعريف به .

(٦) حسن بن قاسم ، هو النقيب حسن بن قاسم ابوراس ، ابن عم القتيل النقيب حسن ابن قائد ابوراس محور موضوع هذه الوثيقة والتى سبقتها .

(٧) محمد ناصر مقبل ، لم نعثر له على ترجمة فى المراجع المعاصرة وربما كان أحد مشايخ اليمن الأسفل ــ أى تعزوما حولها كما كان يقال حينذاك ــ لكن من المرجح أنه كان ضمن المتهمين بقتل النقيب حسن بن قائد ابوراس ، إذ إرتبط اسمه ــ فى الوثيقة ــ باسمى الياس بك وحسنى بك المسئولين عن القتل .

(٨) الشريف الشرفى ، هو الشريف حسين الضمين ، سبق التعريف به .

(٩) عتمه ، سبق الإشارة إليها .

(١٠) البواقى ، تعبير محلى مازال مستعملا ، والمقصود به هو المال المستحق على الأهالى للحكومة ، وتأخر دفعه عن موعد استحقاقه حتى موعد لاحق مثل موعد الحصاد التالى ، فيقال عنه : « بواقى » عام كذا .

(١١) القُرضة ، أى الدَّيْن والسَّلف ، وهى من قرض يقرض ، وهو لفظ عربى سليم .

(١٢) الحصان المبارك ، لم نعرف فى الواقع قصة هذا الحصان ، ولكن من المعروف أن منطقة الجوف ــ و ينتسب اليها الأشراف آل الضمين ــ قد إشتهرت بخيولها العربية الأصيلة ، و يبدو أن الإمام قد طلب حصانا منها وأن هناك تفاوض على الثمن بين الإمام والشريف .

(١٣) يوافق أغسطس ١٩١٧م .

(١٤) ربما كان من الأفضل وضع هذه العبارة كالآتى : « أطلع الوالى على كتابنا ... »

التعلّيق :ــ

تعد هذه الوثيقة ــ من الناحية الشكلية ــ ابنة عصرها و بيئتها تماما ، كما أنها نموذجا طيبا للوثائق الرسمية فى تلك الفترة ، فهى على سبيل المثال شديدة الشبه بالوثيقة التى سبقتها مباشرة حتى شككنا أن الاثنتين بخط كاتب واحد ، ولكن بالتدقيق فى رسم حروف وكلمات كلتيهما اتضح أنه لم يكتبا على يد كاتب واحد مما يؤكد أن طبيعة الفترة وتقاليدها هى التى كانت تفرض هذا الشكل رغم تعدد كتاب « الديوان » واختلاف شخصياتهم . لهذا ينطبق عليها ماذكرناه فى تعليق الوثيقة السابقة من الناحية الشكلية .

وكما تشابهت هذه الوثيقة مع سابقتها فى الشكل ، فانها تكملها فى الموضوع فى واقع الأمر، لذلك فلن أطيل فى التعليق ، بل سأكتفى بالإشارة الى ماسبق أن ذكرناه فى التعليق السابق من حين الى آخر.

و يدور موضوع الوثيقة حول قضية مقتل النقيب حسن بن قائد أبوراس ، وتحرك النقيب يحيى الشايف وجماعته للأخذ بالثأر، ومحاولة الإمام والوالى التدخل لمنع الصدام واللجوء الى الطرق السلمية أى الى المحاكمة الشرعية ، وهونفس موضوع الوثيقة السابقة ، غيرأن الأولى وجهت الى الشريف حسين الضمين ، أما هذه فقد وجهت الى أخيه الشريف عبدالله . وقد ربط الامام خلال حديثه هنا بين الوثيقتين بشكل صريح عندما قال : « وعند وصول كتابكم كان قد وصل كتاب من اخيك . . » الى آخر العبارة ، لذلك فلا غرابة أن نجد الوثيقتين قد أرختا فى يومين متتاليتين ، كما يظهر بالرجوع الى تاريخهما .

ورغم « التشابه » و« التكامل » بين الوثيقتين كما أشرت من قبل ، فان هذه الوثيقة تلقى المزيد من الأضواء على القضية نفسها ، وتظهر لنا ــ منذ بدايتها ــ أن القضية تزداد إلتهابا ، وأن الامام ومن حوله يزدادون اهتماما بها ، و بضرورة حلها سلميا قبل أن تتفاقم نتائجها . وقد بدا هذا الإهتمام عند الشريف عبدالله الضمين ، و يبدو أنه فى خطابه الى الإمام قد أكثر من الإلحاح عليه ليتخذ موقفا إيجابيا لمنع الصدام الوشيك الوقوع بين أهالى « برط » و بين الأتراك ومن حولهم فى الجنوب ، لذلك جاء فى رد الامام عبارة : « وصل كتابكم وتضرعاته . . » ، وكنا قد استغربنا استخدام هذا اللفظ هنا . وقد اهتم الامام ازاء هذا الإلحاح بتوضيح التفصيلات أمام الشريف عبدالله ، فذكر له الخطوات التى اتخذها ، والإجراءات التى قام بها مثل كتاباته الى النقيب الشايف مباشرة ثم مع عقال « أرحب » للحضور اليه مع « العقال » لحل القضية . وأخبره الإمام كذلك أنه قد طلب من الوالى استدعاء الثلاثة المتهمين الى صنعاء أواليه فى « السودة » والمثول للمحاكمة . وحرص الامام هنا على أن يصرح برأيه فى هذه القضية أمام الشريف عبدالله ، فقال : « . . فالحركة على مابنوه (أى الحرب) لا تثمر غير ظلم الضعفاء وخراب البلاد واستجلاب غضب

رب العباد ، وعرفناهم إنا قد طلبنا النقيب حسن بن قاسم البنا . . » ، وهذا الأخير (هامش : ٦) هو الذى أشعل الموقف عقب حادثة القتل ، وأرسل بالخطابات الملتهبة الى أقاربه يحثهم على الانتقام ومن ناحية أخرى حرص الامام على أن يبلغ الشريف عبدالله أن أخاه الشريف حسين « .. مستنكر لما يبلغ من الأعمال » ، وذلك حتى يجمع المشاعر حوله من أجل الوقوف ضد الحرب .

و يظهر فى هذه الوثيقة أيضا — وبشكل صريح — العلاقة الودية بين الإمام والوالى ، فهو يشير اليه بقوله : « الولاية الجليلة » ، ثم توضع عبارة خاصة بعد انتهاء الرسالة لدفع الشريف عبد الله على إطلاع الوالى على رسالة الإمام و«يُغْرِه» بالتوجه معه الى « السودة » لمقابلة الإمام . و يؤكد هذا ماذهبنا اليه من قبل ، وهو أن الامام كان حريصا — فى فترة مابعد صلح « دعان » — على دوام السلم بينه و بين الأتراك طبقا لمواد الصلح حتى يتفرغ هو إلى بسط نفوذه بين القبائل الشمالية التى كان يعدها ركيزته الرئيسية التى سوف يعتمد عليه فى.مد سيطرته الى باقى أنحاء اليمن ، وكان هذا هو شغله الشاغل فى تلك الفترة .

ونشتم من هذه الوثيقة كذلك قضية هامة كانت تشغل بال الامام حينذاك ، وهى قضية جمع الزكاة من أبناء الطائفة الزيدية ، وليس هذا لأهمية الجانب المادى فحسب ، بل ايضا — من وجهة نظرنا — لأهمية جانبها السياسى فإقبال الأهالى على دفع الزكاة يعنى تعلقهم بالإمام والتفافهم حوله ، وهذا ماكان يسعى اليه حينذاك . وهنا يبدو أن عبدالله قد شكا الى الامام يحيى تقاعس حاكم « عتمه » عن دفع ماعلى الأهالى من زكاة ، فردد الإمام إليه نفس الشكوى ولكنه برر سبب تأخير الدفع ، وأن هذا يرجع الى ما وقع بها من اضطراب (يرجع الى الوثيقة : ٤٠) ، وأنه يأمل أن تستقيم أحوال « عتمه » فى العام التالى حتى يسددوا ماعليهم من « فرضة » ومن مستحقات أخرى وخاصة أن « الحاكم » كما قال الامام : « .. لم يرسل حتى ريال واحد » ، وأنه يأمل أن يحدث هذا : « .. ان شاء الله إن سلمت المخربين » .

وهكذا تعددت الأضواء التى تلقيها هذه الوثيقة على أوضاع اليمن فى فترة مابعد صلح « دعان » ، وتعد هذه الاضواء الى جانب ماذكرناه فى التعليق على الوثيقة السابقة إضافات تاريخية جديدة بالنسبة لما أورده زبارة فى حولياته عن أحداث عام ١٣٣٥ هـ (١٦/١٩١٧م) .

□■□

اي ومن حضرات نفتا رسل ولكن رهينة للنصارى
وعليه فالآن نحن مشتغلون بالنصارى ونريد ومن بلاد الشيخ
حسن اين والاسلام والا بان عسكر النصارى وما ندري هل
الرهينة رهينتهم في البلاد للنصارى ام ماذا ه
قال الشريف حسين بالحظ الصيني انه اذا كان بالاكثر يحصل
البأس وحسي وان حصل فعندنا اللزوم ان نشتغل
رأسين ويكون اشي كما للولايات وعندنا الامام فقصده
كتب للدولة اعرضوا به اليهم وقد طلبنا الجواب
سطحكم بانك مع الشريف الى الولايات ويكون
تدبير صفحة حصول لهم اساسين للشيخ ونرى المولى
ان الامام اذا انه قد التزم له بحفظ الحصة جنابه
انا كان صحة الصلح كان يحصل المسلمين الولاية
له بالامام ودعونه خطر عن [illegible] كما اليمن
وقد احسنا على الشريف ان مشتغلا [illegible]
[illegible]

(صورة الوثيقة رقم ٤٧)

نص الوثيقة

الحاوى خير، (١)

الشايف (٢) أرسل ولده « رهينة » للنصارى، (٣) ويحمل الآن من ..... (٤) على النصارى، و يريدون بلاد الشيخ حَسّان (٥)، ولا إسلام ولا إيمان، عسكر للنصارى (٦)، وما ندرى هل الرهينة رهينة فتح البلاد للنصارى أم ماذا هـ.

قال الشريف حسين بن محمد الضمين أنه إذا كان الالتزام بوصول الياس وحسنى وابن مقبل، فقد التزم الشايف على ابو راس (٧)، وتكون المحاكمة بالولاية أو عند الامام، فَصُدّر كتاب للوالى، إعزموا به اليه، وقد طلبنا الجواب بواسطتكم بالمساعدة لوصول الثلاثة الى الولاية، و يكون تدبير صفة وصولهم آمنين ان شاء الله.

وعرفوا الوالى أن الامام أفاد أنه قد إلتزم له بعض المعتمدين أنه إن كان وصول الثلاثة كان حل المسئلة (المسألة) بالولاية أو لدن الامام، وعرفوه خطر عزم الجماعة نحو اليمن (٨). وقد أجبنا على الشرفى (٩) أنا سنكتب ونعرفه من لدينا أو من لديكم، والسلام عليكم، ٢٨ شهر رمضان ٣٥ (١٠)

الهوامش :ـــ

(١) الحاوى خير، هذه العبارة مثل عبارة : « زيادة خير »، كانت توضعان فى بداية الخطابات للدلالة على أن ما جاء بها يعد ملحقا أو تابعا لخطابات سابقة. وقد أفردنا ـــ هذه العبارة ـــ عند النسخ لإبرازها فقط ولكن العادة كان وضعها فى بداية السطور كما اتضح فى الصورة وسنعود للحديث عن العبارة عند التعليق.

(٢) الشايف، هو النقيب يحيى بن يحيى الشايف الذى جاء ذكره بالوثيقتين السابقتين.

(٣) النصارى، أى الانجليز فى عدن.

(٤) لم نتمكن من قراءة هذا اللفظ فتركنا مكانه فارغا، ويمكن الرجوع الى صورة الوثيقة.

(٥) الشيخ حسان ، هو الشيخ محمد بن محمد حسان ، وكان من المتايخ البارزين بلواء تعز ، أما «بلاده» ـــ المشار اليها بالوثيقة ـــ فهى جبل «حَبَشِي» ومركزه مدنية «يفرس» (الويسى : اليمن الكبرى ، ص : ٣٤) .

(٦) عسكر للنصارى ، تشير هذه العبارة الى التعجب ، وقد فكرنا فى وضع علامة تعجب بعدها بين قوسين لإبراز المقصود ، ولكن عدلنا عن الفكرة حرصا على عدم التدخل فى النصوص عند نسخها .

(٧) سبق التعريف بجميع الأسماء المذكورة فى هذه العبارة ، و يرجع الى هوامش الوثيقتين السابقتين .

(٨) اليمن ، أى المناطق الجنوبية من اليمن كما كان متداولا فى اللهجة المحلية ، وسبق الاشارة الى ذلك عند التعليق على الوثيقة رقم : ٤٥ .

(٩) الشرفى ، هو الشريف حسين بن محمد الضمين وسبق التعريف به .

(١٠) يوافق اغسطس ١٩١٧م .

التعليق :

تعد هذه الوثيقة من الوثائق القليلة ـــ مما حصلنا عليه ـــ التى تنفرد بخصائصها من الناحية الشكلية ، فهى بدون ختم أو توقيع ، وتبدأ بعبارة خاصة هى : « الحاوى خير» ، كما أن سطورها مستقيمة لاتلف حول نفسها كما شاهدنا فى الكثير من وثائق تلك الفترة ، كذلك لم يوضع بأول الوثيقة اسم المرسل اليه ، واخيرا فقد بدأت سطورها أول الصفحة وليس عند منتصفها كما تعودنا .

والواقع أن هذا الشكل الخاص الفريد يرجع الى طبيعة الوثيقة نفسها ، فهذا النوع من الوثائق الذى كان يبدأ بعبارة « الحاوى خير» ـــ أو عبارة « زيادة خير» كما شاهدنا فى وثيقة أخرى ـــ كان يعد ملحقا لرسالة أخرى سبقتها ، أى كما نعبر حاليا فى الخطابات الرسمية بعبارة : إلحاقا بكتابنا ..» ، أو كما يقال فى الخطابات العادية ـــ عند نهايتها ـــ لفظ : «ملحوظه» ، ثم يحدث الإستطراد فى الكتابة . ولا ندرى تماما السبب ـــ حينذاك ـــ فى اللجوء الى هذا النوع من الرسائل ، هل هو نسيان بعض الأمور والرغبة فى تداركها وتأكيدها ؟ أم كان اللجوء اليها يرجع الى الرغبة فى التستر على بعض الأخبار و بقائها سرا ، فيفرد لها خطابا خاصا ؟ و يبدو أننا نميل الى الرأى الأول حيث أن هذه الوثيقة قد أرخت بتاريخ اليوم التالى لتاريخ الوثيقة التى سبقتها ـــ وهذا موضوع سنشير اليه عند الحديث عن الناحية الموضوعية للوثيقة ـــ كما أن الموضوعات التى أثيرت بها لا تعد على درجة كبيرة من السرية بل هى تكملة لما جاء بالوثيقة الأولى من أخبار وموضوعات . و يبدو أن مرسلها قد نسى ذكر بعض النقاط التى أراد ذكرها فى الخطاب الأول ، أو قد وصلته بعض

الاخبار الجديدة عن الموضوع نفسه بعد أن أنهى خطابه الأول ، فأراد أن يلحقه بخطاب آخر، وعندئذ استخدم العبارة السائدة حينذاك وهى : « الحاوى خير » .

و يبدو أن الوثيقة بأكملها . بخط الامام يحيى ، لما نلمسه من تشابه بينها ــ من ناحية الخط والأسلوب ــ و بين بعض الوثائق ، وربما يرجع هذا أيضا ، اذا عرفنا أهمية الشخص المرسل اليه الخطاب ــ كما سنذكر فيا بعد ــ أهمية موضوع الوثيقة .

و يلاحظ أنه لم يذكر اسم الشخص المرسل اليه الرسالة عند بدايتها ، فزاد هذا من غموضها ، غير أن اعتمادنا على المنهج الزمنى فى ترتيب هذه المجموعة من الوثائق ــ الذى تحدثنا عنه خلال الدراسة التمهيدية ــ هو الذى ساعدنا أولا على وضع الوثيقة فى ترتيبها بين الوثائق ، ثم جعلنا عندئذ نستطيع الربط بينها و بين غيرها من الوثائق مما مكننا فى النهاية من فهم أعماقها وكشف غموضها .

ولا شك أن وضع الوثيقة فى ترتيبها الزمنى ، ثم التمعن فى قراءتها مع العودة الى الوثيقة السابقة ، جعلنا فى النهاية نقتنع بأن الرسالة كانت موجهة الى الشريف عبد الله الضمين ، وأن مرسلها اليه هو الامام يحيى . أما من الناحية الموضوعية ، فتمتلىء الوثيقة بالكثير من الموضوعات بل وتفتح أمامنا بابا واسعا للتساؤلات فى نفس الوقت . وتصدمنا الوثيقة عند بدايتها بأن النقيب يحيى الشايف الذى ذهب الى لواء تعز للانتقام لمقتل النقيب أبو راس قد انحاز الى الانجليز وأصبح عميلا لهم حتى أنه سلم « ولده رهينة » لهم . وز يادة على ذلك تبرز هذه البداية أن هناك تدبيرا من جهة المتآمر ين والانجليز حينذاك ، حتى أن الامام تساءل .. « هل الرهينة رهينه فتح البلاد للنصارى أم ماذا هـ »

و يصعب فى الواقع تلقى هذه « الصدمة » على علاتها ، فربما لم يتعد الأمر أن تكون هناك وشاية ــ أو مجرد إشاعة ــ قد وصلت الإمام عن حركات واتصالات « الشايف » فى جنوب اليمن وإرتباطه بالانجليز فى « عدن » . و يرجح رأينا هذا أن عبارة الإمام بأكملها تزخر بعلامات التعجب والاستفهام ، وكأنه يريد أن يستفسر عن الحقيقة من الشريف عبد الله الضمين . وربما كانت هذه الإشاعة تعتمد على قدر من الصحة ــ لا لإيماننا باتهام الشايف ــ بل لأن الظروف التاريخية المحيطة بتاريخ الوثيقة تساعد على إطلاق تلك الوشاية ، وتساعد الواشين على نجاح مقاصدهم . وكانت أحداث الحرب العالمية الأولى تخيم على ظروف اليمن التاريخية حينذاك ، فمن المعروف أن الاتراك كانوا قد أرسلوا حملة على سعيد باشا الى عدن ومحمايتها ، ونجح الانجليز من جانبهم فى ربط الادريسى بهم بمعاهدة عام ١٩١٥ م وفى إثارته ضد الأتراك كما لا يستبعد أنهم كانوا يبحثون عن عملاء لهم فى داخل اليمن ، وذلك لفتح أكثر من جبهة داخلية أمام الأتراك لتخفيف ضغطهم ــ ومحاصرتهم ــ لعدن . وربما فى النهاية ، كان الإمام نفسه يريد إطلاق هذه الاشاعة ليخيف الوالى ومن معه من الأتراك حتى يهتموا بأحضار المتهمين الثلاثة للمحاكمة فى « صنعاء » أو فى « السودة » على السواء

وقد يستشف من تنايا الوثيقة بعد ذلك بعص ماذهبنا اليه أو تساءلنا عن حقيقته ، فقد ظهر موقف النقيب الشايف ثانية وأنه التزم — أى ضمن — النقيب حسن بن قاسم ابوراس ابن عم القتيل كما ذكرنا مقابل أن يكون هناك التزام « بوصول » المتهمين للمحاكمة ، وذلك كما جاء بالوثيقة على لسان الشريف حسين الضمين ، فقام الإمام بتوصيل هذا الخبر الى الشريف عبدالله حتى يقوم بالاتصال بالوالى ليسلمه خطاب الإمام وليحصل على رده ، بل وليقوم بتوصيل المتهمين « آمنين » إلى المقر الذى يختارونه لإجراء المحاكمة ... وفى هذا كما نعتقد إلغاء لاتهام « الشايف » .

ويصل الإمام — عند نهاية الوثيقة — الى مايبتغيه من ورائها ، فهو يريد أن يقوم الشريف عبدالله بأن يبلغ الوالى أن حل هذه القضية الشائكة — أى قتل النقيب ابوراس — يتوقف على وصول المتهمين الثلاثة الى المحاكمة . وفى نفس الوقت فعلى الشريف عبدالله أن يحذر الوالى من فداحة النتائج التى تترتب على عدم رضوخ هؤلاء المتهمين للمحاكمة ، وأنه قد يصل الأمر الى أن يتجه أقارب « المقتول » الى « عدن » للاستعانة بالإنجليز لأخذ الثأر ، وذلك كما يظهر من عبارته : « .. وعرفوه خطر عزم الجماعة نحو اليمن » . وكأن الامام بذلك قد ربط أمامنا بين بداية الوثيقة ونهايتها ، كما أنه وضع أيضا الرأى الأخير الذى يراه أمام الوالى — عن طريق الشريف عبدالله — وهو أن عليه بذل الجهد من أجل تقديم المتهمين الى المحاكمة ، أو تحمل مسئولية تعاون جماعة « الغاضبين » هؤلاء مع حكام « عدن » ضد الاتراك .

وهكذا تتضح أمامنا أهمية هذه الوثيقة ، وهى أنها قدمت تلك الإضافات الشكلية والموضوعية المتعددة التى تزيد من وضوح الرؤيا بالنسبة للقضية المثارة ، ولما جاء بالوثيقتين السابقتين ، بالاضافة الى مارواه المؤرخ اليمنى الكبير محمد زبارة فى حولياته .

□■□



(صورة الوثيقة رقم ٤٨)

نَص الوثيقة

بسم الله الرحمن الرحيم

(الختم : أمير المؤمنين المتوكل على الله رب العالمين) (١)

الأخ العلامة قاسم بن حسين ابوطالب (٢) حرسه الله ، والسلام عليكم ورحمة الله .

قد كان البحث منا عما يكون من التقارير للمدرسين وهل لذلك أصل أم لا ، ولاشك أنه قد تتابع النظار الأعلام ، وكانت المقررات لبعض المدرسين مستمرة لنشر العلم وإحيائه الذى به حياة الاسلام . ولذلك وُجّه ، وهوأن ثمة فى « الوقف الداخلى » (٣) ما هو من « وصايا » أو « أوقاف » لايعلم مصرفها ، أو لمساجد قد اندرست ونحو هذا ، ومع ذلك ناسب لدينا أن يكون للصنو العلامة أحمد بن عبدالله الكبسى(٤) فى كل شهر ريالان من أجرة السماسر(٥) ونحوها ، و يكون له من قباض(٦) « عصر » (٧) إثنا عشر ريالا فى السنة حتى يكون له فى كل شهر ثلاثة ريالات من الأجرة « وعَصُر» . ونرجو إن شاء الله بذلك الثواب لإعانة الصنو الصفى(٨) على إستمرار نشر العلم والهداية ، فنأمركم بهذا معتبرا من غرة سنة ١٣٣٦ ، والسلام عليكم ، ٤ ذي القعدة سنة ٣٥(٩) .

الهوامش :ـــ

(١) الختم الإمامى المعروف ذو اللون الأحمر.

(٢) قاسم بن حسين ابو طالب ، هو الذى اشتهر باسم قاسم العزى ، وسبق تقديم ترجمة له ، وكان حينذاك ناظرا « للأوقاف الداخلية » .

(٣) الوقف الداخلى ، هو الأراضى أو العقارات الموقوفة التى يصرف من إيراداتها على المساجد والمدارس أوعلى أوجه الصرف الأخرى فى صنعاء وضواحيها ، و يقوم ناظر الوقف الداخلى

بالإشراف على هذه الموقوفات ــ إيراداتها ومصروفاتها ــ سواء كانت موجودة داخل صنعاء أوخارجها .

(٤) احمد بن عبدالله الكبسى ، « مولده عام ١٢٩٦ هـ (٨/ ١٨٧٩م) بصنعاء ونشأ بها ، وأخذ العلم عن والده وكبار علماء عصره ، وتولى إمامة جامع صنعاء عندما دخل اليها الامام عام ١٣٢٢ هـ (٤/١٩٠٥م) ، ثم حارب مع الامام فى « شهارة » حتى إرتد الأتراك عنها . ولما تم فى عام ١٣٣٠ هـ (١١/١٩١٢) تقرير مواد الصلح بين الامام يحيى والاتراك أمر الإمام صاحب الترجمة بالإنتقال من جبل « الأهنوم » إلى هجرة « سناع » (بالقرب من « حدة » وهما من ضواحى « صنعاء ») جنوبى صنعاء لاقامة الجمعة والجماعة والتدريس فى فنون العلم بتلك الهجرة ، وقصده الطلاب من بلاد « خولان » وغيرها ، وجمع كتابا مفيدا فى الترغيب والترهيب وأسماه « الأمانة » ، وفى عام ١٣٤٤ هـ (٥/١٩٢٦م) كان تعيينه للتدريس فى كتب الحديث وغيرها بالمدرسة العلمية بصنعاء ، فعكف على ذلك مع التدريس فى غيرها والقيام بالخطبة وصلاة الجمعة فى « سناع » والإرشاد والتذكير ، وبالجملة فهو من أكابر العلماء العاملين وأعاظم الفضلاء القانتين ومن حجج الله على العباد مع زهادة وعفة وإستكثار من الطاعات وإقبال على الخير... وتوفى فى ذى القعدة ١٣٦٦ هـ » (١٩٤٧م) . (زبارة : نزهة النظر ، ح١ ، ص ٥/١٠٧) وجاء فى ترجمة أخرى : « .. كان أسلافه أئمة جامع صنعاء ، و يعرفون ببيت عبدالرحمن فى محلهم هجرة « الكبس » المشهورة ببلاد « خولان » ونشأ المذكور فى طلب العلم والعبادة وحقق كثيرا من الفنون ، وتخرج به جماعة من أهل العلم ، وله طريقة مثلى فى حسن الإرشاد ونصيحة العباد ، ودرّس فيما بعد بالمدرسة المتوكلية بصنعاء ... » (الجرافى : تحفة الاخوان ، ص : ٥٠) .

(٥) السماسر ، ومفردها سمسرة ، وهى تعادل الفندق أوالخان ، وكان ينزل بها المسافرون ومعهم بضائعهم ودوابهم ، وكان بعضها وقفا فيصرف من إيجارها على المساجد والعلماء والفقراء وغيرهم .

(٦) القباض ، والقابض وهو مايعرف باسم المحصل أوالجابى ، وهو الذى يتسلم الأموال من الأهالى للحكومة أوللأوقاف أوغير ذلك .

(٧) عصر ، إسم قرية صغيرة تقع على سفح جبل يسمى بنفس الإسم ، وهو يحد قاع صنعاء من الغرب ، وكان الكثير من أراضى « عصر » تتبع « الأوقاف الداخلية » للصرف منها على مساجد وعلماء صنعاء وفقرائها .

(٨) الصفى ، كنية أحمد عبدالله الكبسى ، وقد أشار الإمام اليه بلقبه فقط ليدلل على تقديره ومحبته له .

(٩) صحة التاريخ هو: ١٣٣٥هـ، و يوافق أكتوبر١٩١٧م.

التعليق: —

تتشابه هذه الوثيقة تماما — من الناحية الشكلية — مع سابقاتها من الوثائق (٤٥ — ٤٧) من حيث دوران السطور حول نفسها الى غير ذلك كما ذكرنا. وقد كتبها الإمام بخط يده تقديرا للمرسل اليه الخطاب وهو «قاسم العزى» الذى ظل موضع تقدير الامامين يحيى واحمد حتى وفاته، وأيضا تقدير أحمد الكبسى الذى أرسل من أجله الخطاب.

أما من الناحية الموضوعية، فهذه الوثيقة لاتقل أهمية عن غيرها من الوثائق التى حصلنا عليها، فهى تنفرد بموضوعها، وتظهر لنا جانبا من الجوانب التى اهتم بها الإمام يحيى فى فترةبعد عقد صلح «دعان». و يقوم هذا الجانب على ماحصل الامام عليه من وراء عقد هذا الصلح، فقد أعطت له المادة التاسعة من الصلح حق الإشراف على الأوقاف والوصايا، إذ نصت على أن: «تكون مسائل الأوقاف والوصايا منوطة بالإمام» (يراجع الملحق الثانى من كتابنا: تكوين اليمن الحديث)

ومن الواضح أن الإمام يمارس هنا هذا الحق، فهويسأل أولا القاسم العزى عن كيفية معاملة المدرسين من قبل، ثم يطلب بعد ذلك أن يعين احمد الكبسى مدرسا فى «سناع» بمرتب معين. ولعل التدرج الذى اتبعه الامام فى طرق هذا الموضوع مع «قاسم العزى» يعتمد على قدرمن الدبلوماسية، فالقاسم موضع إحترام كبيرلدى الامام، كما أنه موضع تقدير وإحترام من قبل الأتراك أيضا. ومن ناحية أخرى، فالإمام يعرف قدرنفسه أيضا فى تلك الفترة، و يعلم أن صلح «دعان» لايعدو أن يكون «حبرعلى ورق» — كما يقال — إذا لم يحسن تدبير الأمور، وإذا لم يتحسس طريقه بذكاء وفطنة، فهولا يملك بعد سلطة فعلية تجعله فى محل الأمر والنهى بالنسبة للحقوق التى حصل عليها عند عقد صلح «دعان».. لهذا تدرج فى مخاطبة «ناظر الأوقاف الداخلية» كما يظهر بالوثيقة.

وقد بدأ الإمام حديثه بالتساؤل عما كان يُتخذ بالنسبة لمقررات المدرسين من الوقف — وكان تساؤله هذا يحمل الكثير فى واقع الأمر— ثم يخطو خطوة أخرى بعد التساؤل، وكأنه يقرر حقيقة كانت قائمة، وهى أنه كانت هناك «مقررات لبعض المدرسين لنشر العلم»، أما الخطوة التالية، فهى أنه أراد أن يعرف «قاسم العزى» أنه يعلم أن هناك فائضا من الأموال لدى المسئولين عن الأوقاف «..من وصايا أو أوقاف لايعلم مصرفها أو لمساجد قد اندرست ونحو هذا..» وهنا، و بعد هذه الخطوات التدريجية، يقفز الإمام الى مايبتغيه — فى سهولة و يسر— ودون أن يُشعر «القاسم العزى» أنه يُصدر أمرا اليه، فقال: «ومع ذلك تاسب لدينا أن يكون للصنو العلامة..» الى آخر العبارة، حيث قرر المرتب — أو المعاش— الذى يراه لأحمد الكبسى، كما حدد مصادر هذا المرتب، سواء كانت من «أجرة السماسر» أو من «قبّاض عصر».

ولقد قرر الامام أن يكون مرتب احمد الكبسي ــ رغم قدره العلمي الكبير كما رأينا فى ترجمته ــ هو ثلاثة ريالات فقط فى الشهر. واستغربنا هذا المبلغ فى البداية ، ولكننى فهمت بعد ذلك أن هذا المبلغ كان كبيرا بالنسبة لمرتبات تلك الفترة ، اذ كان « الحاكم » ــ أى القاضى ــ لا يتقاضى سوى ستة ريالات ، ولعل هذا يرجع الى ضعف المرتبات عموما ، أو لقلة السيولة النقدية ، أو لرخص الأسعار بالنسبة لوقتنا الحاضر أو لإرتفاع سعر العملة بالنسبة لسعرها حاليا . وقد دُهشنا أيضا أن الإمام قرر أن يبدا مرتب احمد الكبسي « من غرة ١٣٣٦ هـ » ــ أى بعد حوالى شهرين من صدور الوثيقة ــ وليس من أول الشهر التالى لصدورها . وربما يرجع هذا الى رغبة الامام فى توفير المال ، ذلك الأمر الذى عرف عنه حتى اتصف بالبخل والتقتير وهو ما اشتهر به حتى مماته ؟ أم يرجع هذا الى صعوبة المواصلات حينذاك إذ أن الخطاب كان موجه من « السودة » الى « صنعاء » ــ وحتى يعطى « القاسم العزى » فرصة تدبير الأموال من مصادرها المختلفة ؟ .

كذلك توضح لنا هذه الوثيقة الطريقة التى كان يتم بها تعيين المدرسين والوعاظ فى تلك الفترة التى بدأت الحياة السلمية تعود فيها الى مجراها الطبيعى ، و بدأ المسئولون يهتمون بمظاهر الحياة المدنية العادية مثل التعليم وغيره ، فنلاحظ هنا أن العلماء والفقهاء الكبار كانوا يتقاضون مرتباتهم من أموال الأوقاف والوصايا كما كان يحدث منذ العهد الإسلامى الأول ولا يتقاضون شيئا من طلابهم ، أما صغار المدرسين الذين يعلمون الأطفال فى « المعلامة » أو « الكتاب » فى القرى المختلفة ، فكانوا يعتمدون على ما يعطى لهم من أولياء أمور الأطفال من هدايا عينية أو مادية ، وهو ما كان يعرف حينذاك باسم « حق الخميس » لأنه كان يقدم فى نهاية الأسبوع

وأخيرا ، فيبدو أن السيد احمد عبد الله الكبسي كان من مشاهير عصره ، إذ أفرد له المؤرخ اليمنى محمد زبارة مكانا خاصا فى حولياته عام ١٣٣٤ هـ ــ وإن كنا نعتقد أنه أخطأ فى ذكر التاريخ ــ فقال : « وفيها أمر مولانا الامام السيد العلامة التقى احمد بن عبد الله الكبسي بالانتقال من « الأهنوم » إلى هجرة « سناع » حول صنعاء للتدريس وإقامة الجمعة والجماعة وإرشاد الناس » . (زبارة : نزهة النظر ، حـ١ ، ص : ١٠٥)

وهكذا يتضح أمامنا أهمية هذه الوثيقة ، فهى تعمق لدينا فهم وتصحيح ما جاء بالمراجع التى عاصرتها ، كما أنها فى نفس الوقف تظهر كيف كان الإمام يتصرف ــ بعد عقد صلح « دعان » ــ فى الأمور غير السياسية ، وأنه ــ كما يبدو ــ كان أميل الى الحذر وإلى التدرج عندما كان يفكر فى اتخاذ الخطوات العملية اللازمة لبسط نفوذه ولرسم خطوات المستقبل .

□■□



(صورة الوثيقة رقم ٤٩)

نَص الوثيقة

بسم الله الرحمن الرحيم

(الختم : أمير المؤمنين المتوكل على الله رب العالمين) ([١])

حسب أمرنا قد وصل تحقيق الصنو العلامة الجمالى على بن احمد ([٢]) حرسه الله ، بأنه قد حضر اليه السيد صالح المؤيد ([٣]) ومحمد بن احمد الشرفى ([٤]) مع حضور العدول والوكلاء ، وكان تأسيس القسمة لديه ، ولم يبق غير « الفصول » ([٥]) و « المساهمة » ([٦]) ، فنأمر الصنو العلامة الجمالى بتمام القسمة بينهما طبق الأمر الشرعى ، ونلزم « الغريمين » ([٧]) باحضارهما اليه ، هذا واذا لم يمتثل أحد الغريمين فلا يجوز تغريم محمد بن احمد الشرفى مرة أخرى ، وحيث ووكيله الفقيه محمد بن على الحبورى ([٨]) بالمقام ([٩]) ، **نلزم الصنو الجمالى بإرسال أعمال القسمة إلينا . ونأمر الوالد العلامة الضياء حمودبن** محمد ([١٠]) بضبط الغريمين وإرسالهما مع الأعمال إلينا لإجراء الإيجاب الشرعى ، يكون معلوم ([١١]) ، ٢١ رجب سنة ٣٦ ([١٢]) .

الهوامش :

(١) الختم المعروف ذو اللون الأحمر .

(٢) الجمالى على بن احمد ، سبق، تقدم ترجمة لحياته .

(٣) صالح المؤيد ، لم نعثر على ترجمة له بالمراجع المعاصرة .

(٤) محمد بن احمد الشرفى ، لم نعثر على ترجمة له .

(٥) الفصول ، هى وثيقة التقسيم ، أى وثيقة الفصل بين الورثة ـــ أو الخصوم ـــ وتقسيم التركة بينهم .

(٦) المساهمة ، وتعنى أيضا تقسيم الميرات بين الورثة ، و يفهم منها التعبيرات المتداولة حتى الآن وهى : السهم أو الحصة أو النصيب ، أى مايحصل عليه الفرد بعد تقسيم التركة .

(٧) الغريمين ، ومفردها « غريم » ، وهو المتقاضى أو المتخاصم ، وكان كل من الغريمين يقاسم الآخر فى أجور القاضى والعساكر المنفذين والعدول وغيرهم .

(٨) محمد بن على الحبورى ، لم نعثر له على ترجمة فى المراجع المعاصرة .

(٩) المقام ، هو ديوان الامام كما سبق أن ذكرنا .

(١٠) حمود بن محمد ، من آل شرف الدين ، وسبق تقديم ترجمة له ، وكان « حاكما » بقضاء « الطويلة » فى تلك الفترة .

(١١) يكون معلوم ، عبارة للتاكيد والتنبية ، وهى تتكرر من حين الى آخر فى الوثائق التى عثرنا عليها .

(١٢) وصحة التاريخ هو: ١٣٣٦ هـ ، و يوافق : ابريل ١٩١٨م .

التعليق : ـــ

لاتختلف هذه الوثيقة ـــ من الناحية الشكلية ـــ عن غيرها من وثائق تلك الفترة ، فسطورها لاتبدأ مع بداية الصفحة حتى تتاح الفرصة لوضع البسملة والختم الإمامى ، كذلك تدور السطور حول نفسها كما يظهر فى الصورة .

أما من الناحية الموضوعية ، فتحمل الوثيقة الكثير من الدلالات التى تكشف طبيعة تلك الفترة من تاريخ اليمن ، رغم صغرها ، ورغم انها مجرد رد من الإمام يحيى على رساله أخرى لم نحصل عليها ، إذا لم يوضح الامام فى بدايتها اسم الشخص الذى وجهت اليه ، بل وضع أوامره وتعليماته مباشرة .

وتتركز أهمية هذه الوثيقة فى أنها تبرز أمامنا الوظيفة الرئيسية التى قام بها الإمام بعد عقد صلح « دعان » ، أو بالأخرى التى سمح له بها هذا الصلح ، إذ عند استعراض مواده نجد أنه اعترف بالامام زعيما للطائفة الزيدية ، وأن من حقه أن يعين « حكاما » لأبناء هذه الطائفة ، وأن يشرف على الأوقاف والوصايا ، إلى غير ذلك من الوظائف الدينية ، أو فى إيجاز شديد ، أصبح الامام طبقا لهذا الصلح « الحاكم » ـــ القاضى ـــ الأعلى لأبناء الطائفة الزيدية ، وهذا هو ما توضحه هذه الوثيقة .

ويمارس الإمام هنا هذه الوظيفة ، فهو يضع اللمسات الأخيرة على إحدى القضايا التى عرضها أحد الحكام وهو: « على بن احمد » بعد أن إتخذ هذا الأخير عدة إجراءات فى قضية من قضايا « الإرث » وشرح للإمام ماتم من خطوات . لهذا بدأ الإمام « يأمر » ـــ بناء على عرض على بن أحمد ـــ بما يلزم من خطوات أخرى بالنسبة لهذه القضية ، ثم يوجه أوامره إلى السيد حمود ابن محمد « حاكم » قضاء « كوكبان » : « لضبط الغريمين وإرسالهما مع الأعمال الينا ـــ أى الى الإمام ـــ لإجراء الإيجاب الشرعى » .

و يبدو أن الإمام يحيى كان يحاول أن يخفف من التعقيدات القضائية التى كان من الممكن إتخاذها فى هذه القضية ، فقال : « فلا يجوز تغريم محمد بن احمد الشرفى مرة أخرى وحيث ،

ووكيله الفقيه محمد بن على الحبورى بالمقام..» ، أى أن وجود « الحبورى » « بالمقام » كان يكفى لضمان « الشرفى » فى هذه القضية ، ولا يجب تغريمه مرة أخرى .

ونلحظ بالوثيقة فى النهاية ارتفاع صوت الإمام عاليا ، فقد ورد بها الكثير من ألفاظ الأمر والنهى ؛ مثل : « حسب أمرنا » ، « ونلزم » ، « ونأمر الوالد..» ، « يكون معلوم » . و يدل هذا على أن الإمام قد تمكن من بسط سيطرته على الشئون القضائية الى حد كبير فى المنطقة الشمالية ، وخاصة بعد مرور عدة سنوات على عقد صلح « دعان » ، كما كانت هى المجال الرئيسى الذى يستطيع من خلالها أن ينشر نفوذه بين قبائل تلك المنطقة .

□■□

الحمد لله والصلاة والسلام على خير خلق الله

الى جناب حضرات الاجلاء الكرام ناظر اوقاف الولاية الجليلة سليل القوم الاطايب السيد قاسم ابن حسين
افندي ابو طالب خطيب الجامع الشريف الكبير العلامة الفاضل والالوذعي الكامل الذكي محمد حسين ولاله الاوحد
سلمكم الله تعالى امين

بعد مزيد السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته وصلى الله على سيدنا محمد النبي الامي وعلى اله وصحبه وسلم عبيد ما اهدي الصبا
ذوات ... اما بعد فقد جاءنا كتابكم تحقيقا تسلم الوداد بكل اجلال واحترام . ثم تلوناها حرفيا جميع
ما حوته من الفاظكم الرائقة ومعانيكم الرشيقة صادق ... . ونحن نقول انتم المعذورون بانكم ما اوضحتم والحجة
بأيديكم . ولكن نحن كذلك نريد نثبت لكم بعض براهين التي اظن انها تسمح باذهانكم الشريفة وفهمكم
اللطيفة . ثم بعد ذلك تعذروننا عما صدر منا ان صدر او لم يصدر . من الجفاء والاسف
عن تلك المحادثة والمظاهرة من طرف اخواننا الصحافيون لاخوانهم المجاهدين حماة الدين والاوطان
المقدس . اولا يعلم جنابكم ان الحصار الواقع على الهوى ... انقطاع عن اهل البيت جميعا الا في
سائر البسيط من الشرق الى الغرب ومن الشمال الى الجنوب وكل اقليم يدافع عن نفسه بما فيه . ولابد انه بلغ
جنابكم الشريف من الثقات الواقفين من اوروبا ان نفقتهم من شدة التعب وفي الاسبوع
يأكلون اللحوم التي ... من الاقوات الضرورية ولم يوصلوا لذلك ... جوعهم ... من
مصدقة من حكامهم ورؤسائهم واذا لم بلغكم ذلك احضر من افواه الثقات المذكورين حتى تكونوا
على زيادة يقين من هذا . ولم يزالوا مصرين على نصرة دين الباطل ويجتهدون على اسقاط اوطانهم
الملوثة بالشرك والاوثان . وهم يريدون هتك شرف ناموس ... دين ... الاقدس
القائم بعبادة الملك الديان . ثم يريدون الاستيلاء على اوطان المقدسة الملوثة بالعدل والايمان
ونحن قلنا انه لا نحامي وندافع عن تلك الخصال الحميدة وبلادنا ... بالفيض والبركة كما
ذكرتم وذلك الالطاف والعناية من ... الرحمة . ثانيا نعلم جنابكم انه ... من صداقة ديانتكم
لم ... المعترف بالذنب والتقصير الراجي عفو ربه اللطيف الخبير . ... ان محبة ... الاقصى
من ... المقدسة ... . جنابكم ان الجنود ... الاسعد ... والمدافعين
... في نصرة دين ... الخيبات . ولهم ... وثلاثين ... في وادي ... عدن
... هم ... الاقدم ... بناية المولا ... لا ... الواجب ذكرهم ...

(صورة الوثيقة رقم ٥٠)

بمشقة مادية وليس ذالك مطلوب او مقصود من اهل صفا وتجارها فقط . فذالك مطلوباً من جميع
ملحقاتها وعلى الخصوص اهل الفلاحة والزراعة الذين لم يوجد فيهم ناس تحتاج وتحرث حروثهم جميعهم ويصيبون
في كل شهر مقدار الف قدح حنطة وما توزع الى الانبار ان كنا استفدنا بذالك فائدة عظيمة لان ذالك
من اهم الواجبات الشرعية باعتبارها من حاجة الى بطيخ الثورة والاسباب التي تدوم رفاهية الجنود
المجاهدين الباذلين ارواحهم بين الخفر والنار من مقاسات الاهوال والمشاق العديدة من حر
الشمس وبرد الليل وردع صولة اعداء الدين من تجاوز ادنا شبر من تراب هذه البلاد والبقاع
المقدسة . ولولا الذين يتزودون بالمؤن التي هي من مواد البدرقة في كل شهر يتركون اربعة ايام ويفدون
نحو ذالك بمصالح الجهاد الكافية كافية للمصلحة المطلوبة فما بالكم في تلك الجهة كلها اصبح احد ربما
ويتلو ابطال الاجلاء ان ذالك الجهادات والتفاني ليس مخصوص عن تلك الجنود فقط بل هي فريضة على كل مسلم
مستطيع وفي الحقيقة في طرف هذه الثلاثة السنوات فقد علينا شهداء كثيرة ولكن اخوانهم المسؤولين
بالصابية للسلامة فاعتنى بولا ... . وبعنايته المولا تعالى لم يسهم ادنا تزلزل بقواهم المادية
والمعنوية . وكان الواجب على عموم الولاية الجليلة ان امدهم بالمال والانفس كما امر الله تعالى ولكن نحن ما طلبنا
الانفس بل نريد المساعدة بما من الله عليهم من الحبوبات تلك اهل لواء صفا الذين نحو صحائف التاريخ
بجمياتهم بالمال والرجال وكونوا مجاهدين معاً . والباقي من شأنكم لا يحتاج الى توضيح . وان اظهرت شفقات
الغيرة والتأسف تحيي القلبة الدينية لاهل صفا وعليهم لا يقرها لطارى باذن الله . واظهار تأسفي
بذالك ملاحظة بالاحوال المستقبلة حيث وان العصابة الاسلامية يجتهدون بجمع شمعة الاسلام
وتوحيد كلمتهم لاجل دفع ورفع تسلطات الكفار الفجار المصرون بغصب مقدساتهم وبناء على ذالك
اذا دعت الحاجة لاخواننا اهالي صفا الى معاونة اخوانهم في اقليم آخر ودياره بعيدة فما سيكون
حقهم . فلعدم رؤيتي بالمعاونة الحلية تفكرت بذالك الامر واظهرت لسان الملامة والحال انه
لا احد يلومني في هذا التعصب على الخصوص من قبل جنابكم واقفين عن الاحوال الحاضرة والمستقبلة و
فانتم اول من ينصفني فلا تلوموني بذالك وهذا ما لزم عرضه لكم ومن ارادتها منه الذين نفتخر
بثباتهم من الاحرار والصابرين والجنود العثمانية يهدونكم السلام ودمتم بحفظ الرحمن والسلام عليكم ورحمة الله

قائد الجيوش الشامية بالحج
امير اللواء

وكالة ... شوال ١٣٣٢ و ١٠ تموز ٣٢٦

(صورة الوثيقة رقم ٥٠)

نَص الوثيقة

الحمد لله والصلات (الصلاة) والسلام
على خير خلق الله

الى جناب الحضرات الأجلاًّ الكرام ناظر أوقاف الولاية الجليلة سليل القوم الأطايب ، قاسم بن حسين العزى ابو طالب (٢) الأمجد ، وخطيب الجامع الشريف الكبير العلامة الفاضل واللوذعى الكامل القاضى محمد بن حسين دلال الأوحد (٣) ، سلمكم الله تعالى آمين .

بعد مزيد السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته ، وصلى الله على سيدنا محمد النبي الأمي وعلى آله وصحبه وسلّم ، عدد ما هبّ الصبا ، وناح الحمام . أما بعد : نعرف جنابكم تلقينا .. (٤) الودادية بكل إجلال وإحترام . ثم تلوناها حرفيا ، وجميع ماحوته من ألفاظكم الرائعة ، ومعانيكم الرشيقة صار معلوم . ونحن نقول أنتم المعذورون بسائر ماتوهتم والحق بأيديكم . ولاكن « ولكن » نحن كذالك (كذلك) نريد نبث لكم بعض براهين التى أظن أنها تَرْسَخْ بأذهانكم الشريفة ، وخواطركم اللطيفة . ثم بذالك (بذلك) تعذرو ننامنا (مما) سمعتوه عن لساننا إن صدر أو لم يصدر . من الغيظ والأسف على قلت (قِلّه) المعاونة والمظاهرة من طرف إخواننا الصنعانيون(٥) لإخوانهم المجاهدين حمات (حماه) الدين والأوطان المقدسة (٦) أولا :ـــ يعلم جنابكم أن الحصار الواقع ليس هو على صنعاء فقط بل على أهل اليمن جميعا ، وبل فى سائر البسيطة من الشرق الى الغرب ، ومن الشمال الى الجنوب ، وكل إقليم يدافع عن نفسه بما فيه . ولا بد أنه بلغ (هـ) (٧) مسامعكم الشريفة من الثقات الوافدين من اوروبا ان نصف قُوتَهم من نشارت (نشارة) (٨) الخشب ، وفى الأسبوع يوما يأكلون اللحوم التى هى من الأقوات الضرورية ، ولم يوصلوا (يصلوا) لذالك (لذلك) كلا حسب إرادته بل بموجب أوراق مصدقة من محاكمهم

ورؤسائهم ، واذ لم بلغكم (١٠) ذالك (ذلك) ابحثو (إبحثوا) عنه من أفواه الثقات (الشقاة) المذكورين حتى تكونو (تكونوا) على زيادة يقين من هذا . ولم يزالو (يزالوا) مصرين على نصرت (نصرة) دينهم الباطل ، ومجتهدين على حفظ أوطانهم المملوئت (المملوءة) بالشرك والأوثان . وبل يريدو (يريدوا) هتك شرف وناموس وغصب وإزهاق دماء النفوس القائمة بعبادت (بعبادة) الملك الديان . ثم يريدو (يريدوا) الاستلاء (الإستيلاء) على الأوطان المقدسة المملوءت (المملوءة) بالعدل والإيمان . ونحن فالنا أن لا نحامى وندافع على (عن) تلك الخصائص الحميدة ، وبلادنا منعومة مشمولة بالفيض والبركة كما ذكرتم ، وذالك (ذلك) أكبر لطف وعناية من الرحيم الرحمن . ثانيا :ــ نُعلم جنابكم أنى ممنون ومتشكر من صلابت (صلابة) ديانتكم ومحبتكم لذات شخصى المعترف بالذنب والتقصير ، الراجى عفو ربه اللطيف الخبير . لاكن (لكن) معلومكم أن محبت (محبة) شخص لاتغنى عن منفعته العموم ، حيث ويعلم جنابكم أن الجنود الملوكانية (١١) الإسلامية المفارقين أهاليهم والديار (هـ) (١٢) وقائمين فى نصرت (نصرة) دين العزيز الجبار ، ولهم مقدار ثمانية وثلاثين شهر فى وادى « لحج » وأبواب « عدن » ، ولو أنهم على قدر الإمكان بعنايت (بعناية) المولا (المولى) تعالا (تعالى) لا تمسهم الحاجة ، فكان الواجب ذكرهم ومعاونتهم (ق . ٢) بمسئلة (مسألة) مادية وليس ذالك (ذلك) مطلوب أو مقصود من أهل صنعاء وتجارها فقط ، فذالك (فذلك) مطلوبا من جميع ملحقاتها ، وعلى الخصوص أهل الفلاحة والزراعة الذين لو وجدو (وجدوا) ناس تحثهم وتحرك عروق حميتهم ، وجمعوا (جمعوا) فى كل شهر مقدار ألف قدح حنطة وساقونها إلى « أنبار » (١٣) « إب » (١٤) لكُنّا إستفدنا بذالك (بذلك) فائدة عظيمة ، لأن ذالك (ذلك) من أهم الواجبات الشهرية بأغنائها (بإغنائها) عن حاجت (حاجة) الرز بطيخ الشوربا (١٥) والأسباب التى تخدم رفاهيت (رفاهية) الجنود المنصورة الباذلين أرواحهم بين الحفر والخنادق مع مقاسات (مقاساه) الأهوال والمشاق العديدة من حر الشمس وبرد الليل ، وردع صولت (صولة) أعداء الدين عن تجاوز أدنا (أدنى) شبر من تراب هذه البلاد والبقاع المقدسة . ولو أن الذين يخزنون بالقات التى (الذى) هو من مواد « البذرقة » (١٦) ، فى كل شهر يتركوه أربعة أيام ويصرفو (يصرفوا) ثمن ذلك (ذلك) بمصالح الجهاد لكانت كافلة للمصلحة

المطلوبة ، مابالكم فى تنزيل القوت (١٧) كمثل آهل اوربا . وتعلموا (وتعلمون) أيها الأجلاء أن ذالك (تلك) المفادات (المضادات) والتفانى ليس (ليست) مفروضة على تلك (أولئك) الجنود فقط بل هى فرض على كل مسلم مستطيع . وفى الحقيقة فى ظرف هذه الثلاثة (الثلاث) السنوات فُقد علينا شهداء كثيرة ، ولاكن (لكن) إخوانهم المشمولين بالعناية والسلامة قائمين بوظائفهم ، و بعنايت (و بعناية) المولا (المولى) تعالى لم يمسهم أدنا (أدنى) تزلزل بقواهم المادية والمعنوية . وكان الواجب على عموم الولاية الجليلة إردافهم بالمال والأنفس ، كما أمر الله تعالى ، ولاكن (ولكن) نحن ماكلفنا الانفس ، بل نريد المعاونة منا (ممن) مَنَّ الله عليهم من الحبوبات (الحبوب) ، كمثل أهل لواء «تعز» الذين زينو (زينوا) صحائف التاريخ بخدماتهم بالمال والرجال وهما (وهم) (١٩) محصورين معا (معنا) (٢٠) والعليم من مثلكم لا يحتاج الى كثر (كثير) توضيح ، وإن أظْهرتُ شفات (٢١) الغبن والتأسف فحبتى القبلية (٢٢) الدينية لأهل صنعاء وغيرهم لا يغيرها طارىء (٢٣) باذن الله . واظهار تأسفى بذالك (بذلك) ملاحظة بالأحوال المستقبلة ، حيث وأن العصابة الأسلامية (٢٤) مجتهدون بجمع شعث الاسلام وتوحيد كلمتهم لأجل دفع ورفع تغبطات الكفار الفجار المنصورة بغصب حقوقهم ، و بناء على ذالك (ذلك) اذا دعت الحاجة لأخواننا (لإخواننا) أهالى صنعاء الى معاونت (معاونة) إخوانهم فى اقليم آخر وديار بعيدة فما سيكون عذرهم .

فلعدم رؤيتى بالمعاونة المحلية تفكريت بذالك (بذلك) الأمر، وأظهرت لسان الملامة ، وأظن أن لا أحد يلومنى على هذا التصور، وعلى الخصوص من مثل جنابكم واقفين على الأحوال الحاضرة والمستقبلة (هـ) فانتم أول من يعذرنى ولا تلومونى بذالك (بذلك) . وهذا مالزم ، عرفناكم ، ومن يرافقنا من الذين نفتخر بقيادتهم من الأمراء والضابطان (٢٥) (الضباط) والجنود الملوكانية يخصوكم السلام ، ورقّم بحفظه لا بَرقّم (٢٦) والسلام عليكم ورحمة الله و بركاته ١٩ شوال سنة ٣٣٦ (٢٧) تموز سنة ٣٣٦ .

قائد الجيوش العثمانية بلحج

أمير اللواء (اللوى)

(الختم)

على سعيد (٢٨)

الهوامش :

(١) ⁂ .. علامة صغيرة كانوا يشيرون بها الى البسملة ، ولكننا لم نتوصل الى تفسير صحيح للنقطتين اللتين وضعتا قبلها .

(٢) قاسم بن حسين العزى ابو طالب ، سبق التعريف به .

(٣) محمد بن حسين دلال ، هو: « الفقية العلامة الحافظ الواعظ الخطيب الشاعر البليغ محمد بن حسن دلال ، مولده « بروضة حاتم » سنة ١٩٨١ هـ (١٨٦٣/٢م) ونشأبها ، وأخذ العلم عن علماء عصره .. وعكف على التدريس بجامع صنعاء مدة وتولى إمامة محرابة سنة ١٣٠٤ هـ (١٨٨٦/٥م) ، ثم سار الى الامام المنصور ولزم « مقامه » مدة ، ثم عاد الى صنعاء عام ١٣١٠هـ ، (١٨٩٢م) فكان القبض عليه من الباشا احمد فيضى وحبسه فى جزيرة « رودس » فى جماعة من أهل صنعاء ... وأخذ فى جزيرة « رودس » عن بعض علمائها ، وحذق هنالك اللسان التركى والفارسى .

وفى سنة ١٣٢٣هـ (١٩٠٥/٤م) أرسله السلطان عبد الحميد مع محمود نديم إلى الإمام يحيى فوصل صنعاء يحمل كتابا من السلطان الى الإمام ، ثم عاد إلى « رودس » وقد أطلق هو ومن كان معه من رفقائه « برودس » وبعد خروجه الى اليمن عكف على التدريس والإرشاد ، ونصب خطيبا بجامع صنعاء ، وأستمر على ذلك الى أن توفى فى شهر ربيع الأول سنة ١٣٥٢ هـ (١٩٣٣/٢م) . الجرافى : تحفه الإخوان ، ص : ١١٠ ــ ١١١)

(٤) لم نستطع قراءة هذا اللفظ القراءة الصحيحة فتركنا مكانه فراغا ، ونميل الى أنه بمعنى « خطابكم أوكتابكم » كما يتضح من سياق الحديث .

(٥) الصنعانيون ، يشتم هنا أنه يقصد المسئولين فى صنعاء مثل الوالى والقادة العسكرين ، أوالشماليين عموما وخاصة الإمام وأنصاره .

(٦) الأوطان المقدسة ، تحتمل هذه العبارة أكثر من تفسير ، فربما أراد الكاتب أن يشير الى اليمن فقط باعتبار جزء من الوطن الاسلامى ، اويقصد الوطن الاسلامى كله ، أو إشارة إلى الجزيرة العربية حيث يوجد بها « مكة » و « المدينة » .

(٧) هـ ، لاندرى لماذا وضع هذا الحرف هنا رغم استمرار الحديث ، وربما وضع لتكملة السطر فقط حتى لايفهم انه كانت هناك كلمة ناقصة كما كانت العادة عند كتابه المخطوطات .

(٨) نشارة الخشب ، هو المسحوق الناعم الذى يتخلف عند قطع الأخشاب ، والمقصود هوأن هذه النشارة ــ غير المفيدة من الناحية الغذائية ــ تدخل طعام الأوربيين نظرا لظروف الحرب .

(٩) أوراق مصدقة ، أى مايشبه حاليا بطاقات التموين .

(١٠) لم يلغكم ، نعتقد أن صحة العبارة هى : « وإذا لم يكن قد بلغكم » .

(١١) الملوكانية ، لفظ تركى يقابله « الملكية » ، وكان اللفظ شائعا فى كتابات العهد العثمانى ، والمقصود هو : الجنود السلطانية العثمانية .

(١٢) هـ ، هكذا تكرر هذا الحرف للدلالة عن نهاية السطر وليس عن نهاية الجملة .

(١٣) أنبار ، أى مخازن الحبوب ، ومازال اللفظ مستعملا .

(١٤) إب ، هو اللواء الأخضر ، وسبق التعريف به ، وقد أشير اليه هنا لأن حدوده كانت تلازم حدود « المحميات » حيث كان يوجد على سعيد باشا حينذاك .

(١٥) الرز بطيخ الشوربا ، لم نعرف معنى هذه الأطعمة فى البداية ، ولا ندرى لماذا لم يوضع حرف العطف (و) حتى يتضح المقصود ، و يستقيم المعنى . والرز هو الأرز المعروف ، والبطيخ يعنى فى اليمن القرع أو الكوسة والتسمية مازالت متداولة ، والشوربا هى إدام معروف باسم الشوربه حتى اليوم ، ولعل المقصود من العبارة هو أن إرسال الحنطة الى الجنود قد يغنيهم عن هذه الأطعمة .

(١٦) البذرقة ، أى صرف الأموال فى أمور ترفيهية لا ضرورة وراءها واللفظ معروف فى مصر أيضا بنفس المعنى و ينطق : البشرقة .

(١٧) تنزيل القوت ، غير واضحة فى الأصل ، ونرجح أن ماذهبنا اليه هو الصحيح ، و يقصد بها تخفيض الكمية التى يتناولها المرء من الطعام .

(١٨) المفادات ، وتقرأ أيضا المضادات ، لذلك وضعنا اللفظين جنبا الى جنب ، وربما كان المقصود بالمفادات هو من الفائدة ، وربما أيضا كان المقصود من المضادات هو التضاد ، أى التصادم مع الانجليز فى عدن .

(١٩) هما (هم) ، لم نتوصل فى الواقع الى رأى معين من ناحية تحديد أصحها ، لذلك وضعنا الضميرين متجاورين . وربما كان الأصح هو « هما » للإشارة الى : « المال والرجال » لأن كل منهما يعد أمرا معنويا قائما بذاته ، وربما يصح أيضا وضع الضمير : « هم » للإشارة الى أهالى لواء « تعز » ، ومن المعروف أن لواء « تعز » يقع على حدود « المحميات » ، فكأن جنود على سعيد باشا وأهالى لواء تعز محاصرين معا ، أى معرضين لخطر الهجوم الأنجليزى .

(٢٠) معا ، إضطررنا لوضع « معنا » بين قوسين الى جانبها تكملة لما سبق أن ذكرناه فى الهامش السابق .

(٢١) شفات ، شفاة ، صعب علينا قراءة هذا اللفظ وفهم ماوراءه ، ثم رسمناه كما هو، وعندئذ رأينا أنه يكون المقصود «لشفاة» وأن الكاتب أراد ان شفاته لم تتحرك ـــ أو تتحدث ـــ إلا بما قاله من إحساس بالغبن والتأسف .

(٢٢) القبلية ، توقفنا كثيرا لفهم المقصود من وراء هذا اللفظ ووضعه هنا ، فالمحبة « القبلية » ـــ نسبة الى القبيلة ـــ ضيقة النطاق فى العادة تتعارض مع « المحبة الدينية » لأنها أعرض وأشمل . وربما هدف الكاتب من وراء إستخدام هذا اللفظ الى الإشارة الى أن محبته السابقة لأهل اليمن التى تقوم على أساس دينى لن تتغير، وأن « القَبْليّة » تعنى : التى من قبل .

(٢٣) طارىء ، هكذا رجحنا أن نكتب هذا اللفظ حيث أنه يستقيم بذلك مع سياق الحديث ، فقد وردت فى الأصل غير معجمة ، ووضعت هكذا : « طيارى » ، بما زاد من صعوبة قراءتها .

(٢٤) العصابة الإسلامية ، و يقصد بها السلطنة العثمانية ، حيث أنها كانت قد أعلنت «الجهاد» عند دخولها الحرب العالمية الأولى ، وكانت تعمل على جمع المسلمين تحت لوائها ، حتى تستعين بكافة مسلمى العالم ضد من عرف حينذاك باسم « الحلفاء » ، وعلى رأسهم انجلترا وفرنسا .

(٢٥) الضابطان ، هكذا وردت فى الأصل ، والأرجح أنها «الضباط» ، فربما كان سبب التثنية يرجع الى طبيعة اللهجة التركية ، كما سبق عند الأشارة الى أهل «تعز» ، فبدلا من أن يستعمل ضمير الجمع : «هم» إستعمل الضمير المثنى : «هما» ، انظر هامش رقم : ١٩ .

(٢٦) رُقِّم بحفظه لابرَقْم ، وقفنا طويلا عند هذه العبارة ، ولكن يبدو ـــ بعد أن شرحنا لفظ الرَّقْم من قبل ـــ أن المقصود بها هو: أنه بعد كتابته لم يأخذ رقما مسلسلا ضمن الأوراق الرسمية للحملة العسكرية فى « لحج » ولم يسجل فى سجلاتها ، أى أنه خطابا خاصا .

(٢٧) صحة التاريخ هو: ١٣٣٦ هـ ، و يوافق يوليه ١٩١٨م .

(٢٨) على سعيد هو قائد الجيوش العثمانية التى زحفت الى المحميات لمحاربة الأنجليز هناك ، وقد تناولنا أعماله فى المنطقة حينذاك بكثير من التوسع فى كتابنا : « تكوين اليمن الحديث » .

التعليق :

تختلف هذه الوثيقة عن سابقاتها فى كثير من النواحى ، فهى تبدأ عند بداية الصفحة ، وسطورها مستقيمة لاتلف حول نفسها ، ووضع ختم القائد على سعيد باشا عند نهاية الوثيقة وليس فوق السطور. غير أنه كما راينا ، نجد الوثيقة قد إمتلات بالاخطاء الأملائية والنحوية ، وربما يرجع هذا الى ضعف اللغة العربية عموما فى تلك الفترة ، والى تأثير اللغة التركية على اللغة العربية ، بل وأيضا على الثقافة العربية . ويمكن أن نلحظ هذا فى جرائد ومجلات تلك الفترة سواء فى مصر أو الشام والعراق أو غيرها من أجزاء الوطن العربى ، وذلك نظرا لأن الأتراك حينذاك كانوا يمثلون الطبقة الحاكمة فى العالم العربى ، وكانت لغتهم وثقافتهم هما السائدين

حينذاك ، وليس بين أبناء العنصر التركى فحسب ، بل ومن تشبه بهم أيضا من العرب . ونظرا لما أشرنا اليه فى الدراسة التمهيدية وهو عدم التدخل فى النصوص بأى شكل من الأشكال ونشرها كما هى إلا بأقل قدر ممكن مما يساعد على قراءة النص وفهمه ، فقد اضطررنا الى وضع ألفاظ النص كما هى ، ثم وضعنا بين قوسين — من حين الى آخر — اللفظ الذى نراه صحيحا بجانب اللفظ الذى نرى أنه وضع خطأ ، وذلك من ناحية الإملاء وليس من ناحية النحو أو الاعراب أو غير ذلك حتى تتضح لغة الوثيقة كما هى . ونلحظ بالوثيقة أيضا أن على سعيد باشا قد وضع التاريخ الجريجوريانى الى جانب التاريخى الهجرى ، وهو التاريخ الذى كان الأتراك يعتمدون عليه كما سبق أن ذكرنا ، وكان هذا هو سبب انتشاره فى اليمن .

أما من الناحية الموضوعية ، فتتركز أهمية هذه الوثيقة فى أنها مع التى تليها — تزيد من توضيح موقف على سعيد باشا الحرج فى تلك الفترة من تاريخ اليمن ، والوثيقتان معا يكملان مانشرناه من قبل بكتابنا : « تكوين اليمن الحديث » (ص : ٤٩٨ — ٥٠٧) منذ عدة سنوات — بالملحق الثالث والرابع من الكتاب . وفى هذين الملحقين يدافع على سعيد باشا عن نفسه أمام الاتهامات التى وجهت ضده ، وهى أنه سلم أراضى المحميات التى كانت تحت يده للانجليز عند نهاية الحرب العالمية الأولى ، والملحق الثالث كان موجها الى القائد العثمانى بصنعاء ، أما الملحق الرابع فوجهه الى قائد آخر هو حسين باشا .

« الملحقان » المشار اليهما يحملان تاريخا متأخرا عن تاريخ الوثيقتين الحاليتين ، وهذا مما يزيد من أهمية هاتين الوثيقين ، إذ أنها تقدمان لنا الخلفية التاريخية الضرورية لما نشرناه من قبل .

وقد وجهت هذه الوثيقة إلى إثنين من أعيان صنعاء ، أولهما هو « قاسم العزى » الذى كان حينذاك « ناظر أوقاف الولاية الجليلة » كما جاء بالوثيقة ، والثانى هو : محمد بن حسين دلال « خطيب الجامع الشريف الكبير » أى « جامع صنعاء الكبير » كما هو معروف حاليا . ولا شك أن الصيغة الودية التى اكتنفت هذا الخطاب من بدايته الى نهايته تدل على أن على سعيد باشا كان له علاقات سابقة بهذين الشخصين عندما كان بصنعاء ، فالأول كان صاحب مكانة مرموقة فى المجتمع اليمنى الى درجة أن أحمد عزت باشا كان قد استدعاه من « الروضة » الى « صنعاء » للسعى لدى الامام عند عقد صلح « دعان » ، كما أن الامام قد اعتمد عليه فى كثير من المسائل المعقدة كما سبق أن لمسنا فى بعض الوثائق السابقة . و يتضح من ترجمة الشخصية الثانية وهو « محمد بن حسين دلال » أنه كان يعرف اللغة التركية جيدا منذ أن كان معتقلا فى جزيرة « رودس » ، ولعل هذا كان سببا لصداقته السابقة مع سعيد باشا . هذا بالاضافة الى أنه كان يحتل مركزا مرموقا فى المجتمع الصنعانى حينذاك حيث أنه كان خطيب جامع صنعاء الكبير .

ولا ندرى فى الواقع ماذا ورد فى الخطاب (يراجع الهامش : ٤) الذى أرسلته هاتين الشخصيتين الكبيرتين ، و يبدو أنه كان يحمل العتاب ولو خفيفا ــ الى سعيد باشا على موقفة أو بعض تصرفاته ، أو بالأحرى نقلا اليه ما كان متداولا بين أهالى صنعاء من مسئولين أو غيرهم ، فارادا لعلا قتها به ــ أن يشعراه بما يقال ، وأن يستفسرا عن الحقيقة . و يصعب التكهن هنا للتعرف على تفاصيل هذه الاتهامات ، لكن باستقراء أحداث تلك الفترة ، و بالتمعن فى قراءة ما جاء بهذه الوثيقة ، نستطيع إستنتاج أن هذه الأقاو يل كانت تدور حول إتهام سعيد باشا بالتقصير وعدم قيامه بواجباته الحربية كما يجب . وقد كانت الحرب العالمية الأولى على وشك الإنتهاء ، و بدا رجحان كفة الحلفاء ، فزاد مايدور على أفواه المسئولين وغيرهم من إتهامات ــ أو حتى تساؤلات ــ حول موقف سعيد باشا فى المحميات أمام الانجليز، وربما طلبت هذه الألسن حينذاك ــ همسا أو علانية ــ أن يهاجم « هذا الباشا » عدن لإنقاذ الموقف . ومن المعروف تاريخيا أنه بعد أن زحف سعيد باشا الى المحميات واكتسح « لحج » حاصر « عدن » ولكنه لم يستطع أن يستولى عليها عندئذ توقفت جهوده الحربية تقر يبا وتجمدت الأعمال فى تلك الساحة حتى نهاية الحرب العالمية . وكان سعيد باشا يأمل أن تصل اليه الإمدادات من شمال اليمن حتى يعاود الهجوم الكرة بعد الأخرى على « عدن » طالما أن « السلطنة » نفسها قد عجزت عن إرسال حملات جديدة الى هذا الميدان بعد قيام ثورة الشر يف حسين فى الحجاز و بعد سيطرة الأسطول البر يطانى على خطوط المواصلات فى البحر الأحمر. وفى نفس الوقت كان المسئولون الانجليز فى « عدن » لا يشغلون بالهم كثيرا بميدان « عدن » الحربى طالما أنهم قد استطاعوا أن يحصنوا أنفسهم داخل المدينة ، وأن يستغلوا موقعها الإستراتيجى لصالح حربهم العامة وللسيطرة على البحر الأحمر، اذ كانت بر يطانيا حينذاك ترى أن المعركة الرئيسية هى فى أوربا بوجه عام وفى فرنسا بوجه خاص ، وليس فى تلك الميادين الفرعية مثل « عدن » .

وهكذا يتضح الإطار الذى نبعت من خلاله هذه الوثيقة ، كذلك الظروف التاريخية التى أحاطت صدورها ، فشكلت ما جاء بها من : مجاملة وعتاب ، ومن هجوم ودفاع ، ومن دبلوماسية ووضوح ، الى آخر ذلك من المواقف والانفعالات المتعارضة التى تتضح من خلال قراءة الوثيقة .

ولقد كان على سعيد باشا لا ير يد أن يصطدم بكبار المسئولين فى « صنعاء » حيث أن الحرب العامة لم تكن قد إنتهت بعد ، كما أنه لم يقبل السكوت المطلق خوفا على سمعته العسكر ية ، وحتى لا تلتصق به التهم الموجهه اليه . لهذا بدأ خطابه ــ بعد تلك الديباجة الفضفاضة الموجهة الى هاتين الشخصيتين ــ بانه يقبل ما وصل من أتهامات ، فقال : « . . أنتم المعذورون بسائر ما نوهتم والحق بأيديكم ولكن نحن كذلك نر يد نبث لكم بعض براهين التى أظن أنها ترسخ بأذهانكم الشر يفة . . . ثم تعذرونا منا سمعتوه عن لساننا إن صدر أو لم يصدر .

وقد دارت شكاية سعيد باشا الأساسية حول أن « الصنعانيين » يلقون التهم على إخوانهم

« المجاهدين » دون أن يقدموا إليهم أية معونة تذكر. وقد أعجبنا مابدأ به عند الدفاع عن نفسه ، فهو يذكر « الصنعانيين » بأن تلك الحرب ليست خاصة بهم أوباليمن جميعه بل هى عامة شملت العالم كله ، وأن أهالى أوربا من أجل الدفاع عن أنفسهم ـ قد أكلوا « نشارة الخشب » و أنهم لايأكلون اللحم إلايوما واحدا فى الأسبوع ، طبقا « لأوراق مصدقة » تفرضها عليهم حكوماتهم . ويخاطب على سعيد باشا الجانب الدينى لدى هاتين الشخصيتين ، فيخبرهم أن الأوربيين يفعلون ذلك : « لنصره دينهم الباطل » ، ومجتهدين على حفظ أوطانهم المملوءة بالشرك والأوثان .. » ، بل و يريدون الاستيلاء على أراضى المسلمين .. المملوءة بالعدل والايمان » ، ثم يثيرحميتهم الدينية ، و يقول لماذا لايدافع المسلمون عن بلادهم وخصائصهم بمثل ذلك الحماس ؟

و يشكر على سعيد باشا كل من « قاسم العزى » « ومحمد دلال » على ماوجهاه اليه من عواطف حميمة ومحبة خالصة ، ولكنه يعود الى القول بأن هذا لايكفى ، بل لابد أن يشمل العطف والحب جميع جنوده : « ولهم مقدار ثمانية وثلاثين شهر فى وادى « لحج » وأبواب عدن » . ورغم أنهم ليسوا فى حاجة الى معونة ، فكان يجب على أهل اليمن جميعا ــ وليس من بصنعاء فقط ــ أن يمدونهم بالحبوب والأطعمة والترفيه عنهم لأنهم : « الباذلين أرواحهم بين الحفر والخنادق مع مقاساة الأهوال والمشاق العديدة من حر الشمس و برد الليل ، وردع صولة أعداء الدين .. »

وهنا يبلغ العتاب ذروته ، إذ يشير على سعيد باشا الى عادة « تخزين القات » لدى اليمنيين و« هو من مواد البذرقة » ، و يقول أنه لو امتنع الأهالى عن « التخزين » أربعه أيام فقط كل شهر، « .. و يصرفوا ثمن ذلك بمصالح الجهاد لكانت كافلة للمصلحة المطلوبة » .. ثم يزداد التقريع عندما يقول « مابالكم فى تنزيل القوت كمثل أهل أوربا .. » ، وأن الحرب ليست مفروضة على الجنود النظاميين فقط ، بل « هى فرض على كل مسلم مستطيع » ، ثم يعود هنا للإشادة بجنوده ، وأنه رغم كثرة الشهداء من بينهم ، فإن من تبقى منهم مازالوا أقوياء متماسكين .

كذلك أشاد على سعيد باشا هنا ــ كما فعل فى باقى الوثائق الممهورة بتوقيعة والتى سبق الاشارة اليها فى بداية التعليق بموقف أهالى لواء « تعز» من حملته ومن جنوده ، وأنهم : « زينوا صحائف التاريخ بخدماتهم بالمال والرجال» . و بعد ذلك تساءل ــ ليزيد من إحراج الصنعانيين ــ عما كان سيحدث لوذهبوا « الى معاونة إخوانهم فى إقليم آخرودياربعيدة فما سيكون عذرهم » .

وقد أنهى حديثه بالإعتذارعن عتابه القاسى لأهالى « صنعاء » كما سبق أن رأينا ، كذلك باعتذاره الى صديقيه هذين ، وأن الذى جعله يستخدم أسلوب الهجوم السابق هوعدم تعاون أهالى الشمال معه ، لذلك : « أظهرت لسان الملامة .. وأظن لا أحد يلومنى على هذا التصور.. » ونعتقد الآن أننا قد وقفنا على بعض ماجاء بخطاب « قاسم العزى » و« محمد دلال » ، وهوأنهما كانا

يـلـومـانـه على بـعـض مـاتـفوه به ضد أهالى « صنعاء » فأرسلا اليه ذلك الخطاب ـــ الذى لم نحصل عليه ـــ لعتابه .

وهـكـذا تـتـضـح أهـمـيـة هـذه الـوثـيـقة ، فقد أبرزت لنا الكثير من أوضاع تلك الفترة وتفاصيل العلاقات بين القوى التى كانت موجودة باليمن حينذاك ، سواء كانت علاقات انسانية بين المسلمين على اختلاف حنسياتهم وأوطانهم الذين كانوا يعيشون فى الساحة اليمنية ، أو كانت علاقات سياسية بين أتراك وعرب ، أى بين حكام ومحكومين .



(صورة الوثيقة رقم ٥١)

ثم الامتنان على حسن عواطف [illegible] الكريمة المشبعة وتعابيلكم بأصناف السلام والتحية
والاكرام ونرجو من المولى عز وجل ان يجعلكم ذخرا وعونا لنا ولهذه الامة الاسلامية والذي نعلمكم به
الحضرة الشريفة باننا سالمون والحمد لله تعالى على القيام في الثبات الى الآخر [illegible]
من [illegible] على حسنها وحيا [illegible] القطر المقدس [illegible] [illegible] باشرين [illegible] الاعادي
[illegible] البغاة [illegible] حملة من [illegible] من اللوازم الحربية [illegible] على قدر الامكان
[illegible] [illegible] بما [illegible] من المقصود [illegible] [illegible] على امور [illegible]
والدين [illegible] الشركة [illegible] على هذا [illegible] [illegible] [illegible]
[illegible] الحضرة [illegible] العثمانية الاسلامية [illegible] [illegible]
[illegible] [illegible] من باب الموافقة والمعاونة الجهادية والمعنوية [illegible]
[illegible] على الله [illegible] والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته [illegible] حفظه الله [illegible] مولانا
في ٢٤ ذي القعدة سنة ١٣٣٢ [illegible] مركز الجهاد [illegible]

[illegible]
[illegible]
[illegible]
علي [illegible]
١٣٣٢

(صورة الوثيقة رقم ٥١)

نَص الوثيقة

صورة (١) الجواب من على سعيد باشا الى الامام أيده الله بفضله
بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على الذى لانبى بعده، سلالة أشرف الأواخر والأوائل، معدن الفضل والفضايل، حسن الأخلاق والفعال، حميد المزايا والخصال، صهوة العلا، ناشر لوآ الفخر بين الملا، من تباهت لشمائله الأكارم، وتناهت اليه المكارم، المتوكل على الله رب العالمين حضرة مولانا، ومن بعد الاله والرسول معتقدنا وملجأنا، الامام يحيى بن محمد حميد الدين جعله الله تعالى قرة لأنظار المسلمين، بحق طه و ياسين (٢)، آمين، اللهم آمين.

إن ألطف تحية متتابعة الأنفاس الذاكية (الذكية)، تبتسم من لطافتها البدور الزاهية، وأشرف ثناء حلاوة لأذواق المسامع، وردا (ورداء) إتخذه هذا الداعى فى جميع أوقاته وردا (٣)، وانمى (وإنما) دعاء خالص من سوايب (شوائب) الإكبار، متعاقب بااللیل (بالليل) والنهار، الى فريد العصر وواحده، وأمير المجد وقايده، ثم بتقبيل اليدين أبتدى، وببركاتها اقتدى، وبلثم اذيال الشرف أستوجب الرضا، واستمد صالح الدعا، دامت أنوار مولانا ساطعة، وشموس مكارمه طالعة. أما بعد.

أعرض بينما ونحن نفتخر بذكر محاسنكم الباهرة الجليلة، ونترنم بشكر عوايدكم الشاملة الجزيلة، ولم (لم) نشعر إلا بتشريف قدوم مندوب الحضرة الشريفة المكرم، والسيد الجليل العلامة المحترم، من له الأيادى البيضاء فى السعى باالخيرات (بالخيرات) المعروف باالزهد (بالزهد) والتقوى بين الأشراف والسادات، والذى بكل زمانه لفعل البر طالب وراغب، ألا وهو الفاضل النبيل، ذو الفرع الأصيل، ناظر الأوقاف الصنعانية، السيد قاسم بن الحسين ابو طالب، حماه الله، وعند وصوله أبرقت يمينه الطاهرة بالمنشور المبرور، الذى شفى علل الصدور. وعندما رأيته بدلتُ أتراحى أفراحا،

وكَميدِي بهجةً وإنشراحا ، فتناولته بأيدى التبجيل والإكرام ، وقبلته قايما على الأقدام ، **إظهارا لشعائر الإحترام ، وطاب لى الوقت بمطالعه (بمطالعته) وصفا ، وزال ماكان** لدى من الوجد وإنتفى ، ولبست منه حلة من حلل الفخر والشرف ، وإغتنمت به كنزا من كنوز العز والتحف ، وتلوناه بكمال الفخر والمباهات (المباهاة) على رؤس (رؤوس) الأشهاد أمام المحفل الوفير المنعقد من سائر السادات والرؤساء والأعيان ، والكثير من الأجناد ، الذين لمّا تشرفت مسامعهم بما أهداه مولانا لهم من عميم السلام وسؤال خواطرهم وبذل الدعوات الشريفة الخالصة مع حسن الالتفات ، إنشرحت منهم لذلك الصدور ، وطفحت أعيانهم (عيونهم) بدموع السرور ، ولبو (ولبوا) بلسان واحد بطول بقاء سعادة مولانا حفظه الله على ممر الأيام والدهور . ومن أجمل المحاسن بعد تلاوة ذلك المرسوم المشرف عموما ، تضاعفت قوانا المادية و المعنوية على مانحن فيه من القيام لإعلاء كلمة الله ، وإحياء شريعة خير خلقه بلا قصور ولا فتور ، لا تأخذنا فى الله لومة لائم ، ولايَرُوعنا تكاثر أقوام أهل الشرك والأوزار ، الكفار الملحدين الأشرار . والمأمول منه تعا (تعالى) ببركة دعاكم ، أنها لم تزل أيدينا الطويلة فى ذلك السبيل ، وكفانا قوله تعالى : « يايها الذين آمنوا ان تنصروا الله ينصركم » (٤) ، ونسأله تعا (تعالى) يجعلنا ممن شغل نفسه بمرضاته ، وإكتسب خيراته وقرباته فى دار الدنيا والآخرة ، بحق النبى والآل والأصحاب الطاهرة أولى الكمال . وها أنا الحقيرالمعترف بالذنب والتقصير ، الراجى عفو مولاه اللطيف الخبير ، وكافة من أفْتَخِر بقيادتهم من الأمراء والضباط والجنود المجاهدة الموحدة ، نقابلكم بمزيد الشكر (ق ٢) والإمتنان على حسن عواطف أنظاركم الشريفة المنيفة ، ونقابلكم بإتحاف السلام والتحية والإكرام . ونرجو من المولا (المولى) عز وجل أن يجعلكم ذخرا وعونا لنا ولكافة الإسلام . والذى نُعلم به الحضرة الشريفة بأننا عازمون والعون بالله (تعا) تعالى على القيام والثبات الى آخر لحظة من الحياة على حفظ وصيانة هذا القطر المقدس من تجاوز أدنا (أدنى) شر من تلويث الأعادى الطغاة البغاة ، ولو أنّا محرومون حملة (جملةً) من اللوازم الحربية لكن على قدر الإمكان ، ونتحمل المشاق بمداركة مايؤمّن اليسير من المقصد ، وبذلك نستعين على أمور الدنيا والدين ، وقهر أجناد المشركين ، فبناء على هذا ، دائما المأمول من شيمتكم الها شمية ، ومحبتكم الصحيحة المحضة للدولة العلية العثمانية الاسلامية ، لا تحرمونا حلاوة نطق أفواهكم الطاهرة بالأدعية الخيرية ، بمزيد الموفقية والمعاونة المادية والمعنوية وبذلك أجركم على

الله ، وهذا مالزم ، والسلام عليكم ورحمة الله (تعا) تعالى و بركاته ، وفى حفظ الله لا برحتم مولانا .

حرر ٢٦ ذى القعدة سنة ١٣٣٦ (٥) بخطه (٦) مركز الجهاد بمحروس « لحج » .

قائد منطقة الحركات
بجهة « تعز » و« لحج »
امير اللواء
(الختم)

وعليه ختمه لفظه (٧)
(على سعيد)
(١٣٢٢)

نقل من الأصل بَغير زيادة ونقصان ف (٨)

الهوامش :

(١) يتضح من كلمة « صورة » أن الوثيقة ليست هى الأصل الذى أرسل إلى الإمام يحيى ، وقد وجدت هذه الصورة ضمن أوراق المرحوم السيد قاسم العزى ناظر الأوقاف الداخلية كما ذكرنا من قبل . و يبدو أن الأصل كان مرسلا مع الوثيقة السابقة (رقم : ٥٠) فأراد قاسم العزى أن يحتفظ بصورة منها لغرض فى نفسه .

(٢) طه و ياسين ، أى سورتى طه و ياسين ، و يقرأ المسلمون هاتين السورتين للتبرك والتوسل وهى عادة معروفة لدى الجميع .

(٣) الوِرْد ، هو مايتلى عادة بعد الصلاة من الأدعية والأذكار ، و« وردا » تختلف عن « وردا » التى جاءت بأول العبارة ، لذلك عملنا على توضيح كلٍ منهما .

(٤) سورة : محّمد ، آية رقم : ٧ .

(٥) أغسطس ١٩١٨م .

(٦) بخطه ، وُضع هذا اللفظ فيما يبدو ليشير الناسخ الى أن سعيد باشا كان قد كتب هذه الوثيقة بخط يده . وربما يقصد أيضا من وراء لفظ : « خطة » أنه يعنى : « منطقة » ، أى منطقة مركز الجهاد

بحروس لحج وهو مازال يشير الى هذا المعنى فى بعض المناطق العربية .

(٧) وعليه ختمه لفظه ، وضعت هذه العبارة فوق ختم على سعيد باشا للإشارة إلى الختم وماظهر منه من كتابه فرسمه الناسخ كما هو.

(٨) نقل من الأصل بغير زيادة ونقصان ، وضعت هذه العبارة فى النهاية للتأكيد .

التعليق :

تتشابه هذه الوثيقة مع سابقتها من الناحية الشكلية إذ أنهما صدرا من جهة واحدة ، لذلك كانت الأخطاء الاملائية متشابهة . وهنا ــ مثل السابقة ــ السطور معتدلة ، وتبدأ عند أول الصفحة ، ويوضع ختم صاحبها فى نهاية الوثيقة ، وليس كما تعودنا أن نرى فى اغلب وثائق تلك الفترة ، ويُرجع الى تعليقنا على الوثيقة السابقة .

وقد وجهت هذه الوثيقة من على سعيد بأُشا الى الإمام ، لذلك نرى أنه قد غلب عليها المقدمات الطويلة التى تحمل المدح والثناء المبالغ فيه ، كذلك الميل الى إستخدام السجع حيث كان يعد من المحسنات اللفظية فى تلك الفترة ، وكأن على سعيد باشا ــ أوكاتبه ــ أرادا أن يتأنقا فى كتابة الخطاب ، وفى اختيار الفاظه ، لأنه مرسل الى شخصية هامة مرموقة فى تلك الفترة .

ويبدو أن التعليق على الناحية الشكلية فى هذه الوثيقة يحتاج إلى متخصص فى تاريخ الأدب العربى ، ليخرج منها بمايشاء من ناحية طبيعة اللغة ، أو بما كان يعرف بأدب الدواوين ، فهى تساعد على فهم طبيعة الكتابة فى تلك الفترة ، وخاصة بين كبار المسئولين .

أما من الناحية الموضوعية ، فهذه الوثيقة تنضم الى سابقتها ــ مع الملحقين السابق الإشارة إليهما فى تعليق الوثيقة السابقة ــ لشرح موقف على سعيد باشا حينذاك من الناحية التاريخية التى تهمنا بالدرجة الأولى ، أوبالأحرى لتوضيح ما كان يجرى فى اليمن فى فترة الحرب العالمية الأولى من تيارات سياسية ، أوحتى علاقات شخصية ، شكلت أحداث تلك الفترة .

ونرى منذ البداية أنه قد طغى على الوثيقة أسلوب المدح والثناء ، والتودد والتقرب ، من جانب سعيد باشا إلى الإمام يحيى ، فقد أسبغ عليه كافة الصفات الحميدة ، واهتم بالتركيزعلى انتسابه الى الرسول (صلعم) وقداسته ، وطلب منه أكثرمن مرة أن يمنحه البركات ، وأن يدعو له بالدعوات الصالحة . ولا ندرى هل يرجع ذلك الى نوع من « التدين » الحقيقى ، أم أنه « موقف سياسى » يفرضه وضع سعيد باشا وحملته حينذاك .

ومن المعروف ، أن الحرب العالمية الأولى كانت على وشك الإنتهاء كما ذكرنا عند التعليق على الوثيقة السابقة ، وظهرخسران كفة الإمبراطورية العثمانية مع حلفائها على المستوى العالمى . أما فى داخل اليمن فقد بدا أيضا رجحان كفة الإمام يحيى بالنسبة للأتراك وعلى رأسهم الوالى محمود نديم

بك ، إذلاشك أن الإمام كان قد أحرز مواقع نصر كثيرة أثناء سنوات السّلم التى قررها صلح « دعان » (١٣٢٩هـ = ١٩١١م) ، ذلك عن طريق تعيين « الحكام » كما رأينا ، ومحاولاته المستمرة لبث نفوذه بين القبائل الشمالية تحت شعار نشر « العدل والشريعة » بين الأهالى . أما الأتراك ، فقد ضعف موقفهم فى اليمن بسبب إنشغالهم فى محاربة الانجليز فى « عدن » ، ولضعف موقف السلطنة العثمانية عموما ، وأنها كانت على وشك الإنهيار... وربما كانت هذه الأمور هى التى دفعت سعيد باشا الى مجاملة الامام بهذا القدر الكبير الذى إتضح بالوثيقة .

غير أن على سعيد باشا لم ينس — ولم يهمل — الغمز واللمز فى خطابه ، فرغم هذا الطوفان من المديح والثناء الذى غطى جوانب الوثيقة ، فقد استطاع أن يدس خلاله ما أراد أن يقوله للامام . وقد تدرج هذا « الدس » شيئا فشيئا ، فبدأ ضعيفا وانتهى مسموع الجانب ، ولا نقول قويا نظرا للظروف المحيطة — بكتابة الوثيقة — كما ذكرنا . إذقال فى البداية أن وصول خطاب الامام الى « لحج » قد أدى إلى تضاعف قواه هو وجنوده : «لإعلاء كلمة الله ، وإحياء شريعة خير خلقه بلاقصور ولافتور... » ، ويكمل هذا بقوله : « .. ونسأله تعالى يجعلنا ممن شغل نفسه بمرضاته ، واكتسب خيراته وقرباته فى دار الدنيا والآخره .. » . ويواصل سعيد باشا رفع صوته ليقول : « .. أننا عازمون والعون بالله تعالى على القيام والثبات الى آخر لحظة من الحياة على حفظ وصيانة هذا القطر المقدس من تجاوز أدنى شر من تلويث الأعادى الطغاة والبغاة » .

ولا شك أن هذه المقدمات جميعها كانت تقود صاحبها الى أن يعلن مايرغب صراحة فى النهاية ، فقد ذكر أنه يريد أن يكمل رسالته — هو وجنوده — فيدافع عن أنحاء اليمن ، وأنهم سيحاولون بقدر المستطاع ألا يدعوا الانجليز يلوثون تراب المسلمين المقدسة . وهذا يعنى دون شك إحراج الإمام واليمنيين معا ، إذأنه يريد أن يقول للجميع ، أنه يقوم بالواجبات التى يجب أن يقوموا بها ، وأنه يدعو الله أن يساعده على القيام بتلك الواجبات . وهنا يعلو صوته ، وتبلغ شكواه ذروتها — بعد أن غلفها بمدائح منمقة كما رأينا — فقال : « ولو أنا محرومون جملة من اللوازم الحربية لكن على قدر الإمكان ، ونتحمل المشاق بمداركة مايُؤمِّن اليسير من المقصد ، وبذلك نستعين على أمور الدنيا والدين ، وقهر أجناد المشركين » . ولكنه لم يرغب فى مواصلة هذا الصوت العالى — نظرا للظروف التى أشرنا اليها — فبدأ فى تخفيضه ثانية ، وبدلا من أن يطلب من الامام المعاضدة الصريحة بالمال والرجال ، أكمل حديثه بقوله : « .. فبناء على هذا ، دائما المأمول من شيمتكم الهاشمية ، ومحبتكم الصحيحة المحضة للدولة العلية العثمانية الاسلامية ، لاتحرمونا حلاوة نطق أفواهكم الطاهرة بالأدعية الخيرية ، بمزيد الموفقية والمعاونة المادية والمعنوية ، وبذلك أجركم على الله .. » . وهكذا وضع على سعيد باشا النقاط على الحروف ، واستطاع بذكاء أن يعلن عن حاجته الى معاونة الإمام المادية ، فقد أعلن مايريد — بشكل واضح — فى عبارته الأخيرة . لذلك ، فيمكن القول بأن على سعيد باشا كما

استطاع ــ فى هذه الوثيقة ــ أن يقول مايريد أن يقوله ، فلاشك أيضا أن الامام قد فهم مارمى اليه صاحب الوثيقة ، ولهذا وذاك حرص « قاسم العزى » على أن يحتفظ لديه بصورة هذا الخطاب كما نعتقد .

وهكذا يتضح أن سعيد باشا قد طلب فى هذه الوثيقة ــ بكثيرمن الدبلوماسية وعلى قدرمن الحياء ــ كل مايستطيع أن يطلبه ، أوبالأحرى كل ما تحتاجه المرحلة ــ أواللحظة ــ التى يعيشها ، فقد طلب من الإمام : « الأدعية الخيرية » بالإضافة إلى « المعاونة المادية والمعنوية » ، وهذا هو كل ماأراد أن يوصله الى الإمام ، وقد أوصله بنجاح .

وأخيرا ، فهناك ماورد خلال الوثيقة ، ولفت نظرنا الى حد كبير، وربما يزيد من توضيح ماجاء بهذه الوثيقة ، أويعطى بعدا آخر يفسر حرص « قاسم العزى » على الاحتفاظ بصورة منها . و يفهم من إحدى العبارات أن « قاسم العزى » هو الذى حمل رسالة الإمام إلى على سعيد باشا ، فقد قيل : « ... ولم نشعرإلا بتشريف قدوم مندوب الحضرة الشريفة المكرم ، والسيد الجليل العلامة المحترم ... ناظر الأوقاف الصنعانية ، السيد قاسم بن الحسين ابوطالب .. وعند وصوله أبرقت يمينه الطاهرة بالمنشور المبرور» . ولم يساعدنا على فهم هذه العبارة غيرما ذكره المؤرخ اليمنى الكبير « محمد زبارة » عند ترجمته حياة « قاسم العزى » ، فقد قال : « وفى ذى القعدة سنة ١٣٣٦ هـ (اكتوبر١٩١٨م) أمر الامام يحيى صاحب الترجمة (أى قاسم العزى) أن يسير الى محطة « لحج » ، وكان بها قائد الجيش العثمانى سعيد باشا ومن بمعيته من الضباط المحاصرين للانجليز « بعدن » . وعند وصوله الى هنالك ومشاهدته لأوضاع الجنود : « حررصاحب الترجمة الى الامام يحيى برقية وصف فيها حالة الجيش ومايقاسونه .. » ، فأجاب الامام عليه تلغرافيا بحمد الله على سلامة وصوله ومقابلة سعيد باشا ، وقراءة خطابه أمام القائد وجنوده ، وأنه ــ أى الإمام ــ قد سعد بما قام به « قاسم العزى » : « حتى زال ما كان قد تصورته أهل الأفكار الفاسدة والإلقاءات الكاسدة فى الأفكار القبيحة » ، وقدم الشكر له ولهؤلاء الجنود الذين يواجهون الشدائد « .. من الطيارات والمدافع التى ليس لها غيرالله دافع ، فلم يزل أهل البغى يحاولون بكل حيلة و يتوسلون بكل وسيلة ، فلم يبلغوا بفضل الله الأمل ، ولم يثبت لهم بعناية الله محل ، بل أنهم دائما خاسرون ، ودماؤهم واموالهم غنيمة للمسلمين ، والله ناصر دينه ، فنرجو الله إعانة المجاهدين ، وخذلان أعداء الدين .. »

وزيادة على ذلك فقد ذكر « زباره » أن « قاسم العزى » كان : « يرقى المنبريوم الجمعة ويخطب خطبة تشتمل على الترغيب فى الجهاد ، وذكرما أعد الله للمجاهدين من الثواب ... » ، وبعد ذلك أشار الى تلك الوثيقة التى بين أيدينا فقال : « وحرر القائد سعيد باشا بيد صاحب الترجمة (أى قاسم العزى) كتابا لطيفا وعليه إمضاؤه وختمه ... وأن تاريخ الكتاب ٢٦ ذى القعدة سنة ١٣٣٦ هـ » (زبارة : نزهة النظر، ح ١ ، ص : ٤٧٩ ــ ٤٨٠) . هذا هوما نريد أن نصل اليه

لنفهم الدافع الذى جعل « قاسم العزى » يحتفظ بنسخة من هذا الخطاب ضمن أوراقه الخاصة ، ونفهم ــ وربما كان ذلك صوابا ــ سبب المبالغة فى مدح الامام والثناء عليه ، كذلك سبب الاعتماد على أسلوب السجع .

□■□

[illegible]

بسم الله الرحمن الرحيم

[illegible]

[illegible] ١٣٣[illegible]

[illegible]

نَص الوثيقة

بسم الله الرحمن الرحيم

حـفـض (حـفـظ) الله سيدى قاسم ابن (بن) حسين (١)ناضر (ناظر) الأوقاف حفضه (حفظه) الله آمين .

لايخـفا (يخفى) مولاى بأنك ناضر (ناظر) الأوقاف ، والشئ فى ذمتك . ولا يخفاك أن الـتـرك الآن على العـزم (٢) ، وإمـام « البكيلية » (٣) سعيد افندى قد أخذ مفرشة رومـى وكـليم ، سـرق من الجامع حق الله ، يلزم عليكم يامولاى حسن النضر (النظر) . وإرجـاع مـاذكـر من عند المذكور، وضبط الجامع من طرفكم وحفضه (وحفظه) ، الشئ فى ذمـتـكـم ، والـسـلام ، وانضروا (انظروا) قيد المفارش بِكَمْ هى وكَمْ موجود ، وأنت حليم .

شهر جمادى اول سنة ١٣٣٧ (٤)

مقدمه متقاعد

رمزى افندى

(التوقيع)

وعـلـيـكـم الـسـلام ، يـكـون عـرض هذه العريضة على حضرة مولانا الامام أيده الله ليرا (ليـرى) فى شـأن « البـكـيـرية » مايحسن ، وأهم مايكون حفظ ما فيها ، بتاريخه ثالث جمادى الإولى سنة ١٣٣٧ .

ناظر الوقف

قاسم بن حسين

حـرسـكـم الله تـعـالى ، هلامديتم القدم لنظر ذلك يا علم (٥) ، الله المستعان (٦) ، فإنا نظن أنه لا شئ من ذلك فإعزموا على بركة الله للبحث ، عافاكم الله .

الهوامش :ـــ

(١) قاسم بن حسين ، هو الذى إشتهر باسم : قاسم العزى ، وقد سبق التعريف به مرارا خلال الهوامش والتعليقات السابقة .

(٢) العزم ، أى السفر كما ذكرنا من قبل ، والمقصود هنا هو جلاء الأتراك عن اليمن عقب إنتهاء الحرب العالمية الأولى .

(٣) إمام البكيلية ، أى إمام مسجد البكيلية ، ومازالت العامة حتى الآن تنطق إسم هذا المسجد هكذا ، غير أن صحة النطق أن يكون بالراء ، أى : « بكيرية » كما كتبه القاسم العزى بعد ذلك ، وينتسب الى أحد الولاة العثمانيين الأول الذين حكموا اليمن فى العهد العثمانى الأول (يراجع كتابنا : الفتح العثمانى الأول لليمن) .

(٤) يوافق يناير ١٩١٩م .

(٥) ياعلم ، أى ياعلم الدين أوعلم الإسلام ، وكان هذا هو لقب قاسم العزى ، فأراد الامام أن يناديه بلقبه فقط ، للتعبير عن التقدير والاحترام .

(٦) الله المستعان ، عبارة خاصة مازالت مستعملة الى الآن ، وهى تعبر عن التأكيد أوالإستنكار أوالعتاب أوالاستغراب ، وعادة ماتقال بينما يقبض الشخص على لحيته باحدى يديه ، وهى تعادل فى مصر مايقال : عيب يارجل على سبيل المثال ، عندما يتبادل أحد الأشخاص الحديث مع الآخر.

التعليق :ـــ

تحفل هذه الوثيقة بالطرائف سواء من الناحية الشكلية أومن الناحية الموضوعية . ومن الناحية الأولى ، نرى أن الشاكى التركى قد أتبع الأسلوب اليمنى المتبع حينذاك فى كتابة الأوراق المقدمة للمسئولين ، فقد بدأ كتابته عند أسفل الصفحة حتى يفسح المجال ليضع المسئول مايشاء بأعلا السطور. غير أن « قاسم العزى » ـــ الموجهة اليه الوثيقة ـــ لم ير أنه المسئول الأخير للبت فى الموضوع الذى عرضه هذا الموظف التركى ، لذلك نراه قد وضع سطوره بالقرب من كتابة الشاكى التركى حتى يترك المجال فسيحا ليكتب الإمام مايشاء بعد أن وجه اليه الشكوى المقدمة من هذا الموظف ، وهنا وضع الإمام كلماته بأعلى السطور للبت فى الموضوع . غير أننا راعينا عند نسخ الوثيقة ، التسلسل الموضوعى ، فوضعنا فى البداية شكوى الموظف التركى ، وأتْبعناه بحديث قاسم العزى الى الإمام ، ثم أنهيناه بحديث الإمام نفسه ، حتى يزداد فهمنا للموضوع ، هذا ولاندرى السبب فى أن الإمام لم يضع ختمه على هذه الوثيقة ، هل لبساطة الموضوع ؟ أم لأنه لم يصدر من ديوانه كما رأينا ؟ .

ومن الناحية الموضوعية ، فقد صورت لنا هذه الوثيقة مايمكن أن يحدث عند انتقال السلطة من هيئة الى أخرى من نهب أوسرقة أوغير ذلك . وقد كانت مواد المدنة العامة حينذاك تقضى أن تسلم القوات التركية نفسها الى أقرب قوة من قوات الحلفاء ، لكن ماحدث فى شمال اليمن عكس ذلك ، فقد : « استصوب الوالى محمود نديم والقومندان احمد توفيق دخول الإمام إلى صنعاء عاصمة اليمن ، واستلام قصر « غمدان » ومافيه من المعدات .. » (الجرافى : المقتطف من تاريخ اليمن ، ص : ٢٢٥)

وعندما عرفت هذه الأوامر فى اليمن ووضح أن الإمام قد أصبح سيد البلاد ، تقدم « رمزى أفندى » ـــ الموظف التركى ـــ بشكوى ضد موظف تركى آخر هو سعيد أفندى إمام جامع « البكيرية » بصنعاء ، وذكر أن الاخير قد سرق من الجامع « مفرشه رومى وكليم » . وربما كان الأمر حقا ، إذ قد يصاحب الفترات الإنتقالية وتغيير الحكومات بعض الفوضى والأضطراب فينتهز بعض المواطنين تلك الفرصة ليقوموا بنهب وسرق بعض الممتلكات الحكومية . وربما كانت تلك الشكوى مجرد نكاية ضد إمام مسجد « البكيرية » للإنتقام منه لسبب أولآخر، أوللإطاحة به لأحقاد قديمة . و يبدو أن الإمام كان يميل إلى الرأى الأخير، فقد قال فى حديثه الموجه الى « قاسم العزى » : « فإنا نظن أنه لاشىء من ذلك » .

وأهميه هذه الوثيقة ، لا ترجع الى أنها قد أوضحت لنا تلك الصورة الطريفة السابقة ـــ أى ماكان يحدث أثناء فترة انتقال السلطة فى صنعاء ـــ بل تتركز أهميتها فى الجانب السياسى الذى تبرزه لنا ، والذى يدور حول موقف الإمام من العناصر ـــ سواء اليمنية أوالتركية ـــ التى سبق أن عملت أوتعاونت مع الحكم التركى قبل انتهائه :

و يلاحظ أن هذه الوثيقة قد أرخت بتاريخ لاحق لدخول الامام الى صنعاء واستلام السلطة بها بحوالى شهر واحد فقط ، وهذا مما زاد من أهميتها ، فجعلناها خاتمة المطاف لنحدد بها نهاية فترة معينة من تاريخ اليمن .

وتتضح العلاقات السياسية التى نريد أن نبرزها هنا ، اذا وقفنا عند علاقة كل من الامام يحيى وقاسم العزى بالآخر ، فكما يظهر هنا آن قاسم العزى لم يبت فى هذه الشكوى بل أرسلها الى الامام ليقرر مايشاء . ونرى أن قاسم العزى لم يفعل هذا تأدبا منه فحسب ، بل لمعرفة موقف السلطة الجديدة ـــ أى الإمام ـــ منه بعد زوال السلطة ـــ أى التركية ـــ التى عينته فى وظيفة ناظر الأوقاف الداخلية . و يبدو أن الامام يحيى قد فهم الهدف الذى رمى اليه قاسم العزى ، فأراد أن يكون أكثر دبلوماسية منه ، فعاتبه على عرض الأمر عليه ، وأنه كان عليه أن يبت فيه بمفرده ، فقال : « .. هلا مديتم القدم لنظر ذلك ياعلم ، الله المستعان .. » ، وخاصة لأن العلاقة بين الرجلين كانت قديمة حميمة ، حتى أن الامام كان قد اعتمد عليه فى استلام صنعاء من يد الأتراك عند

انتهاء الحرب ، إذ قال « زبارة » أثناء ترجمة حياة قاسم العزى : « .. ولما أراد الإمام يحيى قبض صنعاء وترتيبها أمر صاحب الترجمة أن يقوم بذلك فقام بما عهد اليه بثبات وإنتظام .. » (زبارة : نزهة النظر، ح : ١ ، ص : ٤٨١) .

ويعنى هذا أن قدامى الموظفين الحكوميين فى صنعاء أرادوا أن يعرفوا مواقعهم بالنسبة للسلطة الجديدة بها ، فوافق الامام على إحتفاظ البعض بمراكزهم . وهذا ما نريد أن نصل إليه ، وهو أن الإمام يحيى قد احتفظ بكثير من الموظفين الذين سبق لهم العمل مع الا تراك ، من اليمنيين أوغيرهم ، لا لشيء سوى لخبرتهم الطويلة بالأعمال الادارية التى كان الإمام فى حاجة إليها لبناء دولته الجديدة . غير أن هذا لايعنى أن الامام يحيى لم يتخلص من الكثير من رجال الترك أوحتى من رجاله هوعندما بدأ فى بناء تلك الدولة ، فعين غيرهم ممن كانوا موضع ثقته ، ومن المقربين إليه .

□■□

قائمة المراجع
التى وردت خلال البحث
أ ــ المراجع العربيه

- ابـن منظور، ابى الفضل جمال الدين محمد بن مكرم ابن منظور الافريقى المصرى :
- لسـان الـعرب المحيـط ، اعـداد وتصنيف يوسف الخياط ، بيروت ، د . ت . ، ثلاث مجلدات .
- الباشا ، د . حسن :
- الألـقـاب الاسـلاميـة فى التاريخ والوثائق والآثار، القاهرة ، دار النهضة العربية ، ١٩٧٨ ، ص : ٥٧٧ .
- الـفـنون الاسلامية والوظائف على الآثار الاسلامية ، القاهرة ، دار النهضة العربية ، ١٩٦٦ ، ثلاثة اجزاء ، ص : ١٣٧١ .
- الجرافى ، عبدالله عبدالكريم :
- المقـتـطف من تـاريخ اليمـن ، الـقـاهـرة ، دار احياء الكتب العربية (الحلبى) ، ١٣٧٠ هـ (١٩٥١ م) ، ص : ٣٠٨ .
- تحفـة الإخـوان ، بحلـية علامة الزمان حليف السنة والقرآن ، المولى شيخ الاسلام الحسين بن على العمرى ، القاهرة ، المطبعة السلفية ، ١٣٦٥ هـ (١٩٤٦ م) ، ص : ١٦٣ .

الحبشى ، عبدالله محمد :
- مـصـادر الـفـكـر الـعربى الاسلامى فى اليمن ، صنعاء ، مركز البحوث والدراسات اليمنية ، د . ت . ، ص : ٦٧٢ .

زبارة ، محمد بن محمد :
- نشر الـعرف لـنـبـلاء اليمن بعد الألف ، القاهرة ، مطبعة السعادة ، ١٣٥٨ هـ (١٩٣٩ م) ، المجلد الأول ، ص : ٨٠٨ .

- نشر العرف لنبلاء اليمن بعد الألف، القاهرة، المطبعة السلفية ومكتبتها، ١٣٧٦ هـ (١٩٥٧ م)، المجلد الثانى، ٩٧٤.
- أئمة اليمن، تعز، مطبعة النصر، ١٣٧٥ هـ (١٩٥٢ م)، المجلد الأول، ص: ٥٠٨.
- ائمة اليمن بالقرن الرابع عشر للهجرة، القاهرة، المطبعة السلفية ومكتبتها، ١٣٧٦ هـ (١٩٥٧م)، المجلد الثانى، جزءان فى مجلد، ص: ١٢٠، ١٤٥.
- ائمة اليمن بالقرن الرابع عشر للهجرة، القاهرة، المطبعة السلفية، ١٣٩٩ هـ (١٩٧٩ م) المجلد الثالث، ص: ٣٦٥.
- نزهة النظر فى أخبار رجال القرن الرابع عشر، صنعاء، مركز البحوث والدراسات اليمنى، ١٩٧٩، جزءان فى مجلد، ص: ٦٢٩

سالم، د. سيد مصطفى:

- الفتح العثمانى الأول لليمن، ١٥٣٨ــ ١٦٣٥ م، القاهرة، معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٦٩، ص: ٥١٢.
- تكوين اليمن الحديث؛ اليمن تحت حكم الامام يحيى؛ ١٩٠٤ــ ١٩٤٨ م، القاهرة، معهد الدراسات العربية العاليه، ١٩٦٣، طــ ١ــ، ص: ٥٨٢.
- العمليات البحرية البريطانية ضد اليمن إبان الحكم التركى، ١٩١٤ــ ١٩١٩ م، (ترجمة وتعليق)، تأليف الاستاذ جون بولدرى، القاهرة، المطبعة الفنية، ١٩٨٢، ص: ١٥٩.

الشماحى، عبدالله بن عبدالوهاب:

- صراط العارفين إلى إدراك إختيارات أمير المؤمنين، صنعاء، مطبعة المعارف، ١٣٥٦ هـ (١٩٣٧)، ص: ٧٦.

الشوكانى ، محمد بن على :

— البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع ، القاهرة ، مطبعة السعادة ، ١٣٤٨ هـ (١٩٢٩ م) ،
جزءان مع ملحق ، ص : ٥٢٨ ، ٣٧٦ ، ٢٦٣ .

القلقشندى ، احمد بن على :

— صبح الأعشى فى صناعة الإنشا ، القاهرة ، المؤسسه المصريه العامة للتأليف والترجمة والطباعة والنشر ، نسخة مصورة عن نسخة المطبعة الأميرية ، د . ت ، ح : ٢ ، ٣ ، ٦ ، ص : ٤٨٨ ، ٥٢٨ ، ٥٧٠ .

المرتضى ، الامام احمد بن يحيى :

— شرح الأزهار ، صنعاء ، مطبعة المعاهد الدينية ، ١٣٤١ هـ ١٩٢٢ م) ،
ح : ١ ، ص : ٥٨٢ .

الهمدانى ، الحسن بن احمد :

— صفة جزيرة العرب ، (تحقيق القاضى محمد بن على الاكوع) ، الرياض ، دار اليمامة للبحث والترجمة والنشر ، ١٣٩٤ هـ (١٩٧٤م) ،
ص : ٥٨٣ .

الواسعى ، عبدالواسع بن يحيى :

— تاريخ اليمن ؛ المسمى فرجة الهموم والحزن فى حوادث تاريخ اليمن ، القاهرة ، المطبعة السلفية ومكتبتها ، ١٣٤٦ هـ (١٩٢٧ م) ، ص : ٤٠٠ .

ونسِنك ، أ . ى . :

— المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوى ، ليدن بهولندا) ، مكتبة بريل ، ١٩٣٦ م ، ح ١ .

الويسى ، حسين بن على :

— اليمن الكبرى ، القاهرة ، مطبعة النهضة العربية ، ١٩٦٢ م ، ص : ٢٩٨ .

— ب — دوريات ومنشورات

— حسين بن احمد السياغى (القاضى) : —

— قانون صنعاء ، (نشر وتحقيق) ، القاهرة ، جامعة الدول العربية ، مجلة معهد المخطوطات العربية ، المجلد العاشر ، الجزء الثانى ، رجب ١٣٨٤ هـ ، نوفمبر ١٩٦٤ م ، ص : ٢٧٣ — ٣٠٧ .
محمود على الغول (الدكتور) :

— مكانة نقوش اليمن القديمة فى تراث اللغة العربية الفصحى ، عدن ، مجلة الحكمة ، العدد : ٣٨ ، السنة الرابعة ، ابريل ١٩٧٥ ، ص : ٣٤ — ٤٩ .

— يوسف محمد عبدالله (الدكتور) :

— مدونة النقوش اليمنية القديمة ، صنعاء ، مجلة دراسات يمنية ، العدد الثانى ، ربيع الثانى ١٣٩٩ هـ ، مارس ١٩٧٩م ، ص : ٤٧ — ٧٥ .

— الجمهورية العربية اليمنية ، رئاسة مجلس الوزراء ، الجهاز المركزى للتخطيط ، فرع تجهيز البيانات ، التوزيع السكانى فى المحافظات ، إحدى عشر مجلدا .

ج — المراجع الأجنبية

- Bacharach, Jere L.: A near East Studies Handbook, 570-1974, Seattle and London, University of Washington Press, P. 147.

- Beeston, A.F.L.: New Light on the Himyaritic Calendar, London, C Hurst & Company, The middle East Centre, University of Cambridge, 1974, Vol.1, P. 1-6

- Encyclopoedia Britannica, Volume 14, 1974.

□ ■ □

الفهـــارس

فهـــرس الأعـــلام

— ق —

— م —

فهرس البلدان والقبائل

ـ ث ـ

ـ ج ـ

ـ ح ـ

ـ خ ـ

ـ د ـ

ـ ذ ـ

ـ ر ـ

ـ ز ـ

ـ س ـ

ـ ش ـ

ـ ص ـ

ـ ض ـ

ـ ط ـ

ـ ظ ـ

ـ ع ـ

ـ غ ـ

ـ ف ـ

ـ ق ـ

فهرس الكلمات والتعبيرات المحلية والتاريخية

ـ و ـ

ـ ى ـ

محتويات الكتاب

المراجع

للمؤلف

- تكوين اليمن الحديث، اليمن تحت حكم الإمام يحيى، ١٩٠٤ ــ ١٩٤٨ م
القاهرة، معهد الدراسات العربية، طبعتان، عام ١٩٦٣ عام ١٩٧١.
- الفتح العثمانى لليمن، ١٥٣٨ ــ ١٦٣٥ م.
القاهرة، معهد الدراسات العربية، ثلاث طبعات، عام ١٩٦٩، عام ١٩٧٤، عام ١٩٧٨.
- المؤرخون اليمنيون فى العهد العثمانى الأول، ١٥٣٨ ــ ١٦٣٥ م.
القاهرة، الجمعية المصرية للدراسات التاريخية، عام ١٩٧١
- نصوص يمنية عن الحملة الفرنسية على مصر.
صنعاء، مركز الدراسات اليمنية، عام ١٩٧٥ م.
- ترويح الأوقات فى المفاضلة بين القهوة والقات.
(تحقيق مخطوطة، بالاشتراك مع الأستاذ أحمد المعلم)
القاهرة، مطبعة الجبلاوى، عام ١٩٧٥ م.
- مجلة الحكمة اليمانية وحركة الإصلاح فى اليمن، ١٩٣٨ ــ ١٩٤١ م.
(بالاشتراك مع الأستاذ على أحمد أبوالرجال الذى جمع أعداد المجلة)
صنعاء، مركز الدراسات اليمنية، ١٩٧٦ م.
- العمليات البحرية البريطانية ضد اليمن إبان الحكم التركى، ١٩١٤ ــ ١٩١٩ م.
(ترجمة من الانجليزية مع تقديم جون بولدرى)
القاهرة، المطبعة الفنية، ١٩٨١ م.
- وثائق يمنية، دراسة وثائقية تاريخية القاهرة، المطبعة الفنية، ١٩٨٢ م، ١٩٨٥ م.

رقم الايداع بدار الكتب المصرية
٨٤ / ٤٧٧٠
المطبعة الفنية القاهرة ت : ٩١١٨٦٢

